ماجدة بركة

ترجمة: محمود ماجد

الطبقة العليا بين ثورتين

(١٩١٩ـ١٩٥٢)

تقديم: طارق البشرى

الطبعة الثانية



المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

2/806

الطبقة العليا المصرية بين ثورتين

(١٩١٩ - ١٩٥٢)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٠٦/ ٢
- الطبقة العليا المصرية بين ثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢)
- ماجدة بركة
- محمود ماجد
- طارق البشرى
- الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة:

The Egyptian Upper Class
Between Revolutions (1919-1952)
By: Magda Baraka
Ithaca Press

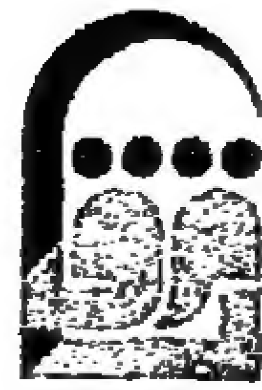
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

الطبقـة العليا المـصرية
بين ثورتين(١٩١٩ ـ ١٩٥٢)

تأليف: ماجدة بركة

ترجمة: محمود ماجد

تقديم: طارق البشرى



٢٠٠٩

رقم الإيداع: ١٠٦٢٧ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولى: 6 - 285 - 479 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديم

المستشار طارق البشرى

(١)

هذه الدراسة من الدراسات التى يمكن أن يكون لها دور فى تنمية الدراسات الاجتماعية فى تاريخنا المعاصر ، ومن هنا يرد وجه حماسى لهذه الدراسة منذ قرأت عنها وعرفت منهاجها ، ثم تأكد لدى أمرها عندما قرأتها بتأنٍ .

وإيضاحًا لما أريد قوله ، فنحن نعرف أن التأريخ لمصر المعاصرة كان يجرى على أساس النظر إلى حركة الجماعة السياسية المصرية فى عمومها ، وإلى مقاومتها للسيطرة الأجنبية نفوذاً واحتلالاً . ثم مع ما تحقق من قدر مهم من الاستقلال للإرادة السياسية الوطنية ، بدأت تظهر الدراسات التاريخية للجماعات الفرعية فى المجتمع ، طبقات كانت أو طوائف أو فئات اجتماعية ، وأكد هذا النوع من الدراسات شُيوع نظريات الفكر السياسى التى تعتمد فى تحليلها لحركة المجتمع على العلاقات الطبقية ، وتزكية حركة دراسة تاريخ الأحزاب والجماعات السياسية والتيارات الثقافية ، وكل ذلك أدى إلى وجود إثراء للدراسات التاريخية الاجتماعية ، فتنوعت الدراسات وتعددت وجوه النظر إلى الجوانب المختلفة لحركة المجتمع - من ريفه وحضره ، ورأسماليه وملاكه ، وعماله وأحزابه وجماعاته وغير ذلك - وصرنا بهذا التنوع فى زوايا النظر التاريخى أكثر دراية بتضاريس المجتمع وآليات حركته .

إنما كان يعيب بعض الدراسات التاريخية الاجتماعية ، أنها فى استغراقها لتحديد ما تتميز به جماعة اجتماعية معينة عن غيرها ، تكاد تكون عزلت " الجماعة

المدروسة " عن غيرها من الجماعات وفصلت بينها وبين سياق حركة المجتمع بعامه وتفاعله مع قضاياه الشاملة ، وتكاد تكون أهملت دور التكوينات الثقافية وآثار الحراك الاجتماعي العام في التشكيل العضوى للجماعة المدروسة . وبالغ هذا البعض ، فاعتدّ في تشكل الطبقة الاجتماعية بالعامل الاقتصادى وحده ، ونظر إليها نظرة وحيدة الجانب ، ومَنْ أدخل مِنْ هؤلاء النظرة غير الاقتصادية ، إنما أدخلها على ظن أن الجانب الثقافي أو أي جانب اجتماعي آخر غير الجانب الاقتصادى مثل الأسرة أو الإقليم – وغير ذلك – أن أيًا من هذه الجوانب إما جوانب ثانوية التأثير في الظاهرة الطبقية الاجتماعية أو أنها محض نتاج للظاهرة الاقتصادية ، ومن ثم جاء التحليل الاجتماعي التاريخي مجتزءًا وتحيفًا ضامرًا وغير واقعي في وصفه للواقع الحادث . وذلك كله رغم ما يعُترف به من أهمية الجانب الاقتصادى في تحليل الظواهر الاجتماعية ، وما يتعين الاعتراف به – أيضًا – من أهمية هذه الدراسات ذاتها فيما أكسبته للثقافة التاريخية والاجتماعية من غنى وثراء ، عندما تضاف إلى غيرها من الدراسات والبحوث .

إلا أن الجانب الاقتصادى الذى يشكل عنصرًا مهمًا من عناصر الحياة الاجتماعية وحركة الجماعات ، هو واحد من هذه العناصر المهمة وليست له سيادة على غيره من العناصر في ظني ، قد يكون مهيمنًا على غيره من العناصر في مرحلة تاريخية أو في ظروف تاريخية ما ، ولكنه يمكن أن يكون مسودًا ومنفعلاً ومهيمنًا عليه من عنصر أو عناصر أخرى في المراحل أو الظروف التاريخية المتباينة والمتتالية ، مثل عنصر الدين الذى تتجمع عليه الجماعة الدينية ، أو عنصر اللغة بالنسبة للجماعة القومية أو عنصر العرق والنَّسب بالنسبة للجماعات التى تتبلور تاريخيًا على أساس من هذه الأسس في مراحل تاريخية معينة .

إن الجماعات في ظني تتشكل وفقًا لدوائر انتماء متعددة ، وتتصنف هذه الدوائر وفقًا لمعايير شتى من التصانيف ، التى أساسها الثقافي الدين أو الملة أو المذهب ، أو يكون أساسها اللغة أو اللهجة أو يكون المهنة أو العمل أو المصلحة الاقتصادية أو التعليم أو غير ذلك مما تعج به حياة المجتمعات على مراحل تواريخهم ، والحركية التاريخية هي ما يجعل أيًا من هذه المعايير في مرحلة معينة بالنسبة لجماعة معينة هو

المعيار الحاكم لغيره والمؤثر فى غيره من المعايير بأكثر مما تؤثر هى فيه ، أو يكون عدداً من المعايير متشاركًا مع بعضه البعض فى صياغة الجماعة ، ويبقى دائمًا التعدد فى معايير التصنيف للجماعات قائمًا وتتشكل به دوائر انتماء متداخلة ومتفاعلة ومتدرجة بين الأعلى والأدنى والأكثر تأثيراً والأقل تأثيراً ، ومتنوعة بين الأشمل الأعم وبين الأضيق الأخص ، وهى – أيضًا – دوائر متغايرة مع تطور الأحوال التاريخية وظروف المعيشة .

(٢)

إن التعدد والتنوع والتداخل والتغير وتبادل المواقع فى التأثير والتأثر ، هى كلها عناصر منهجية يتعين ملاحظة أثرها فى حركة بناء أية جماعة ، وفيما يطرأ على المجتمع من تغيير وتبديل ، وليس الاقتراب من الواقع المدروس واستفهام دلالات أحداثه والالتصاق بآليات حركته ، ليس إلا ما يُمَكِّن من استخراج الصورة الصحيحة للمجتمع فى كل حين . والمُشكل لا يظهر من إدراك هذه التنويعات والتداخلات والتغيرات ؛ لأن الواقع سيفرض دلالاته فى النهاية ، إنما المُشكل فيمن يريد تسطيح الواقع أو اختصار حركته أو اختزال دلالاته ، فتظهر صورته بتراء أو شوهاء .

وأنا أجد هذا البحث – على الرغم من أنه يتكلم عن " الطبقة " – والطبقة فى لغة الفكر السياسى المعاصر تترجح لها دلالة اقتصادية شبه خالصة ، ويعتمد تصنيفها فى الأدب السياسى المستخدم فى كثير من الدراسات الاجتماعية المعاصرة على أساس معيار اقتصادى ، أجد أن هذا البحث – وقد اختار " الطبقة العليا " أساسًا لدراسته – خرج عن الطريق الضيق والمسدود الذى ساد فى كثير من الكتابات الاجتماعية والتاريخية فى العقود الأربعة الأخيرة ، واختار طريقًا أكثر رحابة وأوسع تضاريس فى النظر والتحليل ، وفى إدراك الظواهر الاجتماعية فى تراكبها وتعقيداتها الواقعية . ومن هنا أجدنى متفائلاً بهذا البحث خيراً فى أثره فى تنمية المفاهيم الاجتماعية والتاريخية التى انتشرت فى الحقبة الماضية ، وأن يتجاوز بمنهجه النظرات وحيدة الجانب إلى شمول النظر متعدد النواحى .

كما إننى أجد هذا البحث – وهو واع بالأسس المنهجية التى تبناها – قد اختار أن يختبرها فى التطبيق الواقعى ، ذلك أنه عرض موضوع " الطبقة العليا " لا بوصفه موضوعًا نظريًا ، وإنما باعتباره واقعًا عمليًا ومفادًا تطبيقيًا ، بحيث تكون الدراسة التطبيقية هى محك الاختبار للمفاهيم وللمنهاج البحثى ، واتخذ عنوانه من واقع الحال التاريخى ، فلم يسم الطبقة المدروسة بحُسْبَانها مالكة الأراضى أو مالكة رءوس المال أو غير ذلك ، إنما سماها بما أسمت به نفسها وأسماها الناس على أيامها باعتبارها " الطبقة العليا " أو " الطبقة الراقية " كما كان يحلو لبعض الصحف تسميتها بذلك وقتها ، ولهذا الوصف الوارد فى عنوان الدراسة مرونة تقبل التعدد والتنوع والتعديل ؛ ولذلك جاءت الدراسة تحمل افتراضها العلمى ومنهجها البحثى ونتائجها التطبيقية ، كل ذلك بعضه مع بعض .

وليس أنجح من إثبات صواب الافتراض النظرى أو صحة المنهج البحثى من تطبيقه على المادة البحثية محل الاعتبار ، ونحن نعرف أن تمام المنهج العلمى فى الطبيعيات أو المجتمعيات هو الاختبار التطبيقى .

ونحن نعرف أن الجماعات البشرية – سياسية كانت أو اجتماعية – إنما تتكون وتتبلور بعاملين أولهما : جامع مشترك موضوعى يجمع بين أفرادها ، معتقدًا كان أو لغة أو نسبًا أو حرفة أو إقليمًا أو غير ذلك ، وثانيهما : هذا الشعور بالانتماء المشترك الذى يجمع أفرادها ، وهذا الشعور هو **عنصر ثقافى** يتعلق بالتشكل النفسى والعقلى المتشابه ، وهو ما يقوم به الضمير " نحن " بين أفراد الجماعة ، وهنا يدخل التاريخ المشترك ووثوق العلاقات الحياتية ، وإن تعريف أى جماعة يدخل فيه عامل " الشعور " أو " الانتماء " أو " الإدراك " أو " الوعى " بوصفه عنصرًا مؤسسًا لهذا التكوين ، ولا يتسع المجال لاستعراض الكثير من التعريفات التى يتبناها الكتاب والمفكرون فى هذا المجال ، ويكفى أن أقول إنه حتى فى الفكر الماركسى التقليدى الذى ينبنى فى تحليله النهائى للظواهر الإنسانية على الأساس المادى ، وينبنى فى تحليله النهائى للظواهر الاجتماعية على الأساس الاقتصادى ، ويعتبر الطبقة منتجًا اقتصاديًا فى

الأساس ، فإنه رغم ذلك يكثر إكثـــاراً عجيــباً من الحديث عن " الوعى " الطبقى ، بما يثير لدى المتلقى لهذا الفكر الإحساس بأن " الوجود " الطبقى موقوفة آثاره على تحقق الوعى به واكتمال هذا الوعى .

ومن هنا يبدو أن **الشأن الثقافى** ، الخاص بالتوحد أو التشابه فى أسس الموقف العقلى والوجدانى الفلسفى هو شأن مؤسس فى تشكيل الجماعات البشرية ، والاتصال الجغرافى بين الجماعات يفيد يُسر التفاعل الثقافى بين المتقاربين إقليمياً أو مكانياً ، والامتداد التاريخى يفيد اختمار آثار هذا الاتصال البشرى للتشكل النفسى المشترك ، وتشابه وجود العيش والعمل أو ارتباط المصالح الاقتصادية يفيد تسويغ هذا الشأن الثقافى أيضاً ، ومن ثم نجد الاتصال العقيدى الثقافى يوجد هذا التوحد البشرى بين معتنقيه . وأنا أقصد بذلك عموم العنصر الإدراكى بكل مشتملاته التأسيسية فى الإنسان .

(٣)

لا أريد أن أتورط فى الحديث عن كتاب هو بين يدى قارئه فى ذات اللحظة التى أُحَدِثُ هذا القارئ عنه ، ولا أريد أن أطيل فى حديث أنا أعرف أنه يفرق بين الكتاب وقارئه ، ولكننى أحاول أن أوضح عدداً من الأمور قد تنفع القارئ فى إلمامه بالخطوط العامة لهذه الدراسة .

فمعيار تحدد الطبقة استقته الأستاذة الباحثة من **معايير مركبة** ، هى العامل الاقتصادى من حيث الملكية والعامل القرابى من حيث الأسر المالكة والمعيار الثقافى من حيث التعليم ، ومن هنا نلحظ أن " الطبقة العليا " فى هذا البحث هى ملتقى لتداخل ثلاث من دوائر الانتماء ، الثروة والنسب والتعليم ، ولم يكتف البحث بهذا الأمر ، إنما حدد كل معيار من هذه المعايير - أو كل دائرة انتماء من الدوائر الثلاثة - حددها بطريقة مركبة وليست بسيطة ؛ لأن الواقع مركب ومتداخل وليس نقياً خالصاً كنقاوة وخلوص مواد المعامل والمختبرات ، والبحث لا يعالج الطبقة باعتبارها وضعاً اقتصادياً ثم يُدْخِل

عليها العناصر الأخرى بوصفها عناصر مساعدة ، ولكنه يضعها كلها باعتبارها مركبًا مؤسسًا لها .

فمعيار الثروة يدخل فيه حكم أمثل أو تقريبى للملكية الزراعية الكبيرة ، والملكية الكبيرة حدها مختلف عليه من الدارسين والباحثين ومن الملاك أنفسهم ، فهو حد متراوح بين عدد من " مساحات الأفدنة " ، والثروة ليست مقصورة على الملكية الزراعية ، إنما هى مما تحتوى أنشطة صناعية حضرية فى المدن وأصحاب حصص فى شركات وفى مجالس إدارتها ، ومنها مهنيون كبار . ثم يناقش البحث مدى دخول التجار فى هذا الإطار ، وكل ذلك يرد بمرونة وتَفَتُّح وتداخل ، ويساعد القارئ على بناء معايير مركبة وعلى إدراك الظواهر الاجتماعية فى ترابطها . وعامل القرابة الأسرية يناله – أيضًا – هذا النظر المرن ، وكذلك العامل الثقافى .

وأدوات الاستدلال على كل عامل هى – أيضًا – أدوات متعددة ومتنوعة ، والثروة لا يستدل عليها – فقط – بالأراضى أو الممتلكات ، ولكن يستدل عليها **بأنماط العيش** مثل الفيلات والسرايات وأحياء سكنية وكذلك السيارات وأنواع الاستهلاك وعادات ارتياد المصايف وأنواع المصايف . والعامل الثقافى لا يستدل عليه فقط بأنواع المدارس شرقية أو غربية ، بل ينظر إليه فى إطار التأثر بالثقافات الوافدة ، فضلاً عن عادات ارتياد النوادى وحلقات السباق وحفلات الشاى والمراقص وغير ذلك .

ولا يكتفى البحث بهذا التعدد فى العناصر المؤسسة للطبقة ، ولا بهذه المرونة فى تبين حدود كل عنصر وكل معيار ، ولا بالتنوع فى استكشاف الأدوات والاستدلال ، إنما يضع كل ذلك وضعًا حركيًا متغيرًا ومتعدلاً مع مرور الزمان ، فهو فى حدود المتاح من البيانات والإحصاءات يتابع جوانب الظاهرة الاجتماعية عقدًا من السنين مع عقد آخر ، ويقارن بين أوضاع فى العشرينيات من القرن العشرين أو قبلها مع أوضاع فى الثلاثينيات أو الأربعينيات ، وبذلك يضع قارئه أمام حركية تاريخية تزيد العرض مرونة ، وتزيد الظواهر إفصاحًا عن مؤداها ومآلاتها . ونحن نعرف فى السياق التاريخى أن الظواهر تكتسب معانيها الحقة حسب المآلات التى تؤول إليها ، وحسب المتغيرات التى تنتجها أو تنتج عنها .

وإن من بين ما أبانت عنه هذه الدراسة المركبة ، إنها كشفت عن أن " الطبقة العليا " في مصر تأسست من إندماج " الثروات " ذوى الأصول التركية الشركسية بفئة من الأعيان " ذوى الأصل المصرى من الأسر الريفية " وانفصلت هذه الفئة من الإطار الثقافى والمعيشى الذى كان يربطها بالفلاحين وارتبطت بنماذج العيش والثقافات الغربية الوافدة ، وإن هذا الانفصال الطبقى الاقتصادى قد تعاصر مع الانفصال الثقافى ، ومع حركة التغريب فى المجتمعات تعليماً وأنماط عيش .

(٤)

إن هذه الدراسة التطبيقية التى اشتملها هذا الكتاب تعتمد حسبما يظهر بوضوح على قاعدة واثقة من الجهد النظرى الذى أكسب تصنيف المادة وتركيبها عمقًا فكريًا وتماسكًا فى النتائج ، كما أكسبها جراءةً فى تبنى المنهج المختار وفى متابعة تحاليله .

وإن أهمية المعارف النظرية فى البحوث التاريخية والاجتماعية ، والمفادات النظرية تتحول عند بداية البحث التطبيقى إلى افتراضات علمية ، وتطرح نفسها على الباحث فى صياغة أسئلة وعناصر بحث ، وتفتح أمام الباحث أبواب التنقيب عن الظواهر التاريخية والاجتماعية ، ليظهر من بعد ما إذا كان أى من هذه الافتراضات صحيح ونافع أم أنه غير ذلك ، وليظهر مدى أثر كل افتراض فى إغناء الحقائق الواقعية من حيث روابط العلل والمعلولات ، فإذا كان ثمة نظرية تنتهى إلى أن عنصراً ما هو ما ينشئ جماعة ما ، فعلى البحث أن يجيب عن صحة هذا الفرض عند جمع المادة البحثية ، ويجيب عن النسبة الصحيحة التى ساهم بها هذا العنصر فى إنشاء الظواهر وتحريكها .

وكان هذا فى ظنى هو منهج الأستاذة الباحثة فى بحثها هذا ، وقد استحسنت أن أؤكد عليه فى هذه السطور القليلة ؛ لأكشف منه للباحثين عن أسلوب ومنهج ما أحوجنا إلى أن يزداد تبنيه فى الدراسات الاجتماعية ، وأرجو للأستاذة الفاضلة كل التوفيق فى نشاطها العلمى والفكرى .

والحمد لله

طارق البشرى

تصدير

كانت الحاجة إلى معرفة الحقيقة عن تاريخ بلادى الحديث ، وإعادة تقييم هذه المعرفة ، هى أول ما أثار اهتمامى بموضوع الطبقات ، فقد صادف عبورى من الطفولة إلى المراهقة منعطفًا خاصًا أعتقد أنه كان باعثًا على تساؤلات عميقه . كنت فى التاسعة من عمرى عندما توفى الرئيس جمال عبدالناصر فى عام ١٩٧٠ أتذكر الدموع فى عيون أهلى، وكيف أخذونى إلى مبنى إدارى عال يطل على ميدان رمسيس فى القاهرة ؛ لأشاهد الجنازة المهيبة ، كل هذا كان مما يأخذ على المرء جماع نفسه وقد بدا لى أن ما تحظى به صورة عبدالناصر وخطبه الرنانة لم يكن مجرد إعجاب عام ، وإنما نوع من التمجيد .

ثم أطلقت «ثورة التصحيح» التى أعلنها أنور السادات فى ١٥ مايو عام ١٩٧١ موجه عاتية من التغيير . لقد وضعت موضع التساؤل «مراكز القوى» التى طالما حمل الإعلام فى تلك الفترة زعماءها مسئولية انتهاكات حقوق الإنسان؛ من مثل التنصت على المكالمات التليفونية وتسجيلها وارتكاب جرائم التعذيب ، وأظهرت كيف تشعبت وتنافس إيقاعها أحيانًا فيما بينهم ، فبدأ الناس يتساءلون عن سلامة سياسات عبدالناصر ومجمل توجهاته.

لقد علمتنا المدرسة ووسائل الإعلام ما قبل عام ١٩٧١ أن ثورة ١٩٥٢ هى التى أقامت حكمًا «مصريًا» حقًا، وحصلت على الاستقلال لمصر، وحققت التصنيع وتعبئة الموارد للتنمية الاقتصادية وبناء الأمة الحديثة ، وإنه فيما قبل هذا التاريخ شكَّل السياسيون سيئو السمعة جزءًا من مجتمع النصف فى المائة الذى احتكر الثروة، وأذل الفلاحين ، وأخفق فى إخراج الإنجليز (البريطانيين) وكان مسئولاً عن فساد الحياة

السياسية ؛ لذا استحق هؤلاء السياسيون عقوبة الحرمان من حقوقهم السياسية، وقد لقيت الأفلام السينمائية التى كانت تروج لوجهة النظر هذه مثل «رد قلبى» و«الأيدى الناعمة» دعمًا قويًا من الحكومة فى إنتاجها وتوزيعها، ثم فى الإلحاح على عرضها على شاشة التليفزيون.

قضيت فترة تعليمى الابتدائى تحت السيطرة الكلية لنفوذ واحد هو نفوذ نظام عبد الناصر، ولكنى بدأت تعليمى الإعدادى وما بعده تحت نفوذ جديد هو نفوذ نظام السادات الذى بدا أنه ألقى بكل شيء تعلمته فيما سبق فى دوامة الشك ، أبطال الأمس أصبحوا اليوم موضعًا للشك فى أنهم أشرار، بينما كان أشرار الأمس يستردون بطريقة ما اعتبارهم تدريجيًا كصناع لفترة ذهبية (Belle Epoque) من تاريخ مصر يبدو أن الحنين إليها يزداد اليوم.

أثار تقديم كل ذلك فى نوع من اللغة الرسمية عن الطبقات مثل «الطبقة الاقطاعية» و«الطبقة الحاكمة» اهتمامى بهذا «الكيان الجماعى». وبدا لى فحص لأداء هذا الكيان شرط لمعرفة وتقييم تاريخ بلادى فى الفترة الأخيرة، وربما لاستشفاف خياراتها المستقبلية الممكنة.

وحين شرعت فى هذا البحث للدكتوراه كان ما حصلته من معرفة نظرية بمفهوم الطبقة قبل تخرجي وبعده، قد جعلني تواقه إلى العيني والمحدد من ناحية، وإلى التجديد المنهجى من جهة أخرى ، وفى سياق عملى أصبحت على معرفة بكتابات مثل Retreat from Class ومؤلفين من أمثال جاريث ستدمان – جونز الذى كان منزعجًا إلى حد ما ؛ لعدم عثوره على «طبقات» واقعية تسلك طبقًا للنماذج الشارحة الجاهزة للماركسية ، والذى حاول أن يشرح الظاهرة بالاستعانة بدراسة حالة للغة التى يستخدمونها، كذلك وقعت أثناء عملى فى هذا البحث أحداث سقوط سور برلين والشيوعية السوفيتية والشرق– أوروبية ، مما دعا حتى بعض الأحزاب الاشتراكية فى غرب أوروبا (مثل الحزب الاشتراكى الفرنسى) إلى إعادة النظر فى مفهوم الطبقة نفسه كوحدة للعمل والتعبئة، إدراكًا منها أنه آخذ فى التراجع ؛ ليفسح الطريق للفرد

والكيانات المدمجة مثل البلديات...إلخ وعلى الرغم من أن الظروف الأوروبية والمصرية بعيدتان عن أنْ تكونا الشيء نفسه ، فإن الخبرة الأوروبية يمكن أن توفر بعض النظرات الثاقبة الثمينة فيما يتعلق بالحالة المصرية ، وإذا كان اهتمامى بالطبقة قد نشأ فى مصر فقد غذته التطورات العالمية أكثر، وأخذ التاريخى والعينى يتقاربان مع النظرى والمنهجى.

مقدمة

تنبع هذه الدراسة من رغبة فى تجاوز التركيز على النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية الرسمية التى كتبت انطلاقاً منها الغالبية العظمى من الكتابات التاريخية عن مصر، وقد وُجه مثل هذا النقد قبل عقود قليلة من الزمن إلى الكتابة التاريخية والعلوم الاجتماعية الغربية، ولكن مياهاً كثيرةً جرت تحت الجسر منذ ذلك الحين ، وازدهرت الكتابات فى التاريخ الاجتماعى والثقافى ، غير أنى أعتقد أن الوضع فى مجال دراستى (تاريخ العرب والشرق الأوسط) ما يزال فى حاجة ماسة إلى جهد دءوب فى هذا الاتجاه.

وهذه الدراسة حول الطبقة العليا المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين تحاول أن تسد فجوة فى هذه الناحية ، حيث تتناول إدراك هذه الطبقة للأمور ووعيها وخطابها وأسلوبها فى الحياة وسلوكياتها ، ولقد أصبحت مهتمة بالتاريخ الاجتماعى لأنه فى تصورى ليس مجرد نوع موازٍ للتاريخ الاقتصادى أو السياسى ، أو حتى تاريخ الفن ، بل هو بالأحرى الطريق الذى يجب أن نسلكه بهدف الاستفادة من النتائج التى يتوصل إليها كل من هذه الأنواع الأخرى من الكتابة التاريخية ونظمها فى سلك واحد. كذلك أرى فيه الطريقة الملائمة لتناول بعدٍ مهمٍ ، ألا وهو: الثقافة فى السياسة (الثقافة السياسية) والسياسة فى الثقافة (تسييس الثقافة).

ومن هنا فإن هذا البحث يختلف عن الدراسات السابقة لدراسة الملامح الرئيسية والسلوكيات الخاصة بطبقة اجتماعية معينة أو مجموعة اجتماعية – اقتصادية فى مصر القرن العشرين مثل العمال أو الفلاحين أو الطلبة ، على الرغم من اعترافى بأن بعض هذه الدراسات يؤكد الحاجة إلى دراسة الجوانب الاجتماعية الثقافية ، باعتبارها ضرورة لفهم تطور الطبقات الاجتماعية.

لقد شاب استخدام فكرة «الطبقة» – وخاصة «الطبقة العليا» – فى آخر الكتابات التاريخية المصرية ملمحان رئيسيان مُفسدان ، الأول : افتراضات آلية متعلقة بالخصائص الاجتماعية الاقتصادية ، مثل افتراض أن الانتماء إلى «الطبقة العليا» يعنى تملك «عزبة» من حجم معين مقدر اعتباطًا. الثانى : الافتراض ذو الدوافع السياسية الذى تعود بداياته إلى أربعينيات القرن الماضى فصاعداً، بأن أعضاء الطبقة العليا استغلوا فلاحيهم ، وأنهم يتحملون المسئولية الرئيسية عن تخلف الريف.

وفيما يخص الافتراض الأول : كان الشائع أن كبار الملاك هم أولئك الذين يملك الواحد منهم ما يزيد على خمسين فدانًا ، ولكن الفصل الأول من هذه الدراسة يناقش فى بدايته المغالطة التى ينطوى عليها أى تحديد لمثل هذه العتبة الإحصائية للملكية الكبيرة للأرض فى بيئة اقتصادية متغيرة.

أما فيما يختص بالافتراض الثانى فقد تأثرت الكتابة التاريخية المصرية بشدة بسياقها السياسى الثقافى ، فلم يكن التاريخ السياسى الدبلوماسى المكتوب فى عهد الملكية[١] فى مصر (١٩١٩– ١٩٥٢) معنياً بقضية الطبقة ، وكان عامل التغيير الفاعل لديه هو الفرد المنتمى إلى نخبة علمية أو دينية أو نخبة أخرى ، وكان يقدم القادة السياسيين والمصلحين الاجتماعيين فى صورة متكلفة من العظمة والبطولة والجلال وبطريقة أبوية وباعتبارهم تجسيداً لنوع من العبقرية. أما الكتابة التاريخية الماركسية[٢] وكذا الكتابة التاريخية فى الفترة التالية لسنة ١٩٥٢[٣] ، فقد قدمت كلتاهما رواية قومية للتاريخ ترى فى الطبقة عامل التغيير التاريخى من خلال ديناميات الصراع الطبقى.

أدانت كلتا المدرستين الطبقة العليا المصرية ناعتة إياها بالرجعية ، وكانت وجهة نظرهما أنها كانت فى الميدان الاقتصادى استغلالية ، أما فى الساحة السياسية فإن خوفها من أن يؤدى اتساع الراديكالية القومية للجماهير إلى الإضرار بمصالحها الطبقية جعلها تنأى بنفسها عن الأساليب اليعقوبية (الثورية) وتتبنى نهجًا قانونيًا طويل الأجل فى سعيها للحصول على استقلال البلاد ، وفى المقابل رفعت الكتابة التاريخية التى استلهمت الماركسية الطبقة العاملة مكانًا عليًا باعتبارها عامل التغيير، ورأت فيها

طبقة مؤهلة لهذا الغرض ، وفى هباتها التى حدثت من وقت لآخر تجسيداً لإرادة الأمة.

أما فى الكتابة التاريخية القومية «غير الماركسية» - وخصوصاً تلك التى كتبت بعد عام ١٩٥٢- فقد كانت الطبقة المتوسطة هى التى رُفعت إلى هذا المكان العلى باعتبارها طليعة التغيير والتقدم ، فقد وصفت نفسها بأنها طبقة متعلمة ، دءوب وجادة فى عملها وأصيلة وذات قدرات مالية متواضعة لكنها محترمة .

لم يكن التحدى الذى واجهه السرد التاريخى القومى بمنعزل هو أيضاً عن سياقه السياسى- الثقافى، ففى مقال له فى الـ International Journal of Middle East Studies حاول «روبرت فيتاليس» أن يزيل الالتباس فيما يتعلق بوطنية المشتغلين بالأعمال من الطبقة العليا المصرية ، والطريقة التى نشأ بها القطاع الكومبرادورى – المصرى على أساس الإجابة على سؤال : هل يجب الحكم على التعاون مع رأس المال الأجنبى من زاوية جنسيته أم من حيث المزايا التى يسهم بها فى الاقتصاد الوطنى والرفاه الوطنى ؟

وفى السنوات الأخيرة تعرضت المنهجية التى ميزت الكتابة التاريخية عن مصر بكاملها للتحدى من حيث مكوناتها التاريخية الاجتماعية ، واتضحت الحاجة إلى معالجة جديدة ؛ لفهم العملية الثقافية التى يحدث بها التغيير الاجتماعى والسياسى فى دراسات فى التاريخ المصرى كتبها إيهود توليدانو(٤) وتيموثى ميتشيل(٥) وزاكارى لقمان(٦) وأفريل بوتوفسكى(٧)، وكان هذا كما لاحظ بذكاء ألبرت حورانى(٨) لتلافى إخفاق التاريخ الاجتماعى – الاقتصادى التقليدى فى «ربط التغيير الاجتماعى الاقتصادى بنوع آخر من التغيير، ألا وهو التغيير فى «الذهنية الجماعية» ، وهى الملاحظة نفسها التى ألحت عليها جوديث تكر عندما أشارت إلى حاجة التاريخ الاجتماعى فى دراسات الشرق الأوسط إلى توجيه نفسه إلى بحث الكيفية التى يعيش بها الناس وإلى خوض «تغييرات كبيرة» وأكدت أن محاولة دراسة نظرة الناس إلى التحولات المهمة الاقتصادية والسياسية والتاريخية ، وكيف قاوموها أو رحبوا بها ، أو تكيفوا معها ، سوف تساعد فى عقد المصالحة بين الاتجاهين الكلى والجزئى اللذين حكما إلى حد بعيد المعالجة التاريخية حتى وقتنا الحاضر(٩).

وعلى الرغم من هذا النقد، فلم تبذل محاولة للعودة إلى دراسة تاريخ الطبقة العليا المصرية انطلاقًا من هذه المفاهيم الجديدة تحديداً، وهو ما تعتزم الدراسة الحالية التصدى له.

والآن ماذا نعنى «بالطبقة»؟ سوف نحدد المصطلح عبر ثلاث مراحل ، أولاً سوف نبين لماذا تُعد التوصيفات البديلة (من مثل وصفها بالنخب أو مجموعات المصالح أو المجموعات ذات المكانة الاجتماعية المعينة status groups) غير مرضية ، فالتعريفات القائمة لـ «النخب» هى أوسع أو أضيق من أن تعبر عن موضوع هذه الدراسة والتعريف الذى وضعه للنخبة باريتو - الذى روج لهذا المفهوم - هو فيما أعتقد فضفاض بما لا يساعد فى توضيح الحدود الفارقة لمجموعة محددة ؛ إذ يشير فقط إلى فئتين من السكان: (أ) الفئة الدنيا، وهم غير النخب و(ب) الفئة العليا من النخب الحاكمة وغير الحاكمة[١٠].

ومن ناحية أخرى فإن تعريفًا أكثر احترازًا وضعه هـ.د.لازويل يشدد على السيطرة على قيم المجتمع والنفاذ إليها باعتبار ذلك عنصراً رئيسيًا فى تعريف نخبة ما، ولذلك فهو يرى أن «هناك من النخب بقدر ما هناك من القيم»[١١]. غير أن هذا التعريف لا يُعبر - أيضًا - عن المجموعات التى تُشكل موضوع هذه الدراسة ، وإنْ كان صحيحاً فى حدود ما ذهبنا إليه من تحديد الثروة كعنصر ثابت رئيسى فى نهوض وبقاء الطبقة.

ولما كان هذا البحث يركز على مجموعات اقتصادية واجتماعية تحددها مجموعة متنوعة من القيم والمعايير، فإن المجموعة محل الدراسة لا تخضع لذلك النوع من التعريف الضيق الاحترازى للنخبة ، الذى يؤسس تقابلاً بين كل نوع من النخب وكل نوع من القيمة أو المعايير (مثلا العلمية أو الدينية أو العسكرية) ، وفى هذا السياق يُمكن الحديث عن «طبقة عليا» تتألف من أنواع مختلفة من النخب.

وبالمثل فإن مفهوم «الطبقة» هو أوسع نطاقًا من مفهوم «مجموعة المصالح» الذى عادةً ما يشير إلى «منظمات لها نصيب فى العملية السياسية»[١٢] مثل مراكز الضغط والنقابات واتحادات أصحاب الأعمال والمنظمات المهنية ، ومن الصعب تضييق مفهوم الطبقة ، لتصبح مجموعة مصالح على الرغم من أنها تستطيع – وقد فعلت – أن تنهض بمثل هذه المنابر المدافعة عن مصالح مختلف الفئات المكونة لها (مثل الجمعية الزراعية الملكية واتحاد الصناعات المصرى).

كذلك ، فإنه إذا كان ممكنًا النظر إلى هذه المجموعة من المصريين محل هذه الدراسة باعتبارها «جماعة ذات مكانة اجتماعية معينة» ، فإننى أعتقد أن هذه المكانة نابعة فى الحقيقة من وضعها الطبقى ، ويرى «ڤيبر» أن الطبقة مهمة بالدرجة الأولى ؛ لأنه ينظر إليها باعتبارها سببًا فى المكانة الاجتماعية[١٣]، ولذلك فإنى لست على اقتناع بأن أُحِل النتيجة محل السبب الأصلى فى تعريف هذه المجموعة ، ففى حين أنه من الممكن تصور وجود مجموعة ذات مكانة اجتماعية معينة تتحدد وتتميز بناءً على عامل غير اقتصادى مثل العرق أو الدين، فليس ممكنًا تصور وجود طبقة بمعزل تام عن الثروة والمتغيرات الاقتصادية.

وثانيًا، أود أن أشرح السبب فى عدم ارتياحى للاستخدام السائد لمصطلح «الطبقة» فى الكتابات العربية ، فالماركسيين اعتبروا أن المتغير الأساسى (فى تشكيل وتعريف الطبقة) هو المقدرة الاقتصادية القائمة على أساس العلاقات الاجتماعية مرتبطة بوسائل الإنتاج المادى ، بينما استوعب « غير التقليديين » منهم (أمثال : بييربورديو) أهمية أنماط النفوذ السياسى وهيبة المناصب وأسلوب حياة الطبقة[١٤] ، إلا أن المتغيرات الاقتصادية فى تحليلنا لا تتطابق مع الشرط الماركسى الصارم القائم على «ملكية وسائل الإنتاج» ، وهكذا فإن شخصًا يعمل بأجر ويشغل منصب حكومى كبير (وخاصة فى المجالات ذات الهيبة فى جهاز الخدمة المدنية) ويتمتع بدخل أكبر من دخل الزراعى أو الصناعى الصغير يمكن أن يتمتع بمكانة اجتماعية أعلى.

ومثل هذا الوضع يمكن أن يتأكد ويتعزز بمحددات للمكانة تتجاوز الوضع الاقتصادى مثل : الأسرة والتعليم ، وهذه المتغيرات التى تتجاوز الوضع الاقتصادى تساعد فى أمرين : إيجاد تراتبية داخلية فى إطار الطبقة ، وإقامة حواجز تحول دون دخول الآخرين ، والبعد الزمنى هو - أيضًا - متغير يتجاوز الوضع الاجتماعى، وله أهميته الكبرى التى أوضحها عالم الاجتماع الفرنسى «ب . سوروكين :»

«إن وحدة التقسيم الطبقى فى مجتمع ما، ووضوح السمات الطبقية فى كل عضو يعتمدان إلى حد بعيد على طول المدة الزمنية التى يظل فيها الأفراد منتمين لطبقتهم ولمجموعاتها المترابطة ، وكقاعدة فإنهم ، إذا تساوت الشروط الأخرى ، يصبحون أكثر تشربًا لعقلية طبقتهم كلما طالت مدة عضويتهم فيها»[١٥].

ويتصل هذا الجانب بالسياق المصرى ، ويبين كيف قامت تراتبية داخلية فى نطاق الطبقة على أساس التمييز بين محدثى الثراء وأولئك الذين لهم تاريخ طبقى أقدم ، وليس - فقط - على مجرد حجم الثراء.

ولما كانت الطبقة العليا المصرية أحدث ظهوراً من نظيراتها الأوروبيات ، فإن للمرء أن يتوقع أن تكون الأولى أقل تشربًا للعقلية الطبقية من الأخيرة ، وهو عامل قد يفسر جزئيًا - أيضًا - لماذا كانت هذه الطبقة أكثر ميلاً للمحاكاة والتقليد ، وأقل ثقة فى نفسها.

وثالثًا، فلأعود إلى مفهوم الطبقة كما أود أن أتناوله ، ففى الأدبيات المكتوبة عن الطبقة هناك تمييز بين تعريف «الطبقة» **بمعايير وسمات موضوعية** مثل السلطة الاقتصادية والاجتماعية ، والطبقة التى تعرف **بمعايير وسمات ذاتية مثل** : الوعى الطبقى، ولا حاجة فى الواقع لأنْ يستبعد أحد التعريفين الآخر، لذلك فقد حاولت أن أربط بينهما.

وهنا - أيضًا - تمييز ثان فى الأدبيات بين التعريفات «الإسمية» و«الحقيقية» للطبقة ، وجريًا على سُنَن «التعريفات» الإسمية يُعرف **الفصل الأول** من هذه الدراسة الطبقة فى صورة مؤشر مركب مفترض، هو فى هذه الحالة الهيكل المهنى المشتق من

بيانات تعداد السكان ، غير أنه طالما قيل فى نقد استخدام التعريف الإسمى أنه يجنب الباحث التصدى لمسألة ما إذا كانت الطبقة توجد حقيقة أم لا، ولذا حاولت أن أستكمله بتعريف حقيقى يحدد الطبقة من حيث انطباق ثلاثة معايير: أ- التفاعل الطبقى (لبيان أنها مجموعة اجتماعية وليست تجمعًا من أفراد) و ب - الوعى الطبقى (الوعى بالعضوية فى طبقة على أساس المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة) وجـ- الثقافة الطبقية (لبيان أن طريقة معينة فى الحياة تميز طبقة اجتماعية معينة من غيرها).

ولقد استندت فى إقامة صلة بين التعريفين الإسمى والواقعى على اختيار التصنيفات المهنية ذات الصلة، وذلك بمساعدة التعريف «الذاتى» الذى قدمته المصادر ومَنْ جرت مقابلتهم ، ومن الأسهل بالتأكيد تعريف الطبقة على أساس التصنيفات المهنية - التى تنطوى ضمنًا على معلومات عن الثروة والتعليم - من تعريفها بما يتضمن تصنيفًا ذاتيًا مثل الانتماء الأسرى ، وهذا جزء من الأسباب التى دعتنى إلى تبنى مفهومين للطبقة، أحدهما مفهوم «عريض» والآخر مفهوم «ضيق» يضم الأول عدداً أكبر من الناس لكونه يستند إلى بيانات تعداد السكان، أما العدد الأصغر فى المفهوم الآخر فراجع إلى تضمين العوامل الذاتية والطبيعة المركبة للتصنيف ، الأكثر انتقائية.

وتميل هذه الدراسة إلى تعريف ذاتى للطبقة عندما تستبعد الأجانب المقيمين فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ، والذين قد تؤهلهم لعضوية الطبقة ثلاثة اعتبارات على الأقل : الثروة والتعليم والسلوك ، لقد سمح قانون الجنسية المصرى الصادر فى عام ١٩٢٦ على نحو استثنائى بحمل الجنسية لأولئك الذين يستطيعون أن يثبتوا أنهم كانوا رعايا عثمانيين لفترة محددة من الزمن لكن دون أن يكونوا من المقيمين المتمتعين بمعاملة خاصة طبقًا للامتيازات الأجنبية.

وبينما كان المصدر الرئيسى للثروة والمكانة فى الطبقة العليا المصرية ، هو ملكية الأرض ، لم يكن الأمر على هذا النحو فى الجاليات الأجنبية المقيمة، بل ازداد بُعداً عن ذلك مع مرور الزمن ، ولم يكن أعضاء هذه الجاليات فلاحين بالمعنى الذى كان يقصده أعضاء الطبقة العليا المصرية عندما يطلقون على أنفسهم هذه الصفة (ولو كانت الكتلة

الأساسية من دخلهم تأتى من نشاط آخر) فكما يصف الأنثربولوجى البريطانى « مايكل جلسنان » الأمر : «أن تكون فلاحًا يعنى أن تكون فلاحًا فى طباعك ، ومجمل موضعك من العالم ، إنه اسم لجوهر الشخص وليس (مجرد) مهنة»(١٦).

وفضلاً عن ذلك ، إذا كان «تكوين مجموعة» هو أحد المعايير التى تقاس بها الطبقة ، فقد كان نقص التفاعل بين الأثرياء المصريين والأجانب ملحوظًا، فمثلاً كان الزواج المختلط بينهما نادراً ، وبالمثل إذا أُخذ وجود «ثقافة طبقية» كمعيار آخر ، فإن مقاومة الأجانب فكرة الاندماج الثقافى فى المجتمع المصرى أطلت برأسها، وعلى الرغم من ارتباط خصوصية ثقافة الطبقة العليا المصرية ، مقارنة بثقافة الطبقات الأخرى فى المجتمع ، بدرجة أعلى من التغريب فقد ظلت هناك جوانب فى ثقافة هذه الطبقة – سواء التركية منها أو الريفية – لا يشارك فيها المقيمون الأجانب.

و"السلطة" هى معيار آخر مهم ، وفى هذه الدراسة تحددت الطبقة العليا المصرية – أيضًا – بقبضتها على السلطة فى المجتمع ، لا السلطة الاقتصادية فحسب ، وإنما – أيضا – السلطة بمعناها الثقافى والسياسى . أما الأجانب فى مصر ، فقد كان نفوذهم من الناحية الثقافية محصوراً إلى حد بعيد فى دوائر النخبة، بينما لم يشكلوا – قط – ومن الناحية السياسية جزءًا من أجهزة التشريع أو السلطة التنفيذية فى مصر.

وهكذا فإن فحصًا للممارسات الثقافية هو أمر مركزى فى هذه الدراسة ما دامت تأسست على فكرة أن الطبقة تتحدد بالممارسات الثقافية المشخصة لها بقدر ما تتحدد بالمعايير الاقتصادية ، وهناك دعوى مركزية أخرى فى هذه الدراسة ؛ ألا وهى أن الفجوة بين الطبقة العليا المصرية وسائر المجتمع المصرى اتسعت عبر الفترة الزمنية محل البحث ، وهذه الفجوة يمكن قياسها لا من حيث التفاوتات الاقتصادية فحسب وإنما – أيضًا – من زاوية اجتماعية ثقافية ، وكلا الجانبين ينظر إليهما باعتبارهما مسئولين عن سقوط هذه الطبقة فى النهاية بقيام ثورة ١٩٥٢.

وقد اشتد بروز العامل الاجتماعى الثقافى فى سياق سَيَّسَ الثقافة، بل أخضع السياسى للثقافى، ذلك إننا نعرف أنه فى «الحقبة قبل القومية» لم يكن الناس يتطلبون فى حكامهم أن يكونوا من عرقيتهم نفسها، ولا حتى أن يتحدثوا بلغتهم نفسها، ولكنهم – على سبيل القطع – كانوا يتطلبون منهم أن يعتنقوا دينهم نفسه.

وبذلك أصبحت الظاهرة القومية التى تسعى من خلالها كل مجموعة ثقافية إلى إيجاد دولتها "القومية، دليلاً على إخضاع السياسى للثقافى فى المنطق القومى، وقد يفسر هذا جزئيًا لماذا تيسر لنظام عام ١٩٥٢ الثورى فى مصر أن يضم الطبقة بكاملها بأنها من أذناب الاستعمار على الرغم من حقيقة أن الشخصيات الرئيسية من بين النخبة السياسية لهذه الطبقة قد انخرطت بعمق فى الحركة القومية منذ ما قبل ثورة ١٩١٩.

وأعتقد أن الثقافة يمكن أن تستخدم للإلتفاف حول بعض القيود التى صاحبت التيار الرئيسى للكتابة التاريخية المصرية ، وهذا واضح فى المنهج الذى اتبعته هذه الدراسة والمفاهيم التى استخدمتها.

إن مصطلح «الخطاب» على سبيل المثال يعنى ما هو أكثر من مجرد «اللغة» ولذا فإن الدراسة تتخذ من مفهوم «فوكو» عن الخطاب باعتباره «لغة محملة بالسلطة» نقطة مرجعية لها(١٧)، وفى دراسة تحاول أن تربط السياسة بالثقافة يبدو طبيعيًا أن تستلهم أولئك المؤرخين المحدثين الذين اهتموا – بدءًا من فوكو فلاحقًا – بمحاولة فهم السلطة طرائق جديدة لا تعتمد ببساطة على فحص الهياكل السياسية والاقتصادية ومن هنا تعامل فلاسفة من أمثال : يورجن هابرماس ومؤرخون من أمثال جاريث سيتدمان جونز – من بين آخرين – مع اللغة كممارسة ثقافية باعتبارها جزءًا من مشروعهم الأكبر؛ لفحص هياكل السلطة والسيطرة.

وفى هذا الكتاب الذى بين أيدينا ، أنتمى إلى مدرسة فى الكتابة التاريخية ترى أولاً: «أن المصالح الموضوعية لا يمكن أن تنسب إلى الفاعلين الاجتماعيين دون إشارة

إلى تعبيرهم الواعى عنها ، أو رجوع إلى سياق محدد بذاته ، إن المصالح تظهر من التفاعل بين إطار تفسيرى مسبق لدى هؤلاء « الفاعلين » والأوضاع المحددة التى يجدون أنفسهم فيها »[١٨].

وثانياً ترى هذه الدراسة أن «تكوين» الطبقة هو عملية مستمرة تتشكل فى خضم صراعات إجتماعية سياسية ، وتسعى من خلالها عوامل تاريخية متعددة إلى تنظيم الأفراد كمواطنين أو كمسلمين أو مسيحيين أو تحت أى محور آخر للهُوية[١٩]، وهكذا فإن معجم الطبقة اللغوى يتضمن من بين أشياء أخرى مفاهيم عن المواطنة والهوية والأمة.

وثالثًا تذهب هذه الدراسة إلى أن اللحظات التاريخية تقوم بتشكيل الطبقات «ولا تقتصر على تبرير مجموعات قائمة بالفعل ، تبعًا لهياكل اقتصادية معممة»[٢٠] لذا فإن «الخطابات السياسية لا تقرر ببساطة شرعية السلوك من خارجه أو تحشد أناساً ذوى مصالح مفترضة ، إنها تعمل فى ظروف تاريخية متنوعة ؛ لبناء الدوافع وتحويل الالتزامات وإعادة تنظيم الخبرات ؛ لإنتاج معرفة وتنظيمها حول السلوك الاجتماعى الضرورى لكل هذه الوظائف الإبداعية»[٢١].

ولو إننى كنت قد تبنيت مفاهيم حتمية أو تعميمية ، لما كان لمثل هذا المسعى الأكاديمى من مسوغ « فليس ثمة طريقة نحدد بها سلفًا كيف سيسلك الناس الذين لهم مصالح اقتصادية مفترضة فى علاقتهم بعضهم ببعض فى ظروف تاريخية متغايرة – سواءً – كأعضاء فى طبقة أو كحركات سياسية ذات أساس طبقى »[٢٢].

وأخيراً، أود أن أوضح أننى أرى الوعى الطبقى كشىء يتحدد جزئيًا فى مواجهة شىء آخر فى مجرى مختلف أنواع النضال السياسى من أجل السلطة والثروة والمكانة ، وفى هذا السياق أود أن أضع دراستى بالنظر إلى الطبقة لا من حيث الأيديولوجيات والبرامج المشتركة للعمل السياسى، ولكن من حيث أساليب الحياة والتصورات الذاتية واللغة ، وأن أستخدم ذلك لإلقاء الضوء على جوانب من التاريخ المصرى الحديث .

كذلك يبرر الارتباط المفصلى بين السياسة والثقافة الاهتمام بفكرة الثقافة السياسية ، أن الخطابات تمثل جزءًا لايتجزأ من الثقافة الس ياسية، ومن هنا الحاجة إلى التمييز بين مختلف مستويات الثقافة ، الثقافة «الرسمية» والثقافة « العالية » أو (ثقافة النخبة) و«الثقافة الجماهيرية و«الثقافة الشعبية» وكذلك النظر فى العلاقة بين هذه المستويات المختلفة.

إن الثقافة السياسية هى مفهوم عريض يتعلق بالتقاليد والممارسات فى مجتمع سياسى ما مثل عبادة الدولة أو عبادة الشخصية أو فى المقابل تقليد راسخ من حكم الدستور والحريات المدنية(٢٣) ، وتشير الثقافة الرسمية إلى الثقافة التى تساندها الدولة وتؤثر فيها بقوة ونشاط (ولذلك تتداخل مع أولئك الذين يتولون مقاليد السلطة) ، أما ثقافة النخبة فتعبير ملتبس إذ يمكن أن يشير إلى الثقافة العامة للطبقة العليا، كما يمكن أن يشير إلى ثقافة النُّخب فى العلوم والآداب والفنون، أما الثقافة الشعبية فغالبًا ما تشير إلى ثقافة الفئات الدنيا بما فيها الفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة والعمال والفلاحين ، فى حين أن الثقافة الجماهيرية تشير إلى الثقافة المعمَّمة تُجاريًا على نطاق واسع ومكثف ، وأخيراً فإن فكرة **«المجال العام»** كما تظهر فى أعمال «هابرماس» تضم المساحة التى يتصدى فيها المواطنون الأفراد للقضايا السياسية التى تمس تنظيم الدولة وسياساتها(٢٤) مرتبطة بفهم «لما هو سياسى» ، يتجاوز الثقافة «الرسمية» للدولة ومؤسساتها .

إن الفصلين الأول والثانى من هذا الكتاب معنيان بتهيئة الأرضية قبل مناقشة أكثر تركيزاً لقضايا محددة فى كل من الفصول التالية، ويهدف الفصل الأول إلى تحديد المجموعة محل الدراسة ، تركيبها وأصولها وتطورها، وقد تم هذا بالرجوع إلى بيانات التعدادات السكانية والزراعية ، ومواد كتاب Who's Who in Egypt ؛ لتقديم صورة إحصائية عريضة للطبقة العليا المصرية عند مختلف اللحظات التاريخية فى الفترة محل الدراسة ، وهو يغطى الأجزاء الحضرية ومالكة الأراضى من الطبقة ، ويمكن أن يقال إنه يبرز وجود «طبقة فى ذاتها» طبقة تشكلت بالفعل ولكنها لا تعى وجودها، وما زالت لا تتصرف لمصلحتها كطبقة.

ويسجل الفصل الثانى بداية استخدام الثقافة لإعادة فحص السياق التاريخى الذى توضع فيه التحقيقات الخاصة بكل فصل ، وهو يفحص دور الطبقة العليا المصرية فى التفاعل بين عدة مستويات من الثقافة ، الثقافة الرسمية وثقافة النخبة والثقافة الشعبية ، وفيه تبلور دعواى حول الاتساع المستمر للفجوة بين الطبقة العليا وسائر المجتمع، رجوعًا إلى سنة ١٩١٩ باعتبارها السنة التى كان الجميع فيها متحدين مؤقتًا، قبل أن نرى الطبقة العليا تغير لغتها من لغة هُوية (القومية الرومانسية) إلى لغة طبقية (يعنى فهم النخبة للديمقراطية مقابل الفهم الشعبى لها).

ويصف الفصل الثالث الذى يدور حول التنظيم الاجتماعى واستخدامات المكان سكنيًا وتجاريًا وتعليميًا ولقضاء أوقات الفراغ ، وتباينها التدريجى طبقًا لخطوط تمايز طبقية ، مع إشارة خاصة إلى العاصمة القاهرة ، وسيتبين – أيضًا – أنه من نقطة أولية للتقارب المكانى على نحو ما ، حيث جمعت الحارة التقليدية بين الأغنياء والفقراء ، أخذت الطبقة العليا (وتبعتها الطبقة الوسطى فى نهاية الأمر) تهجر بالتدريج الحارات والأحياء القديمة : لتتجمع فى أحياء وحيدة الطبقة مثل الجزيرة أو فى مناطق مقصورة عليها تتراتب طبقًا لتراتب المكانة.

ويعنى الفصل الرابع بأسلوب الحياة ، ويدرس على أساس مصادر أولية متنوعة جوانب مختارة من أسلوب الحياة ، هى تحديدًا أنماط الاستهلاك، والحياة الأسرية والبيوت ، وقضاء أوقات الفراغ . وهو يظهر – أيضًا – كيف طورت الطبقة العليا أسلوبًا للحياة ميزَّها عن سائر الطبقات سواء فى الريف أو الحضر ، لقد تحضرنت الطبقة العليا الريفية وأصبحت إلى حد بعيد مغتربة عن أصولها الريفية ، وفى الوقت نفسه أصبحت الطبقة العليا الحضرية أميل كثيرًا إلى الأساليب الغربية بما كان غريبًا على أذواق الطبقة المتوسطة المحافظة التى أخذت تزداد أهميتها ، ويُدلل الفصلان الثالث والرابع على وجود ثقافة للطبقة العليا و«تشكيلها لمجموعة» فى ذاتها، وهما شرطان لتقرير ما إذا كانت طبقة ما توجد طبقًا لتعريف واقعى ، وهذا جزء من الدفع بأن تشكيل الطبقة عملية مستمرة ، إن هذا التباين المكانى وفى أسلوب الحياة يشكل

الطبقات إلى حد بعيد، وبالطريقة نفسها التى تشكلت بها اللغات التاريخية فى مجرى الصراعات الاجتماعية والسياسية.

ويتناول **الفصلان الخامس والسادس** كلا الخطابين الخاص والعام للطبقة، وكلا الفصلين يحاول أن يثبت المقولة المقررة أعلاه من أن اللغة الطبقية المستعملة فى بريطانيا القرن التاسع عشر لم تُستنسخ ببساطة فى مصر القرن العشرين «لمجرد تبرير وجود مجموعات قائمة بالفعل طبقًا لهياكل اقتصادية عامة (عالمية)» وقد تم هذا من خلال دراسة حالة تناولت بالفحص المصطلحات والمقولات المتضمنة فى خطاب ما. وهذا الخطاب يمكن أن يكون غير مطابق ولا للخطابات فى البلدان الأخرى (لأنه ينتمى لطبقة قدمت نفسها باعتبارها - فى وقت واحد - طبقة ريفية ومالكة أراض ووسطى) ولا للخطابات فى مراحل أخرى من التطور التاريخى (المصرى)، خطاب كان يتغير مع الزمن - أيضًا - (كما يشهد به الاختلاف فى رد الفعل على التهديدات والتحديات فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين).

الـهـوامـش

(١) بما فى ذلك المؤرخين المحترفين أمثال محمد صبرى وشفيق غربال، والإخباريين غير المحترفين مثل عبدالرحمن الرافعى.

(٢) فى أربعينيات القرن الماضى كان هؤلاء يضمون مؤرخين غير محترفين مثل شهدى عطية الشافعى وفوزى جرجس، وآخرين ذوى ميول اشتراكية أكثر عمومية مثل راشد البراوى ومحمد لهيطة، وفيما بعد ١٩٥٢ كان منهم طارق البشرى (فى كتاباته الأولى) ورفعت السعيد وصلاح عيسى.

(٣) كان رائد هذه الكتابة محمد أنيس فى جامعة القاهرة وأحمد عبدالرحيم مصطفى فى جامعة عين شمس، وتبعهما جيلان من طلبتهما، إما من المؤرخين السياسيين مثل عبدالعظيم رمضان ورؤوف عباس وعبدالخالق لاشين، أو المؤرخين الاقتصاديين مثل على بركات وعاصم الدسوقى.

(٤) انظر: Ehud Toledano, State and Sociecy in Mid-Nineteenth Century Egypt, (Cambridge, Cambridge University Press, 1990).

وخصوصا الجزء الخاص بـ the demon- image as a product of elite culture ص ١٣٥–١٤٨.

(٥) انظر: Timothy Mitchell, Colonizing Egypt (Cambridge, Cambridge University Press, 1988).

(٦) انظر: Zachary Lockman, Imaging the working class: representations of society and class in Egypt before 1914,

وهى ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول Cultural Transmission in Araband Islamic Society القدس، ديسمبر ١٩٩١.

(٧) انظر: Avriel Butovsky, The languages of the Egyptan monarchy

وهى ورقة مقدمة إلى مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادى والقانونى والاجتماعى

Cencre d'Etudes et documentation économique, Juridique et sociale

(CEDEJ)، القاهرة، يونيو ١٩٩٢.

(٨) انظر: Albert Hourani, "How Should we write the history of Middle [est] I,nternational Journal of Middle east Studies (IJMES) vol. 23 (May 1999), pp. 134-5.

(٩) انظر: Judith Tucker, "What is social?" in H.Sharabi (ed), Theory, Politics and the Arab World, Critical Responses (London, Routledge, 1990), pp. 198-9.

(١٠) انظر مقالة بارتيو Parto فى Juius Gould and William L.Kolb (eds),
A. Dictionary of the Social Science (London. Tavistock Puplications, 1964) p. 234.

(١١) انظر مقالة لازويل Laswell فى المرجع نفسه

(١٢) انظر David L. Sills (ed.), International Encyclopedia of the Social Sciences, vol 15 (London. The Macmillan Company and the Free Press, 1968), p.486.

(١٣) مرجع سابق، ص ٣٠٢

(١٤) انظر Gould and Kolb المرجع نفسه، ص ٦٤٨. ويقدم كتاب بيير بورديو مثالاً بارزاً فى هذا الصدد وخصوصاً مفهومه عن Habitus. انظر كتابه المترجم من الفرنسية of the Judgement of taste (London, Roucledge and Kegan Paul, 1979).

(١٥) انظر: Pitirim A. Sorokin, "What is a social class?:" in R.Bendik and S.Lipsetceds.), **Class Status and Power: A Rader in social Stratification** (Glenco, Illinois, The Free Press, 1953), p.91.

(١٦) انظر: Tarif Khalidi (ed), Land **Tenure and social Transformationin Middle East** (Beirut, American University of Beirut, 1984), p. 453.

(١٧) انظر: Michel Foucault, "Two Lectures" in Colin Gordon (ed), Power **Knowledge: Selected Interveiws and Other Writings** 1972-1977 (New York, Random house, 1981), pp. 78-108.

١٨- انظر: Jonathan Zeltllin, "From labour history to the history of industrial relations", Economic History Review, second series, vol.40, no2, (May 1987), p.168.

(١٩) Based on Joel Beinin and Zachary Lockman, **Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882- 1954** (Princeton, N.J., Princetan University Press, 1987), pp. 4-5.

(٢٠) Gareth Stedman - Jones as quoted in Talal Assad, "Are there histories of peoples without Europe?", **Comperative Studies in Society and History**. vol. 29. no.3 (July 1987) p. 606).

(٢١) Talal Assad الموضع نفسه .

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) انظر: D. La Capra, "Culture and ideology from Geertz to Marx", **Poetics Today**, vol 9, no2 (1988), p.379.

(٢٤) انظر: D. La Capra, **History and Criticism**, (Ithaca, Comell Universicy Press, 1987), p. 75.

الفصل الأول

الطبقة العليا فى مصر (١٩١٩ - ١٩٥٢)

صورة مفاهيمية وإحصائية

يُنظر إلى الطبقة عادة كمقولة محكومة بالعوامل الاقتصادية ، وقد ذكرت فى المقدمة إنه على الرغم من أننى أجد هذا المدخل إشكاليًا وحصريًا بصورة غير مبررة، إلا أننى أعترف بأن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً فى إيجاد طبقة ما ، ومن ثم فسوف أبدأ بفحص بنية الاقتصاد المصرى، والطريقة التى تغير بها عبر الزمن؛ لينتج فئات ومجموعات جديدة من المصالح.

ولقد كان الاقتصاد المصرى فى مطلع القرن العشرين (ولفترة طويلة تالية) اقتصاداً زراعيًا فى أساسه من حيث التشغيل وتوليد الدخل وأسباب الرزق، ولكنه كان يواجه مشكلات كبرى ناشئة من اعتماده الشديد على محصول واحد (هو القطن) ، وتخلف شبكة الصرف ، وانتهاء فترة التوسع الشديد فى المساحة المزروعة، وتواضع التوجه نحو التصنيع ، وإجمالاً فقد كان هناك افتقار إلى تحسين دخل الفرد فى الفترة بين عامى ١٩١٣ و١٩٥٠.

وقد كان لهذه الملامح ما يترتب عليها فى تحليل الطبقات والعلاقات الطبقية فى المجتمع المصرى، فهى تشرح جزئيًا الصراع الدائر بين مختلف المجموعات الاجتماعية للسيطرة على قدر محدود من الموارد، وقد تفسر كثيراً من الصراعات السياسية والتجمعات التضامنية خلال هذه الفترة.

ويتناول هذا الفصل مسألة كيف يمكن أن نعرف الطبقة العليا المصرية ؛ وقد وجدت أن المحاولات السابقة فى هذا الاتجاه (مثل محاولات سمير أمين ومحمود حسين

وماريوس ديب) ، ماركسية أو مادية ، وتتسم بقدر كبير من الميكانيكية وعدم الرحابة، إذ لم يتركوا تقريبًا مجالاً لتفحص دور عوامل أخرى مهمة مثل **دور الثقافة** أو **الخطاب** أو **علاقات القرابة** أو الاختلافات داخل الطبقة ، ولذلك فإننى قد اتبعت فى هذه الدراسة نهجًا بديلاً يسمح باستحضار وإدماج هذه المتغيرات ، ولكننى أقترح قبل أن نفعل ذلك أن نقدم صورة إحصائية للطبقة العليا تعتمد على بيانات التعدادات السكانية والزراعية، والمواد المستقاة من كتاب **Who's Who in Egypt**.

وتحرزًا من استخدام المصطلحات المتعلقة بالطبقات التى كانت نتاجًا لأوضاع تاريخية خاصة جدا ، فلقد فكرت مليًا فى استخدام المصطلحات المحلية التى تنتمى إلى الفترة موضع الدراسة، وهى تحديدًا **الأعيان والذوات** ، ويوضح قسم استهلالى من هذا الفصل لماذا عزفت عن استخدام مصطلح «**البرجوازية**» الذى دأب عدد من المؤرخين لمصر ، ممن يكتبون بالعربية أو الإنجليزية ، على استخدامه للتعبير عن تلك الطبقة. كذلك يوضح هذا القسم لماذا فضلت استخدام تعبير «**الطبقة العليا**» لأنه مصطلح يجمع بين دفتيه مصطلحى الأعيان والذوات، فليس أى منهما شاملاً بما يكفى، إذ هما فى معنيهما التقليدى لا يتضمنان النخب التى ظهرت حديثًا آنذاك من المشتغلين بالمهن والأعمال، ومن بين هاتين الكلمتين فإن كلمة الأعيان ليست فاصلة أو مانعة بما يكفى، لأن كبار الأعيان وحدهم هم الذين يؤلفون جزءًا من الطبقة العليا.

وأخيرًا أود أن استرعى انتباهًا خاصًا إلى المشكلات المفاهيمية الإحصائية فأولاً، مفهوم الطبقة العليا «محددًا حصريًا» باعتباره مفهومًا متعدد الأبعاد يتجاوز فى نطاقه المجال الاقتصادى، وثانيًا، تغير تركيب وحدود الطبقة العليا عبر الزمن، وهذا الجانب من المشكلة يكتسب أهمية خاصة ، فالأرض كانت هى المصدر الرئيسى للثروة، وبالتبعيه تغيَّر تعريف مالك الأرض الكبير مع الزمن تبعًا لاختلاف مستويات الدخل النقدى، وينطبق الشىء نفسه على أصحاب المهن الحرة وكبار موظفى الحكومة ؛ إذ عانت هاتان الفئتان من انخفاض نسبى (فى المكانة الاجتماعية والدخل) ونحن نمضى إلى نهاية الفترة محل الدراسة مع انتشار التعليم وتضخم عدد أفرادهما.

وعلى الرغم من المشكلات المفاهيمية الشائكة، والقصور الذى يكتنف بعض البيانات، فالصورة التى تتجلى للطبقة تمثل تقريبًا معقولاً لحجم وتركيب الطبقة العليا فى مصر خلال الفترة محل البحث، أخذًا فى الاعتبار أن أى دراسة للطبقات الاجتماعية فى مجتمع ما تعتمد على معرفة نمط الأنشطة الاقتصادية التى ينخرطون فيها والعلاقات الاجتماعية التى يدخلون فيها، فمثل هذه العوامل «لابد أن يكون لها تأثير هائل على عاداتهم وتصرفاتهم وطرائق تفكيرهم»(١).

وهكذا فإن مسحًا لتطور المجموعات المكونة للطبقة تهيىء المشهد للفصول التالية التى تتناول الممارسات والتوجهات الثقافية للطبقة العليا فى مصر.

أولاً : هل ينطبق مصطلح «البورجوازية» فى السياق المصرى؟

يحذرنا "طلال أسد" فى استعراضه لكتاب اريك وولف Europe and people Without History من الافتراض الذى أخذ به كثير من باحثى العالم العربى من أن هناك تكوينات اقتصادية عامة صالحة للاستخدام فى مصر القرن العشرين ، كما كانت صالحة للاستخدام فى بريطانيا القرن التاسع عشر، وإننا «فى كلا الموضعين يمكننا أن نتعرف على بورجوازية حضرية ، وطبقة عاملة وليدة ، وبروليتاريا رثة، وكل منها تكشف عن أيديولوچية طبقية معترف بها»(٢).

وفى المعنى نفسه يقول **زيتلين** بحق:

«كما يذكرنا المؤرخون بصورة متزايدة ، فإن مصطلحات مثل «الشعب» و«البورجوازية» و«الطبقة العاملة» و«الأرستقراطية العمالية» نبعت من مناقشات سياسية وأيديولوچية على درجة عالية من الخصوصية لونت معانيها، والشىء نفسه أكثر وضوحًا بالنسبة لفئات مثل «البورجوازية الصغيرة»... وهى كلمات تختلف حدودها ودلالاتها وإيحاءاتها من بلد لبلد»(٣).

ففى إنجلترا - على سبيل المثال - ارتبطت مفاهيم «النبالة» و«الأرستقراطية» تاريخيًا بملكية الأرض، بينما مصطلح «البورجوازية» (الذى يصف أولئك الذين كانت المجموعتان السابقتان - النبلاء والأرستقراطية - ينظرون إليهم باعتبارهم أدنى منهم) كان يستخدم على نطاق واسع بصورة متبادلة ومتداخلة مع مصطلح «الطبقة المتوسطة» ويتفق هذا مع ما أكده **والرشتين** من أن «البورجوازية» كانت تعنى طبقة وسيطة بين النبلاء وملاك الأرض من ناحية والفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى»[٤].

وعلى عكس ذلك كان مصطلح «البورجوازية» فى فرنسا يضم ملاك الأرض الذين يؤجرون أرضهم ويعيشون من ريعها والمهنيين معًا[٥] ، وفى وصف لمدينة مونبلييه ، كتبه فى عام ١٧٦٨ مواطن مجهول من الطبقة المتوسطة ، ورد مصطلح «البورجوازية»، وبدلاً من تعريفه ، استشهد المؤلف بأمثلة معظمها كانت لمهنيين قائلاً : «أطباء ومحامون وموثقون عامون إلى جانب قلة من التجار ، وأخيراً ذلك النمط الاجتماعى الذى أعطى هذه الفئة اسمه «البورجوازى» بالمعنى التام والبسيط، إنه رجل يعيش من إيجارات أرضه والريع السنوى الذى تدره دون ممارسة أى مهنة»[٦].

وهكذا فإن مفهوم «البورجوازية» كما تطور فى الكتابات الغربية يظل مثار جدل شديد، وقد «تناقش المؤرخون حوله على مدى أجيال وما زالوا يتناقشون»[٧]، غير أن الصعوبة الرئيسية فى مصطلح «البورجوازية» كتشخيص لطبقة تكمن فى تغطيته لعناصر شديدة التغاير مثل الثروة والممارسات الاجتماعية والاتجاهات والتصورات وتخفق محاولة تقسيم «البورجوازية» إلى فئات ومجموعات فرعية (بورجوازية «كبيرة» و«متوسطة» و«صغيرة») فى استيعاب «كبار ملاك الأرض»، ولكل هذه التعقيدات سنتجنب استخدام مصطلح «البورجوازية» للإشارة إلى الطبقة العليا المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين.

الذوات والأعيان

نظراً للطابع الخلافى حول مفهومى «الأرستقراطية» و«البورجوازية» عموماً، والصعوبات المفاهيمية المصاحبة لاستيراد أو استزراع هذه المفاهيم فى السياق الاجتماعى الاقتصادى لمصر القرن العشرين على وجه الخصوص؛ فإنى أفضل استخدام كلمة «الطبقة العليا» للتعبير عن **«الذوات»** ذوى الأصول التركية الجركسية، **و«الأعيان»** (وجهاء الريف الأكثر محلية) وكذلك عن نخب المشتغلين بالأعمال الناهضة حديثًا والبارزين من **أصحاب المهن الحرة**.

إن مصطلح **زوات** – أى – كِرام (أو الذوات بالعربية الفصحى) قد استخدم للإشارة إلى النخبة البيروقراطية فى مصر منذ عام ١٨٥١ على الأقل ، وهو يشير إلى كل الموظفين الذين يشغلون الرتبتين الأعلى فى البيروقراطية والرتب الثلاث الأعلى فى العسكرية[٨] والذين يحملون أحد اللقبين الشرفيين «بك» أو «باشا»[٩]، وقد وصفتهم كلمات ماكينزى والاس (فى عام ١٨٨٣) بأنهم «الذوات» أو الشخصيات الرسمية التى أصبحت من ملاك الأرض دون أن يكونوا عُمَداً[١٠].

وفى المقابل كان مصطلح «الأعيان» يستخدم للإشارة إلى الطبقة المحلية من الوجهاء المصريين المقيمين فى الريف ، وكانوا عادة يشغلون منصبى العمدة وشيخ البلد اللذين كان امتيازهما حقًا مقصوراً على أعلى الأسر مكانة وثروة فى الهيئة الاجتماعية للقرية، وكان هذا أصل كثير من أسر ملاك الأراضى المشهورة مثل الشريعى والبدراوى عاشور وسلطان والمنشاوى ، ولم يكن هناك دلالة عرقية واضحة تميز الكلمتين فحسب، ولكن كان هناك – أيضًا – إدراك للذوات باعتبارهم نخبة بيروقراطية فى قمة الحكم، وكان هناك – أيضاً – تباين ملحوظ بين العطايا الكبرى من الأراضى الممنوحة للذوات (مثل الوسايا والأبعديات) وتلك الممنوحة للأعيان (مسموح المصاطب ومسموح المشايخ)[١١]. وكانت الأخيرة تمثل خمسة فى المائة من الأرض الممسوحة مسحًا تفصيليًا، وكانت تقدم إلى مشايخ البلد معفاة من الضرائب مقابل استضافتهم لمندوبى الحكومة.

وهكذا فإننا نستطيع أن نرى أربعة جوانب للاختلاف بين الذوات والأعيان : ١ - الأصل العرقى ، ٢ - التميز فى اعتلاء المناصب العامة ، ٣ - الثروة ، ٤ - موطن الإقامة (الحضر مقابل الريف) وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حدثت تغييرات مهمة فى كل هذه الجوانب الأربعة.

وفى الحقيقة، فإنه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر كفَّت النخبة التركية - الجركسية عن أن تكون مجموعة عرقية خالصة، وكذلك عن أن تتمتع بما يشبه الاحتكار للمناصب العليا فى جهاز الدولة ، فقد اضطرهم عجزهم عن سد النقص فى صفوفهم بهجرات جديدة من الخارج طوال السنوات السبعين الأولى من القرن التاسع عشر إلى الزواج من أبناء وبنات العناصر الناهضة من الأعيان المصريين المحليين وكان تراجعهم فى المجال البيروقراطى راجعًا جزئيًا إلى هذا العامل نفسه ؛ إذ لم تعد أعدادهم المتناقصة تكفى لشغل المناصب فى الجهاز البيروقراطى المتنامى للدولة، وكان حتمًا أن يشغل المصريون المحليون كثيرًا من المناصب الكبرى(١٢).

ومع بداية القرن العشرين استطاع كثير من الأعيان ومشايخ البلد المصريون أن يزيدوا ما بحوزتهم من الأراضى، ويرجع ذلك - فى جزء كبير منه - إلى شرائهم من أملاك الدومين العام خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر(١٣)، كذلك زادت ثرواتهم تبعًا للنمو فى زراعة القطن وتجارته(١٤)، ونتيجة لذلك تلاشت كثير من الاختلافات فى الثروة والمكانة بين النخبة التركية - الجركسية الهابطة والأعيان الصاعدين ، وبمرور الزمن شكل الزواج المختلط نخبة جديدة تركية - مصرية.

ومن ناحية أخرى ، زحفت أعداد متزايدة من الأعيان المصريين إلى المدن سعيًا إلى المشاركة السياسية وتعليم أولادهم(١٥)، ورغبة فى الاستفادة من الرغَّد الذى تتيحه الحياة الحضرية (مثل الطرق والميادين الحديثة والصرف الصحى والتليفونات والإضاءة الكهربية) وذلك فى أعقاب التحسينات التى طرأت على البنية الحضرية فى ذلك الوقت.

ونتيجة لزيادة الطابع الحضرى فى أسلوب حياتهم، وازدياد حالات الزواج المختلط بينهم وبين الفئة التركية - الجركسية، واضطلاعهم بمزيد من المناصب الإدارية العليا، إلى جانب ازدياد نصيبهم من الثروة الزراعية... نجح الأعيان المهاجرون إلى المدن فى تعزيز وضعهم فى صفوف الطبقة العليا المصرية ، وحوالى الربع الأول من القرن العشرين أصبح مصطلح الذوات وأبناء الذوات يستخدم بصورة متزايدة لوصف أولئك الأعيان المتحضرنيين الذين اندمجوا إلى حد بعيد فى النخبة التركية - الجركسية.

غير أنه تنبغى ملاحظة أن هذه الفئة (الأعيان) لا يجوز النظر إليها ككتلة متجانسة ، إذ كان يوجد نظام تراتبى معين يميز بين كبار الأعيان ومجرد الأعيان؛ فملاك آلاف الأفدنة الذين آثروا الاستمرار فى الحياة فى ممتلكاتهم الريفية (مثل بعض أفراد أسرة البدراوى عاشور) كان يشار إليهم بوصفهم كبار الأعيان، أما أولئك الملاك الذين كانت ملكياتهم أقل نسبيًا وعاشوا - أيضًا - فى الأرض وكان ينظر إليهم كأعضاء فى الأسر الأعلى فى سلَم الثروة والمكانة الاجتماعية فى القرية ، فكان يطلق عليهم لفظ «الأعيان»، وهم كما وصفهم الأستاذ **بيندر** على نحو ملائم «الفئة الثانية» (The Second Stratum) (ترتيبًا)(١٦).

نهوض كبار الملاك فى مصر

كان إلغاء محمد على نظام الالتزام وعطاياه من الأرض لأفراد حاشيته وكبار الموظفين من الأتراك - الجراكسة ، ومن الأتراك - الألبان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الخطوة الأولى نحو ميلاد هذه الطبقة ، كذلك كان ضرب الغرب نظام محمد على فى احتكار التجارة الخارجية عاملاً مهمًا سهل ظهور فئة من كبار ملاك الأرض التى نشأت ثرواتهم من ازدهار التجارة العالمية فى القطن، وقد تمَّ تتويج هذا التطور بإصدار الخديوى إسماعيل **قانون المقابلة** فى عام ١٨٧١ الذى قنن

حقوق الملكية القانونية الكاملة لحائزى الأراضى الخراجية مقابل الدفع الفورى للضرائب، وقد قرر القانون إعفاء الملاك من نصف الضريبة المستحقة مدى الحياة إذا دفعوا ضرائب ست سنوات مقدمًا، وهو وعد كان محل احترام فى معظم البلاد كما يقول المؤرخ .باير[17]، وكان دافع إسماعيل إلى هذا الإجراء رغبته فى امتصاص مدخرات الأعيان وتجار القطن حتى يستطيع سداد فوائد وأقساط الدين العام بطريقة أيسر .

وفى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر صدرت فى عامى ١٨٨٣ و١٨٩١ القوانين التى عززت بدرجة أكبر شرعية الملكية الخاصة للأرض وحصنتها من المصادرة ، وكان الإجراء الأخير الذى أسهم فى ولادة هذه الفئة **هو بيع أراضى الدائرة السنية** ، وذلك مرة أخرى لسداد فوائد وأقساط الدين الخارجى ، وكان نظام بيع أراضى الدائرة يميل إلى بيع قطع كبيرة من الأرض مفضلاً بذلك المشترين الأثرياء ، ومؤدياً إلى تشديد قبضة كبار ملاك الأراضى على الهيكل الزراعى فى مصر.

كذلك استمر بيع أملاك الدومين العام (أملاك الدولة) – خصوصاً بعد عام ١٩١٢ – فى توفير المزيد من الأراضى القابلة للخصخصة، وكذا كان الشأن فى استصلاح الأراضى، وخاصة فى شمال الدلتا ، وكان هناك مصدر آخر هو مبيعات الأجانب وخاصة فى أوقات الشدة والخطر، كما حدث فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٢١ أثناء الهبات الوطنية حينما انخفضت ممتلكاتهم من ٧١٣ ألف فدان (١٣ فى المائة من جملة الأراضى المملوكة ملكية خاصة) إلى ٥٥١ ألف فدان (٩,٩ فى المائة من الإجمالى) وفى الفترة ١٩٣٧ – ١٩٤٩ حينما انخفضت المساحة التى يملكونها من ٤٢٨ ألف فدان (٧,٤ فى المائة من إجمالى الأراضى الخاصة) إلى ٢٢٣ ألف فدان فقط (٣,٩ فى المائة من الإجمالى)[18]، وقد شهدت هذه الفترة أحداث الحرب العالمية الثانية وما تلاها، وكانت صعبة بوجه خاص على مواطنى دول المحور الذين يعيشون فى مصر، كما شهدت – أيضاً – تنفيذ معاهدة مونترو التى وقعت فى مايو عام ١٩٣٧ وألغت الامتيازات الأجنبية فى مصر.

وهكذا، فخلافًا لطبقة النبلاء الاقطاعيين الأوروبية التى امتد تاريخها قرونًا ، كانت هذه طبقة حديثة الولادة، وقد تكونت - كما أوضحنا سابقًا - من بقايا النخبة العسكرية والبيروقراطية التركية - الجركسية التى أخذ دورها يتراجع شيئًا فشيئًا، ومن طبقة ناهضة من وجهاء الريف المصريين أخذت تراكم ثروتها ليعلو شأنها اجتماعيًا وسياسيًا.

ومع الوقت نجحت هذه الطبقة فى تحقيق درجة معقولة من التماسك واكتساب الهُوية الموحدة من خلال تضامنها كمجموعة فى منظمات مثل الجمعية الزراعية الخديوية (١٨٩٨) واتحاد الزراعيين L'Union des Agriculteurs (١٩١١)، وتأكد هذا أكثر من خلال مشاركتهم السياسية كمجموعة أغلبية فى كل المجالس التشريعية والتمثيلية ، أولاً فى عام ١٨٦٦، ثم قبل الحرب العالمية الأولى، ثم فى كل البرلمانات المصرية المتتابعة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٥٠، وبهذه الطريقة جمعوا بين الثروة والوعى الذاتى بكيان مجموعتهم والنفوذ السياسى والسلطة.

الحد الأدنى من الملكية اللازمة لاعتبار صاحبها «مالك أرض كبير»

بغض النظر عن معيار الاختلاف بين الذوات والأعيان فقد كان القاسم المشترك بينهم جميعًا هو ملكية الأرض الزراعية ، وفى مصر كانت الأرض المملوكة ملكية خاصة المورد الأول والمهم الذى ينعم على أصحابه لا بالثروة المادية فحسب؛ وإنما - أيضًا - بالوضع الاجتماعى المتميز وبالمكانة والصيت ، وعلى الرغم من أنه يمكن أن يقال إن الذوات كانوا يتمتعون بمكانة أعلى من كبار الأعيان - بما يوضح أن المكانة الاجتماعية يمكن أن تنبع من مصادر أخرى أيضًا - فإن مركزية ملكية الأرض فى هذا الصدد يمكن ملاحظتها من توق أعضاء النخبة المشتغلة بالأعمال الذين تأتى ثروتهم الأساسية من أنشطة تجرى فى الحضر إلى اكتساب الملكية الزراعية.

والآن يجب التطرق لمشكلة تحديد حد أدنى من ملكية الأراضى؛ لتحديد مَنْ هم كبار الملاك «كجزء متميز من الطبقة» وعلى الرغم من أن **خمسين فدانًا** لرأس الأسرة اعتبرت تقليديًا حدًا أدنى مقبولاً لاعتبارها من كبار الملاك على نحو ما ذهب إليه اللورد كرومر فى نهاية القرن التاسع عشر(١٩)؛ إلا أن باير فضل معيار **المائة فدان** وإن عاد إلى استخدام عتبة الخمسين فدانًا؛ لاعتبارات الملاءمة الإحصائية(٢٠). أما عاصم الدسوقى فقد اختار معيار المائة فدان حدًا أدنى؛ لتمييز فئة كبار الملاك فى السياق المصرى(٢١).

ولكن أفراد « الطبقة العليا » الذين أجرت معهم المؤلفة لقاءات ذهبوا إلى أن «عتبة» الحد الأدنى هى أعلى بكثير ؛ لاعتبار المرء واحداً من الطبقة العليا لكبار الملاك فى مصر، وقد حدده ثلاثة عشر من أصل خمسة عشر جرت اللقاءات معهم **بخمسمائة فدان للأسرة النووية** (الأسرة بمعناها الضيق أى المكونة من الزوجين والأبناء) بل إن أمينة رشيد (حفيدة إسماعيل صدقى باشا) حددته بألف فدان(٢٢)، بينما ذهب إبراهيم بك محفوظ(٢٣) أحد الذين جرت معهم المقابلات إلى أن حدًا أدنى يُقدر بـ **مائتين فدان** للأسرة النووية، يمكن تعويض تواضعه واستكماله بوجود عائلة متنفذة ممتدة ، وهذا يبين الحاجة إلى تشكيل «مؤشر مركب» قادر على تحديد فئة كبار الملاك بصورة صحيحة.

وواضعين نصب أعيننا الحدود التى لا يتعداها استخدام مؤشر وحيد قائم على أساس مساحة الملكية ؛ فإن اعتبار أن مائتى فدان (أو أكثر) تمثل بمعايير تلك الأيام عتبة «الملكية الكبيرة» لقى تأكيداً من قرائن كثيرة(٢٤).

وعلى سبيل المثال كان من شروط التقدم لعضوية مجلس الشيوخ أن يدفع المرشح ١٥٠ جنيهًا مصريًا ضرائب سنوية أو يمتلك مائتى فدان على الأقل. وبالمثل عندما نوقش فى البرلمان فى الأربعينيات فرض التزامات معينة على ملاك الأرض الأثرياء تجاه الفقراء المحرومين ، كان الحد الأدنى المقترح للملكية من يضطلعون بهذه المسئولية هو مائتى فدان(٢٥).

كذلك عندما تعرضت مناقشات البرلمان لاعتبار الجوع وسوء التغذية سببًا لانتشار وباء الملاريا فى صعيد مصر فى الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤، وخصوصًا فى مديريتى قنا وأسوان ، حدد مصطفى النحاس (رئيس الحكومة الوفدية حينئذ) كبار ملاك الأراضى، باعتبارهم أولئك الذين يمتلكون مائتى فدان أو أكثر، وكان يوجد من هؤلاء فى مديرية قنا ٧١ يمتلكون ١٣ فى المائة من الأراضى، وفى مديرية أسوان ١٣ يمتلكون ٥١ فى المائة من الأراضى[٢٦].

وفى إطار مشروع قانون مقدم إلى البرلمان فى يوليو عام ١٩٤٤ ؛ لمكافحة الأمية وزيادة التعليم جاءت المادة العاشرة لتلزم من يملكون مائتى فدان فأكثر بتعليم عدد من الفلاحين يحددهم وزير الشئون الاجتماعية ، أو دفع تكاليف تعليمهم للوزارة[٢٧].

وأخيرًا فإن قانون الإصلاح الزراعى الأول بعد ثورة ١٩٥٢ أخذ بهذه العتبة بالسماح بالملكية الفردية حتى مائتى فدان (وثلاثمائة فدان للأسرة من الزوجين والأولاد القُصَّر) مع التخلص من أى قدر يزيد على هذا الحد، وأعلن أن الغرض من ذلك هو الحد من الملكية الكبيرة للأرض[٢٨].

وهكذا فإن مختلف التعريفات لما كان يشكل ملكية « كبيرة » فى مصر ما قبل ثورة ١٩٥٢ كانت قائمة على أساس معيار مرن يربط على نحو مبهم الملكية بمستوى معين تحققه من الدخل ، وعلى عهد كرومر (١٨٩٤) كان يمكن لضيعة من خمسين فدانًا مزروعة قطنًا أن تدر دخلاً كان يعد كبيرًا آنذاك ، فيبدو أن كثيرًا ممن أجريت معهم لقاءات قد استندوا إلى أسباب مشابهة فى اعتبار أن مائتى فدان – فى الثلاثينيات والأربعينيات – تدر من الدخل ما يكفى لإطلاق صفة الثراء على صاحبها، غير أن الربط البسيط بين مستوى معين من «الدخل النقدى» ومساحة معينة من ملكية الأرض لا يبدو كافيًا للإحاطة بتعقيد وتشابك العوامل الاجتماعية الاقتصادية الفاعلة الأخرى.

والخلاصة إننى على الرغم من إشارتى إلى حد أدنى من ملكية الأرض (للفرد أو الأسرة) لتحديد مجموعة كبار ملاك الأرض فى مصر؛ فإننى أدرك أن هذه الطريقة

فى التعريف يحدها على الأقل حدان، أولهما أن هذه العتبة قد تتغير بمرور الوقت، وثانيهما أن الاقتصار على حجم ملكية الأرض باعتباره «متغير التصنيف» الوحيد يغفل العوامل الاجتماعية – الاقتصادية الفاعلة والقوية الأخرى (مثل **النفوذ والمنصب العام وحجم الأسرة وامتدادها**) كما يغفل – أيضًا – العوامل الأخرى المرتبطة بالأرض نفسها مثل **خصوبتها وتركيبها المحصولى واختلاف مناطقها**.

إن العتبة الدنيا للملكية الكبيرة للأرض فى السياق المصرى يمكن أن تتحرك صعوداً أو هبوطًا طبقًا لعاملين رئيسيين : فأولاً: عندما تصبح الحيازة الخاصة للأرض «قابلة للتوسع» من خلال عمليات استصلاح الأراضى الضخمة أو بيع أجزاء كبيرة من أراضى الدومين العام (كما حدث فى الدائرة السنية مثلاً) فإن العتبة الدنيا تتحرك بسهولة صعوداً، وثانيًا : عندما تصبح الحيازة الخاصة للأرض أصغر حجمًا؛ بسبب تشظى الملكية من خلال الميراث ، فإن العتبة الدنيا يمكن أن تهبط ، بينما تؤدى التحسينات فى التركيب المحصولى والدورة الزراعية إلى استمرار المستوى نفسه من الدخل الحقيقى.

وإذن ؛ وفى التحليل الأخير – فإن تحديد كبار ملاك الأرض من خلال افتراض عتبة دنيا لملكية الأرض هو أمر يتعلق بالواقع المحسوس، إننا نستطيع – فقط – أن نسأل، ما حجم ملكية الأرض الكفيل بتحقيق **السطوه الاقتصادية والمكانة الاجتماعية** فى منطقة معينة فى لحظة معينة من الزمن؟

وإذ نضع فى أذهاننا هذه الحدود يقدم لنا الجدول ١-١ التغييرات فى كافة فئات الحيازة الكبيرة للأرض فى الفترة ١٩٢٩- ١٩٥٠ ، كما وردت فى التعدادات الزراعية الثلاثة التى أجريت فى الأعوام ١٩٢٩ و١٩٣٩ و١٩٥٠، وتظهر بيانات هذه التعدادات استقراراً ملحوظًا فى الهيكل الزراعى فى العقد السابق مباشرة لثورة ١٩٥٢، فكل الأنصبة المطلقة والنسبية لفئات حيازة الأراضى (٥٠-١٠٠ و١٠٠-٢٠٠ و٢٠٠-٥٠٠ فدان) ظلت مستقرة نسبيًا، فى حين أن الهبوط فى النصيب المطلق والنسبى لفئة الحيازة خمسمائة فدان فأكثر يعود بصفة رئيسية إلى هبوط حصة

الأراضى التى يملكها الأجانب[٢٩]، هذا بالإضافة إلى «متغير تحايلى» يرجع إلى قيام كبار ملاك الأراضى بالتوزيع الاختيارى لجانب من أرضهم على أبنائهم أثناء حياتهم ، وكانت هذه ممارسة شائعة كرد فعل على إصدار قانون الضريبة على التركات عام ١٩٤١[٣٠].

جدول ١-١

التغيير فى نمط الحيازات الكبيرة من الأرض الزراعية

فئة المساحة بالفدان		١٩٢٩		(١٩٢٩ و١٩٣٩ و١٩٤٩)			١٩٥٠		
	عدد الملاك	المساحة بالفدان	٪	عدد الملاك	المساحة بالفدان	٪	عدد الملاك	المساحة بالفدان	٪
٥٠ – ١٠٠	٣٨٩٩	٥٨٩٢٩٨	٨	٨٧٧٨	٦٠٤٩١٤	١٣	٨٨٧٢	٥٧٩٠٥٣	٩
١٠٠ – ٢٠٠	٣٨٨٨	٥٢٧٨٦٤	٧	٤٠٨٣	٥٥٦١١٣	٩	٤٠٧٥	٥٦٢٩٤٣	٩
٢٠٠ – ٥٠٠	٢٢٧٢	٦٧٩٧٧٦	٩	٢٠١١	٥٩٨١٧٤	١٠	١٨٨٣	٥٥٦٢١٨	٩
أكثر من ٥٠٠	٩٠٥	١٩٧٧٠٥٢	٢٧	٧٣٣	٩٤١٢٣١	١٦	٥٦٢	٧٠٧٠٩٨	١٢

المصدر: بيانات التعدادات الزراعية الأول والثانى والثالث فى السنوات ١٩٢٩ و١٩٣٩ و١٩٥٠.

ملحوظة : «الحيازة» أو «المزرعة» هى وحدة الاستغلال الزراعى، بغض النظر عما إذا كانت الأرض المزروعة مملوكة أو مؤجرة.

تصنيف ملاك الأرض المصريين طبقًا لحجم ملكيتهم

فى منعطفات مهمة من تاريخ ملكية الأرض فى مصر تتكرر أسماء بعض أسر ملاك الأراضى خلال فترة طويلة نسبيًا من الزمن، وبعضهم نجحوا فى زيادة ممتلكاتهم ، فى حين اختفت مجموعة أخرى من كبار الملاك من الساحة ، وظهرت - أيضًا - مجموعة ملاك جدد.

وعلى الرغم من أن باير يعتقد أن «عددًا قليلاً جدا من أسر ملاك الأراضى فى هذا القرن (العشرين) قد أشارت إليهم مصادر القرن التاسع عشر»[٣١]، فإن مقارنة لقائمة الأسماء من القرن التاسع عشر التى أوردها باير مع تلك التى أوردها عاصم الدسوقى ، باعتبارها تمثل أبرز الأسر مالكة الأراضى فى القرن العشرين، تظهر أن هناك تداخلاً يشير إلى قدر معقول من الاستمرارية.

وتلك الأسر من كبار ملاك الأراضى فى القرن العشرين التى يمكن اقتفاء آثارها رجوعًا إلى القرن التاسع عشر كانت فى الأصل من وجهاء الريف (كأن يكون رأس الأسرة شيخ بلد أو عمدة أو شيخًا لعشيرة بدوية) الذين أصبحوا من ملاك الأراضى بفضل الهبات التى قدمتها الدولة إليهم ؛ لاستئناسهم وتوطينهم وما يترتب على ذلك من أمن جانبهم واندماجهم فى نظام الدولة[٣٢].

ومن الأمثلة على ذلك **أسرة البدراوى عاشور** إحدى أكبر أسر ملاك الأراضى فى مصر بعد الأسرة المالكة، والتى يمكن اقتفاء آثارها رجوعًا إلى الشيخ البدراوى عاشور عمدة بهوت - الشراقية فى عام ١٨٦٩[٣٣]، وفى الفئة نفسها تقع أسرة شعراوى التى يمكن الرجوع بها إلى حسن شعراوى عمدة المطاهرة/ المنيا فى عام ١٨٦٦[٣٤] أما أسرة أباظة (التى كانت تمتلك ما بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ فدان وأسرتا المصرى السعدى والباسل (اللتين تمتلك كل منهما بين ١٠٠٠ فدان و٥٠٠٠ فدان) فيمكن تتبعها - أيضًا - رجوعًا إلى القرن التاسع عشر عندما اكتسب رؤساء القبائل ممتلكاتهم من خلال الإنعام عليهم بالأبعديات وأطيان العرب[٣٥].

ومن الأسر البارزة الأخرى أسرة أبو ستيت، التى ارتفع شأن رئيسها فى عهد إسماعيل ليصبح الحاكم الإقليمى لجرجا وقنا، والذى ترك عند وفاته حوالى ٧ آلاف فدان، وأسرة سلطان التى أصبح رئيسها سلطان باشا حاكمًا لقلوصنا – المنيا فى عهد سعيد، وأسر الوكيل والشريعي والشريف التى كان مؤسسوها عمدًا لقراهم فى القرن التاسع عشر[٣٦].

وقد تم تركيب الجدول ١-٢ بغرض إيجاد نوع من المقابلة بين حجم ما تمتلكه بعض الأسر البارزة من الأراضى فى القرن التاسع عشر وما أصبحت تمتلكه فى القرن العشرين.

وهذا يؤكد الفرض القائل باستمرار عدد صغير من أسر كبار ملاك الأراضى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، على الرغم من الاعتراف بأن شراء أراضى الدائرة السنية فى نهاية القرن التاسع عشر زاد مكانة ومرتبة مشترى هذه الأراضى على مكانة ومرتبة الأسر الأقدم شهرة التى لم تستطع مجاراة هذه الصفقات[٣٧].

وفى المقابل هناك أسر من كبار الملاك لا يمكن تتبع تاريخ لهم فى ملكية الأراضى فى القرن التاسع عشر، وليس مُوثَّقًا فى الكتابات المتاحة ما يبين كيف حصلوا على المبالغ الكبيرة نسبيًا من المال التى اشتروا بها الأراضى، ولا ما لديهم من أصول اقترضوا بضمانها ما يلزم لشراء هذه الأراضى . وقد يكون من التفسيرات الممكنة بالنسبة لبعضهم أنهم كانوا تجارًا تقليديين (أو تجار قطن) كما هو الحال بالنسبة لأسرة خشبة، وقد تكون العقارات (أو الملكية الحضرية) ضمانًا لقروضهم، وقد تلعب السلطة دورًا حاسمًا فى تحديد أول من يستفيد، أولئك الذين تعزز علاقاتهم فرصهم فى الحصول على قروض، وتجعلهم أول من يستفيد من المزايا والخدمات.

جدول ١-٢

استمرارية أسر كبار ملاك الأراضى فى مصر
خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

اسم الأسرة	ما تملكه بالفدان (١٨٧٥-١٨٨١)	ما تملكه بالفدان (١٩٤١-١٩٥٢)
البدراوى عاشور	١١٢٧ (١٨٨١)	أكثر من ١٠٠٠٠
سراج الدين	١٢٧ (١٨٧٨)	أكثر من ١٠٠٠٠
أباظة	٨٠٠٠ (١٨٤٩ - ١٨٨٠)	٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠
الباسل	غ . م	٢٠٠٠ - ٥٠٠٠
المصرى السعدى	غ . م	٢٠٠٠ - ٢٥٠٠
سلطان	٤٠٠٠ (بدون تاريخ)	١٠٠٠ - ٥٠٠٠
الوكيل	٨٢٩ (١٨٧٨)	١٠٠٠ - ٥٠٠٠
الشريعى	٩٣٣ (١٨٨١)	١٠٠٠ - ٥٠٠٠
عبد الرازق	٦١ (١٨٧٦)	١٠٠٠ - ٥٠٠٠
شعراوى	١٨٩٠ (١٨٧٧)	٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠
أبو ستيت	١٣٩٠ (١٨٨١)	٥٠٠ - ١٠٠٠
الشريف	٨٧٩ (١٨٧٨)	٥٠٠ - ١٠٠٠
الفقى	٣٥٢ (١٨٨٠)	٣٤٣٥(٣)
الشواربى	١٨٩٠ (١٨٧٧)	غ.م
الأتربى	٤٤٨ (١٨٧٥)	غ.م
الزمر	١٣٥٣ (١٨٧٨)	غ. م

ملحوظة: غ.م = غير معروف

المصادر:

١- بالنسبة للقرن التاسع عشر: على بركات، مرجع سابق، ص ٢٤١-٢٤٥.

٢- بالنسبة للقرن العشرين: عاصم الدسوقى، كبار الملاك، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

٣- هذا الرقم يشير إلى ميراث حفيدين من أحفاد السيد الفقى فى ١٩٤٧. انظر

H. Ansari, Egypt: the Stalled Society (New York, State University of New York Press, 1986) pp. 23-6.

وفى إطار دينامى ومكانى اختلفت درجة تركز الملكية عبر أقاليم البلاد ومع مرور الزمن كما يظهر من الجدول ١-٣. فهذه البيانات توضح هبوطًا ملحوظًا فى نصيب كبار الملاك (طبقًا لتعريفهم بعتبة الـ مائتى فدان) فى الفترة ١٩٢٩- ١٩٣٩ تقريبًا فى كل المديريات، باستثناء مديريات القليوبية وبنى سويف وأسوان، بينما كانت هناك درجة من الثبات خلال الفترة ١٩٣٩- ١٩٥٠.

جدول ١-٣

النسبة المئوية لما يملكه كبار الملاك (الذين تزيد ملكيتهم على ٢٠٠ فدان)

إلى إجمالي الأرض المزروعة في المديريات

(سنوات ١٩٢٩ و١٩٣٩ و١٩٥٠)

المديرية	١٩٢٩		١٩٣٩		١٩٥٠	
	٪	الترتيب	٪	الترتيب	٪	الترتيب
أ. الوجه البحري						
البحيرة	٥٤	٢	٣٨	٢	٣٨	٢
الغربية	٥٨	١	٢٩	٣	٢٦	٣
الدقهلية	٢٩	٤	٢٣	٥	٢١	٥
الشرقية	٥٨	١	٢٦	٤	٢٣	٤
المنوفية	٧	١١	٥	١١	٤	٩
القليوبية	١٢	١٠	١٣	٨	١٣	٦
ب. الوجه القبلي						
الجيزة	١٨	٧	١١	٩	غ.م	غ.م
بني سويف ...	٥	١٣	١١	٩	غ.م	غ.م
الفيوم	٢٥	٦	٢١	٦	غ.م	غ.م
المنيا	٢٦	٥	٢٠	٧	غ.م	غ.م
أسيوط	١٣	٩	٨	١٠	٧	٨
جرجا	٦	١٢	٣	١٢	٢	١٠
قنا	١٧	٨	١٣	٨	١٢	٧
أسوان	٣٩	٣	٥٢	١	٥٠	١

ملحوظة: غ.م = غير معروف.

المصادر: التعداد الزراعي الأول (١٩٢٩) جدول ٣، والتعداد الزراعي الثاني (١٩٣٩) جدول ٢ ص١٦-٢٠، والتعداد الزراعي الثالث (١٩٥٠) جدول ٤ ص ٣٦-٤٢.

ويمكن إرجاع الانخفاض الملحوظ فى درجة تركز الملكية الكبيرة للأرض فى محافظات مثل البحيرة والغربية والشرقية فى الفترة ١٩٢٩-١٩٣٩ إلى الانخفاض فى نشاط شركات الأراضى، وتصفية بعض الملكيات الكبيرة التى كانت فى حوزة الأجانب بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى عام ١٩٣٧

كذلك يظهر جدول ١-٣ أن نصيب الملاك الذين يملكون أكثر من مائتى فدان من جملة الأرض المزروعة فى سنة ١٩٢٩ كان الأعلى فى مديريات الغربية (٥٨ فى المائة) والشرقية (٥٨ فى المائة) والبحيرة (٥٤ فى المائة) وأسوان (٣٩ فى المائة)، ويمكن أن يعزى التركز الشديد للملكية الكبيرة فى البحيرة والشرقية والغربية إلى وجود المزارع الكبيرة للأسرة المالكة، كذلك كانت الغربية والبحيرة وأسوان هى المديريات الثلاث الرئيسية التى كانت شركات الأراضى أكثر انتشاراً فيها.

وخلال هذه الفترة محل الدراسة كانت المديريات التى يسيطر فيها كبار ملاك الأراضى (بما فى ذلك مزارع الأسرة المالكة) هى البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والمنيا والفيوم وقنا والجيزة ، وكانت أسوان حالة خاصة ؛ إذ كانت شركة واحدة (هى شركة أراضى كوم امبو) تسيطر على ٥٠ فى المائة من الأرض المملوكة ملكية خاصة بها (حوالى ٧٠ ألف فدان حتى عام ١٩٥٢).

ويلخص الجدول ١-٤ الأوضاع النسبية لمختلف فئات الملكية الكبيرة طبقًا لفئات الملاك فى إطار الهيكل الزراعى المصرى.

جدول ١-٤
الفئات النوعية للملكية الكبيرة للأرض
المملوكة ملكية خاصة
سنوات (١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠)

(المساحة بالألف فدان)

السنة	١٩٣٠		١٩٤٠		١٩٥٠	
الفئة	المساحة	٪ من إجمالى المساحة	المساحة	٪ من إجمالى المساحة	المساحة	٪ من إجمالى المساحة
١ – أراض يملكها الأجانب	٤٨٠	٨,٣	٤٠٩	٧	٢١٨	٣,٦
٢ – أراض تملكها الأسرة المالكة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١٤٤[٤]	٢,٤
٣ – أراض يملكها كبار الملاك						
أ – ٢٠٠ فدان فاكثر	١٣٦٠[١]	٢٣,٠	١٢٦٧[٢]	٢٢	١١٥٧	١٩,٤
ب – ٢٠٠٠ فدان فاكثر	٣٥٠[١]	٦,٠	٣١٠[٣]	٥	٢٧٤	٤,٦

ملحوظات:

١– ترجع الأرقام إلى العام ١٩٢٩.

٢– منها حوالى ٣٢ فى المائة للأجانب.

٣– منها ٦٦ فى المائة للأجانب.

٤– يمتلك الملك فاروق وشقيقاته منها ٤٤٢٤٩ فدانًا.

٥– غ.م = غير معروف.

المصدر: قامت المؤلفة بجمع وتكوين وحساب الجدول على أساس البيانات الواردة فى ملحق G . Baer ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٢٤–٢٣٠.

وعشية ثورة ١٩٥٢ كان النصيب النسبى لفئات كبار الملاك من إجمالى الأراضى الزراعية كالتالى.

الفئة	النسبة المئوية من جملة أراضى الحيازة الخاصة
(١) الأجانب الذين يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان	٢,٥
(٢) الأسرة المالكة	٢,٤
(٣) كبار ملاك الأراضى المصريين	
– يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان	٢١,٠
– يملكون أكثر من ٥٠٠ فدان	١٢,٠
– يملكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٣,٦

ظهور نخبة الأعمال المصرية الحديثة

مثلما كان الحال بالنسبة لملاك الأراضى كان ظهور النخبة المصرية من المشتغلين بالأعمال مرتبطًا ارتباطًا حميمًا بزراعة القطن واندماج مصر فى الاقتصاد العالمى ، وقد تميز التطور المبكر لنخبة الأعمال المصرية بثلاث مراحل : ١- فترة تشكيل منذ بداية القرن العشرين حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ٢- فترة تدعيم وتثبيت لأقدامها خلال الأعوام ١٩١٦ - ١٩٢٠، ٣- فترة توسع من العشرينيات إلى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضى.

وفى فترة مبكرة تعود إلى عام ١٨٧٩ أعد سلطان باشا مع عدد من المصريين ذوى المكانة ، نشرة تروج لإنشاء بنك وطنى يجتذب مدخرات عامة المصريين ، ولم يكن هذا المشروع استجابة للرغبة فى أن يتولى هذا البنك شراء الدين العام وتخليص البلاد من عبئه فقط، وإنما استهدف – أيضًا – تجميع قدر كبير من رأس المال اللازم؛ لإقامة المشروعات التجارية والصناعية التى رأت النشرة أنها ضرورية للنهضة الاقتصادية لبلد شرقى متخلف مثل مصر[٣٨].

وقد ظهرت أولى كتابات طلعت حرب للدعوة إلى إنشاء بنك مصرى فى عام ١٩٠٧، واختاره المؤتمر الوطنى المصرى للسفر إلى أوروبا لدراسة عمليات البنوك الأوروبية إعداداً لإنشاء بنك وطنى فى مصر[٣٩].

وهناك خمس لحظات تاريخية مهمة كانت بمثابة إيذانًا بظهور نخبة الأعمال المصرية، واتخاذها طابعًا مؤسسيًا بإنشائها آليات عمل منظمة ووسائل للتعبير عن مصالحها:

١- عقد المؤتمر الوطنى المصرى فى هليوبوليس فى أبريل - مايو ١٩١١.

٢- تشكيل غرفة التجارة المصرية عام ١٩١٣.

٣- إقامة لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦.

٤- إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠.

٥- تأسيس جمعية الصناعيين فى عام ١٩٢٠، التى عرفت منذ عام ١٩٢٢ باتحاد الصناعات المصرى.

وكان هناك - أيضًا - قانونان لعبا على نحو مشابه - دورًا فاعلاً فى تعزيز المشاركة الوطنية فى القطاعات الحديثة من الاقتصاد والسيطرة عليها:

١- أولها قرار مجلس الوزراء فى عام ١٩٢٣ بإحياء لائحة صدرت فى عام ١٨٩٩ تنص على وجوب أن يكون هناك عضو مصرى واحد على الأقل فى مجلس إدارة كل شركة.

٢- ثانيها لائحة التعريفة الجمركية التى أصدرتها حكومة رئيس الوزراء إسماعيل صدقى فى عام ١٩٣٠.

وقد أعطت تلك القوانين دفعة مهمة لنخبة الأعمال الوطنية الوليدة، واجتذبت مزيداً من منظمى الأعمال ورءوس الأموال للعمل فى سوق أصبح محمياً منذ ذلك الحين فصاعداً، وكان هيكل التعريفة الجديد مصمماً بحيث يشجع عملية التصنيع.

والآن لنلق نظرة أقرب على تلك الأحداث المهمة، لقد كان إنشاء غرفة التجارة المصرية فى عام ١٩١٣ علامة على رغبة التجار المصريين فى تنويع الاقتصاد وتمصير هيكله(٤٠). وكان طلعت حرب المنتشر فى كل مكان مشاركًا فى الغرفة منذ أيامها الأولى، واستطاع بوصفه نائبًا لرئيسها فى عام ١٩١٨ أن يستخدم صحيفتها للترويج لدعوته إلى إنشاء بنك وطنى، وفيما بعد أصبح للبنك – وكذا لأسر كبار ملاك الأرض المصريين بما تولّد لهم من مصالح فى الأنشطة التجارية والمالية – تمثيل جيد فى مجلس إدارة الغرفة.

وأعقب تشكيل الغرفة إقامة لجنة التجارة والصناعة فى عام ١٩١٦، وكان رئيسها إسماعيل صدقى باشا، ومن أعضائها أمين يحيى من كبار تجار القطن وطلعت حرب ويوسف قطاوى المصرفى والممول اليهودى البارز ، ويمكن النظر إلى تقرير اللجنة الصادر فى عام ١٩١٨ باعتباره البيان الأساسى لنخبة الأعمال الناهضة حديثًا آنذاك ، وبوصفه خطة أولية لإجراءات أصبحت واقعًا فى سنوات تالية ، وقد دعا التقرير إلى تنويع الزراعة، وأشار إلى الحاجة لنظام مصرفى وطنى، وكان إيذانًا بإدخال الصناعات الموجهة للمستهلك وإحلال المنتج المحلى محل الواردات بالتوصية بإيجاد (أو تقوية) صناعات مثل صناعات الورق والسيراميك والزجاج والملابس والأحذية والأسمدة والسكر والأغذية المعلبة والصابون والدباغة.

وقد جرى تنفيذ هذا البرنامج خلال فترة التوسع الصناعى من عام ١٩٢٠ – عام ١٩٣٥، وكان أول ما تحقق من مطامح اللجنة المعلنة إنشاء بنك مصر فى عام ١٩٢٠، ومما له دلالة بالغة أنه لم يكن مجرد بنك ، بل شركة قابضة عملاقة لإنشاء المشروعات الصناعية التى تراوحت ما بين المشروعات الدارجة – وإن كانت الحاجة إليها شديدة – لحلج القطن وغزله ونسجه، ومشروعات أخرى أكثر أصالة وجدّة مثل مصر للطيران وصناعة السينما ، وقد اعتمد البنك على المشاعر الوطنية التى رافقت هبات ١٩١٩ والأموال السائلة التى تجمعت فى أيدى كبار ملاك الأرض، إما فى فترة الحرب، وإما خلال موجة ارتفاع أسعار القطن فى عامى ١٩١٩ و١٩٢٠.

وفى تطابق مع هذه الأهداف تأسس اتحاد الصناعات المصرى فى عام ١٩٢٢، وقد انتقد فى كتيب مهم صدر فى عام ١٩٢٣ الاعتقاد الذى ساد على نطاق واسع قبل الحرب العالمية الأولى بأن مصر ليس لديها قدرة صناعية.

كما أصدرت حكومة إسماعيل صدقى - الذى كان رئيسًا للجنة الصناعة والتجارة عام ١٩١٦ - النظام الجمركي المعدل ، وقد برز بين مَنْ اختارهم صدقى فى حكومته ومَنْ عينتهم حكومته فى مجلس الشيوخ أعضاء من اللجنة ومن المعروفين بدعوتهم إلى تصنيع مصر، فكان حافظ عفيفى وتوفيق دوس وعلى ماهر وعبدالفتاح يحيى بين الوزراء ، وكان يوسف قطاوى وإسماعيل سرى وطلعت حرب وأحمد عبود بين الشيوخ.

ونتيجة لإدخال نظام التعريفة الجديد ارتفعت الرسوم على الواردات من نسيج القطن ارتفاعًا مطردًا طوال الثلاثينيات ، وترتب على ذلك أن واردات النسيج التى شكلت ٤٠ فى المائة من إجمالى قيمة الواردات المصرية فى عام ١٩٢٠ قد انخفضت إلى ١٦,٥ فى المائة فى عام ١٩٣٩، وأن الصناعة التى كانت تمثل ٩ فى المائة من إجمالى كل رءوس أموال شركات المساهمة العاملة فى مصر قد تضاعفت نسبتها تقريبًا لتصل إلى ١٧ فى المائة عند نشوب الحرب العالمية الثانية[٤١].

وفى هذا الصدد لاحظ شارل عيسوى بذكاء أنه - على عكس معظم بلدان الشرق الأوسط حيث جاء الصناعيون من الطبقة التجارية - كان دور طبقة ملاك الأرض المصرية بارزًا ومهمًا فى تمويل عمليات التوسع الصناعى[٤٢]، وفى الحقيقة كانت الطبقة التجارية المصرية ضعيفة ، وكذلك كانت مشاركتها فى النشاط الصناعى والتجارة الدولية خلال فترة التشكيل قبل ثورة ١٩١٩. ويشير التحليل المفصل لسلسلة الدليل التجارى الذى وضعه أ.د. ديفيس عن السنوات ١٨٩١ - ١٨٩٢، و١٩٠٥، و١٩١٤، و١٩١٧ بوضوح تام إلى ضعف طبقة التجار المحليين ، وخصوصًا فى مجال تجارة الاستيراد والتصدير[٤٣]، كذلك تشير البيانات إلى أن «القطاع المسلم من طبقة

التجار كان منزوياً إلى حد بعيد فى تجارة الحبوب والأرز والملابس الخشنة والمنسوجات ذات النوعية الرديئة والأثاث والسلع الأخرى مما تشتريه بالدرجة الأولى الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقات الدنيا»[٤٤]. وعلى الرغم من أن بعض تجار القطن قد ظهروا بين المكتتبين الأوائل فى بنك مصر، فإن هزال مشاركة التجار المحليين فى عمومها تظل واقعاً مهماً[٤٥].

وتكشف دراسة للعناوين وأرقام التليفونات وصناديق البريد الواردة فى دليل الـ Mercure Egyptien عن عام ١٩١٤ عن وجود ثلاثة بيوت تجارية فقط تحمل أسماء محلية فى تجارة الاستيراد هى: عبدالرحمن الديدى (فى السويس) ومظلوم (فى القاهرة)، وسلامة (فى القاهرة والإسكندرية)[٤٦]، ومن بين شركات المساهمة المنخرطة فى الأنشطة التجارية يمكن تحديد شركتين فقط هما:- ١- Societe Cooperative Commerciale de Credit (التى ارتبطت باسم السيوفى الذى أصبح فيما بعد عضواً فى مجلس إدارة بنك مصر) ٢- شركة سيمون صيدناوى وشركاه المحدودة (التى تملك محلات صيدناوى) والتى كان مؤسسها ورئيسها سيمون صيدناوى بك مسيحياً سورياً.

وبخلاف هذه المجموعة الضئيلة جدا كانت المجموعة المحلية الكبيرة الوحيدة من التجار المحليين هم مصدرو القطن والحبوب ، وقد أورد دليل Mercure Egyptien عن سنة ١٩١٤ عشرات منهم فى القاهرة والإسكندرية وشبين الكوم ودمنهور والمنيا وملوى بأسماء يمكن التعرف عليها لمسلمين وأقباط.

ولم يظهر بين الصناعيين إلا عدد قليل من ذوى الخلفيات غير المرتبطة بالأرض، ومن هذه الفئة القليلة كان سيد ياسين صانع الزجاج ، الذى أخذ رأسماله الأولى عن والده الذى كان وكيلاً لشركة أوروبية ومقاولاً خاصاً[٤٧] ، وكان منهم - أيضاً - أحمد عبود عملاق صناعة السكر، وقد عمل عن كثب مع البريطانيين قبل الحرب العالمية الأولى، وأسس علاقات مع كثير من رجال الأعمال البريطانيين حتى أصبح فى عام ١٩٣٧ ممثلاً لعدد كبير من الشركات البريطانية المهمة[٤٨] ، وحالما تأسست الصناعة أخذ يفد عليها وافدون جدد مثل أصحاب المهن الحرة ، وفى الحقيقة فإن عشرات من

المهنيين الناجحين من الأطباء والمحامين والمهندسين والسياسيين والموظفين الحكوميين قد اجتذبتهم الصناعة فى مرحلة لاحقة كحملة أسهم(٤٩).

دور نخبة الأعمال الكوزموبوليتانية

فى ذلك الحين جرى العرف على استيراد القوانين والممارسات والمؤسسات فى كلا المجالين السياسى والاقتصادى، وكان الغرب هو المرجعية، فمن الطبيعى أن يكون الغربيون – الذين يعرفون قواعد اللعبة – أقدر على القيام بها من رجال الأعمال المحليين الذين مازالوا يتعلمونها، وكان على نخبة الأعمال المحلية التى تريد أن تنخرط فى اللعبة أن تتقيد بقواعدها؛ حتى وهم يحاولون أن يحولوها لمصلحتهم، فكان طلعت حرب على سبيل المثال – الاسم المسلم الوحيد فى مجلس إدارة بنك Banque Hypthe-caire Egyptienne وكان الطابع الغالب على أسماء من يشاركهم فى المجلس هو الطابع الأجنبى ، وتلك عينة مأخوذة من دليل Mercure Egyptien لعام ١٩١٤ ويتكرر أمثالها فى مجالس إدارة كثير من شركات المساهمة المذكورة فى هذا الدليل : هربرت جوتمان الرئيس، وليون هيلر نائب الرئيس، والأعضاء إريك الكسندر، وأرماند دريفوس، وكارل هاسلباخ، وهو جوليندمان، ووالتر ميرتون، وصمويل ريتخر، ولودفيج شنيدر، وبول توماس، وريتشارد ويتنج(٥٠).

ولقد وصل وزن ونصيب الأجانب فى الاقتصاد إلى حد أن السيد برونيات – وهو مستشار ذو نفوذ فى الحكومة المصرية قبل ثورة ١٩١٩ – اقترح فى مذكرته المقدمة إلى لجنة الامتيازات الأجنبية فى منتصف نوفمبر عام ١٩١٨ حول الإصلاحات الدستورية أن يضم مجلس الشيوخ الذى اقترحه، والذى جعل له الكلمة النهائية فى التشريع، وزراء ومستشارين بريطانيين وعدداً من كبار الموظفين الأجانب ، إلى جانب ١٥ أجنبيًا ينتخبهم الأجانب(٥١)، مؤكداً أن الأجانب يسيطرون على الجزء المهم والرئيسى من اقتصاد البلاد.

وفى الفقرة الأخيرة من كتابه State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918 - 1952 يخلص المؤرخ روبرت تيجنور إلى أن القوة المتحركة الحقيقية من أجل التغيير الاقتصادى الهيكلى فى هذه الحقبة كانت مجموعة صغيرة من رجال الأعمال الأجانب الأثرياء المقيمين فى مصر[٥٢].

وتفسيراً لتلك الرغبة العارمة لدى رجال الأعمال الأجانب فى تنويع وتصنيع الاقتصاد وتأكيد السيطرة المحلية على المؤسسات المالية ، أرجعها المؤلف إلى وضعهم كمقيمين، وإلى التهديد الذى كانوا يواجهونه، فاتحاد الصناعات المصرى على سبيل المثال عكس مصالح الصناعيين الأجانب (المقيمين) الذين أسسوا شركاتهم أو عززوها أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم أصبحوا مهددين بعدها بتجدد تدفق الصناعيين الأوروبيين (من الخارج)[٥٣].

وكما أشرنا سابقًا عمل اتحاد الصناعات المصرى بسيطرة الدوائر الأجنبية عليه داخل بيئة حساسة وطنيًا، وقد حدا ذلك بقادته إلى أن يؤكدوا أن «جنسية أى مشروع ليس لها من الأهمية ما للإسهام الذى يقدمه فى الرفاه الوطنى»[٥٤]، وفى عام ١٩٢٢ لم يكن مجلس إدارته المكون من ١١ عضواً إجمالاً يضم سوى ثلاثة أعضاء مصريين هم: يوسف بك رمضان، وعبدالفتاح اللوزى، وعبدالمجيد الرمالى[٥٥].

من ناحية أخرى كان رئيس الاتحاد فى بدايته بلچيكيًا، هو هنرى نوس بك وأصبح رئيس الاتحاد منذ نشأته ، وكان قد أصبح حال وصوله من يافا مديراً لشركة السكر المحدودة، وكان – أيضًا – عضواً فى لجنة التجارة والصناعة ذات النفوذ فى عام ١٩١٦. وبالمثل كان أعضاء الاتحاد الأجانب الآخرون ناشطين فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ؛ فسكرتيره العام الإيطالى أى جى ليفى الذى وصفه تيجنور بأنه «مهندس إصلاح التعريفة الجمركية » كان – أيضًا – سكرتيراً للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، وكان له دور فعال فى إصدار دوريتين مهمتين هما : مصر المعاصرة L'Egypte contemporaine، ومصر الصناعية L'Egypte industrielle . كذلك كان ميشيل سلفاجو اليونانى رئيسًا لـ L'Union Fonciere d'Egypte، ورئيسًا

لشركة سكك حديد إسكندرية ورام الله المحدودة، ورئيسًا لشركة التأمين الوطنية المصرية فى الإسكندرية(٥٦)، وكان من الشخصيات الأخرى ذات النفوذ فى نخبة الأعمال يوسف شيكوريل صاحب محلات شيكوريل المشهورة فى القاهرة وعضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية، ثم أصبح لاحقًا عضوًا فى مجلس إدارة بنك مصر ، غير أن أبرز وأهم هذه الشخصيات كان يوسف قطاوى باشا - رجل المال الشهير- الذى كان - أيضًا - عضوًا فى اتحاد الصناعات المصرى وغرفة القاهرة التجارية، ثم أصبح لاحقًا نائبًا لرئيس بنك مصر.

وكان الارتباط بين يوسف قطاوى وهنرى نوس بك واضحًا فى تعاونهما فى الشركة المصرية للرى Societe Egyptienne d'irrigation (كان يوسف قطاوى نائب الرئيس ونوس بك عضو مجلس الإدارة المنتدب) والشركة العامة المصرية للسكر والتقطير Societé Generale des Sucres et de la Raffinerie d'Egypte حيث كان يوسف قطاوى عضو مجلس إدارة ونوس بك عضو مجلس إدارة منتدبًا أيضًا.

وكان الارتباط المهم الآخر هو بين يوسف قطاوى باشا وطلعت حرب، فكلاهما كان عضو مجلس إدارة فى Banqu Hepothecaire Egyptienne وكذا فى Societe Fonciere d'Egypte التى كان يوسف قطاوى عضو مجلس إدارة منتدبًا لها.

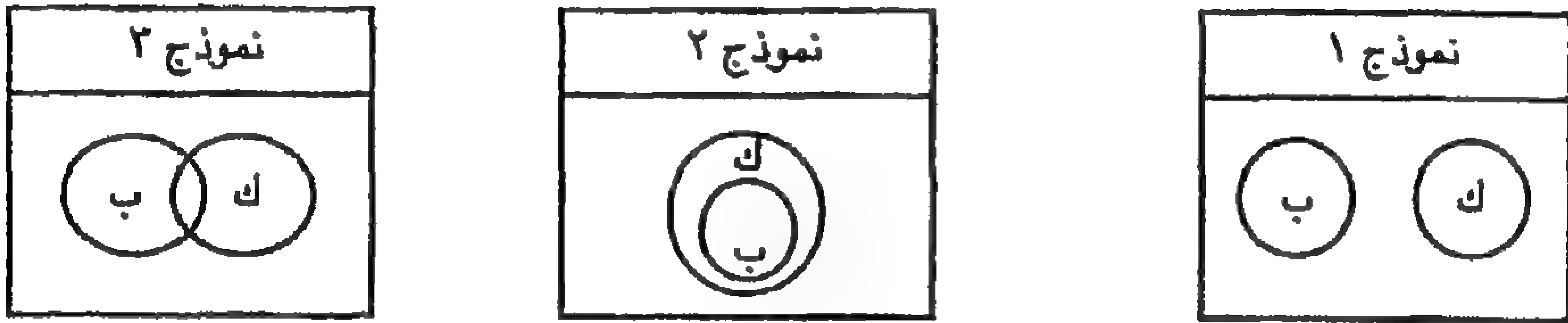
إن مثل هذه العلاقات المتداخلة تشير بوضوح إلى الدور المهم والحيوى الذى قامت به نخبة الأعمال المتروبوليتانية المقيمة (أو من أطلق عليهم ديفيس فى اصطلاحه « ذوى الجنسية الثالثة ») خلال الفترة الأولية لتشكيل نخبة الأعمال الأهلية، وهكذا فهناك ما يغرى بالنظر إلى نخبة الأعمال الكوزموبوليتانية باعتبارها لعبت دور **القابلة** التى ولدت على يديها نخبة الأعمال الأهلية الحديثة فى مصر من عام ١٩١٠ فصاعدًا.

الروابط بين المصالح الزراعية ومصالح الأعمال الجديدة:

فى مصر القرن العشرين يكون التمييز الصارم بين كبار ملاك الأرض وعناصر الطبقة العليا الحضرية المشتغلة بالأنشطة الصناعية والمالية والتجارية والمهنية مضللاً بصورة خاصة.

ففى التاريخ ، وكذلك فى النظرية ، يمكن تمييز ثلاثة نماذج من العلاقة بين الطبقة المالكة للأرض والبورجوازية الحضرية (أنظر شكل ١)

شكل ١



ك = كبار ملاك الأراضي

ب = البورجوازية الصناعية والتجارية .

والنموذج الأول ينطبق إلى حد بعيد على أوروبا حيث كان هناك صراع كبير بين مصالح كبار ملاك الأراضى ومصالح البورجوازية(٥٧)، والنموذج الثانى يميز وضعًا تاريخيًا تخرج فيه الكتلة الأساسية من البورجوازية من بين صفوف كبار ملاك الأرض، وبالتالى فليس هناك صراع أساسى بين مصالح المجموعتين(٥٨)، أما النموذج الثالث فيعترف بوجود قدراً من التداخل فى التكوين العضوى للمجموعتين دون إنكار وجود مساحة من صراع المصالح فيما بينهما، وأعتقد أن النموذج الثالث هو الأقرب إلى الوضع المصرى.

ويتضمن الجدول ١-٥ توزيعًا تكراريًا لعينة من ٣٧٩ شخصًا ممن يملكون مائة فدان فأكثر، وكانوا أعضاء فى مجالس إدارة معظم الشركات المهمة فى الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٥٠، وتوضح هذه البيانات أن غالبية عناصر العينة (٧٤ فى المائة)

كانوا أعضاء فى مجالس إدارات خمس شركات على الأكثر تعمل فى أنشطة اقتصادية متنوعة ، تتراوح ما بين الصناعة التحويلية والأعمال الزراعية والمصرفية والمالية والتجارية وسائر أنواع الأعمال.

جدول ١-٥

التوزيع التكرارى لعينة من ملاك الأرض فى مجالس إدارة الشركات المهمة فى مصر (١٩٢٢ - ١٩٥٢)

عدد الشركات	عدد ملاك الأرض	٪ إلى إجمالى العينة
١ - ٥	٢٧٩	٧٤
٦ - ١٠	٥٩	١٦
١١ - ١٥	٢٢	٦
١٦ - ٢٠	٤	١
٢١ - ٢٥	٧	٢
٢٦ - ٣٠	٤	١
أكثر من ٣٠	٤	١
الإجمالى	٣٧٩	١٠٠

المصدر: قامت المؤلفة بحساب الجدول من عاصم الدسوقى، **نحو فهم تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى**، مرجع سابق ص ٥٧ - ١١١.

ويفحص قوائم أسماء أولئك الذين جلسوا فى مقاعد مجلس الإدارة فى معظم الشركات المهمة قبل عام ١٩٥٢[٥٩] يمكن لنا أن نميز تمييزاً أساسياً بين فئتين :

١- الفئة الأولى تضم أولئك الأعضاء من الطبقة العليا الذين شقوا طريقهم فى الحياة صعوداً من خلال العمل فى تنظيم وإدارة المشروعات والمهن الحرة والوظائف، ولا يمكن تصنيفهم بالدرجة الأولى ملاك أرض كبار من حيث الأصل ، وأعضاء هذه

الفئة هم الذين يحوزون أكبر عدداً من عضوية مجالس الإدارة فى الشركات الكبرى فى البلاد، وفيما يلى أكثر الأمثلة تعبيراً عن هذه الفئة(٦٠).

الاسم	عدد مجالس الإدارة التى يشغل عضويتها
حافظ عفيفى باشا	٤٢
محمد فرغلى باشا	٣٩
طلعت حرب باشا	٣٤
فؤاد سلطان بك	٣٢
حسين صبرى باشا	٢٨
على أمين يحيى باشا	٢٧
إسماعيل صدقى باشا	٢٦
مدحت يكن باشا	٢٥
حسن عمر مظلوم باشا	٢٣
محمود محمد خليل بك	٢٣
أحمد عبدالوهاب باشا	٢١
أحمد عبود باشا	٢٠
يوسف أصلان قطاوى باشا	٢٠
محمود شكرى باشا	١٩
توفيق دوس باشا	١٦
عبدالرحمن حمادة باشا	١٥
أحمد زيور باشا	١٢

٢- والفئة الثانية تضم أولئك الأعضاء من الطبقة العليا الذين يعدون بالدرجة الأولى ملاك أرض كباراً (أو لهم مصالح زراعية قوية) وأعضاء هذه الفئة - إضافة إلى أنهم يحاولون تنويع أنشطتهم - لهم وجود متواضع جدا فى عضوية مجالس إدارة الشركات الكبرى قبل ثورة ١٩٥٢- وهو ما توضحه الشخصيات التالية:

الاسم	عدد مجالس الإدارة التى يشغل عضويتها
محمد عمر سلطان باشا	١١
فؤاد أباظة باشا	١٠
محمد عزيز أباظة باشا	١٠
سيد بدراوى عاشور باشا	٦
سيد محمد خشبة باشا	٦
رشوان محفوظ باشا	٥
على المنزلاوى بك	٥
حامد الشواربى باشا	٥
سيد مرعى بك	٤
حسن الشيشينى	٤
مصطفى المنزلاوى	٣
حسن البدراوى	٣
محمد على علوبة باشا	٣
حفنى محمود باشا	٢
أحمد أباظة	٢
حسن شعراوى باشا	١
محمد المغازى باشا	١

ومن المهم ملاحظة هذا التمييز بين هاتين الفئتين ، لنضع فى موضعها الصحيح تلك التصريحات التى أدلى بها بعض المؤلفين الذين مالوا إلى المبالغة فى تأكيد التداخل بين المصالح الزراعية ومصالح الأعمال الحديثة مفترضين أنهما شيء واحد وأنها الطبقة نفسها[٦١]، ولبعض الوقت كانت هناك درجة متزايدة من التداخل بين المصالح الزراعية ومصالح أنشطة الأعمال الحديثة من ثلاثينيات القرن فصاعداً، إلا أن الفئتين الفرعيتين (الزراعية وغير الزراعية) ظلتا متميزتين إلى حد بعيد – مع استثناءات قليلة – من حيث المصالح الاقتصادية المتباينة والنظرة الاجتماعية والسياسية وأسلوب الحياة.

وعلى سبيل التلخيص ، يمكن التمييز بين أربعة أنماط (أو أشكال) من التداخل بين كبار ملاك الأرض وقادة أنشطة الأعمال الكبيرة فى التجارة والصناعة والنقل والبنوك وسائر أنشطة الاقتصاد الحضرى المصرى خلال الفترة موضع الدراسة :

(أ) أولئك الذين كانوا أصلاً ملاك أرض كباراً ولكنهم اكتسبوا لاحقًا مصالح واهتمامات بالصناعة والتجارة والخدمات ، ويبرز بين هؤلاء أسر البدراوى عاشور وسراج الدين وأباظة، وفى عام ١٩٤٩ كان السيد محمد البدراوى عاشور رأس أسرته – عضواً فى مجلس إدارة خمس شركات صناعية منها مصنعا النسيج الكبيران لشركة مصر للغزل والنسيج[٦٢].

(ب) أولئك الذين كانوا تجار كبار القطن (تجار ومصدرى أقطان)، ولكنهم تملكوا لاحقًا مساحات من الأرض وأسهمًا فى شركات صناعية على نطاق واسع، ويبرز بين هؤلاء على أمين يحيى باشا ، ومحمد المغازى باشا، وأحمد فرغلى باشا وعلى الشمسى باشا، وفى الفترة ١٩٣٠ – ١٩٥٠ جلس محمد أحمد فرغلى باشا على مقاعد مجلس الإدارة فيما يقرب من أربعين شركة تغطى كل أنواع الأنشطة فى الاقتصاد المصرى[٦٣].

(ج) أولئك الذين بدأوا رجال أعمال يحاولون تنويع أنشطتهم بين الصناعة والخدمات والمال ، ومن ثم كانوا قادرين على اكتساب مساحات كبيرة من

الأرض بإعتباره رمزًا إلى المكانة الاجتماعية العالية، ويبرز من بين هؤلاء أحمد عبود ومحمد حسن العبد اللذان بدأ طريقهما فى الأعمال بداية متواضعة كمهندسين ومقاولين، وقد تملك المهندس والمقاول أحمد عبود فيما بعد عزبة من ٥ آلاف فدان فى قنا (بصعيد مصر) وفى أواخر الأربعينيات كان عضواً فى مجالس إدارة ما يقرب من عشرين شركة مساهمة تغطى نطاقًا واسعًا من الأنشطة فى الصناعة والبنوك والنقل والعقارات.

(د) تلك المجموعة من الموظفين الذين تولوا فى الأصل وظائف عامة، أو كانوا مهنيين بارزين نجحوا فى القيام بدور مهم فى الحياة العامة، ثم عززوا مكانتهم الاجتماعية باكتساب الأرض والاشتغال بالأعمال ، وكان من بين هؤلاء ، محمد طلعت حرب باشا، وحافظ عفيفى باشا، وعبدالرحمن حمادة باشا، وأحمد عبدالوهاب باشا، وعلى إبراهيم باشا.

وقد تجلى هذا التداخل – أيضًا – فى مختلف أجيال أسر كبار ملاك الأرض، فقد اشتغل أبناءهم بالمهن، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحوا ممثَّلين بصورة متزايدة فى القوات المسلحة والسلك الدبلوماسى والمناصب الإدارية فى الشركات الأجنبية والمحلية(٦٤).

وخلاصة القول إن حركة الأموال من الزراعة إلى الصناعة والتجارة والخدمات اكتسبت قوة دفع جديدة بعد ثورة ١٩١٩ ، وبعد استحداث هيكل التعريفة الجديدة فى الثلاثينيات ، تأسست ٤٨٢ شركة مساهمة جديدة فى الفترة ١٩٢٠ – ١٩٥٢ منها ١٤٤ فى الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٩ و٢٣٠ فى الفترة ١٩٤٠ – ١٩٥٢(٦٥).

غير أن معظم مشروعات الأعمال الجديدة فى الصناعة والمال والنقل والتصدير وسائر الخدمات ظلت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة الزراعية وباقتصاد القطن فى مجمله ، ولعل نظرة سريعة على قائمة شركات المساهمة المؤسسة فيما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٥٢ تظهر بوضوح طبيعة الأعمال الزراعية لهذه الشركات التى اشتغلت بـ : كبس

القطن، والمنسوجات، وصناعة الأسمدة، وتصدير الفاكهة والخضروات، وإنتاج الأعلاف، وتجهيز الغذاء، وتخزين الحبوب، وتنمية الأراضى واستصلاحها، والنقل[٦٦].

ومن المثير للانتباه أن نلاحظ أن ٤٦ من بين الـ ٢٢٧ مصريًا الذين كانوا أعضاء فى مجالس إدارات شركات المساهمة فى عام ١٩٤٦، (أو ٢٠ فى المائة تقريبًا) كانوا أفرادًا خضعوا فيما بعد لقانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢[٦٧]، ومنذ منتصف الثلاثينيات أخذ يضيق الفارق بين فئة الملكية الكبيرة للأرض ونخبة الأعمال والمهن فى إطار الطبقة العليا المصرية . فلقد حدث نوع من الاندماج ؛ لأن الأشكال الثلاثة الأساسية من الدخل (الريع والأرباح والأجور) لم تعد بعد مناظرة للفوارق بين المجموعات الاجتماعية، فقد أصبحت كثير من أسر الطبقة العليا تتلقى نوعين أو أكثر من أشكال دخل الملكية وكذا دخلاً فى شكل أجور وأتعاب .

وطبقًا لأكثر المجموعات جدارة بالاعتماد عليها من تقديرات الدخل فى مصر فى السنوات ١٩٣٧ و١٩٣٩ و١٩٤٥ و١٩٥٠، وهى تلك التى أنشأها الدكتور محمود أنيس العالم المصرى المرموق ، يبدو أن نصيب دخل الملكية (الإيجارات والأرباح والفوائد) قد هبط من ٦٦ فى المائة من الدخل القومى فى السنوات ١٩٣٧ و١٩٣٩ إلى ٦٢ فى المائة فى عام ١٩٥٠، ويرجع ذلك إلى انخفاض نصيب إيجارات الأرض والمبانى من ٢٩ فى المائة خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٣٩ إلى ٢٤ فى المائة خلال سنة ١٩٥٠ (أى خمس نقاط مئوية انخفاضًا عبر الأربعينيات).

ويمكن تلخيص تطور أنصبة التوزيع المختلفة فى الدخل القومى المصرى فى الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٠ فى الجدول ١-٦.

جدول ١- ٦

تطور " الأنصبة التوزيعية " فى الدخل القومى المصرى

(١٩٣٧ - ١٩٣٩ و١٩٤٥ و١٩٥٠)

نوع الدخل	نسبة المئوية إلى الدخل القومى		
	١٩٣٧ - ١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٥٠
١ - إيجارات الأراضى والمبانى	٢٩	٢٢	٢٤
٢ - الأرباح والفوائد	٣٧	٤٠	٣٨
٣ - المرتبات والأجور	٣١	٣٦	٣٨
٤ - الدخل الحكومى	٣	٢	صفر
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقدير قائم على أساس البيانات التى أوردها شارل عيسوى فى
Egypte in Revolution: An Economic Analysis (London, Oxford University Press, 1963), p. 118.

تعريف «الطبقة العليا» فى المجتمع المصرى فى الفترة ١٩٢٠-١٩٥٠

يطرح تعريف «الطبقة العليا» فى مصر فى الفترة ١٩٢٠-١٩٥٠ عدداً من المشكلات المفاهيمية والعملية ؛ إذ إنه يتطلب تحديداً للمعايير المؤهلة لعضوية «الطبقة العليا» وهو كذلك يطرح مشكلات تتعلق بديناميات الحراك الطبقى عبر الزمن.

ولذلك يختلف حجم الطبقة وتكوينها تبعًا «للمعايير المؤهلة» المختارة، وهناك تعريفان يمكن أن يستخدما لتحديد الطبقة العليا فى مصر على أساس فئات الملكية والمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية المستخرجة من بيانات تعداد السكان :

(أ) أحدهما تعريف عريض يقوم أساساً على معايير اقتصادية (مثلا الثروة والدخل)[٦٨]، وطبقًا لهذا التعريف فإن المجموعات الآتية يجب أن تعد جزءًا من الطبقة العليا :

١ - مختلف أعضاء نخبة مجتمع الأعمال المتموِّله، منظمو الأعمال الصناعية، وكبار التجار، والسماسرة، والوسطاء، والمقاولون.

٢- الملاك ممن يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر.

٣- كبار موظفى الحكومة.

٤- أصحاب المهن الحرة عمومًا فى عام ١٩١٧، ولكن الشريحة العليا منهم فقط اعتباراً من منتصف الثلاثينيات فلاحقًا.

(ب) والتعريف الثانى تعريف ضيق ينطوى على معيار مركب (يضم الاعتبارين الاقتصادى والاجتماعى كليهما) ويعتقد بالضرورة أنه التعريف المناسب لتحديد الأعضاء الذين يقعون فى صميم الطبقة العليا فى المجتمع المصرى.

وفى ضوء المقابلات التى أجرتها المؤلفة يبدو أن المعايير المؤهلة الأساسية الثلاثة التى كان مأخوذاً بها فى الاعتراف بعضوية أحد فى صميم الطبقة العليا أثناء الفترة التى تتناولها الدراسة كانت :

١- الثروة.

٢- الأصل والقرابة.

٣- التعليم والسلوك.

وجميع المعايير الأخرى الممكنة (مثل حجم الدخل الدورى، وأسلوب الحياة، والوضع الاجتماعى) يمكن أن ينظر إليها كمشتقات، ولكن هناك بعض التعديلات المهمة - طبقًا لآراء من جرت معهم المقابلات - ينبغى إدخالها : فهم أولاً قد وضعوا حجم الثروة - فى ظل هذا التعريف الضيق - فى مستوى أعلى مما يأخذ به التعريف العريض (ورأوا أن الأعضاء الحقيقيين فى «صميم» الطبقة هم ملاك ما لا يقل عن خمسمائة فدان ، لا من يملكون مائتى فدان فأكثر).

وهـم ثانيًـا، مع اعتـرافهـم بأن معـياراً واحداً فقط من المعايير المؤهلة الثلاثة لا يكفى فى حد ذاته للتـأهيل لعـضوية الطبقـة العليـا؛ فـلا مـانع لديهم أحيـانًا من التخفيض من قيمة المعيارين الثانى والثالث وليس معيار الثروة(٦٩)، وعلى سبيل المثال فإن شخصًا مثل أحمد عبود باشا وغيره ممن صعدوا السلم الاجتماعى حراكًا قد اكتسبوا الثروة والتعليم وأصبحوا فى عداد الطبقة العليا رغم تواضع أصولهم الأسرية، وبالمثل كانت هناك أسر معينة من ملاك الأراضى الكبار ضمت أفراداً لم يروا حاجة إلى التعليم ولا إلى احتذاء سلوك معين، ولكن أصولهم الأسرية وثرواتهم أعطتهم الحق فى عضوية الطبقة العليا (منهم على سبيل المثال بعض أفراد أسرة للوم ، وهى أسرة من كبار الملاك من مديرية (محافظة) المنيا فى صعيد مصر.

ثالثًا ، استُبعدت بشكل فج فئة التجار من التعريف الضيق للطبقة نظراً لاعتبار أن الثروة وحدها ليست كافية كمعيار مؤهل ، وللنظرة المتدنية إلى مزاولة التجارة . وفى الواقع كان قانون الموظفين الحكوميين يمنعهم من الانخراط فى الأنشطة الدنيا مثل التجارة، بينما أحجم نادى الجزيرة الرياضى الذى يعطى عضوية انتقائية لوجهاء المصريين عن منح عضويته لأفراد من طبقة التجار ، ومن اللافت للنظر – أيضًا – أن التحليل الإلكترونى لمحتويات كتاب **Who's Who in Egypt** يكشف عن غياب جلى للتجار كمجموعة مكوِّنة فى الطبقة العليا، باستثناء قلة من الأفراد يبدو أنه تم قبولهم على مضض؛ نظراً لدورهم فى الحياة العامة.

ورابعًا ، كان كبار المهنيين والبيروقراطيين من المؤهلين بوضوح لعضوية الطبقة العليا – بالمعنى الضيق – لما يتمتعون به من تعليم ويتميزون به من أسلوب فى الحياة والسلوك ، ومع أنه كان يمكن النظر إليهم باعتبارهم من الموسرين إذ يملكون نقوداً يستثمرونها فى الأسهم والسندات وأخيراً فى الأرض، إلا أنهم لم يكونوا أثرياء بالمعنى الوراثى – خاصة – وهم بكلمات والرشتين «يعيشون بالمزايا التى أحرزوها فى الحاضر لا بالمزايا التى ورثوها من الماضى»(٧٠)، وإذ كانوا عاجزين فى معظم الأحيان عن ترجمة دخلهم الحالى إلى دخل فى المستقبل (ريع) «فإنهم ليسوا وحدهم الذين يعيشون فى الحاضر، بل كذلك يجب أن يكون أبناؤهم وأبناء أبنائهم»(٧١).

وعندما نطبق هذا التعريف الضيق ، فإن الطبقة العليا تتكون من المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية التالية:

١- من يملكون ٥٠٠ فدان فأكثر.

٢- كبار المشتغلين بالمهن والفكر.

٣- كبار الموظفين الحكوميين.

٤- الفئة العليا من منظمى الأعمال فى الصناعة والتجارة والوساطة.

ونظراً لندرة البيانات عن التكوين الطبقى فى مصر فى الفترة محل الدراسة، فسأحاول هنا النظر فى تحديد إحصائى للطبقة العليا فى مصر فى لحظات مختلفة من الزمن على أساس بيانات تعداد السكان، والصورة التى قد تنتج عن هذه المحاولة ليست إلا تقريبياً أولياً فى هذا الشأن.

حجم وتكوين الطبقة العليا فى مصر عشية ثورة ١٩١٩

يشكل تعداد السكان لعام ١٩١٧ أثمن وأوسع مصدراً لبيانات لم تستغل إلى حد بعيد حول الأسس التى يمكن بها تحديد المجموعات المختلفة للطبقة العليا ، إن وقت صدور تعداد ١٩١٧ مهم بصفة خاصة إذ يوفر هذا التعداد نظرة سريعة على التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى عشية ثورة ١٩١٩ ، والطبيعة الكوزموبوليتانية لأكبر وأهم مدينتين مصريتين واضحة من تنظيم مادة التعداد بتقسيمها المهن من ناحية إلى المصريين (مع تقسيم فرعى إلى المسلمين وسائر الرعايا المحليين) وإلى الأجانب من ناحية أخرى ، وهذا التقسيم يسمح بتقدير الوزن النسبى لكل من المصريين الأصلاء والأجانب فى كل مهنة.

ولسوء الحظ فإن أعداد الأجانب معطاة فقط فى جداول إجمالية نوعًا مقسمة إلى ٦١ فئة مهنية فقط (جداول ثنائية الأرقام)[٧٢]، والجداول الأفضل تقسيمًا التى

تفصّل الفئات العريضة السابقة إلى ٣٦٢ فئة مهنية فرعية (جداول ثلاثية الأرقام) تصنفها إلى النوع (ذكر أو أنثى) والمديرية والمحافظة (الجدولان الثانى والثالث من تعداد السكان) دون إشارة إلى الجنسية، وهذا من شأنه أن يعوق عقد مقارنة دقيقة بين الجداول ثنائية الأرقام والجداول ثلاثية الأرقام حتى يستطيع المرء تحديد العدد الدقيق للأجانب فى الأخيرة والعدد الصافى للمصريين.

وكذلك فإن تركز مختلف أعضاء الطبقة العليا فى المدينتين الكبريين القاهرة والإسكندرية لا يخلو من مغزى، إذ إنه يبرز الطبيعة المتروبوليتانية لمكان إقامتهم وأساليب حياتهم[٧٣]، وقد جرى تحليل مفصل إلى حد بعيد لاختيار «فئات مهنية» معينة؛ لتشكل عناصر مكوِّنة للطبقة العليا بالمعنى العريض ، فعلى سبيل المثال تم إدخال كبار التجار وتجار الجملة ضمن الطبقة العليا، بينما استبعد منها تجار التجزئة وأصحاب المحلات باعتبارهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الشريحة الدنيا منها . كذلك ضمت هذه الطبقة العليا أصحاب المهن الحرة ، لكن استبعد منها مَنْ يعملون فى الحكومة منهم (بما فى ذلك الأطباء والمحامون والمهندسون) باعتبارهم مصنفين ضمن الموظفين الحكوميين، ولكن المهندسين الزراعيين فى الحكومة دخلوا ضمنها لما يتمتعون به من مكانة عالية باعتبارهم وكلاء الحكومة المركزية فى السيطرة على مياه الرى ، الذى يعتبر بمثابة شريان الحياه فى اقتصاد زراعى بالدرجة الأولى.

بعد عملية مطولة من التجميع وإعادة التجميع لبيانات تعداد السكان لعام ١٩١٧، تم استخراج المجموعات المكوِّنة التالية باعتبار أنها تشكل الطبقة العليا **بالمعنى العريض:**

١- المؤجرون الخالصون (يعنى ملاك الأرض الذين يعيشون على الريع من تأجير أرضهم بالكامل).

٢- الوسطاء (حملة الأسهم، وسماسرة القطن، وسماسرة الأراضى، وآخرون).

٣- منظمو الأعمال الصناعيون (يزيدون على ثلاثين فى المائة)[٧٤].

٤- التجار (يزيدون على عشرين فى المائة).

٥- كبار موظفى الحكومة.

٦- أعضاء المهن الحرة والمشتغلون بالأعمال الفكرية.

وفى الملحق ١ تحليل تفصيلى لتكوين الطبقة العليا المصرية قائم على أساس التصنيف ثلاثى الأرقام لتعداد السكان لعام ١٩١٧، وفيه نسبة الأجانب حيثما كان ذلك متاحًا، وكذا نمط التركز المكانى فى القاهرة والإسكندرية ، ومن بيانات الملحق ١ يظهر عدد من الملامح المثيرة للاهتمام :

١- فئة «المؤجرين الخالصين» (التى تتألف من ملاك الأرض الغائبين الذين يعيشون بعيداً عن أرضهم التى يملكونها، وآخرين يعيشون من الإيجارات، والحاشية السلطانية) وصل عدد أفرادها إلى ٥١١٦ فى عام ١٩١٧ بعد خصم عدد الأجانب من الإجمالى ، و٧٠ فى المائة من هذه المجموعة متركزون فى القاهرة والإسكندرية.

٢- فئة «الوسطاء» كبيرة الحجم نسبيًا (٩٠٣٢ بعد استبعاد الأجانب) تدين بنسبة ٥٥ فى المائة من حجمها للعدد الكبير من سماسرة وتجار القطن (٥٠٩٠).

٣- كبار التجار وتجار الجملة هم فقط مَنْ يندرجون فى تعريف الطبقة العليا، ولذلك استبعد كل أنواع تجار التجزئة وصغار التجار، ولكن عدد التجار الأجانب فى الجداول ثنائية الأرقام يضم تجار التجزئة مع كبار التجار وتجار الجملة، ولذلك لم يكن ممكنًا استخراج العدد الدقيق للتجار الكبار وتجار الجملة الأجانب ، ويلاحظ أن مجموعة كبار التجار وتجار الجملة أكثر تشتتًا جغرافيًا من الآخرين، إذ لا يتجاوز مَنْ يقيم منهم فى القاهرة والإسكندرية نسبة الثلاثين فى المائة من الإجمالى.

٤- ليست هناك معلومات فى تعداد عام ١٩١٧ توفر تصنيفًا للمؤسسات الصناعية من حيث الحجم ، وهذا يعنى أن فئة «منظمى الأعمال الصناعيين» متضخمة نوعًا ما؛ إذ تضم مكونًا كبيراً من ملاك المؤسسات متوسطة الحجم ؛ لأن صفة «الصناعى» تغطى الصناعات التقليدية مثل صناعة الغذاء وصناعة المواد الغذائية ، وحتى الورش.

د- تبدو نسبة الأجانب كما استخرجت من تعداد السكان عالية بصفة خاصة فى فئة المهن الحرة والمشتغلين بالأعمال الفكرية، حيث يشكل الأجانب ٥٤ فى المائة من الإجمالى، وهذا يعنى أن المصريين فى هذه الفئة (وهم - أيضًا - مؤهلون للعضوية طبقا لـ«التعريف الضيق») هم أقل من النصف، أو حوالى ٤٠٠٠ شخص ، ومن هؤلاء المنخرطين فى المهن الحرة والأعمال الفكرية ٤٦ فى المائة يعيشون فى القاهرة والإسكندرية.

ويمكن القول إجمالا إن عدد الطبقة العليا المحلية - بالتعريف العريض - واستخلاصًا من كل ما عرضنا له كان حوالى ٢٥٠٠٠ أسرة عشية ثورة ١٩١٩، أو حوالى ٥ فى المائة من إجمالى عدد الأسر المقيمة فى المناطق الحضرية، وإذا أخذنا «التعريف الضيق» أساسًا ، فإن العدد يدور حول ١٥٠٠٠ أسرة ، يشكلون ٣ فى المائة من إجمالى عدد الأسر المقيمة فى المناطق الحضرية فى ذلك الوقت.

وعلى أساس **«التعريف الضيق»** يمكن أن تعد الطبقة العليا مكونة مما يلى:

(أ) مؤجرين خالصين . ٨٠٠٠

(ب) أعضاء المهن الحرة وكبار البيروقراطيين : ٤٠٠٠

(ج) كبار منظمى الأعمال : ٣٢٥٠

ويتألف كبار منظمى الأعمال من تجار كبار وتجار جملة (٥ فى المائة) ومنظمى أعمال صناعيين (١٠ فى المائة) ووسطاء (٢٠ فى المائة).

فإذا استخدمنا «تعريفًا أكثر ضيقًا» فيمكن لنا الادعاء بأن النواة الصلبة للمجتمع الراقى Haute société فى مصر آنذاك قد لا تتجاوز ٢٠٠٠ أسرة ، وقد يعزز هذا الزعم استصحاب عدد حوذية المركبات الخاصة وسائقى المركبات الخاصة ومربيات الأطفال ومديرات المنازل باعتبارهم أتباعًا، وإن كان يُستدرك على هذا المقياس بأن كثيراً من هؤلاء الأشخاص ربما كانوا عاملين لدى أجانب، لقد كان هناك ٢٠٩٧ حوذيًا أو سائقًا لمركبة خاصة (منهم ١١٥٢ فى القاهرة) و٢٢٨٨ مربية أطفال أو مديرة منزل (منهم ١١١٠ فى القاهرة) عشية ثورة ١٩١٩[٧٥].

التغييرات الاجتماعية الاقتصادية فى الفترة ١٩٣٧ - ١٩٤٧

لما كانت الصعوبة تزداد مع مرور الزمن فى استخدام بيانات التعداد بصورة تقبل المقارنة ، فإنه من المثير للاهتمام أن نرى كيف تستطيع مؤشرات اجتماعية اقتصادية مختارة معينة أن تكشف عن التكوين الاجتماعي المتغير لسكان مصر خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٤٧، ويقدم الجدول ١-٧ مثل هذه المجموعات من المؤشرات (أو الكواشف المختارة) ، ومنه يبرز عدداً من الملامح الانتقالية الجديرة بالاهتمام :

١- كان هناك تراجع تدريجي فى حجم المجتمع الأجنبى المقيم فى مصر فى أعقاب توقيع معاهدة مونترو فى عام ١٩٣٧ ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ويمكن الاستدلال على ذلك من الانخفاض الحاد فى عدد بائعى اللوحات والتماثيل الفنية الذين كانوا يعتمدون إلى حد كبير على المجتمعات الأجنبية والمشرقية[٧٦] فى مصر، والذين ربما كانوا هم أنفسهم فى جزء لا بأس به منهم «أجانب محليين».

٢- على الرغم من أنه ليست هناك بيانات عن عدد سائقى السيارات الخاصة فى الجدول ١-٧ فإن الزيادة فى عدد بائعى السيارات من ٧٢٠ إلى ١٠٨٩ وبنسبة ٥١ فى المائة تشير إلى زيادة عدد المركبات فى البلاد.

٣- بينما كان «ملاك الممتلكات الحضرية» الذين يعيشون على إيجار ممتلكاتهم فى الإسكندرية أكثر بكثير منهم فى القاهرة فى عام ١٩١٧ (٨٦٢ فى الإسكندرية و٥٤٨ فى القاهرة) ، فإن عدد أصحاب «العقارات الحضرية» فى الفترة بين عامى ١٩٣٧ و١٩٤٧ فى القاهرة قد زاد بنسبة ٤٠ فى المائة، بينما هبط فى الإسكندرية بنسبة ٢٠ فى المائة . ويبدو أن الإسكندرية المدينة الكوزموبوليتانية الأولى أخذت تعانى من انخفاض فى ثرواتها مع رحيل نسبة لا بأس بها من المشارقة والإيطاليين (وكذا من سائر الأوروبيين) من البلاد (لا يظهر ملاك الممتلكات الحضرية فى الجدول ١-٧).

٤- يمكن الاستدلال على الزيادة فى الحجم والمرتبة التى تحتلها « طبقة متوسطة حضرية » من الزيادة الملحوظة (٨٥ فى المائة) فى عدد تجار الأثاث الجديد، ومن الزيادة فى عدد تجار الأثاث المستعمل (١٨٣ فى المائة) ومن الزيادة الضخمة فى عدد العاملين فى خدمة البيوت من ٩٧٠٩٢ إلى ١٦٣٩٨٠.

٥- يمكن تفسير الزيادة فى عدد تجار السيارات (٥١ فى المائة) وتجار الذهب والفضة (١١ فى المائة) وملاك العقارات فى المناطق الحضرية (١٧,٤ فى المائة)، باعتبارها مؤشراً جيداً إلى الزيادة فى حجم ومرتبة الطبقة العليا المصرية (بما فيها الأثرياء الجدد) فى الفترة ١٩١٧ - ١٩٤٧.

كذلك فإن الزيادة الهائلة فى عدد تجار العدد والآلات الزراعية (تقريباً ثلاثة أضعاف) يمكن اعتبارها مؤشراً مهماً إلى التحرك السريع لكبار ملاك الأرض تجاه أساليب أكثر رأسمالية فى الزراعة ، وهو اتجاه تكشف عنه مؤشرات الملكية الزراعية فى الحيازات والملكيات الكبيرة فيما بين التعداد الزراعى لعام ١٩٣٩ ، مقارنة بالتعداد الزراعى لعام ١٩٥٠ ، من حيث أعداد الجرارات ومضخات المياه وآلات الرى والدراس .

جدول ١- ٧

مؤشرات مختارة للتغير الاجتماعي الاقتصادي في مصر (١٩٢٧ - ١٩٤٧)

المجموعة الاجتماعية الاقتصادية	١٩٣٧	١٩٣٧	الفارق
	عدد	عدد	عدد
أ- تجار وبائعون أخرون			
بائعو سيارات	٧٢٠	١٠٨٩	٣٦٩
تجار ذهب وفضة	٨٦٧	٩٦٢	٩٥
بائعو صور وتماثيل	٢٨٨	٣٤	-٢٥٤
تجار حرائر بالجملة	٥٢٦	١٥٤	-٣٧٢
تجار عدد وآلات زراعية	١٢٥	٤٤٢	٣١٧
تجار أثاث جديد	١١٨٣	٢١٨٦	١٠٠٣
تجار أثاث مستعمل	١٢٦	٣٥٦	٢٣٠
تجار أصواف بالجملة	٥٩٧	١٨٦	-٣٩٣
تجار منسوجات قطنية بالجملة	٣٨٤	٢٩٥	-٨٩
عاملون بالخدمة المنزلية	٩٧٠٩٢	١٦٣٩٨٠	٦٦٨٨٨
إجمالي المجموعة	١٠١٨٩٠	١٦٩٦٨٤	٩٧٧٩٤
ب - ملاك العقارات في الحضر			
في القاهرة	٨٣٨١	١١٧٣١	٣٣٥٠
في الإسكندرية	٥٠٩٦	٤٠٩٤	-١٠٠٢
إجمالي المجموعة	١٣٤٧٧	١٥٨٢٥	٢٣٤٨
ج - البلاط الملكي	٨٥٤	٢٨٨٧	٢٠٣٣
د- المهن الحرة			
محامون (قطاع خاص)	٨٩٢٩	٩١٥٣	٢٢٤
أطباء وجراحون	٢٤٢٩	٣١٩٥	٧٦٦
أطباء أسنان	٤٨٠	٤٦٣	-١٧
كيميائيون وصيادلة	١٥٤٩	١٦٩٢	١٤٣
إجمالي المجموعة	١٣٣٨٧	١٤٥٠٣	١١١٦

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٤٧، جدول ٢١، ص ١٢٤- ١٥٠.

حجم وتكوين الطبقة العليا المصرية فى ١٩٤٧

لقد أفردت مجموعة كبار ملاك الأرض باعتبارها المكوِّن المهم فى الطبقة العليا المصرية، وتتبعت أنشطتهم تبعًا لفئات ملكياتهم من حيث حجمها فى مختلف سنوات التعداد حتى عام ١٩٥٠.

لكن كان هناك جانب مهم آخر فى تنمية ملكية الأراضى هو التحرك نحو الزراعة المكثفة ، الذى بدأته مجموعة الزراعيين الذين استخدموا المزيد نسبيًا من الآلات والأسمدة ، وتوضح بيانات التعداد للسنوات ١٩٢٩-١٩٥٢ أن درجة الميكنة تصبح أكثر أهمية ودلالة عندما تتجاوز مساحة الأرض المملوكة فئة الـ١٠٠-٢٠٠ فدان، وقياسًا إلى أعداد الجرارات فى المزرعة الواحدة (وهو المؤشر الأكثر دلالة على كثافة الميكنة) فإن تركيز الجرارات قوة أكثر من ٣٥ حصانًا كان فى أعلى درجاته فى المزارع التى تصل مساحتها إلى ٢٠٠ -٥٠٠ فدان ، وتلك التى تزيد مساحتها على ٥٠٠ فدان.

كذلك يستدل على اللجوء المتزايد من كبار ملاك الأرض إلى أساليب الزراعة المكثفة من النمو غير العادى فى واردات الأسمدة فى عام ١٩٢٤ فلاحقًا، وكان معدل استخدام كبار ملاك الأرض بالنسبة للفدان أكبر منه لدى متوسطى وصغار ملاك الأرض ، فزادت واردات الأسمدة من معدل متدنٍ هو ٧٢٠٠٠ طن فى عام ١٩١٣ إلى ١٧٩٠٠٠ طن فى ١٩٢٤ ، ثم إلى ٣٢٨٠٠٠ طن فى عـــام ١٩٢٩ و٦٤٢٠٠٠ طن فى عـــامى ١٩٣٧ و٦٨٣٠٠٠ فى عام ١٩٥٠(٧٧)،، وكانت الزيادة كبيرة بصفة خاصة فى الفترتين ١٩٣٣-١٩٣٧ و١٩٤٧- ١٩٥٠.

كما كان التوسع فى التعليم العالى فى مصر فى الثلاثينيات والأربعينيات عاملاً آخر مؤثرًا فى تكوين الطبقة العليا جلب قادمين جددًا إلى المهن الحرة ، غير أن هؤلاء ليسوا مؤهلين بطبيعة الحال لعضوية الطبقة العليا حتى ينفقوا ما يكفى من الوقت فى المزاولة النشطة لمهنهم ، ليؤسسوا وضعهم وسمعتهم، ومن ثم يبدأون فى جمع الثروة وتأسيس المكانة التى تمكنهم من التأهل لعضوية الطبقة العليا، ونفترض هنا أن ٥٠ فى المائة فقط من أصحاب المهن الحرة هم مَنْ استطاعوا تحقيق هذا التحول فى أواخر

الأربعينيات[٧٨]، وطبقًا لذلك فإن عدد أعضاء المهن الحرة المنتمين إلى الطبقة العليا - وفقًا للتعريف العريض - زادوا من ٣٤٤٨ فى عام ١٩١٧ إلى ١١١٦٥ فى عام ١٩٤٧ (بنسبة زيادة ٢٢٤ فى المائة).

كذلك زاد عدد كبار بيروقراطى الحكومة المعتبرين أعضاء فى الطبقة العليا - من ١٠٩٨ فى عام ١٩١٧ إلى ٤٣٠٧ فى عام ١٩٤٧ (بزيادة ٢٩٢ فى المائة). ويظهر الجدول (١-٨) مكونات هذه المجموعة فى عام ١٩٤٧.

جدول ١-٨
مكونات مجموعة كبار الموظفين فى إطار الطبقة العليا (١٩٤٨)

الفئة	العدد
(أ) الوزراء ومديرو المديريات والمحافظون ورؤساء المصالح الحكومية (ووكلاؤهم)	٦٣٦
(ب) السفراء وكبار أعضاء السلك الدبلوماسى	٦٧٤
(جـ) كبار الموظفين ××	٢٠٠٠
(د) أعضاء الهيئة القضائية	٩٧٧
الإجمالى	٤٣٠٧

ملحوظة: ×× يمثل هؤلاء ٣٥ فى المائة فقط من إجمالى عدد الموظفين فى تعداد السكان لعام ١٩٤٧.

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٤٧، ص ٢٦٨، جدول ٢٥.

وفيما يتعلق بفئة رجال الأعمال الصناعيين ، فإن عددهم فى تعداد السكان لعام ١٩٤٧ بلغ ٣١٤٩٦١ مالكًا لمنشأة صناعية من كل الأحجام ، وغالبيتهم كانوا ملاكًا لمؤسسات تستخدم أقل من ١٠ أشخاص، أما عدد رجال الأعمال الصناعيين الذين يستخدمون أكثر من ١٠ أشخاص فكان عددهم لا يزيد عن ٢٣٤٦، وبيانهم كالتالى[٧٩]:

حجم المنشأة مقدراً بعدد مستخدميها	أعداد رجال الأعمال الصناعيين	
	١٩٤٧	٪ من الإجمالى
١٠ - ٥٠	٢٧٧٣	٨٣
٥١ - ١٠٠	٢٦٥	٨
١٠١ - ٥٠٠	٢٤٧	٧
أكثر من ٥٠٠	٦١	٢
الإجمالى	٣٣٤٦	١٠٠

وإذا طبقنا التعريف الضيق للطبقة العليا ، فإن ملاك المؤسسات الصناعية التى تستخدم أكثر من خمسين مستخدماً هم فقط المؤهلون ليكونوا أعضاء فى الطبقة العليا كما أشرنا سابقًا (نحو ٥٧٣ شخصًا) وفى هذا الصدد من اللافت للنظر أن نلاحظ أنه كان هناك ٦١ صناعيًا كبيراً (يستخدمون أكثر من ٥٠٠ شخص) فقط فى عام ١٩٤٧، وهو بالضبط عدد كبار الملاك الذين كانوا يملكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٠، وهذا يظهر الدرجة العالية من تركيز الثروة من يد أقلية ضئيلة من أسر الطبقة العليا فى مصر عشية ثورة ١٩٥٢.

وحتى نتتبع التغيير فى أعداد مختلف فئات «الطبقة العليا» المصرية وأوزانها النسبية خلال الفترة محل الدراسة (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، علينا أن نقارن بيانات تعداد السكان لسنتى ١٩١٧ و١٩٤٧ ، أى السنتين المواكبتين تقريبًا لحدى فترة الدراسة.

وهنا نشأت مشكلات مفاهيمية وإحصائية سنعرض لها حالاً بسبب تغيير تصنيف فئات مهمة بين سنتى التعداد، فعلى سبيل المثال :

١- بعض المجموعات الاجتماعية الاقتصادية التى كانت حاضرة بوضوح فى تعداد السكان لسنة ١٩١٧ لم يرد لها تصنيف مستقل فى تعداد عام ١٩٤٧ (مثل فئة الملاك الذين يعيشون على ريع إيجارات أراضيهم) .

٢- كان هناك شيء من التداخل فى تكوين الفئات الاجتماعية - الاقتصادية فيما بين التعدادين، وكانت هذه المشكلة هى الأكثر استعصاء . إذ كان من الصعب استخلاص العناصر المكونة للمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية لنجعل منها شيئًا قابلاً للمقارنة عبر الزمن.

ويعطى الجدول ١-٩ صورة ملخصة للتغييرات فى تكوين الطبقة العليا فى مصر خلال الفترة ١٩١٧ - ١٩٤٧.

جدول ١-٩

التغييرات فى تكوين الطبقة العليا المصرية[١]

(١٩١٧ - ١٩٤٧)

الفئـــــة	١٩١٧		١٩٤٧		مقدار التغير (الزيادة)
	العدد (٢)	٪	العدد (٢)	٪	
(١) أرباب الريع	٧٩٣٧[٣]	٣١	٨٨٦٩[٤]	٢١	٩٣٢
(٢) المنظمون الصناعيون وأرباب العمل	١٤٣٢	٦	٣٣٤٦[٥]	٨	١٩١٤
(٣) كبار التجار وتجار الجملة	٤١٩٠[٦]	١٦	٦١٣٤[٦]	١٤	١٩٤٤
(٤) الوسطاء والمقاولون (بما فيهم سماسرة القطن)	٧٣٢٥	٢٩	٨٨٢٨[٧]	٢١	١٥٠٣
(٥) أعضاء المهن الحرة	٣٤٤٨	١٤	١١١٦٥	٢٦	٧٧١٧
(٦) كبار بيروقراطى الحكومة	١٠٩٨	٤	٤٣٠٧	١٠	٣٢٠٩
الإجمالى	٢٥٤٣٠[٨]	١٠٠	٤٢٦٤٩[٨]	١٠٠	١٧٢١٩

ملحوظات١- وفق التعريف الواسع .

٢- باستبعاد الأجانب (حيثما كان ذلك ممكنًا).

٣- هذا الرقم يشير إلى ملاك الأرض المحليين الغائبين الذين يعيشون بصفة رئيسية على ريع أرضهم.

٤- هذا الرقم مؤلف من مكونين، أ) أعضاء البلاط الملكى، وب) الـ٢٠ فى المائة الذين يمثلون الشريحة العليا من مالكى العقارات فى المناطق الحضرية.

٥- هذا الرقم مقدر على أساس ١٠ فى المائة من عدد رجال الأعمال وأصحاب العمل المحليين لكل أحجام المؤسسات الواردة فى تعداد السكان لعام ١٩١٧، وهى النسبة المتحققة فى التعدادات الصناعية اللاحقة.

٦- هذان العددان يمثلان عشرين فى المائة من إجمالى عدد التجار وتجار الجملة كما ورد فى نتائج تعدادى السكان.

٧- منهم ٢٩٧٠ وسطاء.

٨- العددان غير قابلين للمقارنة الدقيقة.

المصدر : معالجة إلكترونية لبيانات تعداد السكان لسنتى ١٩١٧ و١٩٤٧ (جداول متفرقة) وتعداد الإنتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧.

ونستطيع أن نرى بسهولة من الجدول ١- ٩ أنه على الرغم من غلبة قطاع الملاك - المؤجرين (أرباب الريع) فى الطبقة العليا إلا أن هذه المجموعة عانت تراجعاً ملحوظاً فى الوزن النسبى على مدى الثلاثين عاماً ، من ٣١ فى المائة من إجمالى الطبقة العليا عشية ثورة ١٩١٩ إلى ٢١ فى المائة عشية ثورة ١٩٥٢، وفى المقابل زاد الوزن النسبى لرجال الأعمال الصناعيين زيادة متواضعة من ستة إلى ثمانية فى المائة فى الفترة نفسها ، كذلك انخفض الوزن النسبى للوسطاء والمقاولين من نحو ٢٩ فى المائة إلى ٢١ فى المائة، بينما زاد الوزن النسبى للمشتغلين بالمهن الحرة وكبار بيروقراطى الحكومة إلى الضعف من ١٨ فى المائة إلى ٣٦ فى المائة.

وهكذا فإن رجال الأعمال الصناعيين وكبار بيروقراطى الحكومة والمشتغلين بالمهن الحرة كانوا هم المجموعات الرئيسية الثلاث التى اكتسبت وزناً نسبياً أكبر خلال الفترة موضوع الدراسة، أما سائر الفئات فقد انخفض وزنها النسبى ، وعلى الجملة فإن الصورة تظهر متسقة إلى حد بعيد مع التغييرات التى أخذت تطرأ على الاقتصاد

والمجتمع بصورة عامة خلال تلك الفترة : زيادة التصنيع، والانخفاض النسبى فى أنشطة التجارة والوساطة، والتوسع الكبير فى التعليم العالى والمهن الحرة، وتضخم مراتب البيروقراطية الحكومية.

* * *

لعل هذا الفصل قد أوضح لماذا يمكن أن يعد مصطلح «الطبقة العليا» صالحًا وملائمًا وصحيحًا، وأظهر قصور مصطلحات مثل «الأرستقراطية» و«البورجوازية» عن الوفاء بالمراد ، وأظهر كذلك أن كلا مصطلحى «الأعيان» و«الذوات» المحليين إنما يصفان جزءًا من الطبقة فقط (وخصوصًا عندما اتسع مصطلح «الذوات» ليغطى فئات لم يكن يشملها أصلاً، مثل المجموعات التى ظهرت فى نظام اقتصادى جديد فى مصر مثل المنظمين الصناعيين والمهنيين).

وتوضح الصورة الإحصائية السابقة أن عدد أسر الطبقة العليا فى مصر - بالتعريف الواسع - ارتفع ليصبح ٤٣ ألف أسرة عشية ثورة ١٩٥٢ مقارنة بـ ٢٥ ألف أسرة عشية ثورة ١٩١٩ (بزيادة ٧٢ فى المائة)، وكانت تمثل نحو ٥,٦ فى المائة من العدد الإجمالى للأسر فى المناطق الحضرية فى ذلك العام.

وفيما يلى مقارنة بين الأرقام المأخوذة من تعداد السكان لعام ١٩٤٧ وتلك الواردة عن نخبة الطبقة العليا فى طبعة ١٩٤٧ من كتاب **Who's Who in Egypt**، (دليل الطبقة الراقية فى القطر المصرى) إن مواد هذا الكتاب تظهر تحيزًا واضحًا لصالح كبار الموظفين الحكوميين والشخصيات البارزة فى الحياة العامة (فى السياسة والأعمال والمهن) وتضم العينة المختارة للمقارنة كل الذين وردوا فى طبعة عام ١٩٤٧ من كتاب **Who's Who** ، فيما عدا الأجانب « المتمصرين »، أى أعضاء المجتمع الأجنبى المقيم فى مصر - وقد بلغ عدد شخصيات الطبقة العليا من الأهالى الأصليين الذين أدرجوا وفق مناصبهم أو مهنهم بلغ إجمالاً ١٢١٨ ، مصنفين كما فى الجدول ١- ١٠.

جدول ١-١٠

تكوين الطبقة العليا وفق بيانات تعداد السكان. مقارنا بعينة Who's Who (١٩٤٧)

المجموعة الاجتماعية الاقتصادية	تعداد السكان (١)		عينة Who's Who	
	عدد	الوزن النسبى (٪)	عدد	الوزن النسبى (٪)
المنظمون الصناعيون	٣٣٤٦	٨		
كبار التجار وتجار الجملة	٦١٣٤	١٤ } ٤٣٪	١٣٦	١٠
الوسطاء والمقاولون	٨٨٢٣	٢١		
أعضاء المهن الحرة	١١١٦٥	٢٦	١٨٤	١٤
كبار بيروقراطى الحكومة(٢)	٤٣٠٧	١٠	٨٦١	٦٥
المؤجرون (أرباب الريع)	٨٨٦٩	٢١	١٣٧	١٠
الإجمالى	٤٢٦٤٤	١٠٠	١٣١٨	١٠٠

ملحوظات:

١- أعضاء الطبقة العليا طبقًا للتعريف العريض.

٢- بما فيهم أعضاء الهيئة القضائية وكبار ضباط الجيش وأساتذة الجامعات.

المصادر: نتائج تعداد السكان لعام ١٩٤٧ وWho's Who (طبعة ١٩٤٧)

إننا نستطيع أن نتبين بسهولة أن الوزن النسبى لمختلف المجموعات المكونة للطبقة العليا مختلف تمامًا بين المصدرين، فبينما الوزن النسبى لمجموعة الملاك - المؤجرين فى بيانات تعداد السكان يمثل ٢١ فى المائة فإنه لا يتجاوز ١٠ فى المائة فى عينة Who's Who(٨٠) ، والأوزان معكوسة تقريبًا فيما يتعلق برجال الأعمال وأعضاء المهن الحرة وكبار البيروقراطيين الحكوميين ، ففى حين أن الوزن النسبى لمجموعة رجال الأعمال» (الصناعيين والتجار والوسطاء) هو ٤٣ فى المائة ، طبقًا للتعريف

العريض فى بيانات التعداد فإنه لا يتجاوز ١٠ فى المائة فى العينة ، وعلى العكس ففى حين أن الوزن النسبى لكبار أعضاء المهن الحرة والبيروقراطيين الحكوميين هو ٣٦ فى المائة ، طبقا لبيانات التعداد ، فإنه يصل إلى ٧٩ فى المائة فى العينة، مما يعكس التحيز الواضح فى « إنتخاب » عينة Who's Who ، ووفقًا للبيانات السابق ذكرها ، يمكن عقد المقارنة التالية:

بيـــــان	عدد الأسر	
	عشية ثورة ١٩١٩	عشية ثورة ١٩٥٢
(أ) النخبة (النواة الصلبة)	٢٠٠٠	٢٠٠٠ - ٥٠٠٠
(ب) التعريف الضيق	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
(جـ) التعريف الواسع	٢٥٠٠٠	٤٣٠٠٠

ومن الجلى أن عوامل مثل درجة الظهور العام والموقع فى الحياة الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً فى تحديد مفردات كتاب Who's Who : فقللت من شأن أعضاء مجموعة الأعمال (وخصوصًا التجار وتجار الجملة) وأعلت من شأن الأعضاء الكبار فى المهن الحرة وكبار بيروقراطى الحكومة وضخمت من وضعهم النسبى ، ومثل هذه العملية تؤكد مرة أخرى أن «توسيع» أو «تضييق» صفوف مراتب الطبقة العليا هو أمر خاضع ، بدرجة أو أخرى ، للتصور (بمعنى أنه ظاهرة اجتماعية - ثقافية) أكثر منه أمراً يخضع لتحديد اقتصادى أو «موضوعى» بحت.

الهوامش

(١) انظر "John Hillar, "The origins of the distribution of ranks على نحو ما استشهد به A. Bendix and S.Lipset (eds) : فى

Class Status and Power: A Reader in Social Scratification (Illinois, The Free Press, 1957) pp.8-9.

(٢) انظر ملحوظة طلال أسد فى المرجع السابق ص٦٠٦.

(٣) انظر زيتلين. المرجع السابق ص١٦٨.

(٤) Emmanuel Wallerstein, "The bourgeoisie as concept and reality", New Left Review, no.167 (January / February 1988), p.93

(٥) انظر Robort Darnton. The Great Cat Massacre and Other Episodes in French Cultural History (London. Benguin Books. 1985). p 123.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه ص ١٠٧

(٨) توليدانو، المرجع السابق، ص٦٩.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) كما ذكر G. Baer فى : A History of Landownership in Modern Egypt: 1800-1950 (London, Oxford University Press, 1962) p.47 . فقد كان العمدة يشغل منصباً عاماً، ولكنه لم يكن موظفا مأجوراً تدفع له الحكومة مرتبًا أو معاشًا

(١١) كانت هذه الأراضى فى معظمها تقدم إلى كبار البيروقراطيين بهدف استصلاحها، وكانت فى البداية معفاة من الضرائب، ومنذ ١٨٥٤ أصبحت هذه الأنواع من الأراضى الموهوبة تخضع لضريبة امتياز مما أدى إلى وصفها بالأراضى العشورية فى مقابل الأراضى الخراجية. ولمعرفة النسبة المئوية للأراضى العشورية والخراجية بين ١٨٦٣ و١٨٩١ يمكن الرجوع إلى باير، المرجع السابق، ص٢٠٢.

(١٢) انظر: E. Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian industrialization, 1920-1941 (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1983), p.28.

(١٣) على بركات، **تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣– ١٩١٤)**، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧) ص ٢٤١–٢٥٧.

(١٤) انظر Roger Owen, Cotton and the Egyptian economy (1820- 1914), (Oxford, Clarendon Press, 1969).

وخصوصاً الفصلين الرابع والخامس.

وانظر أيضاً Davis، مرجع سابق، ص ٢٨.

(١٥) بركات، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(١٦) انظر L. Binder, In a Moment of Enthusiasm, (Chicago, University of Chicago Press, 1978) pp.12-16.

(١٧) انظر Baer، المرجع السابق، ص٤٢ وص٩٧–٩٩.

(١٨) المرجع السابق، الملاحق، جدول ٤، ص٢٣٠.

(١٩) هذا التصنيف يرجع إلى تقدير اللورد كرومر أثناء خدمته كقنصل عام لبريطانيا فى مصر، وهو بغرض خدمة لمصالح بريطانيا الإدارية والسياسية فى ١٨٩٤، انظر Timtothy Mitchell, "America's Egypt, discourse of the development industry?, Middle East Report (March- April 1991), p.23.

(٢٠) انظر Baer، المرجع السابق، ص٧٦. البيانات التى نشرتها مصلحة الإحصاء المصرية عن ملكيات الأراضى لا تتجاوز حجم «٥٠٠ فدانا فأعلى».

(٢١) عاصم الدسوقى، **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى**، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦) ص٢٧.

(٢٢) مقابلة مع أمينة رشيد، ٢٠ أبريل ١٩٩١.

(٢٣) كان اللقاء مع إبراهيم بك محفوظ فى ٥ مايو ١٩٨٩.

(٢٤) الاستثناء الوحيد الذى صادفته هو حالة **جماعة النهضة القومية** فى الأربعينيات التى حددت الحد الأدنى للملكية الكبيرة فى كتاباتها بمائة فدان، والسبب فى هذا أن ذلك التحديد كان هدفًا مطلوبًا أكثر منه تعبيراً عن تصور سائد، فالجماعة التى لم يكن كل أعضائها من ملاك الأراضى كانت تعتقد أن ملكية المالك الواحد لا يجوز أن تتعدى فى نهاية الأمر هذا السقف، انظر رءوف عباس، **جماعة النهضة القومية** (القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٦) ص ٢٢٤– ٢٥٥.

(٢٥) انظر المذكرة التفسيرية لمشروع قانون فرض خدمات اجتماعية وصحية على ملاك الأرض، ملحق مضبطة مجلس النواب، ٢٦ أبريل ١٩٤٨، ص١٩٧٦.

(٢٦) مضبطة مجلس النواب، الجلسة الـ١٥ فى ٢٨ و٢٩ فبراير و١ مارس ١٩٤٤، انظر خاصة ص٧٦٢.

(٢٧) ألزمت المادة نفسها ملاك المشروعات التجارية والصناعية الذين يستخدمون ثلاثين عاملاً فأكثر بتوفير وحدات لمحو أمية عمالهم على نفقتهم أو دفع ما يعادل النفقات المطلوبة لتعليم هؤلاء العمال إلى وزارة الشئون الاجتماعية. انظر مضبطة مجلس النواب، الجلسة الـ٤٧ ٣٠يوليو ١٩٤٤، ص ٢٠٠٧.

(٢٨) انظر المذكرة التفسيرية للمرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول.

(٢٩) انخفضت مساحة الأراضي التي يملكها الأجانب من ٤٠٨٦٨٣ فدانًا (٧ في المائة من كل الأراضي المملوكة ملكية خاصة) في ١٩٤٠ إلى ٢١٥٧٨٢ فدانًا (٣,٦ في المائة من كل الأراضي المملوكة ملكية خاصة) في ١٩٥٠. انظر باير، مرجع سابق، الملاحق، جدول ٤، ص٢٣٠.

(٣٠) مقابلة مع إبراهيم شكري، ١٢ أكتوبر ١٩٩٠.

(٣١) انظر باير، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٣٢) انظر على بركات، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٦٠

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٢٥٣.

(٣٥) يذكر باير أن الأبعديات هي وأراض ممسوحة غير مزروعة ولكنها لا تدخل ضمن سجل الأراضي الممسوحة في عهد محمد علي. العزب الممنوحة من أراضي الأبعديات السابقة.. أطيان العرب كانت قطعا كبيرة نسبيا من الأرض تزرعها القبائل، وجزئيا الفلاحون وتدفع نصف الضريبة العادية فقط، المرجع السابق، ص٨:

(٣٦) المرجع السابق ص ٢٤٨ و٢٥٠ و٢٤٢.

(٣٧) كان إجمالي ما بيع من أراضي الدائرة السنية ١٦٢٠٠٠ فدان ، ذهب نصفها تقريبًا إلى مشترين كبار. وتضمنت قائمة كبار المنتفعين من مبيعات الدائرة السنية التي سرى مفعولها منذ ١ يناير ١٨٩٨ (أي الذين اشتروا أكثر من ٥٠٠ فدان) بعض شخصيات الطبقة العليا المعروفة مثل. حسين بك عبدالرازق (٨٥٦ فدانًا)، وعلى بك شعراوي (٢٩٧٠ فدانًا)، وعمر بك سلطان (٣٢٥٢ فدانًا)، وعلى فهمي باشا (٨٢٤٨ فدانًا)، وعدلي يكن باشا (٧٣٦ فدانًا)، وعبدالحميد بك أباظة (٦١٩فدانًا)، وعلى بك الجزار (٩٠٤ فدادين)، وأحمد مظلوم باشا (٣١٣٠ فدانًا)، وبشرى حنا (١٢٠٧ فدادين). كما تضم هذه القائمة عددا من الأشخاص غير المعروفين سابقا والأفندية المغمورين مثل: على أفندي إسماعيل (٥٩٩ فدانًا)، ونقولا تناغو (١٠٩١ فدانًا)، وعويس أفندي السيد (٢ ٩٦ فدانا)، ورزق الله يعقوب حنا (١٤٧١ فدانًا)، وفرج أفندي جبرائيل (٥٤٦ فدانًا). انظر على بركات، مرجع سابق، الملحق ٦ ص٤٧٦-٥٠٠.

(٣٨) محمود متولي، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٤٧) ص ٧٠-٧١.

(٣٩) المرجع نفسه، ص١١١. وفي مناقشة سابقة عن الجناحين الوطني والكومبرادوري ، ظهر طلعت حرب نموذجًا لرجل الأعمال المصري الوطني باعتناقه أفكار الاستقلال الاقتصادي، وبدئه في إنشاء أول بنك يملكه ويديره المصريون وهو بنك مصر في ٧ مايو ١٩٢٠ على أساس سياسة إصدار أسهم لشركة البنك

تقتصر ملكيتها على المصريين، وفى الناحية الأخرى ، كان أحمد عبود يمثل العنصر الكومبرادورى، وهو مهندس متعلم تعليماً انجليزياً يرى كثير من المؤرخين الوطنيين أنه كان دائما على استعداد تام للعمل مع رأس المال الأجنبى والتحالف معه وتمثيل الشركات البريطانية المهمة.

(٤٠) Robert Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952 (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1948), p.60

(٤١) المرجع نفسه

(٤٢) C. Issawi, "The entrepreneur class" in S.N.Fisher (ed), Social Forces in the Middle East (New York, Cornell University Press, 1955).

(٤٣) انظر: Davis, op. cit. p.77

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) المرجع نفسه ٧٩.

(٤٦) انظر طبعة ١٩١٤ من Mercure Egyptien (Cairo: Socieité d'Edtion et de Publicité L'Eclaiar, 1914).

(٤٧) Tignor مرجع سابق. ص ١٣٥.

(٤٨) Davis مرجع سابق، ص ١٥٣. انظر أيضا: Robert Vitalis, "On the theory and practice of Compradors: the role of Abbud Pasha in the Egyptian political economy", International Journal of Middle East Studies, vol.22 (1990) pp. 291-215.

(٤٩) Davis ، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٥٠) انظر: Mercure Egyptien لعام ١٩١٤، مرجع سابق، ص ٥٧-٧٣.

(٥١) عبدالرحمن الرافعى، **ثورة سنة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١**، الطبعة الأولى، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦)، ص ٥٤.

(٥٢) Tignor، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٥٣) المرجع نفسه.

(٥٤) المرجع نفسه ص ٧٤.

(٥٥) ولكن الاتحاد فى ثلاثينيات القرن أسس لجنة خاصة ضمت أعضاء مصريين أعظم تأثيراً مثل صدقى وطلعت حرب.

(٥٦) Mercure Egyptien لسنه ١٩١٤. مرجع سابق ص ٦٤-٧٧.

(٥٧) يشارك عدد من المؤلفين ذوى الاتجاه الماركسى فى وجهة النظر هذه، ومن أبرزهم إبراهيم عامر، **الأرض والفلاح**، (القاهرة، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨). انظر أيضاً بيتر جران،

"Modern Trends in Egyptian Historiography: A Review Article" International Journal of Middle East Studies. N.g.

(٥٨) انظر على سبيل المثال فوزى جرجس، **دراسات فى تاريخ مصر** السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة، ١٩٥٨). ويقفن وجهة النظر نفسها بدرجة أقل عاصم الدسوقى، نحو فهم تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى (القاهرة، دار النشر للجامعات، ١٩٨٦) مرجع سابق، ص٢٧.

(٥٩) كما أوردها عاصم الدسوقى، نحو فهم. . مرجع سابق.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) انظر بين آخرين، الدسوقى، نحو فهم... مرجع سابق.

(٦٢) انظر باير، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٦٣) انظر الدسوقى، نحو فهم... مرجع سابق ص ٩٣-٩٤.

(٦٤) ديفيس، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤.

(٦٥) انظر الدسوقى، نحو فهم...، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٦٦) هذا التقدير قائم على أساس العينة التى قدمها الدسوقى، نحو فهم... مرجع سابق، ص ٥٥-١١١.

(٦٧) Tignor, op. cit. p.212

(٦٨) حيثما ترد الإشارة إلى تعريف «عريض» أو «ضيق» للطبقة العليا فى مصر . هناك افتراض ضمنى بأن كل الفئات التى يتضمنها التعريف تحقق حدا أدنى من الدخل السنوى سواء كانوا ملاك أراض أو رجال أعمال أو من أصحاب المهن الحرة أو من كبار البيروقراطيين. ولكن لما لم تكن هناك أى خريطة معتمدة لتوزيع الدخل فى أى من سنوات التعداد، فإن السبيل الوحيد الممكن هو الاعتماد على المتغيرات الأولية (أى الملكية العقارية، ورأس المال الصناعى والتجارى، والمنصب) التى من شأنها أن تدر مستوى عالياً من الدخل.

(٦٩) ليست الثروة عاملاً غائباً تماماً فى حالة شخص يتمتع بمستوى تعليم وسلوك جيدين ومن أصل طيب ولكنه لا يحقق الحد الأدنى المطلوب من الثروة. ذلك إن حساباً للثروة الماضية مندرج تحت صفة "الأصل الطيب . كما فى حالة "على الشمسى باشا "

(٧٠) Wallerstein. مرجع سابق، ص ١٠٤

(٧١) المرجع نفسه

(٧٢) الأكثر دلالة فى هذا الصدد هو الجدول الرابع من تعداد السكان لعام ١٩١٧.

(٧٣) لا ينبغى أن يجعلنا هذا نغفل حقيقة أن جاليات أجنبية (وخصوصا اليونانيين) عاشت فى عدد من المدن الإقليمية.

(٧٤) هذه النسبة مقدرة على أساس مشروع القانون المقدم إلى البرلمان المصرى لمكافحة الأمية فى يوليو ١٩٤٤ متضمنًا نصًا يطلب ممن «يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر» وكذا من «رجال الأعمال الصناعيين ، الذين يستخدمون أكثر من ٣٠ عاملاً» أن يهيئوا وحدات لمكافحة الأمية على نفقتهم (انظر مضبطة مجلس النواب، دور الانعقاد الـ٤٧، ٣ يوليو ١٩٤٤) و«أصحاب المؤسسات الصناعية التى تستخدم أكثر من ثلاثين مستخدمًا» يشكلون حوالى ٣٠ فى المائة من إجمالى عدد رجال الأعمال الصناعية طبقًا لتعداد المؤسسات الصناعية فى عام ١٩٤٧

(٧٥) انظر نتائج تعداد السكان لعام ١٩١٧، جدول ٢

(٧٦) تضم المجتمعات المشرقية أولئك الذين من اليونان وكريت وتركيا وقبرص وسوريا ولبنان والأردن ومصر.

(٧٧) See : Alan Richards, Egypt's Agricultural Dewelopment, 1800-1980. (Boulder, Col., Westuiew Press, 1982) p.175, Tableg.2.

(٧٨) هذه النسبة مبنية على افتراض تحكمى بأن واحداً من كل اثنين من العاملين بالمهن الحرة يستطيع أن يحقق الانتقال إلى الطبقة العليا في أربعينيات القرن الماضى. وربما كانت النسبة الفعلية أقل فى الواقع.

(٧٩) See : Robert Mabro and Samir Radwan, Industrialization of Egypt: 1939-1973 (Oxford, Clarendon, 1976), p.93.

(٨٠) نشر كتاب Who's Who عن مصر (وبالفرنسية L'Annuaire de L'élite d'Egypte) لأول مرة عام ١٩٣٥ . وظل يجدد سنويًا حتى أوائل الخمسينيات. وكانت المواد فى كل طبعة تشمل الأسماء والمناصب والأوسمة ومختلف الجمعيات الاجتماعية والمهن للمعتبرين النخبة فى مصر ويمكن الاطلاع على نموذج الاستطلاع الموجه إلى المشتركين فى كتاب Who's Who فى الملحق رقم ٢ من هذا الكتاب.

الفصل الثانى

المجتمع والطبقة والثقافة : خلفية المشهد عشية ثورة ١٩١٩

يطرح هذا الفصل إشكالية ارتباط عدة مفاهيم : الطبقة، والثقافة، والثقافة السياسية، الحقل العام، واستخدام هذه المفاهيم نابع من الرغبة فى فهم المحتوى الثقافى للدور السياسى الذى قامت به الطبقة العليا فى الفترة محل الدراسة وأبعاده.

يطرح هذا الفصل مسألة أن فهم الطبقة العليا للقومية أُريد له أن يسود على ألوان أخرى من الفهم اعتنقتها القوى الشعبية الأخرى خلال ثورة ١٩١٩، حيث تقلصت الدعوة إلى العدالة الاجتماعية التى أطلقتها الفئات الأدنى من المجتمع سياسيًا إلى مجرد الإطاحة بالبريطانيين، وثقافيًا إلى قومية رومانسية طرحت «صورة جمالية» للفلاح باعتباره رمزًا لخلود الأمة المصرية ، وبينما أُريدَ للفلاح أن يبقى «خالدًا» ومن ثم ألاّ يتغير، كان القصد من هدف استقلال مصر هو التغلب على تخلف البلاد بإنجاز حداثة تعنى برأب الفجوة العلمية والتقنية مع الغرب.

وكان للقيم سواء كانت تعتنقها النخبة ، أو الأقسام المهمة الأخرى من المجتمع، أهمية رئيسية فى تقرير ما إذا كانت الثقافة السياسية المصرية سوف توجهها القيم الديمقراطية الغربية حقًا أم لا، فباستثناء حزب الوفد ، لم تقبل أحزاب النخبة أن يحرمها «الرعاع» من السلطة السياسية، وقد فصلّت دستور ١٩٢٣ لحماية مصالحها وتمكنت من الحفاظ على وضعيتها ... حين كان التحول فى الثقافة السياسية للطبقات الأدنى نذير شؤم ... بالنسبة لحظوظ تلك الطبقة، فانقلب خلال ذلك الانبعاث للحقل

العام فى الأربعينيات ما كان لخطاب الطبقة العليا من سيادة على الحقل العام قبل عام ١٩٢٢، وأصبحت الثروة والدين والمؤسسات المستقرة - ربما مؤقتًا - موضع نقاش من جانب الطبقة المتوسطة المنافسة والساخطة ، ويقدم هذا الفصل عرضًا موجزًا للحظة قصيرة فى عام ١٩١٩ توحدت فيها جميع الطبقات مؤقتًا، ثم ما أعقبها من انفصال تدريجى انتهى إلى ذروة تخلخل فيها الهيكل الاجتماعى فى الأربعينيات حتى لم يعد غريبًا قبول سائر فئات المجتمع بفكرة تغيير النظام الاجتماعى.

التحديث، والمبادرة الخاصة، والقومية

فى مصر تولى جيش من السياسيين والفنانين والعلماء والمهندسين مهمة شاملة، سعت إلى تعريف المصريين بمفاهيم جديدة عن المكان والزمان وأشكال التنظيمات السياسية والاجتماعية المستلهمة من الغرب ، فعلوا ذلك على استحياء فى بداية الأمر فى المنعطف نحو بداية القرن العشرين ، ثم بخطى وئيدة منذ ذلك الحين، وتضمن عملهم هذا إنتاج بيئة حياة جديدة كليًا ، ولعل أفضل ما يشرح الكثير مما سيرد فى الصفحات التالية عن التجريب فى الأفكار الاجتماعية والأشكال الفنية والخبرة الحياتية أن يقال إنه شبيه بـ«الثورة الثقافية البورجوازية» التى جرت فى أوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وهذه الخبرة نُقلت إلى مصر والشرق الأوسط فى ثوب «التحديث»(١).

كان لهذه «الثورة الثقافية البورجوازية» رسالة أيديولوجية محددة هى: (١) إحلال أشكال السلطة العلمانية محل الأشكال الأقدم من السلطة المطلقة والمقدسة والكهنوتية، و(٢) إحلال زمنية علمانية قائمة على دقة الساعة وروتين يوم العمل فى مجتمع صناعى مواظب ، محل الزمنية القائمة على الدورة الموسمية للزراعة ، وإيقاع الشعائر والأعياد الدينية، و(٣) إحلال الانتظام الهندسى وعالم القياسات والتماثل

والتشاكل والامتداد الديكارتي محل المكان القديم الذي لا يحفل بالانتظام الدقيق والمشرب بالمعاني والمقاصد(٢).

تجسدت هذه الثورة في الحياة الاجتماعية في النضال ضد الخرافة والجهل ، ولتحسين تعليم المرأة ووضعها داخل الأسرة ، وكان هذا هو محور الكتب والمقالات ذات العقلية الإصلاحية والمسار الرئيسي لكثير من الكتابات الأدبية ، وفي هذه الحدود يستطيع المرء أن يقول إن «الثورة الثقافية البورجوازية» التي كان لها سابقتها التاريخية في أوروبا أسبغت قيمها على مختلف تجليات الحركة القومية المصرية قبل عام ١٩١٩.

وكانت الدولة خلال القرن التاسع عشر هي التي قامت بدور التحديث بابتعاثها، الطلاب إلى أوروبا، وإقامة مدارس مختلفة اختلافًا بينًا عن النموذج الأزهرى الإسلامي وإنشائها المصانع وبناء دار الأوبرا، ومساندتها حركة مسرحية بازغة كانت طليعتها في الغالب من المهاجرين الشوام . ورغم استمرار الدولة الكولونيالية البريطانية في أن تكون مصدراً للممارسات التدخلية التحديثية ، ما لبث أن طرأ تغير في التركيز، وذلك بتوجيه المجتمع بعيداً عن نفوذ الدولة، وعن تصورات الحاكم الذي دأب على استخدام الدولة لتوجيه المجتمع، وخلال العقدين الأولين من القرن العشرين أصبحت المبادرة الخاصة في «الحقل العام» أكثر نشاطًا ووضوحًا على نحو ما سنناقشه في الصفحات التالية .

وإذ أصبحت آلة الدولة تحت السيطرة البريطانية نشأت الحاجة لدى المصريين لتطوير مؤسساتهم وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية الثقافية الأهلية في استقلال عن الدولة، إن لم يكن على الرغم منها ، ويسّر من تلك العملية التوسع في الملكية الخاصة للأرض بين الأهالي المصريين الذين تملك أعيانهم ومسؤلوهم ٣١ في المائة من الأراضي المملوكة ملكية خاصة مع بداية القرن العشرين أضيف إليها ما بين ٣٠٠ ألف و٤٥٠ ألف فدان بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٦(٣).

ويمكن فى هذا السياق اعتبار أن السياسة الاقتصادية للقنصل العام البريطانى اللورد كرومر كانت إسهامًا فى تلك العملية من خلال أحكام الإدارة القضائية التأكيد القانونى على حرمة الملكية الخاصة، وهما أمران ضمَّن كلاهما تأمينًا أكبر ضد الإجراءات الانتقامية والتعسفية من جانب الحكومة أو الخديوى، وعززهما اعتقاده الجازم أن التدخل الحكومى فى اقتصاد يقوم على أساس المشروع الخاص هو أمر غير مرغوب فيه(٤).

ولكن سياسات كرومر التى أفادت كبار الملاك من خلال تمويل المشروعات فى مجال الأشغال العامة والبنية الأساسية، لم تساعد الفئة الناهضة من المنظمين الصناعيين الأهليين(٥). وعلى الرغم من أن الأجانب وأصحاب الجنسيات الثالثة المتمتعين بالامتيازات الأجنبية كانوا يمثلون أغلبية أصحاب مؤسسات الأعمال الكبرى فى التجارة والصناعة ومديريها؛ فقد كان بينهم - أيضًا - كثير من المصريين . وفى هذا الصدد نستطيع الحديث عن نمو «رأسمالية إقليمية» أهلية على نحو لا بأس به خلال الفترة ١٨٩٥ - ١٩١٩ فى بعض مديريات الدلتا، وكان أعيان الغربية الذين حققوا فائضًا ملموسًا من أنشطتهم الزراعية والتجارية مثلاً واضحًا عليها(٦) ، وفى صعيد مصر امتلك كثير من المصريين مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم (بما فيها محالج القطن)، بينما كان آخرون تجارًا أو مقاولين يتولون الأشغال العامة(٧).

كان من شأن الزيادة الملموسة فى الدخل الزراعى بين منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر وعام ١٩٠٧(٨) ان تمكنّ الراغبين من كبار ملاك الأرض من تمويل مختلف المؤسسات الأهلية والإشراف عليها ، وكذلك كان الشأن بالنسبة للفوائض المتحققة للرأسمالية الإقليمية . كما كان المقيمون من المجتمع الأجنبى، الذين هم أنفسهم جزء من الموارد الثقافية فى البلاد، منظمى أعمال مهمين يدعمون منتديات الجمعيات الحديثة فى مجالات معينة، وكانت لهم إسهاماتهم فى منتديات مهمة مثل الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع La SociEét D'Egyptienne Politique

et Legislation التى تأسست عام ١٩٠٧، وقدموا أمثلة وخبرات فى أنشطة متنوعة مثل إنتاج الأفلام، والعمل المصرفى، وتشكيل الجمعيات العلمية، ونقابات العمال، وتأسيس «النوادى والجمعيات» للفئات المتميزة.

إن التحديث وتنمية الملكية الخاصة والعزب الكبيرة والاقتصاد القائم على القطن والحفز غير المقصود من الدولة الكولونيالية البريطانية للقومية المصرية فى مختلف تجلياتها.. كانت كلها عمليات تميزت بظهور حقل عام تطور كمسرح لأنواع جديدة من الخطاب وأنواع جديدة من الحياة المدنية أود مناقشتها لصلتها بفكرتى العامة عن الطبقة والثقافة(٩).

ظهور الحقل العام ودور «المثقف الجديد»

يشير مفهوم «الحقل العام» كما صاغه J. Habermas إلى «عالم من الحياة الاجتماعية يمكن أن يتشكل فيه الرأى العام، ويلتقى المواطنون كجزء من الحقل العام عندما يجتمعون لا كرعايا للدولة أو كفاعلين اقتصاديين خاصين معنيين بأمور المصلحة الفردية ؛ بل ككيان عام حر ومفتوح لمناقشة أمور تتعلق بالمصلحة العامة»(١٠).

ويساعد وجود «الحقل العام» - طبقًا لهابرماس فى عملية « تشكيل التحول فى الإرادة»(١١)، إذ تكتسب « الإرادة العامة » شرعية متزايدة وسلطة معززة من خلال التوصل إلى اتفاق عام حول القضايا السياسية الأساسية المطروحة للنقاش العام .

وتعود حيوية «الحقل العام» فى المجتمع المصرى فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى حد كبير إلى ظهور «المثقف الحديث» . وقد كان هذا المثقف نتاجًا لعاملين، أولهما انتشار الصحافة وبثها للأفكار واللغة السياسية والخطابات التى تمتد على نطاق وطنى، الأمر الذى تطلب سيلاً من إسهامات المثقفين والمفكرين.

وثانيهما انتشار المدارس العلمانية غير الأزهرية التى خرّجت العشرات من الأفندية، وزودت الصحافة بالكتلة الأساسية من قرائها.

وكان بث أفكار الهُوية والقومية واللغة السياسية المرتبطة بها يمر عبر شبكات تراتبيه من المفكرين من المرتبة الثانية والثالثة مثل الصحفيين والمروجين والدعائيين. وتسنّم قمة هذه الهيراركية مجموعة من مثقفى «الطبقة العليا» يمكن رؤيتها بوضوح : وقد حمّلت نفسها مسئولية أن تقدم للأمة فكرها[١٢]، وكقاعدة كان هؤلاء رجالاً تضلعوا فى لغة أوروبية مهمة واحدة على الأقل (الفرنسية عادة) وارتبطوا وجدانيًا إلى حد ما بعناصر من ثقافة ذلك البلد الأوروبى.

أصبحت المقاهى مركزًا للمناقشات السياسية بين الأفندية، ولكنها كانت - أيضا - مراكز «يستمع» فيها الأميون وأشباه الأميين إلى قراءة الصحف بصوت عال ويجرى ترويج حجج وخطابات سياسية أساسية وألوان من الخطاب . وكان مَنْ لا يستطيعون القراءة أو ترويج الأفكار يصفون مَنْ يستطيعون ذلك بـ «المتنورين». وهو تعبير يربط التعليم بـ «النور» فى مقابل الجهل الذى يبقى صاحبه فى «الظلام».

نافس «المثقفون الجدد» الدور التقليدى لعلماء الدين فى تمثيل المجتمع، وكما كان لعلماء الدين زيهم المميز اتخذ كثير من المثقفين من الزى ما يميزهم، وكان الإمساك بالعصا - حتى لو كان المرء شابًا - عادة لكثير من المصريين ذوى المكانة. لكن المثقفين ارتدوا - أيضا - البيريه شارةً على عضويتهم فى مجموعة كوزموبوليتانية، لتضيف إلى درامية مظهرهم باعتبارهم رمزًا للعصر الحديث[١٣].

وقد قدم مثقفو ومفكرو تلك الفترة عدداً من الكتب المهمة مثل ترجمة أحمد فتحى زغلول العربية لكتاب ديمولان A quoi tient La superiorité des anglo - saxons (Demolin) (سر تقدم الإنجليز السكسون) ويمكن تبين الدعوة إلى العمل المستقل عن الحكومة فى انتقاد الكاتب نفسه عادة الاعتماد الشديد على الحكومة فى كل شىء، وهو انتقاد شاركه فيه آخرون منهم مصطفى كامل ، وكان هدف الكتاب الذى نشر عام ١٨٩٩ - كما أورد

المترجم فى مقدمته – أن يتاح للقارئ إمعان النظر فى أسباب ما يعترى شخصية مختلف الناس ، ومنهم المصريون ، من نقص مقارنة بالبريطانيين إلى الحد الذى يسمح للأخيرين بأن يحتلوا بلادهم[١٤]، وفى الفترة نفسها ظهر كتابا قاسم أمين عن تحرير النساء: «**تحرير المرأة**» (١٨٩٩) و«**المرأة الجديدة**» (١٩٠١)، كما ظهر كتاب محمد المويلحى «حديث عيسى بن هشام» الذى نشر بين عامى ١٨٩٩ و١٩٠٢ فى صحيفة مصباح الشرق[١٥].

إن ترجمة أحمد فتحى زغلول لكتاب ديمولان والمقدمة التى كتبها له، وشهادة المويلحى التى أوردها فى حديثه متفجعاً على الانهيار العام فى بلاده، وتقييم قاسم أمين السلبى لأحوال النساء المصريات على عهده وارتباطها بمجمل الأحوال العامة للبلاد، إلى جانب العشرات من المقالات التى نشرها المفكرون فى صحيفة حزب الأمة «الجريدة».. تشير جميعها إلى المعتقدات الرئيسية فى الخطاب السياسى الذى حملته النخبة المثقفة فى الفترة السابقة على عام ١٩١٩.

كانت القومية بالنسبة لهؤلاء المثقفين تعنى ما هو أكثر من طرد البريطانيين من مصر، إنها كانت تعنى تعريف ماهية الأمة، وإلى هذا الغرض وجه المثقفون كثيراً من فكرهم وقدرتهم الإبداعية. وكانت الرؤية التى طرحوها، وحققت درجات مختلفة من النجاح، رؤية ترتبط فيها التقنيات الغربية (التى تجسد الحداثة) بالسيطرة المصرية على صنع القرار على نحو ما سنتوقف عنده فى القسم الذى سيرد عن «السعى من أجل تحقيق التقدم والحداثة».

مقدمة لثورة ١٩١٩ : نحو أنشطة الجماعات الأهلية:

يمكن ضرب أمثلة عديدة لتصوير حيوية أنشطة الجماعات الأهلية[١٦]، خلال الفترة السابقة على هبا ... عام ١٩١٩: إخراج المجلات المولة تمويلاً خاصاً والأحزاب السياسية، والصالونات الخاصة، والجمعيات الخاصة ، وقد تأسست فى هذا العهد

صحيفتان أهليتان هما «**المؤيد**» (الشيخ على يوسف) فى عام ١٨٨٩، التى تحولت بعد ذلك إلى لسان حال «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية»، و«**اللواء**» (لمصطفى كامل) فى عام ١٩٠٠، التى تحولت فيما بعد إلى لسان حال «الحزب الوطنى». وعلى نحو مشابه «نُشرت صحيفة « **الجريدة**» لأول مرة فى عام ١٩٠٧ قبيل تأسيس حزب الأمة لتصبح لسان حاله بعد إنشائه[١٧]، وبينما صدرت هذه الصحف الثلاث بالعربية الفصحى ، كانت هناك صحف أخرى تصدر بالعامية المصرية – أحصى منها مؤلف معاصر هو محمد عمر ١٦ دورية كانت تصدر فى عام ١٩٠٠[١٨].

وفى عام ١٨٩٨ أسس الأمير حسين كمال «الجمعية الزراعية الخديوية»، (من كبار ملاك الأرض)، شعوراً منه بالحاجة إلى كيان مصرى قادر على المعالجة العلمية لمشكلات الزراعة فى البلاد[١٩]، وكانت هناك مبادرة مهمة أخرى فى إتجاه تشكيل جمعية لكبار ملاك الأرض فى أوائل عام ١٩١٩ تمثلت فى الدعوة لإنشاء «نادى الأعيان» ، وكان الغرض الرئيسى منها إشعار وجهاء الريف فى البلاد بهويتهم المشتركة وتضامنهم ، وهناك آراء اثنين من الشخصيات القيادية للأعيان فى هذا الشأن جديرة حقًا بأن نقتطفها بشىء من التطويل ، إذ كتب إسماعيل أباظة فى المقطم فى أغسطس عام ١٩١٩: «مع التطور الحديث للأمة أصبح لزاماً على قادتها ومفكريها أن يولوا كل اهتمام لغرس روح الثقة والتضامن فى أبنائها، إذ أسبغ الله عليهم بفضله نعمة الترابط والمحبة، إن عليهم أن يفكروا فى مشروعات وإصلاحات صغيرة يعرفون من خلالها بركة التضامن وتبادل العون والاتفاق على القرار، ويتذوقون الثمار الشهية ويعرفون الفوائد الجليلة التى تراكمها تلك الفضائل، وحينئذ يطورون نشاطهم نحو مستويات أعلى ونطاق أوسع حتى يصلوا إلى المستوى الذى يسمح لهم بالانخراط فى أشغال ضخمة وعظيمة مثل نادى الأعيان والشركات البحرية والتجارة مع أوروبا وبنك وطنى.. إلى آخر مثل هذه المشروعات التى تتضمن المعنى الكامل للاستقلال التام»[٢٠].

أما الشخصية القيادية الأخرى، محمد إبراهيم الهلالى بك، فكتب فى ١٨ أغسطس عام ١٩١٨ فى الموضوع نفسه يقول :

«ظهرت الحاجة - وفرضت الشعور بها - إلى تأسيس جمعية فى العاصمة؛ لتحقيق الأغراض التى كانت قائمة فى الماضى ولكنها اختفت الآن، ولذلك فقد شرعت مجموعة من الأعيان فى الوجهين البحرى والقبلى فى تأسيس ناد لأنفسهم يصل بين المتباعدين، ويجمع شتاتهم، ويجدد روابط الألفة التى كانت قائمة فيما سبق بين العائلات. إن ذلك يمكن أن يساعد فى التعاون على تنفيذ مشروعات مفيدة لمصلحة سكان البلاد مثل تأسيس الشركات الزراعية والتجارية، وجمع البيانات والمعلومات حول كل ما يهم الزراعيين، وبذل الجهود نحو تأسيس دور للأيتام ومستشفيات فى الأقاليم، وبذل المساعى نحو نشر المعرفة الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغى أن يشكل الأعضاء لجنة دائمة تكون مهمتها المصالحة بين العائلات، وإزالة أسباب الحقد والضغينة بينها، وتكون أكثر دراية بعادات الناس وطرائقهم حتى تكون أكثر فعالية من أى طريقة تم التفكير فيها حتى الآن»[٢١].

ومع أن تأسيس **ناد للأعيان** لم يتحقق قط لأسباب سياسية؛ إلا أن الدعوة كانت دليلاً واضحًا على روح تلك الأزمان، . وقد شهد عام ١٩٠٦ ظهور **نادى طلبة المدارس العليا** بإشراف الحزب الوطنى الذى ساعد أيضًا فى تأسيس **نقابة عمال الصنائع اليدوية ونقابة عمال ترام القاهرة** فى عام ١٩٠٩[٢٢]. وذلك من بين أكثر من عشر جمعيات كان لبعضها كان لها فروع فى الخارج فى أوروبا أو فى الداخل فى الأقاليم[٢٣]، نكتفى بذكر اثنتين منهما هما **ناد للموظفين** تشكل فى عام ١٩١١ **وناد للعمال** شُكل عام ١٩١٢[٢٤]، وباختصار فقد أخذت كل الفئات الاجتماعية تتجمع مجددا من الناحية الفعلية فى مختلف أشكال الجمعيات. ومن ناحية أخرى انتشرت الصالونات الخاصة كمنتديات لمناقشة القضايا الأدبية والعامة، ومنها صالون الأميرة نازلى فاضل الذى ظلت تتردد عليه حتى وفاتها عام ١٩١٣ شخصيات بارزة فى ذلك الزمان من أمثال المويلحى ومحمد عبده وأحمد فتحى زغلول والشيخ على يوسف. وكذلك كان يتردد على صالون الكاتبة مى زيادة ابنة إلياس زيادة (صاحب صحيفة «المحروسة») حتى أواخر العشرينيات من القرن الماضى ، مفكرون وأدباء مشاهير منهم شبلى شميل وخليل مطران وسلامة موسى ولطفى السيد وعباس العقاد وأحمد زكى باشا.

وكانت سنة ١٩٠٧ ذات مغزى خاص فى تاريخ الأنشطة الأهلية[٢٥]؛ فقد شهدت افتتاح مدرسة الفنون الجميلة التى مولها الأمير يوسف كمال وبداية حركة التعاونيات الزراعية التى قادها عمر لطفى[٢٦]، وقد تأسست فى هذا العام عدة أحزاب سياسية: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى أسسه الشيخ على يوسف، والمرتبط بالخديوى، وحزب الأمة الذى أسسه بعض كبار ملاك الأرض الليبراليين وعدد من كبار موظفى الحكومة، والحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل.

انفرد الحزبان الأخيران باجتياز فترة الحرب العالمية الأولى، وظهرا فى فترة ما بعد الاستقلال كحزبين برلمانيين، ولم يتحمل الحزب الأول عزل راعيه الخديوى عباس حلمى سنة ١٩١٤ فانهار . كذلك تأسست فى سنتى ١٩٠٧ و١٩٠٨ أحزاب كثيرة أخرى، الحزب الجمهورى، والحزب الاشتراكى المبارك، والحزب الوطنى الحر (وهو حزب موال للاحتلال البريطانى)، وحزب النبلاء (الذى أسسه أعضاء من النخبة المتركة الآخذة فى التراجع فى مصر ليكون لساناً لهم)، والحزب المصرى (وهو حزب قبطى يجهر بهويته) ، ولكن أيا من هذه الأحزاب لم يكمل السنة عمراً[٢٧].

وكان مصطفى كامل - من عدة أوجه - واحداً من أبرز رواد هذه الروح للمبادرة الأهلية والعمل فى إنشاء الجمعيات فى الحقل العام، وهى الروح التى أخذت تتشكل معالمها قبل بداية القرن العشرين، ولا يبدو هذا فى تأسيسه صحيفة وحزباً فقط؛ ولكن - أيضاً - فى جهوده كواحد من أوائل المساهمين المحدثين فى المشروعات التعليمية الخاصة. وقد ترك كتاب صمويل سمايل المشهور Self-help, with Illustrations of Conduct and Perseverance الاعتماد على النفس مع صور من السلوك والمثابرة ، الذى ترجمه يعقوب صروف[٢٨] فى عام ١٨٨٠ ، تأثيره على النخبة المثقفة فى مصر. وقد اعتنق مصطفى كامل فكرة «الاعتماد على النفس»، واستخدم العبارة فى محاضرة ألقاها فى افتتاح مدرسة أسسها فى عام ١٨٩٨ تجسيداً لفكرة الاعتماد على النفس، وكتب هذه العبارة على جدران المدرسة مع شعارات أخرى من كتاب سمايل[٢٩].

وقد بلغت المبادرات الخاصة فى التعليم ذروتها فى دعوة مصطفى كامل

لتأسيس الجامعة الأهلية المصرية في عام ١٩٠٠. وفي عام ١٩٠٤ كرر دعوته قائلاً: « لقد حان الوقت لكي يفكر أثرياء هذا البلد في الوقت الراهن في مشروع جديد البلاد في أشد الحاجة إليه، ألا وهو تأسيس جامعة للبلاد بأموال البلاد »[٣٠].

وقد جاء الجهد الجماعي نحو تأسيس الجامعة الأهلية في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٦ عندما اجتمع أعيان ومثقفون في بيت سعد زغلول لمناقشة تأسيس أول جامعة مصرية حديثة (أصبح زغلول بعد ذلك زعيمًا للوفد)، واختارت المجموعة زغلول رئيسًا وقاسم أمين سكرتيراً عامًا. وواجه المشروع مصاعب مالية أعاقت تنفيذه حتى قُيض له أن يكسب مساندة الخديوي الذي أسند رئاسة المشروع إلى الأمير أحمد فؤاد، وتشكل مجلس للجامعة في ٢٠ مايو عام ١٩٠٨.

وإنا لنجد دليلاً آخر على وجود نخبة متعلمة كبيرة نسبيًا في الفترة السابقة على الاستقلال في تصريح على الشمسي في ورقته المقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول بأن نحو ٧٠٠ طالب مصري كانوا يدرسون في أوروبا في عام ١٩١١[٣١]، وقد شكل كثير من هؤلاء فيما بعد نواة النخبة المهنية والسياسية والثقافية الأهلية في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٥٠.

فرحة الاستقلال

استمر النزوع نحو تكوين الجمعيات ، الذي ميَّز فترة الاحتشاد الممهد لثورة ١٩١٩ ، إلى ما بعدها ، وتطور إلى حالة من النشاط المطلبي. فلم ير عامة الناس غير المعتادين على التفكير المجرد في «القومية» ذلك المفهوم السامي والغامض الذي دأبت القيادة على الترويج له، بل رأوا فيها بالأحرى فرصة لرفع الكثير من المظالم الحقيقية التي يئنون تحت وطأتها في حياتهم اليومية، وتصوروا أن مثل هذه المظالم

ما هى إلا نتيجة من نتائج الاحتلال، وأرادوا أن ترفع عنهم، والمقتطف التالى يصور هذا الاتجاه، ويصور الحيًويه التى ميزَّت كل مناحى الحياة من ثقافية واجتماعية وسياسية:

«تحول كشك الحديقة (الأزبكية) - بعد الهدوء الظاهرى لمد الثورة - إلى شىء أشبه بقاعة اتحاد النقابات فى البلدان الاشتراكية . إن ثورة ١٩١٩ التى كانت فى مظهرها وجوهرها حركة ضد الاحتلال كشفت حينئذ عن جوهر أعمق، إنها حركة من أجل تغيير اجتماعى كبير، بدأت فى شكل تجمعات مهنية تطالب بحقوقها من الشركات الاحتكارية التى كانت تسيطر على كثير من الخدمات فى البلاد. انظر إلى صحف تلك الأيام، واعجب كيف كان لكشك حديقة الأزبكية «أجندة» يومية من الاجتماعات التى كان مقراً لها : عمال الترام، وعمال شركة الغاز والكهرباء، وعمال شركة المياه، وعمال شركة التليفونات، وكناسو الشوارع، وجرسونات مقاهى شارع عماد الدين، والعمال الموسميون المتعطلون، وعمال شركة السجائر، إلخ. هؤلاء وغيرهم: ساقطو شهادة الكفاءة، موظفو الدرجة الثامنة نظام قديم، العاملات فى ورش صناعة الملابس، الداعيات إلى السفور، أصحاب المعاشات، سكان العطوف للاحتجاج على قذارة أحيائهم، سكان الحارات المطلة على الاسطبلات الملكية فى بولاق للاحتجاج على رائحة الخيول، إلخ . إن هذه الجماعة أو تلك مدعوة للاجتماع يوم السبت أو الأحد أو الإثنين ، إلخ. بجوار كشك حديقة الأزبكية لمناقشة شئونهم، أو المطالبة بكذا وكذا، أو الاحتجاج على هذا الشىء أو ذاك » (٣٢).

ولم تكن الشرطة تتدخل بأكثر من تنظيم ما يترتب على الاجتماعات والمحافظة على النظام بينهم وحولهم ، إن هذه صورة من التقدم الاجتماعى خلال العشرينيات الأولى من القرن الماضى تكشف عن تحول الثورة على الاحتلال إلى مطالبات بحقوق المضطهدين(٣٣).

مراكز السلطة الجديدة

بالنظر إلى أنشطة «الحقل العام» الموسعة والمعززة كان الاستقلال في عام ١٩٢٢ نعمة ونقمة إن فترة السيولة بين بداية ثورة ١٩١٩ ، حين كان البريطانيون ما زالوا يمارسون السلطة (كاملة) وفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، حين سيطر المصريون على شئون البلاد، كانت سنوات مليئة بالإثارة، إنها السنوات التي بادرت فيها هدى شعراوى بنزع البرقع، وأطلق فيها طلعت حرب مشروع بنك مصر، وفي صيف عام ١٩٢١ تأسس أول حزب اشتراكي مصرى (باستلهام ماركسي مبهم)[٣٤] واتحاد النقابات العام الذى سرعان ما تضخمت عضويته إلى ٣٠٠٠ عضو.

بعد عام ١٩٢٢ تغيرت العلاقة بين هذا «الحقل العام» والسياسة، فطبقًا لإعلان الاستقلال في عام ١٩٢٢ بتحفظاته الأربع الشهيرة (التي تضمن المصالح البريطانية)، وعلى نحو ما كشف عنه التطبيق السياسي لدستور ١٩٢٣ فيما بعد؛ توزعت السلطة بين أربعة فاعلين رئيسيين: بريطانيا، والملك، والوفد (حزب الأغلبية)، وأحزاب الأقلية. سعى الملك، فيما سعى إليه، إلى أن يكون حامى مؤسسة الأزهر الدينية وراعيها (بتواطؤ من الأزهر، إذ سعى كلا الطرفين إلى تحقيق أهدافه الخاصة من وراء تلك العلاقة). وحبذت أحزاب الأقلية مفهوم الملكية الدستورية التي تنطوى بداهة على بعض الحدود لسلطات الملك، ولكنها عارضت الانتخابات على أساس الاقتراع العام. أما الوفد فناضل من أجل حق الاقتراع العام ليجد طريقه إلى البرلمان والحكومة، ولكنه كان في الوقت نفسه مدركًا للحاجة إلى أن يظل «زعيمًا للأغلبية» مما يعنى الحرص على منع أى قسم مهم من الحركة الشعبية من الخروج من دائرة تمثيله وسيطرته[٣٥].

إن الخلاف الذى نشب بين الأزهر - في تحالف ضمني مع الملك - من ناحية، ومفكر غير تقليدى مثل الشيخ على عبدالرازق من ناحية أخرى، يقدم مثالاً على تسييس الثقافة يصطدم فيه خطاب إما حر ، أو يتمتع بتأييد أحد مراكز السلطة القائمة ، بمصالح مركز آخر ، هنا اصطدم نقد عبدالرازق للخلافة وتأييده لحكومة

علمانية بتطلع الملك لوراثة لقب الخليفة ووضعه، وهو أمر كان يسانده فيه الأزهر . واشتبكت لغة العلمانية السياسية التى يؤيدها أحد مراكز السلطة، وهو تحديداً حزب الأحرار الدستوريين، بلغة الإسلام السياسى التى كان يمثلها التحالف بين الملك والأزهر.

انطوت مناقشات لجنة وضع الدستور - بوصفها نموذجًا لنقاش شبه عام (جرى الإعلان عنه) - على مناقشات أخرى حول سلطات الملك بين الدستوريين (الذين نظموا أنفسهم فيما بعد فى حزب الأحرار الدستوريين) والملكيين. وتُظهر مناقشة أخرى حول حماية العمال بين على ماهر وعبدالعزيز فهمى أحد (أقطاب) الأحرار الدستوريين كيف تهددت المصالح الطبقية للأحرار الدستوريين . وعلى نحو مشابه كان على كثير من الصيغ أن تدخل فى اعتبارها المندوبية السامية البريطانية (السفارة) كحاضر ضمنًا يجب أن يحسب حساب رد فعله ومعارضته المحتملة.

واعتمد مصير الجمعيات المدنية (كجزء من الحقل العام) - أيضًا - على هذه العلاقة المتغيرة بين مراكز السلطة القديمة والجديدة، فقد تم تسليم بعض المنجزات المؤسسية فى الفترة السابقة على عام ١٩١٩ مثل الجامعة إلى الدولة، واستمرت بعض مؤسسات النخبة مثل الاتحاد النسائى لهدى شعراوى، وتكيفت الأحزاب السياسية مع النظام البرلمانى الجديد حتى تستطيع أن تنفرد بالحكم أو تشارك فيه، بينما تبين أن الأشكال الشعبية من التجمعات (مثل تلك التى أشار إليها حسين فوزى أعلاه) كانت أسرع زوالاً من أن تتخطى لحظة فرحة الاستقلال، أو عانت من انتقام الحكومة. وكان من هذه التجمعات الحزب الاشتراكى المصرى (الذى تسمى باسم الحزب الشيوعى المصرى فى ديسمبر عام ١٩٢٢) وحركة اتحاد النقابات التى كان يقودها الحزب الشيوعى . وحتى تستطيع الحركة العمالية البقاء كان عليها أن تعيد تنظيم نفسها تحت وصاية وراية مركز من مراكز السلطة المعترف بها، وكان ذلك المركز تحديداً هو الوفد الذى سارع باحتواء هذه القوة الاجتماعية المهمة[٣٦].

دستور ١٩٢٣ وقواعد توزيع السلطة

كان إقرار النص القانونى والتنظيمى لدستور ١٩٢٣ ترجمة للشعور الحماسى بالاستقلال فى مجال السياسة الرسمية. كان الدستور تعبيراً عن الاستقلال ولحظة من لحظات التأكيد السياسى على الهُوية، ومع أن كلا التعبيرين، الثقافى والأدبى والفنى من ناحية؛ والسياسى الرسمى من ناحية أخرى، اتخذ مكانه فى السياق القومى، إلا أنه فى السياسة - بخلاف الثقافة والآداب والفنون - كان التحول من لغة الهُوية فى اتجاه لغة طبقية علامة على بداية انقسامات اجتماعية سياسية بعد سنة ١٩١٩ التى اتحد الجميع عندها مؤقتًا. ويمكن رؤية هذا التطور فى صياغة الدستور وتوزيعه التفاضلى للسلطة بين مختلف الفاعلين السياسيين، كذلك اتضح هذا التطور فى العشرينيات والثلاثينيات سواء عندما،) . كشفت حماية الطبقة العليا الكامنة فى بنية دستور ١٩٢٣ عن نفسها أو عندما نشب صراع طبقى حقيقى حول حق الاقتراع العام الذى كان يهدد مصالح العرش والبريطانيين وغير الوفديين بإيصال الوفد إلى السلطة . كان لكل من الملك وبريطانيا وأحزاب الأقلية أسبابهم للعمل ضد هذا الاحتمال، فالملك لا يريد تحدياً حقيقيًا لسلطته على نحو ما يبدو أن التأييد الشعبى للوفد ينطوى عليه. وفرصة أحزاب الأقلية فى الاضطلاع بالسلطة تبدو منعدمة بسبب النجاحات الانتخابية للوفد عندما لا يحدث تلاعب فى الانتخابات. وكثيراً ما كان الوفد يتبع سياسات تتعارض مع المصالح الاقتصادية لأحزاب الأقلية رداً لدينه للناخبين . وأخيراً فإن بريطانيا كانت تميل إلى تفضيل الأحرار الدستوريين الذين ليست لديهم النزعة الوفدية إلى الإثارة الوطنية المسئولة عن أعمال العنف ضد بريطانيا.

كانت الطبيعة النخبوية للدستور واضحة من كونه ليس من عمل جمعية تأسيسية منتخبة، بل إن واضعيه عينتهم الحكومة، أى أنهم اختيروا من قبل فاعلين نخبويين آخرين. كانت لجنة الدستور تضم فصيلاً يؤيد إسناد سلطات قوية إلى الملك، وفصيلاً آخر يحبذ تقوية المجلس التشريعى على حساب سلطات الملك والأسرة الحاكمة، وهنا

تجدر الإشارة إلى محاولات أعضاء الطبقة العليا المصرية اتخاذ وضع مستقل والتوترات بينهم وبين عاهل البلاد.

وزعت مسوَّدة الدستور السلطات على مختلف المجموعات بنسب مختلفة: الملك، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب. ونظم قانون الانتخابات هذا التوزيع للسلطات. لم تكن هذه ملكية شرفية أو طقوسية من الطراز الإنجليزى الحديث، فالملك أُعطى حق المشاركة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكان له حق الاعتراض على أى تشريع يقره كلا المجلسين، وهو حق قد ينكر على الهيئة التشريعية تمرير مشروع ما لم يكسب أغلبية الثلثين فى دور الانعقاد التشريعى نفسه، وإلا أُحيل إلى دور انعقاد تالٍ يمكن فيه تمريره بأغلبية عادية (مع ملاحظة أن لا شىء يحول بين الملك وحل البرلمان قبل أن يقر القانون).[٣٧] وفى كل الأحوال كان نصيب الملك فى السلطة التشريعية مضمونًا بحقه المتميز فى تعيين خُمْسَىْ أعضاء مجلس الشيوخ[٣٨]، وكان الملك – أيضًا – يختار رئيس مجلس الشيوخ[٣٩].

كذلك حدد الدستور نصيب الملك فى السلطة التنفيذية بأن أعطاه حق تنظيم المصالح الحكومية، وتعيين كل المستخدمين المدنيين والعسكريين وفصلهم، والترقية، والإنعام بالرتب والألقاب، ومنح العفو وتخفيف العقوبات، وإعلان الأحكام العرفية[٤٠]

وللملك – أيضًا – سلطة مطلقة فى تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم[٤١]، والحق – فى حالة سحب البرلمان الثقة بالحكومة – فى إبقائها وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، وكان حق الملك فى حل البرلمان أو تعطيله مؤقتًا مضمونًا فى كل الأوقات. ونتيجة لذلك لم تسقط حكومة قط من خلال تصويت على سحب الثقة، ولا أمضى برلمان قط كامل مدته، وكانت الحكومة تدرك جيداً أنها ستسقط فى اللحظة التى تفقد فيها تأييد الملك (والبريطانيين)[٤٢].

وكان مجلس الشيوخ – من ناحية أخرى – مؤلفًا من أعضاء ليسوا جميعًا منتخبين (بعضهم عينهم الملك)، وكانوا مختارين من صفوف النخب السياسية

والاجتماعية الاقتصادية ممن يمثلون المصالح الراسخة فى البلاد، وزراء ووكلاء وزارات، ومحافظى محافظات ومديرى مديريات، وأمراء وكبار علماء من الأزهر، ولواءات جيش متقاعدين، وملاك أرض يدفعون ضريبة أراض لا تقل عن ١٥٠ جنيهًا[٤٣] سنويًا، وكبار تجار وصناعيين. وهذه القطاعات كانت تمثل من وجهة نظر واضعى الدستور (وبالتالى الملك) أولئك الجديرين بوضع الطبقة العليا.

وبهذا التكوين الاجتماعى كان لمجلس الشيوخ حق رفض قوانين مجلس النواب، وهكذا أصبحت قلة مختارة قادرة على أن ترفض لانهائيًا أىَّ تشريع يوافق عليه مجلس النواب. وعلى الرغم من أن الوزراء لم يكونوا مسئولين أمام مجلس الشيوخ على نحو ما هم مسؤلون أمام مجلس النواب، فإن مجلس الشيوخ كان وحده محصنًا ضد الحل، وكان يتمتع بحق مساوٍ فى اقتراح القوانين.

أما مجلس النواب فكانت عضويته مشروطة بمعرفة القراءة والكتابة، ولكن ليس بحد أدنى من ملكية الأرض، وهكذا فقد كان مقصودًا به أن يفضل التعليم على الثروة، ولهذا السبب نفسه أُضعف منذ بدايته، وعلى الرغم من هذا الانفتاح القانونى الظاهر، فإن قوة التقاليد كادت تجعل عضويته مقصورة على الأسر ذات النفوذ التقليدى المرتبط - بطبيعة الأمور - بالثروة، ورغم ذلك فقد اتخذت الاحتياطات لمنع احتمال تدفق عامة الناس (من المتعلمين المجردين من الملكية) إلى مجلس النواب، مع الحد من سلطاته على النحو الذى بيناه آنفًا. ومما له مغزاه أن كل تلك الإجراءات وضعت موضع الاستخدام طوال العقود الثلاثة من الحياة البرلمانية التى سبقت ثورة ١٩٥٢.

وكان التعديل الأخير هو قانون للانتخاب على درجتين قدمته أولاً لجنة الدستور آملة فى أن يحدَّ من آثار شعبية سعد زغلول الجارفة، التى كان واضعو الدستور واعين بها تمامًا. وقد تغير هذا القانون بعد ذلك عندما جاء زغلول إلى السلطة وصدر القانون رقم٤ لسنة١٩٢٤ مقررًا نظام الانتخاب المباشر. كذلك رفضت لجنة الدستور نظام التمثيل النسبى مؤثرة انتخاب المرشحين الأفراد للبرلمان، وكان كلا المبدأين (الانتخاب على درجتين وانتخاب المرشحين الأفراد) استمرارًا لما جرى عليه العمل فى الأيام

السابقة؛ أيام الجمعية التشريعية، وكانا في الواقع مبدأين نخبويين. ليس فقط لإنكارهما حق التصويت المباشر، وإنما - أيضًا - لاعتمادهما نفوذ الأعيان الإقليميين تفضيلاً على برامج الأحزاب.

هنالك من دفع بأن التمايز بين الأحزاب يعود أكثر ما يعود إلى الخلافات بين قادتها (من الطبقة العليا) - لستُ من هذا الرأي - فاتهامات أحزاب الأقلية للوفد بالغوغائية إنما تشير إلى التهديد الشعبي الذي تصوروا أن الوفد سيأتي به إذا تولى السلطة . وقد تحملت أحزاب الأقلية التصويت المباشر بعض الوقت ظنًا منها أن الشعبية التي تمتع بها الوفد في البداية سوف تضمحل، أولاً، نتيجة للاتهامات الموجهة إليه بمسئوليته عن النتائج التي ترتبت على اغتيال السردار في عام ١٩٢٤، وثانيًا، نتيجة لوفاة زعيمه الكاريزمي سعد زغلول في عام ١٩٢٧. وقد باءت بالفشل محاولتا رئيسي الوزراء أحمد زيور في عام ١٩٢٥، ومحمد محمود في عام ١٩٢٨ لإصدار قانون جديد بالعودة إلى الانتخاب على درجتين بشروط أشد مما كان في السابق (تتضمن حدًا أدنى من التعليم أو الدخل من الإيجارات أو الضرائب المدفوعة كمعايير مؤهلة للتصويت تقييدًا لحق الاقتراع العام) . وكان دستور إسماعيل صدقي الجديد في عام ١٩٣٠ محل رفض شديد، واعتبرت فترة السنوات الخمس التي طبق فيها فترة حكم بالمراسيم والأوامر الإدارية. وعلى الرغم من أن التصويت المباشر قد بقي فإن تأثيره استلبه حل الملك المتكرر للبرلمان فضلاً عن التدخل الإداري في العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية للمواطنين كانت الفقرات التي تنص (في الدستور) على حرية التعبير والاجتماع مُذيَّلة دائمًا بالجملة سيئة السمعة «في حدود القانون» أو «في الحدود التي يقرها القانون». وقد استفادت الصحافة نوعًا ما في هذه الحدود (مع نكسات من حين إلى آخر)، ولكن النقابات العمالية - على سبيل المثال - لم تقنَّن حتى عام ١٩٤٢، وقد أقرَّ القانون حق الملكية وحمايته، ولكنه تجاوز عن الحقوق العمالية.

وفى الحقيقة فمن بين واضعى الدستور قال على ماهر:

«لا يجوز لمشروع دستور ١٩٢٢ إغفال أحوال العمال، ولذلك أقترح إضافة الفقرة التالية: «العمل تحت حماية الدولة، ويحدد القانون شروط تشغيل النساء والأطفال وساعات العمل فى مختلف الصناعات والأعمار».

وعلى الفور رد عبدالعزيز فهمى:

«أعترض على تضمين هذه الفقرة فى الدستور؛ لأن قضية العمال ليست موضع نظر فى حالتنا، ليس لدينا إلا قلة من العمال الصناعيين مثل لفافى السجائر وأمثالهم ممن ليسوا لب الثروة فى هذه البلاد، إن العمال الحقيقيين لدينا هم الفلاحون، وأخشى إذا وافقتم على هذا [هذه الفقرة] أن تنهض غداً ستمائة نقابة مثيرة للمتاعب بين الفلاحين؛ لتسبب مشكلات لنا من الصعب مواجهتها[٤٤].

ثم تضيف محاضر لجنة الدستور: «اللجنة عموماً لا توافق على اقتراح صاحب العزة على ماهر بك وترى أنه «ليس من المناسب الإشارة إلى شيء من ذلك»[٤٥].

وفيما يتعلق بالتعليم نصت المادة ١٩ من الدستور على أن: «التعليم الأولى إلزامى للأولاد والبنات المصريين ومجانى فى المكاتب العامة [وهى أماكن للتعليم الأولى تمولها الحكومة].

لم تقدم المكاتب العامة [أو الكتاتيب] سوى مستوى أوليا من التعليم يغطى بالكاد تعليم القراءة والكتابة. والطريق الوحيد المفتوح بعد ذلك أمام الفقراء هو المدارس الصناعية والزراعية والتدريب على الحرف. وذلك بخلاف «المدارس» حيث كان التعليم يبدأ بالمستوى الابتدائى ثم يتدرج صعوداً . وهكذا بينما استفاد الموسرون من التعليم «العقلى» [النظرى أو غير المهنى] وجد المحرومون أنفسهم موضعًا للتمييز ضدهم، ولا سبيل أمامهم إلا نوعًا بدائيًا غير متطور من التعليم، أو فى أحسن الأحوال تدريبًا مهنيًا. والأكثر من ذلك أن ما نصت عليه المادة ١٩ من تعليم الأولاد القراءة والكتابة ظل إلى حد بعيد لا معنى له وغير مطبق لنقص الأموال والاعتمادات.

وختامًا فقد كان دستور ١٩٢٣ عقدًا لتقاسم السلطة بين الطبقة العليا المصرية الصاعدة وملك كان يتمتع فيما سبق بسلطة مطلقة على رعاياه؛ أكثر منه عقدًا اجتماعيًا بين الحاكم والمحكوم . وكان هناك فى الواقع نوع من التراتبية المتدرجة نزولاً من الملك فى قمتها إلى مجلس الشيوخ، فمجلس النواب، فأولئك الذين لهم حق التصويت فى الانتخابات . وقد تمتع « التاج » بأكبر السلطات التنفيذية منها والتشريعية ، وكان لمجلس الشيوخ – الممثل للنَّسق الأعلى من نخبة البلاد – الحق فى اقتراح القوانين ورفضها، أما مجلس النواب الذى كان أعضاؤه – يضمون المتعلمين القادرين على حشد التأييد الانتخابى ، ومَنْ هم فى المرتبة الثانية – «الطبقة الثانية» Second Stratum (إذا استخدمنا تعبير ل.بيندر L.Binder) فكان يستطيع اقتراح القوانين، إلا أن حقه فى التصويت على «حجب الثقة» قد تقلص من الناحية الفعلية إلى لا شىء. وأخيرًا فقد وضعت مسوَّدة الدستور مَنْ يملكون حق التصويت فى الانتخابات فى منزلتين متراتبتين أيضًا: أولئك الجديرين بانتخاب نواب الأمة (أو شيوخها)، وأولئك الذين لا يملكون إلا انتخاب مَنْ ينتخبون الشيوخ والنواب.

السعى إلى التقدم والحداثة

صارت مصر مستقلة فى لحظة من تاريخ العالم أصبحت الحداثة فيها تعنى التوصل إلى تقنيات جديدة . كان هذا عصرًا بلغ فيه التقدم الغربى شأوًا بعيدًا خصوصًا فى النقل والاتصالات، واستفاضت بضع صحف مصرية فى تناول ذلك، وأصبحت رؤية كثير من المصريين لما يجب أن تكون عليه مصر هى أنها يجب أن تصبح أمة مستقلة حديثة، وكان هذا يعنى الجمع بين اكتساب التقنيات الحديثة والسيطرة المصرية على صنع القرار.

ويمكن أن نرى الافتتان بالتقنيات باعتبارها تجسيدًا للحداثة فى الإشادة الحماسية بالمنجزات فى إنتاج الأفلام السينمائية والطيران. وهكذا أصبح

محمد صدقى أول مصرى يقود طائرة من برلين إلى الإسكندرية ما بين ديسمبر عام ١٩٢٩ ويناير عام ١٩٣٠ بطلاً قوميًا، وتابعت الصحف رحلته تفصيلاً، وتشكلت لجان من المتطوعين فى القاهرة والإسكندرية للاحتفال بهذا الإنجاز. وسجل أمير الشعراء أحمد شوقى مأثرته هذه فى قصيدة[٤٦]، كذلك كان ظهور اسم شركة مصر للتمثيل والسينما على الشاشة فى دور السينما فى مقدمة الأفلام المعروضة مدعاة لتهليل حماسى من المشاهدين[٤٧].

لقد ساعد الحماس للاستقلال إلى جانب الأشكال والتقنيات الثقافية الحديثة فى ربط منتجى الثقافة بجمهور أوسع وأكثر تنوعًا من المتلقين بطرق جديدة مثيرة ومتنوعة. وكان انتشار دور السينما والمسارح دليلاً على أن أعمال الروائيين وكتاب المسرح (وهى أشكال أدبية كانت هى نفسها جديدة نسبيًا فى مصر) يمكن أن تقدم فى أفلام أو على خشبة المسرح على نحو ما يقدم غناء سلامة حجازى ومنيرة المهدية وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب. وإذ كانت دور السينما والمسارح تسمح بتجمع حشد أوسع من جمهور المشاهدين؛ فإن دخول الراديو والجراموفون كان يعنى أن الأسر والأفراد يمكنهم أن يتذوقوا المتعة الصوتية فى حميمية بيوتهم . وهكذا فبعد أن عممت صناعة النشر الكلمة المكتوبة ، دخلت فنون الصورة والصوت إلى عالم الثقافة الجماهيرية.

ساعدت هذه الإمكانيات الجديدة فى ظهور أنواع جديدة من المنتجين الثقافيين، وعلى سبيل المثال فقد أنتج محمد بيومى - ضابط الجيش السابق الذى طرد منه لتحدِّيه النظام الكولونيالى ثم شارك فيما بعد فى هبّات ١٩١٩ القومية - أول فيلم سينمائى عن عودة سعد زغلول من المنفى . وفى الوقت نفسه اختار طلعت حرب المصرفى والصناعى المصرى بيومى فى مشروعه الجليل لإنشاء شركة لإنتاج الأفلام[٤٨]، ورأى حرب فى هذه الشركة مشروعًا تجاريًا صناعيًا يخدم هدفه، ألا وهو القومية الاقتصادية . ووعيًا منه بطبيعة الجمهور الذى كان يتحدث إليه من التجار والصناعيين ، قال طلعت حرب فى كلمته فى حفل أقامته الغرفة المصرية للتجارة فى أكتوبر سنة ١٩٢٥:

«ولقد وجدت لكم معشر رجال التجارة والصناعة فرصة ذهبية للدعاية لسلعكم بفضل استخدام الصور المتحركة، إن إنشاء شركة جديدة بمساعدة بنك مصر باسم «شركة مصر للتمثيل والسينما»، تضع من بين مهامها التقاط صور من الحياة الاقتصادية تجارية كانت أو صناعية أو زراعية وعرضها على الجمهور فى داخل البلاد وخارجها حتى يعرفوا ما لدينا من محلات ومصانع ومزارع»(٤٩).

غير أن مزايا السينما لا تقتصر على كونها وسيلة للدعاية التجارية والصناعية بل هى - أيضًا - صناعة فى حد ذاتها، وهى تعنى - أيضًا - أن مصر تلاحق أحدث المبتكرات، وفى كلمة ألقاها طلعت حرب فى الجمعية المصرية فى باريس فى عام ١٩٢٥ أبدى دهشته وعجبه من الإنجاز الأمريكى قائلاً إنه «بفضل» الشاشة البيضاء ازدهرت صناعات جديدة إلى حد أن ظهرت مدن بكاملها فى الولايات المتحدة لهذا الغرض»(٥٠)، واستطرد قائلاً إن كل الأمم حتى أصغرها لديها بضع شركات بهدف استغلال الإمكانيات الفنية والصناعية لهذا الاختراع الجديد ولا يجوز أن تتخلف مصر عن ذلك.

وكمنتج يخرج منتجًا ثقافيًا أظهر طلعت حرب من الاهتمام الأخلاقى والنزعة المحافظة اجتماعيًا ما تعبر عنه بصورة خاصة كتابات المؤلفين الذين تعود أصولهم إلى الطبقة المتوسطة، وكان من الرأى بأنه من وجهة النظر الأخلاقية فإن «الخطة المثلى لمقاومة المفاسد فى الأفلام التى تصل إلى مصر من الغرب هى أن تنجح شركته المتواضعة».(٥١). وحينذاك تستطيع الشركة أن تنتج أفلامًا مصرية أصيلة «أكثر تواؤما» مع «العادات والتقاليد والظروف الاجتماعية» المصرية من الأفلام الأجنبية التى «تزحم دور السينما والمسارح فى الشرق» وتضم أحداثًا ومشاهداً تتعارض غالبًا والطرائق الشرقية » (٥٢).

أما فى ميدان الموسيقى فيمكن النظر إلى الاختلاف بين المؤلفين والمطربين فيما قبل الحرب العالمية الأولى أمثال محمد عثمان (ت١٩٠٠) وعبده الحامولى (ت١٩٠١) ويوسف المنيلاوى (ت١٩١١) والمؤلفين والمغنين فيما بعد الحرب أمثال سيد درويش

ومحمد عبد الوهاب باعتباره اختلافًا بين التأثير العثمانى (التركى) (ولكن أيضا بدرجة أقل من التأثير الأندلسى والفارسى والصوفى الإسلامى) وبين التأثير الغربى من ناحيتى الفن والتقنية على السواء، وفى حين أوفد الخديوى الموسيقى والمغنى البارز عبده الحامولى لتحسين مهاراته إلى تركيا حيث تعلم المقامات الجديدة، يرجع الفضل إلى سيد درويش فى تطوير الأوبريت والفودفيل فى مصر، وكان معروفًا عنه أنه يستمع إلى الفرق الأجنبية التى تعزف الموسيقى الغربية فى دار الأوبرا وغيرها من المسارح(٥٣)، ومن ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ فى أغانى عبدالوهاب القائمة على التطريب ملمحًا فرديًا أو إيقاع تانجو أو حتى اقتباسًا ميلوديًا لا تخطئه الأذن من بتهوفن أو تشايكوفسكى أو روسينى أو ريمسكى كورساكوف(٥٤)، كانت التواشيح الدينية والقصائد الملحنة بمصاحبة الموسيقى المشتقة من صميم التراث كأشعار أبى فراس والشاعر الصوفى ابن الفارض تشكل جزءًا من ريبرتوار أمثال المنيلاوى وسلامة حجازى، ولكنها تراجعت إلى مكانة هامشية فى التيار الموسيقى الرئيسى اللاحق(٥٥).

وكانت قضية تأثير التقنية على الشكل والمضمون، وحتى على الظروف الاجتماعية ، قضية مركَّبة حقًا. وقد استعرض راسى A.J.Racy بذكاء تأثير استغلال تسجيل الموسيقى والأغانى على إسطوانات تُوزع تجاريًا على العلاقات الاجتماعية بين المشتغلين بالموسيقى والغناء، مبرزًا الفجوة الاجتماعية التى أخذت فى الاتساع بين الفنانين الذين نجحوا فى تسجيل أعمالهم وغيرهم من الموسيقيين الذين لم يُتَح لهم الحظ نفسه من الشهرة والذيوع، ومبينًا أفول نجم الأحياء التى اشتهرت بهذه المهنة فى المدينة مثل شارع محمد على حيث يتجمع الموسيقيون «تحت الطلب»، وذلك لصالح انتشار محلات بيع الأسطوانات . كذلك تتبع راسى تأثيرات التسجيلات التجارية على النسيج الموسيقى بما فى ذلك إدخال آلات موسيقية غربية جديدة، وعدم ملاءمة الآلات الموسيقية ذات الصوت الناعم والموسيقى ذات الترددات العالية جداً لمعدات التسجيل الصوتى فى بداية عهد التسجيل فى أوائل القرن، كذلك أثَّر التسجيل على طول

المقطوعات الموسيقية ، فتقلص بشكل ملحوظ: ليلائم الأسطوانات التى تدور ٧٨ دورة فى الدقيقة، والتى لا يمكن أن يسجَّل عليها سوى دقائق معدودة على كل وجه من وجهيها، وتغير - أيضًا - مضمون الموسيقى ليصبح متحيزًا بشدة للموسيقى الحضرية العلمانية؛ لأن شركات الأسطوانات سعت إلى ترويج مبيعاتها فى المدن الكبيرة، وأهمل الربرتوار المسجل لهذه الفترة الأنواع المرتجلة مثل الدور والموال لصالح الأنواع القصيرة من التأليف الموسيقى الأكثر ملاءمة للوسيط الجديد مثل الطقاطيق والمارشات والفالسات والحوارات المسرحية(٥٦).

كان كتاب طه حسين «**مستقبل الثقافة فى مصر**» واحدًا من أبرز الأعمال المطبوعة التى تمثل هذا السعى إلى التقدم والحداثة فى فترة ما بعد الاستقلال فى مصر، وفى هذا الكتاب يرى طه حسين فى الاستقلال وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية فى حد ذاته، ويقول: «أخشى ألا ننصف أنفسنا [بعد الاستقلال] بإهمالنا مرافقنا العامة الأساسية، وهو أمر من شأنه أن يؤدى بنا إلى النكوص والتدهور(٥٧). ولذلك فإن استقلالاً يدفع نحو التقدم والحداثة ليس بأى حال مقصورًا على الاستقلال «السياسى»، ولكن يجب أن يقوم على أساس « حضارة قائمة على الثقافة والعلم، وقوة مستمدة من الثقافة والعلم، وثروة هى نتاج للثقافة والعلم »(٥٨). ولا شك أن النموذج الذى كان طه حسين يقصد أن تأخذ به مصر هو نموذج غربى، ومشايعة مثل هذا النموذج لا تقتضيها فقط حاجة مصر إلى أن تحتل مكانًا بين الأمم الحديثة، وإنما يقتضيها - أيضًا - انتماؤها المتوسطى - الأوروبى تاريخيًا، فطبقا لرأيه «كانت مصر دائما جزءًا من أوروبا فى كل ما يتعلق بالحياة الفكرية والثقافية»(٥٩).

أزمة الأربعينيات: نهوض ثقافة سياسية مناوئة

يقول مجدى وهبة « تتميز الطبقة المتوسطة المصرية باحترامها لثلاث قيم أساسية هى : المؤسسات، والدين، والثروة»(٦٠)، ويُبرز عقد الأربعينيات من القرن

الماضــى تحـدياً بسـبب مـا أصـاب هـذا النمـوذج الأساسـى لقيم الطبـقة الوسطى من اضطـراب ، فقـد تعرضـت المؤسسـات والـدين والـثروة جمـيعًا لتحديات كبيرة من الطبـقـة الوسطى نفسـهـا التى دأبت قبل ذلك علـى تبجيلـهـا . وشـهـدت الثـقافـة السياسية على مدار هذا العقد تغييرات وانقلابات مـهمة، وأخذت الأفكار الجمهورية الجـذابة تناوش ملكية بدأ يعـتريها الوهن. وأصبـحت الشـعارات الداعية إلى إصـلاح زراعى تـهـدد المصـالح والممـارسـات المستـقـرة التى أطلق عليـهـا بسـهـولة وصف «الإقطـاعيـة»، ولم تعد الثـورة مفـهـومًا مارقًـا أو منبـوذًا فى سيـاق أصبـحت فيـه حـدود الديمقـراطية البرلمانية واضحـة للعيـان . وأصبـحت الديمقـراطية نفسـها ينظر إليها كخادمة للمصالح المستقرة، بل إن التعددية الحزبية كثيرًا ما أدينت باعتبارها نوعًا من «التشرذم».

وانكسـر احـتكـار الفكـر الدينى بـفـعل كثـيـر من الكتـابات ذات المنشـأ غير الدينى مثـل كتـابات زكى نجيـب محـمود عن الوضـعيـة المنطـقية، وعبد الرحـمن بدوى عن الوجـودية، وسـلامـة موسـى عن الداروينية والفابيـه، والكتـابات الماركسية الرائجة فى دوريات مثـل « الملايين » و« الجمـاهيـر » اللتين ظهرتا فى النصف الثـانى من الأربعينيات.

ولعـل تحدى الثـروة، أو بالأحـرى تحـدى احـتكـارها فى يـد الطبـقـة العليـا التى تحظـى بدعم السلطـة هو أخـطر كل المعـارك الاجتـمـاعيـة والفكرية ، وقـد تبـدو خطورة هذا التحدى فى الإحساس الجديد الملّح الذى أحاط بفكرة العدالة الاجتماعية، وبينمـا ربـط التيـار القـومى الرئيـسى فى فـتـرة مـا بين الحـزبين مطلب الاسـتـقـلال بمطلب الديمقراطيـة حدث تحـول مـهـم فى الأربعينيـات بالتركيـز على المطالبة القوية بالعدالة الاجتماعية.

وفى عام ١٩٤٦ شرح محمد مندور – الناقد الأدبى البارز والشخصية المتميزة فى الجناح اليسارى من الوفد – بطلاقة هذا التحـول المهم فى مركز الثقل فى الأفكار والشعارات على النحو التالى :

«فى عام ١٩١٩ كانت الحركة بكاملها سياسية، وكان لها هدف واحد فقط: إلغاء الحماية واستقلال البلاد، أما اليوم فمن الواضح أن الحركة المعاصرة لا تنظر إلى الاستقلال الوطنى باعتباره الغاية النهائية للنضال؛ فكل واحد يدرك أنه لا وجه لإلغاء العبودية للأجانب إذا ظلت العبودية الداخلية تثقل كاهلنا، ولا يكفى الوطن أن يكون عزيزاً فى قلب كل واحد إذا ظلت مثل هذه الكثرة مستذلة. إن تصفية الاستعمار فى حد ذاتها ليست إلا وسيلة لرفع مستوى معيشة كل طبقات الشعب بمنع الأجانب من الاستيلاء على مصادر الثروة فى بلادنا»(٦١).

«ولن يقنع الناس أبداً مرة أخرى بالوعود الجوفاء والإصلاحات الهزلية التى تنضح بالإحسان، والمطلوب الآن سياسة جريئة لا تكتفى ببساطة بمحاربة الفقر والجهل والمرض - المهمة الطبيعية لأى حكومة مهما تكن طبيعتها - بل تهدف إلى إيجاد ظروف العمل التى تتفق وكرامة الإنسان، حتى يرى الناس ثمرات عملهم، ولا تحول بينهم وبين تطوير مواهبهم حواجز صناعية أو عقبات غير عادلة من انعدام المساواة»(٦٢).

وفى الاتجاه نفسه يلخص خالد محمد خالد ، الكاتب الراديكالى البارز ، فى عام ١٩٥٠ أفكار الحركة الجديدة قائلاً: «إن النهضة بمعناها الجديد تعنى أن يضمن المجتمع لأفراده حق العمل، ويزودهم بنصيب كافٍ مما يُنتج، ويمكِّنهم من إشباع حاجاتهم الفكرية والروحية»(٦٣).

ويرى عدد من الروايات التى تحكى تاريخ هذه الفترة أن الضغط الذى قلص الوسط الليبرالى يعزى عادة إلى ضعف الوفد وتفتته(٦٤)، ولكن السبب فى هذا تصفه على أفضل وجه التغييرات التى طرأت على التكوين الطبقى فى المجتمع المصرى منذ منتصف الثلاثينيات والأنماط الجديدة من التحالفات والائتلافات الطبقية التى أخذت فى الظهور، والواقع أن الطبقة الوسطى التى سلمت قيادة الحركة الوطنية للطبقة العليا أخذت تسحب بصورة متزايدة هذا التفويض وتصنع حركتها المستقلة وإن كان ذلك فى إطار منظمات سياسية خارج إطار النظام البرلمانى ، وقد بدأت هذه العملية على

استحياء فى أواخر العشرينيات (بالإخوان المسلمين عام ١٩٢٨)، ولكنها اكتسبت قوة دفع فى الثلاثينيات (على سبيل المثال مصر الفتاة عام ١٩٣٣) بسبب المصاعب الاقتصادية والكساد وبطالة المتعلمين، إلخ، ثم أدت فى منتصف الأربعينيات لا إلى التشكك فى أهلية الطبقة العليا لتسيير المجتمع فحسب، وإنما إلى التشكك - أيضًا- فى أسس النظام السائد لتوزيع الثروة والسلطة.

ولم ينحصر هذا المزاج الجديد فى المدن الكبرى، بل إنه حسبما شهد محمد مندور:

«امتد إلى المراكز، ثم أخذ يتسرب إلى القرى، فليس هناك قرية فى البلاد لا يختلط فيها الطلاب والمثقفون العائدون فى إجازاتهم بالفلاحين يعارضون أفكار آبائهم، وينشرون الفكر الجديد فى كل مكان»(٦٥).

وكان أهم التحديات الجديدة لقيادة الوفد هو تأسيس اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى فبراير عام ١٩٤٦، « وقد نسقت أنشطة العديد من اللجان الشعبية فى طول البلاد وعرضها، ووحدت المصانع والجامعات والمدارس الثانوية والفنية والشيوعيين والوفديين اليساريين والنقابيين التقدميين والديمقراطيين من مختلف الاتجاهات»(٦٦).

كان الوفد عاجزًا عن أن يستوعب فى برنامجه مطالب الإصلاح الاجتماعى الراديكالية التى كانت بسبيلها إلى أن تصبح عملة رائجة ، ولم يفلح الوفد بسبب من طبيعة قيادته نفسها فى أن يتبنى مثل هذه المطالب حتى لو كان لها ثقل سياسى ملحوظ . وفى المقابل ساعدت المجموعات السياسية خارج الوفد فى صوغ الشعارات السياسية فى فترة الأربعينيات؛ ولكنها لم تكن تمتلك القوة السياسية لحشد الجماهير خلفها فى سعيها لتحقيق أهدافها.

وتبدى ضعف الوفد أكثر بعد عودته إلى السلطة فى عام ١٩٥٠ بإخفاقه فى إدامة دوره التقليدى فى الدفاع عن الدستور ضد تجاوزات الملك ومحاولاته الدائبة

لتوسيع سلطاته الواسعة أصلاً على حساب الشكل الديمقراطي للحكومة، وظهر تهافت دفاعه عن الديمقراطية – أيضًا – في مشروع القانون الذي أعده لتقليص سلطات مجلس الدولة والجهاز القضائي الذي دافع عن حرية الصحافة والصحفيين المقدمين إلى القضاء[٦٧]. لقد كان الوفد المدافع التقليدي عن الديمقراطية؛ ولكن إدراكه في نهاية الأمر أنه لا يستطيع محاربة البريطانيين والملك في وقت واحد أضعف التزامه بالديمقراطية، ومن ثم أضعف الديمقراطية نفسها.

من جانب آخر كانت الأربعينيات عقداً من التناقض الحاد؛ ففي حين تكدست ثروات ضخمة أثناء الحرب العالمية الثانية من ناحية، أحبطت من ناحية أخرى أحلام كثير من أعضاء الطبقة الوسطى الحضرية في الوفرة عندما انتهت الظروف الاستثنائية للحرب؛ إذ تضاءلت فرص العمل، وارتفع التضخم ارتفاعًا شديداً، ليأتي على مدخرات الكثيرين ويخفض مستويات معيشتهم.

وكان هذا – أيضًا – هو الوقت الذي أخذت فيه شوارع القاهرة والإسكندرية تعج بجنود الإمبراطورية البريطانية والخليط متعدد الأجناس والأعراق من الناس الذين تدفقوا على تقديم الخدمات لهم . ولكن كانت هناك دلائل في النصف الثاني من العقد على أن الكوزموبوليتانية في طريقها إلى الزوال، وخاصة في القاهرة والإسكندرية، وهبطت الثروة التي يملكها الأجانب إلى ثلث ما كانت عليه في عام ١٩١٤ لتصبح فقط ٦–٧ في المائة من إجمالي ثروة البلاد[٦٨]، وهبط عدد الأجانب في مصر من ٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٣٧ إلى ١٨٦٥٠٠ في عام ١٩٤٧ (بخلاف حوالي ١٤٢٧٠٠ من الشرق الأوسط معظمهم من المشارقة الذين يحملون جنسيات أوروبية) [٦٩].

أصابت التناقضات والحيرة نفسها عالمي الأدب والفن؛ لتتميز الأربعينيات كفترة أزمة عميقة، وتجد الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الشديدة التي أصابت المجتمع المصري منذ أواسط الأربعينيات تعبيرها في العالم الكابوسي لنجيب محفوظ والأحلام المحبطة والمصائر الفاجعة لشخصياته من البورجوازية الصغيرة التي تنتهي بالانتحار أو الموت المأساوي . الحس المأساوي نفسه يجد تعبيره في العالم الكابوسي نفسه

والشخصيات المشوهة فى لوحات حامد ندا وعبدالهادى الجزار ، وكانت أعمال السيرياليين المصريين مشابهة من هذه الوجهة ، وفى المقابل فإن الآمال فى مستقبل جديد يمكن أن نلمحها فى أعمال الفنانين من مدرسة الواقعية الاشتراكية مثل حامد عويس وجمال السجينى.

الحقل العام يستعيد نشاطه :

لا يمكن القول إن مصر تمتلك مجتمعًا مدنيًا مؤسسيًا له حقوق مقررة ثابتة وتقاليد فى الممارسة، والأدق أن توصف بأن بها «حقلاً عامًا» ينهض فى منعطفات تاريخية معينة ينطبق عليها مفهوم هابرماس (سالف الذكر) حول مجتمع حر (بدرجة أو أخرى) من المتناقشين الأحرار (بدرجة ما) .

لقد عرفت المجتمعات المسلمة لقرون المجتمع المدنى بمعنى المجموعات التى تقدم الخدمات الاجتماعية، مثل إقامة دور للأيتام بتمويل خاص، أو إقامة جمعيات تساعد بالمال الفقراء من المقدمين على الزواج، أو تساعد فى دفن الموتى المعدمين (٧٠). أما المجتمع المدنى بالمعنى الذى ينطوى على إمكانية معارضة الدولة، أو على الأقل مراقبة ممارستها وانتقادها؛ فقد أعاق قيامه فى مصر جهاز الدولة القوى الذى كان يتبع أوامر حكومات الأقلية التى لم تكن مقتنعة فى الواقع بفضائل الديمقراطية الحقيقية فى مصر، والتى حكمت معظم الفترة ما بين عامى ١٩٢٣ و١٩٥٢(٧١).

ويمكن اعتبار عام ١٩٤٢ بداية لانتعاش الحقل العام فى مصر، ليتبع ذلك عقد من الأمل فى التغيير قبل أن ينزل الستار مختتمًا حقبة بكاملها، وكان عام ١٩٤٦ تاريخًا مهمًا آخر شهد ذروة اختمار مجتمع مدنى يعاد بناؤه مجددًا، وهى عملية انتهت فى عام ١٩٥٠، تلك كانت السنوات التى نهض فيها الحقل العام، مما يطرح سؤالين: لماذا استعاد الحقل العام نشاطه؟ وما طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة ؟

يرجع السبب فى اختيار عام ١٩٤٢ بداية لعودة الحقل العام إلى النشاط ، إلى أنه شهد على المستوى الفكرى تأسيس مجموعات شيوعية مثل إيسكرا والقلعة[٧٢]، وشهد على مستوى القواعد الشعبية الاعتراف القانونى بالتنظيم النقابى بعد نضال طويل . ومن الصعب فصل ذلك عن وصول حكومة وفدية إلى السلطة فى عام ١٩٤٢، وهى الحكومة التى كانت حريصة على السماح بتلبية بعض التطلعات الشعبية، ولكنها كانت - أيضًا للمفارقة - هى الحكومة التى خرجت من رحم الضربة التى وجهت إلى مصداقية الوفد عندما أجبر البريطانيون الملك على تعيينها. وقد قدم هذا العمل قوة دفع لنمو القوى السياسية الجديدة المنافسة.

وكان عام ١٩٤٦ عامًا مهمًا آخر إذ تأسست فيه اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. وكانت الحركة الطلابية تزداد أهمية، ونظمت فى عام ١٩٤٦ واحدة من أكبر المظاهرات فى مصر بداية الحرب العالمية الثانية، وهى المظاهرة التى وقع خلالها الحادث المشهور لفتح كوبرى عباس على الطلبة المتظاهرين . وفى ١٨ فبراير استطاعت أن تجمع ٤٠ ألف متظاهر فى ميدان عابدين و١٥ ألفا فى جامعة فؤاد الأول.

تألفت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة من جبهة عريضة من المستقلين والشيوعيين والوفديين (ولكن بدون الإخوان المسلمين)، ومنها صدرت الدعوة الأولى لإنهاء المفاوضات الدائرة فى إطار الجدل القانونى مع البريطانيين، وإدانة المصالح المرتبطة بالإمبريالية فى الأرض والمال والتجارة ، وقد حشدت وراءها تأييد كثير من الكتاب والصحفيين وتعاطفهم؛ مما نتج عنه إغلاق عدة صحف والقبض على عشرات الصحفيين والكتاب، كان من بينهم محمد مندور وسلامة موسى اللذان ألقى القبض عليهما فى الضربة التى وجهتها حكومة صدقى فى ١٠ يوليو عام ١٩٤٦.

كان عام ١٩٤٦ - أيضًا - هو العام الذى صدرت فيه أول صحيفة يومية للإخوان المسلمين، وكانت تحمل اسم الجماعة: «الإخوان المسلمون»، وصحيفة «صوت الأمة» الوفدية المتعاطفة مع الطليعة الوفدية (الجناح اليسارى فى الوفد)، كذلك شهد

العام نفسه ظهور الجماعتين الفنيتين: «الخبز والحرية»، و«الفن والحرية»، اللتين كانت تلهمهما الأفكار اليسارية، واللتين حملتا آراء انتقادية لمؤسسات المجتمع والطبقة الحاكمة، وفي تلك الفترة نوقشت باستفاضة مشكلات مصر وحلولها المقترحة في منتديات من مختلف الإنتماءات الأيديولوجية، وانتشرت شعب الإخوان المسلمين في كثير من الأحياء والمناطق المصرية؛ لتجمع شباب تلك المناطق حول نظرة متجانسة واحدة إلى العالم . ونذرت **دار الأبحاث العلمية** – وهي واجهة لمنظمة ايسكرا – نفسها للقيام بالأبحاث حول الاقتصاد السياسي المصري من منظور ماركسي ونشرها، أما **جماعة الرواد** فكانت منتدى آخر يعتنق وجهة نظر تكنوقراطية تركز على الكفاءة أكثر مما تركز على الديمقراطية، بينما كانت **جماعة النهضة القومية** – القائمة منذ الثلاثينيات – تمثل مجموعة إصلاحية مستنيرة من الطبقة العليا إلى جانب أعضاء من الطبقة الوسطى، وكانت كلتا الجماعتين الأخيرتين ذات طبيعة تنتمي إلى الأوساط الثقافية أكثر منها مجموعة سياسية، وأخيراً شهد عام ١٩٥٠ عودة الوفد إلى الحكم بعد ست سنوات من حكومات الأقلية، وكان هذا هو الفصل الأخير قبل زوال النظام القديم ancien regime.

لم تكن محاولة صدقي لسحق الحركة الشعبية في يوليو عام ١٩٤٦ قاتلة البتة، فتشكلت في عام ١٩٤٧ منظمات يسارية مهمة مثل حدتو (اتحاد بين فصيلين أساسيين من الحركة الشيوعية في ذلك الوقت: ايسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطني)، كما حظي الحزب الاشتراكي بقبول واسع لدى تكوينه عام ١٩٤٩[٧٣]، وظهرت في الوقت نفسه مجموعة أطلقت على نفسها اسم الحزب الشيوعي المصري، ولكن الكثير من أنشطة هذه المنظمات كان سرياً[٧٤]، مما فرض حدوداً جدية على قدرتها على الظهور والعمل العام.

وكان لإنهاء حكومة الوفد الأحكام العرفية في مايو عام ١٩٥٠ تأثيراته الفورية في هذا الصدد، فعادت جماعة الأخوان المسلمين المحظورة قانونًا إلى وضعها السابق كجماعة معترف بها قانونًا في الشهر نفسه؛ وأثار مصطفى مرعي عضو مجلس

الشيوخ ضجة فى البرلمان بالاستجواب الذى قدمه عن سلامة مشتريات الأسلحة التى قيل إنها تضمنت أسلحة وذخيرة فاسدة كانت ترتد فى صدور القوات المصرية التى قاتلت فى حرب ١٩٤٨ عند إطلاقها. وفى ٦ يونية شنت مجلة روز اليوسف حملة حول هذه الصفقات التى تورطت فيها الحاشية الملكية، وفى عام ١٩٥٠ كان هناك ٤٩ إضرابًا، وفى عام ١٩٥١ أضرب حتى موظفو الحكومة، وقد نظم الاضرابات اتحاد نقابات العاملين بالحكومة وكونستبلات البوليس والأطباء فى المستشفيات الحكومية(٧٥).

كانت الصحافة والجمعيات الأهلية تدعم كلتاهما الأخرى، وحاولت الحكومة أن تحكم سيطرتها على نشاط الجمعيات من خلال قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين(٧٦) لموازنة ما اعتبرته تأثيراً هدَّامًا لأنشطة الجمعيات فى وضع سياسى يزداد تفجراً. وفى صيف عام ١٩٥١ كانت هناك - أيضًا - معركة سياسية حول محاولة السيطرة على الصحافة من خلال قانون تقدم به نائب وفدى قيل إن الملك يرعاه، وفى الفترة التى سبقت هذه المعركة قُدِّم عشرون صحفيًا إلى المحكمة، وصودرت أعداد كثيرة من بعض الصحف مثل روز اليوسف والاشتراكية.

وفى عام ١٩٥١ تشكلت جبهة سياسية عريضة، يوضح تكوينها - مقارنة بجبهة عام ١٩٤٦ - ما طرأ على الحياة السياسية المصرية من استقطاب بين قطبين متنافرين، والضغط الذى أصبح يتعرض له الوسط الليبرالى . وفى هذا الترتيب السياسى الجديد غاب الوفديون وحضر الإخوان المسلمون جنبًا إلى جنب مع الشيوعيين، وكانت المبادرة من الحزب الاشتراكى الذى دعا إلى احتفال فى ١١ يوليو فى ذكرى القصف البريطانى للإسكندرية (١٨٨١)، وإلى اجتماع فى ٢٦ أغسطس تاريخ إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، وقد شارك الحزب الوطنى وحزب الفلاح وحركة أنصار السلام ومختلف المجموعات الشيوعية فى هذا الاجتماع الأخير الذى دعا إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ومقاطعة كل المصالح البريطانية والمقاومة المسلحة للوجود العسكرى البريطانى. وقد وصلت هذه الموجة الثانية من الاحتجاج السياسى والاجتماعى إلى ذروتها بحريق القاهرة فى يناير عام ١٩٥٢ الذى أدى إلى إعادة فرض الأحكام العسكرية بعد رفعها

فى مايو عام ١٩٥٠ لتبدأ فترة قصيرة أجبر فيها ما تبقى من أنشطة «الحقل العام» على العمل بشكل سرى .

استشعرت بعض الشخصيات المستنيرة من الطبقة العليا شعوراً حاداً بتآكل النظام الاجتماعى القديم فى المجتمع المصرى فى أواخر الأربعينيات . ففى عام ١٩٤٨ نُقل عن على الشمسى باشا قوله: «إنى أنظر إلى المستقبل فى تشاؤم: فالبلاد تغلى بالسخط، والطبقة التى أنتمى إليها تتدهور دون أن تدرك تدهورها، إنها طبقة مترهلة، والملك مستهتر»[٧٧]، وعبر عن وجهة النظرة المتشائمة نفسها عضو الشيوخ محمد خطاب بك حين كتب يقول:

«إذا تساوت الأحزاب فى إفلاسها من برامج الإصلاح التى يطلبها الناس فلا شك أن روحًا من الضجر سرعان ما ستنتشر بين الناخبين الذين لا يجدون مصلحة لهم فى مساندة حزب ضد آخر ما دامت النتيجة فى النهاية غير مرضية، وخلال هذه المرحلة النفسية الدقيقة يبحث الناس عن الذين يعدونهم بالإصلاح والرفاهية والقوة، وهذا هو أنسب الأجواء لاستفادة مَنْ يسعى إلى الديكتاتورية»[٧٨].

ويمكن الآن أن نجيب جزئيًا على السؤالين اللذين طرحناهما سابقًا حول نهوض الحقل العام وعلاقته بالدولة؛ فهناك ارتباط واضح فى المثالين، العشرينيات والأربعينيات، بين نهوض الحقل العام ونهاية كل من حربين عالميتين شاركت مصر فيهما نوعًا ما بالوكالة . تركت الظروف الاستثنائية تأثيرها على الخبرات المعيشة؛ ومن ثم على القيم، وكان يُظن فى البداية أنه تأثير مؤقت إلا أنه استمر حتى بعد أن انتهت ظروف الحرب، كذلك يبدو أن هناك ما يدعم القول بأن حيوية الحقل العام تزداد عندما يخف ضغط الدولة على حريتى التعبير والاجتماع (اللتين تخدمان معًا الحرية السياسية) خاصة بعد فترة من تقلص هذه الحريات.

توخى هذا الفصل دراسة العلاقة بين الطبقة والثقافة فى مصر فى فترات شهدت نهوض القيادة القومية للطبقة العليا المصرية، ثم ما تبع ذلك من منافسة الطبقة

الوسطى لها على هذه القيادة. خلال حقبة النضال لتحقيق الاستقلال ، رعت الطبقة العليا الجمعيات الأهلية ومولتها ، وأما المثقفون فإما أنهم أتوا من هذه الطبقة أو كانوا ممن يصطفون معها، ومع ذلك خلقت العاطفة الوطنية الجياشة لذلك العهد جواً من حرية التعبير وسمحت بمناقشة عامة نشطة، حتى إن حركة شيوعية وحركة نقابية نشطة أمكن احتمالهما لبعض الوقت، ومع ذلك فقد اكتسبت الحداثة خلال هذه الفترة محتوى تقنى أكثر منه ديمقراطياً.

كان الاستقلال نقطة تحول، فلغة الهُوية التى ميزت خطاب الجمعيات الأهلية النخبوية أفسحت الطريق للغة طبقية ظهرت أولاً فى صياغة دستور ١٩٢٣ انطوى الدستور على تراتبية للمواطنة فى شروط التصويت والترشيح، وعزز المصالح الطبقية لأولئك الذين كانوا على قمة الهرم الاجتماعى. وقد ضاعت انسيابية التبادل الثقافى وحقوق الاجتماع فى غمرة المنافسة بين مراكز قوى معينة أصبحت الأقطاب الحاكمة لمجمل التعبير السياسى والثقافى (تحالف العرش والأزهر، الوفد، الأحرار الدستوريين)، ولكن هذا التوازن الظاهرى كان قصير الأمد؛ فالكساد الاقتصادى العظيم، وتزايد طموح الطبقة الوسطى وتحررها من الأوهام، وتأثير الحرب العالمية الثانية ، كل ذلك أدى إلى تبلور ثقافة سياسية جديدة، ومنتديات جديدة للتعبير تقودها الطبقة الوسطى هذه المرة ، ويتخللها التطلع إلى العدالة الاجتماعية . وهكذا نافست « الطبقة الوسطى » قيادة الطبقة العليا حتى نجحت فى نهاية المطاف فى إزاحتها والحلول محلها.

الهوامش

(١) See Frederec Jameson, "The realistic Floor-Plan" in Marshal Blonsky (ed.), On Signs (Oxford, Blackwell, 1985), pp 373-83, (esp. 373-5).

(٢) See T. Mitchel, Colonizing Egypt, (Cambridge, Cambridge University Press, (1988), Chapters 1 and 3.

(٣) See Owen, op. cit.

(٤) المرجع نفسه ص ٢٤٢.

(٥) كان هناك كثير من الشكاوى حتى عام ١٩١٤ من فرض رسم نسبة ٨ فى المائة على السلع القطنية المنتجة محليا.

(٦) See E. Davis, op. cit., p.94، ومن الصدف الجديرة بالتوقف عندها أن أبا سعد زغلول كان عمدة قرية من قرى الغربية، وأن معظم ممتلكات زغلول من الأرض كانت فى هذه المدينة.

(٧) See Dwen, op. cit, p 325

(٨) المرجع نفسه ص ٢٩٦.

(٩) Rick Roderick, Habermas and the Foundation of Critical Theory (Basingstoke, Macmillan, 1986).

(١٠) المرجع نفسه ص ٤٢.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) انظر Botovsky, op. cit, p. 4.

(١٣) حسين فوزى، سندباد فى رحلة الحياة، (القاهرة، دار المعارف، سلسلة اقرأ ١٩٦٨)، وانظر أيضًا صور توفيق الحكيم وعباس العقاد وهما يرتديان البيريه على أغلفة بعض كتبهما.

(١٤) انظر Mitchell, op. cit, pII.

(١٥) أسس الصحيفة وأصدرها والد المويلحى الذى كان صحفيًا وكان عضواً فى أسرة تجارية بارزة من أصول حجازية، وهذا مثال للعلاقة بين النشر والطبع كقاطرة لترويج الأفكار من ناحية وتنمية الملكية

الخاصة ، من ناحية أخرى. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن صحيفة «الجريدة» التي موّلها ملاك أرض كبار وفيما بعد قدم الأثرياء المساهمات الضرورية لتمويل كل الصحافة الحزبية.

(١٦) تستخدم كلمة «أهلية» هنا لتصف تلك المبادرات والأنشطة الخاصة التي قادتها جماعات من الأهالي المصريين والمؤسسات ذات الطبيعة العامة، والتي تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا تعريف حصري (مانع) بمعنى أنه يستبعد لأسباب تحليلية أنشطة كل من الأسرة المالكة والمجتمع الأجنبي المقيم لأنها كانت مقصورة عليهما.

(١٧) انظر يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤، (القاهرة - دار الهلال، ١٩٨٤)، ص١٥.

(١٨) Lockman, loc. cit, plo.

(١٩) Owen, op. cit. pp 339 - 40.

(٢٠) إسماعيل أباظة، «بيان لابد منه للأمة المصرية حول نادي الأعيان» المقطم، ٥ أغسطس ١٩١٩.

(٢١) محمد إبراهيم الهلالي بك، «نادي الأعيان، هذا بلاغ للناس»، المقطم، ١٨ أغسطس ١٩١٩.

(٢٢) Lockman, op. cit., p 43.

(٢٣) انظر حيدر إبراهيم، «المجتمع المدني في مصر والسودان»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مركز دراسات الوحدة العربية حول «المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، بيروت، يناير ١٩٩٢.

(٢٤) محمد سيد الكيلاني، ترام القاهرة (القاهرة، دار الفرجاني، ١٩٦٨).

(٢٥) كانت سنة ١٩٠٧ هي السنة التي أعقبت حادثة دنشواي، وكذلك كانت سنة الانهيار المالي الشهير، وسنة رحيل لورد كرومر من مصر

(٢٦) كان عمر لطفي مالك أرض ثريًا ومدرسًا في مدرسة الحقوق الخديوية. انظر: Patric O'Brien, The Revolution in Egytpt's Economic System: from Private Enterprise to Socialism, 1951 - 1965 (London, Oxford UNiversity Press, 1966), p. 49, and Davis, op. cit., 21-4 and p.53.

(٢٧) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٢١-٢٤، وص ٥٣.

(٢٨) سوري استقر في مصر، وأصبح رئيسًا لتحرير مجلة المقتطف التي ساندها البريطانيون.

(٢٩) See Mitchell, op. cit., p109

(٣٠) اللواء، ٢٦ أكتوبر، والعبارة منقولة عن سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية والتعليم في مصر (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥)، ص ٤٦٢.

(٣١) See Owen, op. cit., p 349. وعلي الشمسي هو ابن أمين الشمسي باشا الذي كان ذات يوم من تجار القطن الأثرياء، وقد تلقى علي الشمسي تعليمًا سويسريًا، وأصبح وزيرًا للمعارف ورئيسًا للبنك الأهلي المصري فيما بعد .

(٣٢) حسين فوزى، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) أعلن برنامج الحزب فى بيان نشرته الأهرام فى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ ووقعه على العنانى وسلامة موسى ومحمد عبدالله عنان وحسنى العرابى . انظر طارق إسماعيل ورفعت السعيد : The Communist Morement in Egypt.1920-1988. (New York. Syracuse University Press, 1990): P 17 and p 20.

(٣٥) ولعل هذا يفسر جزئيًا معارضته لمشروع نادى الأعيان، ومحاولاته للسيطرة على الحركة العمالية، وبالطبع منافسته لحزب الأحرار الدستوريين

(٣٦) فى ١٥ مارس ١٩٢٤ أعلن سعد زغلول إنشاء نقابة عامة للعمال تحت توجيه عبدالرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد، انظر إسماعيل والسعيد، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣٧) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٢٤) المواد ٢٤ و٣٣ و٣٤ و٣٦ و٣٧. ص٢٣٢.

(٣٨) جاء ذلك فى تعديل أُدخل على المسودة الأصلية لدستور ١٩٢٣، والتى حددت رقمًا معينًا هو ٣٠ عضواً من إجمالى ١٠٠ عضو يضمهم المجلس.

(٣٩) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، مادة ٧٥، ص ٢٣٤.

(٤٠) المرجع نفسه، المادة ٤١، ص٢٣٢.

(٤١) المرجع نفسه، المادة ٤٥.

(٤٢) Afaf Lotfi al-Sayyid Marsot, A Short History of Modern Egypt (Cambridge, Cambridge University Press, 1985) pp. 82-3 and p.88.

(٤٣) انظر مشروع قانون الانتخابات، ملحق، لجنة الدستور، مرجع سابق، ص٢٤٢. وحقيقة أن هذه التحديدات النقدية التى كان مقصوداً بها أن تكون «حواجز تحول دون دخول» (من هم أدنى مرتبة) لم تخضع لتعديل أو مراجعة أو مواءمة طوال الـ٣٠ سنة التالية تعنى ضمنًا – فيما يظهر – أن «حواجز الدخول» هذه قد ضعف شأنها – على كل الاحتمالات – شيئًا فشيئًا مع مرور الزمن.

(٤٤) لجنة الدستور، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) يحيى حقى، صفحات من تاريخ مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، ص ٢٧٣-٢٨١.

(٤٧) حسين فوزى، مرجع سابق.

(٤٨) كمال رمزى (محرر)، الهوية القومية فى السينما العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٦-١٧.

(٤٩) طلعت حرب، مجموعة خطب طلعت حرب بك (القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٧)، ص١٨٠.

(٥٠) المرجع نفسه، ص ١٥٦.

(٥١) المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

(٥٢) المرجع نفسه. لمعرفة المزيد عن هذا الانشغال بالأخلاقيات والفضيلة انظر: لبيبة أحمد، «العيب»، النهضة النسائية، المجلد ٢، العدد٢ (سبتمبر ١٩٢٢)، ص٣٠-٣١؛ «الفضيلة تستغيث»، الكشكول، ٧ يونية ١٩٢٩، ص١٨؛ أحمد أمين، حياتي، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨)، ص٨٩؛ عبدالعزيز البشرى، «في المرأة»، الطبعة الثانية (القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٢٧)، ص٧٨.

(٥٣) Ali Jihad Racy, "Musical aesthetics in Cairo", Ethnomusicology, vol 26, no3, (September 1982), p. 395.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) Ali Jihad Racy, "Arabian music and the effects of commercial recording", World of Music, vol 20, no 1, (1978), pp. 47-55.

(٥٧) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، جزءًا (القاهرة، دار المعارف، ١٩٢٧)، ص١٠.

(٥٨) المرجع نفسه ص٩.

(٥٩) المرجع نفسه، ص٢٧.

(٦٠) حديث مع مجدى وهبة.

(٦١) نقلا عن أنور عبدالملك (محرر) Contemporary Arab Political Thought (London, Zed Press, 1983), p. 115.

(٦٢) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(٦٣) خالد محمد خالد، **من هنا نبدأ** (١٩٥٠)، نقلاً عن أنور عبدالملك (محرر)، المرجع السابق، ص١١٨، وهذا المزاج الذى ساد خلال الأربعينيات وعبر عنه أعضاء على انتماء واضح إلى الطبقة المتوسطة يكشف عن إدراك أن الاستقلال هو شيء أكبر من مجرد علم ونشيد. فدستور ١٩٢٣ كما أوضحنا لم يضمن إلا أكثر قليلاً من حرية «مشروطة» دون حقوق اجتماعية. وكان الدفاع عنه قائما على مجرد أسس قومية (ليسمح للوفد بالوصول إلى السلطة لتحقيق الاستقلال من خلال المفاوضات). ولعل ذلك يفسر لماذا تقاعست الجماهير التى دافعت عن الدستور في وقت سابق عن نصرته عندما ألغى بعد عام ١٩٥٢.

(٦٤) انظر على سبيل المثال طارق البشرى، «الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو»، الطليعة (يوليو ١٩٦٥)، ص ٨-٣١.

(٦٥) مندور، مرجع سابق.

(٦٦) Mahmoud Hussein, Class Conflict in Egypt: 1945- 1971 (New York, Monthly Review Press, 1973), p. 73.

(٦٧) انظر طارق البشرى، مرجع سابق، ص٣٠

(٦٨) J. Berque, Egypt: Imperialism and Revolution, (London, Faber and Faber, 1972), p.597.

والكتاب مترجم من الفرنسية، وليس واضحاً نصيب كل من الأجانب المقيمين وغير المقيمين من الثروة.

(٦٩) صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، (القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣)، ص٢٧٨.

(٧٠) انظر تعليق أحمد صدقى الدجانى، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر ١٩٩٢)، ص ١٣٨.

(٧١) حيدر إبراهيم على، مرجع سابق، ص ٥٠٣-٥٠٤.

(٧٢) Ismail and Al-Sa'id, op.cit. p.46 and p.57.

(٧٣) كان هذا فى الواقع هو حركة مصر الفتاة بعد أن تحولت وأضيف إليها طابع راديكالى لتلائم المزاج الشعبى العام بعد فترة من الخمود الظاهرى وفقدان الشعبية.

(٧٤) بما فيها جماعة الإخوان المسلمين منذ حلها قانونًا فى نهاية ١٩٤٨ حتى مايو ١٩٥١.

(٧٥) طارق البشرى، «الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو، «الطليعة» (يوليو ١٩٦٥)، ص ١٤.

(٧٦) المرجع نفسه.

(٧٧) نقلا عن محمد زكى عبدالقادر، أقدام على الطريق، (القاهرة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، دون تاريخ)، ص ٣٩٢.

(٧٨) محمد خطاب، الديمقراطية ونظام الأحزاب، الهلال (١٩٤٨)، ص ١٣٤.

الفصل الثالث

المكان والطبقة

من المناسب لمعمارى أو مهندس يتفحص مبادئ تخطيط المدن ويقلب النظر فى الشكل المعمارى أن يبحث عن المتانة والملامح التقنية فى البناء والتصميم، وقد ينظر المؤرخون الاجتماعيون والثقافيون إلى الظاهرة نفسها؛ ولكنهم سيحاولون أن يفهموا المعانى والقيم التى تحكم الشكل وتنظيم المكان؛ فالمدن والضواحى والمحلات يمكن لها أن تنبئنا بالكثير عن مختلف أنواع الناس الذين يسكنونها، وعن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين تلك المجموعات المختلفة من الناس.

إن «قراءة» البيت يمكن أن تقول لنا شيئًا عن الأسرة والتفاعل الاجتماعى وتوزيع مختلف الوظائف الاجتماعية وأهميتها النسبية، والملامح المكانية لمحال الإقامة والعمل وقضاء أوقات الفراغ يمكن أن تزودنا بمعلومات قيمة عن النظام الاجتماعى والأخلاقى السائد، وتبصرنا بالعلاقة بين مختلف الأنشطة التى تؤديها مختلف المجموعات من الناس.

والتنظيم الاجتماعى للمكان الذى تنتظم من خلاله مجموعات وأنشطة ووظائف معينة يمكن أن تكون له فائدته القيمة للبحث التاريخى، **وأنماط الحراك السكنى** يمكن - أيضًا - أن تكشف ملامح الحراك الاجتماعى والتغير الاجتماعى، تمامًا كما أن التغيير فى الأنماط المعمارية والكتل السكنية يمكن أن يشير إلى أنماط من التفضيل الطبقى والسلوك الطبقى ، وأكثر من ذلك فإن التغيير فى تخطيط المدينة ككل يمكن تحليله كمؤشر على التغيير الاجتماعى - الثقافى على النطاق الأوسع.

وفى القاهرة « قبل الحديثة » كان **السوق** هو المحور العام للمدينة ومركزها التجارى، وكانت الحارة هى محورها الخاص ومكان المعيشة الأول . وفى المقابل ، لم تكن أنشطة الفراغ والترفيه تُمارس فى أى أماكن مبنية مخصصة لذلك، لقد عرفت المدينة الإسلامية المسجد والحمام والدكاكين التجارية، ولكنها - خلافًا للمدينة اليونانية أو الرومانية - لم تعرف المسرح حتى عندما عرفت ألوانًا من الترفيه فى الشارع(١)، وهؤلاء الصغار الذين كانت لديهم فرصة التعليم أنفقوا جزءًا لا بأس به من أوقاتهم فى المدارس القرآنية حيث شكّل الدين جوهر المنهج التعليمى التقليدى.

وفيما يلى سنبحث الملامح الأساسية للتغاير الذى طرأ على أربعة أنواع من المكان: أ- مكان الإقامة، ب- مكان التجارة، جـ- مكان الترفيه والاستجمام، د- ما يمكن النظر إليه كمكان للتعليم، وسوف نبحث علاقة كل نوع من المكان بتعميق عملية التمايز الطبقى خلال التطور الحديث لمدينة القاهرة، فلم تكن الحارة وحدها هى التى تراجعت مكانتها خفية إلى خلفية المدينة الحديثة وهى فى طريقها إلى الظهور حيث هجرها الموسرون ليَشغلها الفقراء و(المهمشون). بل كان هذا هو الشأن - أيضًا - بالنسبة للسوق وأماكن المتعة والترفيه، لقد أخذت تظهر أحياء للأغنياء وأحياء للفقراء، ومحلات تجارية للأغنياء وأسواق للفقراء، وبيوت للمتعة والترفيه (ونواد ليلية) للأغنياء، ومتع وتسليات فى الشارع للفقراء.

وسرعان ما ظهر التضاد بين الأسلوب «البلدى» (المحلى) فى الحياة وبديله الأسلوب «الإفرنجى» (الأجنبى) الذى يأخذ بالنموذج الغربى والذى أخذت مكانته تتأكد تدريجيًا ، وبالطريقة نفسها أخذ الأغنياء يهجرون ببطء ملابسهم البلدية ، وإن كانت من أفخر الأقمشة وأغلاها مثل الشاهانى والكشمير، ليستبدلوا بها الحلل والسراويل الغربية، وحتى الثلاثينيات كان مجلس الشيوخ مازال مقسمًا بين المعممين (لابسى العمائم) والمطربشين (لابسى الطرابيش)، وهذا الانشعاب امتد إلى كل مناحى الحياة.

فلم يكن هناك فقط النجارون والكواءون «الإفرنجى» مقابل النجارين والكوائين «العربى» (انظر أدناه) بل كان هناك - أيضًا - المحامون الشرعيون فى مقابل المحامين المدنيين والمحامين أمام المحاكم المختلطة[٢]، بل إن وصف «الرومى» (أى الأوروبى) أصبح يميز بعض القطط والكلاب الأليفة التى تستحق وضع الحيوانات الأليفة فى البيوت من غيرها من الأنواع «البلدى» المختلفة التى لا تُعد جديرة بهذا الوضع المميز. وجرى التمييز على نحو مشابه فى الفواكه والخضروات فوصفت المستوردة بذورها من الخارج بأنها «رومية» وإن لم تكن تعتبر عمومًا أفضل دائمًا من نظيرها من الأنواع «البلدية» المحلية، وبينما يمكن القول إن الطبقة العيا اتبعت أسلوب حياة «إفرنجيا» بل إنها كانت توصف بأنها ألافرانكا à la franca ، فإن الطبقات الأدنى اتبعت أسلوب حياة كان يوصف بأنه «بلدى».

وقد ساعد التضخم التدريجى فى الثلاثينيات والأربعينيات فى صفوف الطبقة الوسطى التى جمعت وخلطت بين عناصر من كلا أسلوبى الحياة «البلدى» و«الإفرنجى» فى كسر حدة هذا الانشعاب بين الطبقات العليا والدنيا الحضرية. كذلك ساعد فى تأسيس تراتبين من الأساليب يرتبط فيها الترف والذوق الراقى بالأشياء الأجنبية بينما ترتبط الأشياء «البلدية» بالفقر والذوق الخشن. ولكن كانت هناك أوقات لا يستطاع فيها تحمل تكلفة الطريقة الحقيقية لحياة الطبقة العليا - دع عنك الأرستقراطية - من حيث ما تكبده من إيجارات وأثمان ورسوم، وهنا كانت الطبقة الوسطى تعمد إلى نوع من الحياة هو استنساخ مقلد أرخص تكلفة - وأحيانا يكون سوقيًا وفِجًا - لحياة الطبقة التى فوقها. وهؤلاء الذين لا يتحملون تكلفة الحياة فى أحياء مثل جاردن سيتى والزمالك، أو لا يتوقعون فرصة للعمل أو إقامة الأسرة فى جوار مثل هذه الأماكن، قد يظلون على ابتعادهم عن قلب المدينة التقليدى ويتوجهون إلى الأحياء المطورة فى الشمال الشرقى أو الشمال الغربى مثل شبرا والمطرية والسكاكينى والظاهر وهليوبوليس (مصر الجديدة) وهكذا. وهم قد لا يشترون ملابسهم من البوتيكات والمحال الكبيرة «ذات الأقسام» الخاصة بالأثرياء، ولكنهم على العموم

ينصرفون عن الأسواق القديمة، ويتوجهون إلى محلات مثل أفيرينو وصيدناوى وأروزدى باك التى تخدم ذوى الميزانيات المحدودة من الأفندية، وهم قد لا يتحملون النوادى الليلية الأكثر تكلفة ولكنهم يتحملون الأرخص منها فى الجوار، وقد يشترون تذكرة لدخول اللونا بارك أو دار من دور السينما المزدهرة والمنتشرة حديثًا فى قلب المدينة أو فى الأحياء التى يقيمون بها، وقد يقضون أمسيتهم فى مقهى متجاذبين أطراف الحديث ويلعبون النرد أو الشطرنج.

إعادة تنظيم المدن ودور مصلحة التنظيم[٣]

كانت القاهرة، التى أصبحت الآن حاضرة عملاقة تتألف حتى بداية القرن التاسع عشر من خمسة أميال مربعة تمتد من القلعة (عند سفح جبل المقطم) شرقًا حتى العتبة الخضراء غربًا بالإضافة إلى مينائى بولاق ومصر القديمة، وكان قلب المدينة يبعد أربعة أميال من ضفاف النيل التى لم تكن مدعمة فى ذلك الوقت، وكانت هذه الأميال الأربعة خليطًا من المستنقعات والتلال الطينية والمقابر، ولذلك لم تكن السكنى بها آمنة فى وقت الفيضان، وفى عهد محمد على بدأت على نحو مثير وبسرعة غير مسبوقة[٤] الجهود الأولى لتسوية التلال وشق شوارع جديدة وبنائها على الطراز «الرومى» وبناء المدارس والمصانع والقصور.

ومع ذلك فإن مدينة القاهرة الحديثة تدين بطبيعتها إلى الخطة الكبرى التى تصورها إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) . ففى ظل نفوذه «صُنع تصميم المدينة على خطوط تصميم باريس à la Haussman مع ملامح باريسية يمكن التعرف عليها فى الخطة الإسماعيلية لمركز المدينة (حيث تنطلق الطرق فى كل اتجاه) على غرار» ميدان الايتوال » فى باريس، وكان قلب المدينة هو ميدان إسماعيل (الإسماعيلية - التحرير حاليًا) الذى يتفرع إلى ميدانين آخرين: سليمان باشا (طلعت حرب حاليا) وشمبوليون وإلى الكوبرى (كوبرى قصر النيل)، كذلك شهد عهد إسماعيل تبنى خطة السبعة مشروعات؛ لتطوير وتوسيع المدينة.

وبمقتضى هذه الخطة أزيل المزيد من المقابر، وجُفف المزيد من المستنقعات والبرك، وتم تغيير مجرى النيل لينحرف شرقًا من مجراه السابق ليكون أقرب إلى المدينة التي كانت قائمة آنذاك، وليسمح بتطوير المنطقة الواقعة بينهما، وكذا بتطوير الأرض غرب النيل.

ونتيجة لذلك تطورت الأحياء شرق النيل وغربه، وكذا الأحياء شمال القاهرة وضمت أحياء شرق النيل عابدين والأزبكية والإسماعيلية، وفي غرب النيل بدأ يظهر حيًا العجوزة والدقي، وتأسست حديقتا الحيوان والأورمان، وأضيف المزيد من الأرض إلى شمالي جزيرة الزمالك نتيجة تحويل مجرى النيل، وإلى الشمال من القاهرة تطورت المدينة على محورين: المحور الشمالي الشرقي حيث تمددت شبرا، والمحور الشمالي الغربي حيث أضاف بناء محطة السكة الحديد المركزية في ميدان المحطة قوة دفع لتنمية الفجالة والسكاكيني على الأراضي الخاصة، وتبع ذلك تنمية العباسية والمطرية وكذلك مصر الجديدة.

ويتفق المؤرخون الحضريون والمتخصصون عمومًا على أن حقبة التوسع العظيم في القاهرة كانت بين عامي ١٨٩٥ و١٩٠٧ عندما ازدادت كثافة الأعمال الإنشائية في المدينة، وكان هناك تدفق كبير من الأجانب الذين شكلوا ١٦ في المائة من سكانها عام ١٩٠٧[٥]، غير أن أحياء مهمة من المدينة مثل المعادي ومصر الجديدة تم تخطيطها بعد هذا التاريخ، بل إن الأحياء التي بدأت مع بداية القرن العشرين مثل جاردن سيتي لم تسكن بالكامل حتى العشرينيات.

ويمكن تتبع دور الدولة في السيطرة على إعادة تنظيم المدن المصرية (القاهرة والإسكندرية خصوصًا) وتحديثها ووضع القواعد المنظمة لذلك والقيام على تنفيذه أحيانًا رجوعًا إلى إنشاء مصلحة في وزارة الأشغال العمومية تدعى مصلحة التنظيم في السنوات الأخيرة من حكم محمد علي.

وإذ كانت المصلحة مسئولة في البداية عن بناء الشوارع الحديثة الواسعة، فلقد اكتسبت في عام ١٨٨١ السيطرة على التوسع في العاصمة من خلال نظام للتراخيص

يشترط الالتزام بقانون التنظيم من حيث الحد الأدنى من معايير السلامة والصحة العامة وقواعد التنظيم، وفى أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر اضطلعت المصلحة بإعداد الخطة العامة للتنمية الحضرية وتنفيذها، وفى عام ١٩٣٦ أصبحت مسئولة - أيضًا - عن تجميل القاهرة وتولت مسؤلية زراعة أشجار الشوارع وصيانتها والحدائق العامة والإشراف على نظافة القاهرة، وفى ذلك الحين أصبحت تمارس تقريبًا السيطرة الكاملة على المدينة وضواحيها بما فى ذلك الولاية على تخطيط المدينة (متضمنًا اقتراح الأشغال العامة الضرورية) والإشراف على شركات المرافق العامة العاملة فى القاهرة[٦].

تأثير نظم النقل الجماعى الحديثة

كان لتحسين شبكة النقل ؛ وخصوصًا إدخال الترام الكهربائى[٧] وبناء عدد من الكبارى عبر النيل أهمية حاسمة . وفى عام ١٩١٧ اختصر كثيرًا زمن الانتقال بين مختلف أجزاء القاهرة حين أخذت نظم النقل الجماعى (مثل الترام[٨] والمترو[٩]) تشق طريقها إلى الأحياء الجديدة وتربطها بمركز المدينة، وفى عام ١٩٣١ بدأ تشغيل شبكة جديدة من الباصات بموجب حق امتياز لتضيف مرفقًا جديدًا إلى شبكة النقل العام فى المدينة[١٠]، وبالإضافة إلى ذلك أصبحت هناك ثلاثة كبارى مقامة على النيل ، بمنظور استراتيجى ، تربط جزره وضفته الغربية بالجزء الأقدم من المدينة[١١].

وقد دخلت أول سيارة إلى القاهرة عام ١٩٠٣ عندما كانت الطرق المدكوكة بالدبش والقطران والمغطاة بالبازلت والطرق الأسفلتية الحديثة تمامًا لا تمثل سوى ٩ فى المائة من شوارعها، ولما تبينت صعوبة توسيع وتعريض ورصف الطرق الضيقة والحارات فى الأحياء القديمة[١٢] بُنى معظم الطرق الممهدة الحديثة فى الأجزاء الغربية والشمالية من المدينة النامية . وحتى ثورة ١٩١٩ كانت الحناطير وعربات الكارو والعربات التى تجرها الدواب هى وسائل النقل الغالبة فى القاهرة كما تُظهر ذلك صورة فى مجلة اللطائف المصورة فى ١٤ أبريل عام ١٩١٩.

وحتى الثلاثينيات استطاع التوسع فى الطرق المرصوفة أن يلاحق الزيادة فى أعداد السيارات والشاحنات، إلا أنه فيما بعد ذلك زاد عدد المركبات «ذات المحركات» بسرعة أكبر من الزيادة فى الطرق الجديدة؛ حتى إنه فى أواخر الأربعينيات كان عدد المركبات قد تضاعف بينما بقيت الشوارع على حالها نسبيًا[١٣]، (انظر جدول ٣-١)

جدول ٣ - ١
الزيادة فى أعداد المركبات فى القاهرة
(١٩٠٠ - ١٩٤٥)

أنواع المركبات والسائقين	أعداد المركبات					
	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٤٠	١٩٤٥
الحناطير	١٦٠٠	٢٠٠٠	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م
الحوذية	٢٠٠٠	٤٩٤٠	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م
عربات الكارو لنقل الناس والبضائع	١٠٠٠	١٦٠٠	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م
سائقو الكارو	١٠٢٠٠	١٦٠٠٠	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م
سائقو عربات اليد	٢٥٠٠	٢٠٠٠	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م
سيارات التاكسى	لا يوجد	٨٠	غ . م	٢٠٠٠	غ . م	٤٣٢٠[١]
السيارات الخاصة	لا يوجد	٩١٦	٧٠٠٠[٢]	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	غ . م
الدراجات النارية	لا يوجد	١٨٢	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م

المصدر: من واقع دراسة J. Abu-Lughod, Cairo: 1001 Years of the Victorious City, p.159.

ملحوظات :

١- يضم سيارات التاكسى والشاحنات والباصات.

٢- قدر N.Clerget عدد السيارات الخاصة فى ١٩٣٠ بـ١٤٥١٠ (انظر Clerget, Le Caire: Etude de Géographie Urbaine, . p.112).

٣- غ.م = غير معروف.

ساعدت التطورات فى شبكات النقل فى القاهرة بحركيتها المتزايدة فى خلق معنى جديد للمكان : فلم تعد الأحياء السكنية القديمة مثل ما كانت عليه، «شبه مدن» تكاد تكون مغلقة على أهلها، وأتيحت حريات أكبر ، وكذلك طرأت أخطار أكبر فى مدينة أصبح فى مقدور الأفراد فيها أن يفلتوا من العيون الفضولية المتابعة لهم باستمرار فى مجتمع صغير، وأن يتجولوا هنا وهناك حيث لا يعرفهم أحد، كذلك أصبح إشراف الآباء على أبنائهم أصعب، بينما بدأت الشكاوى تسمع عن تحرش الغرباء بالنساء فى الشوارع(١٤).

وكان من الطبيعى أن تمس الحركية التى ألقت تأثيرها الثورى على الحياة القاهرية أول ما تمس الطبقة العليا باعتبارها الأقدر على الاستفادة من مزاياها، وهكذا كان أعضاؤها أول من هجر الأحياء السكنية القديمة إلى الأحياء الأوروبية الناشئة حديثًا بمرافقها المتقدمة، وكانوا يستطيعون بمركبة أو سيارة تحت تصرفهم يتحملوا عبء الانطلاق إلى الضواحى، ثم لم تلبث هذه الرفاهية فيما بعد أن تسربت نزولاً إلى الطبقات الأدنى منهم.

كذلك أعطت الحركية المتزايدة الأنشطة التجارية دفعة هائلة، فقد أصبحت دور السينما والمقاهى أوروبية الطابع وقاعات الموسيقى والحانات قريبة المنال، وكذلك كانت المتاجر متعددة الأقسام التى تخدم زبائن يأتون من أبعد من جوارها المباشر، وفى ذلك الوقت بدأ **الإعلان** يتخذ طريقه كوسيط اتصال عبر مختلف الطبقات.

ومن ناحية أخرى ، أبعدت الشوارع العريضة المرصوفة الأنشطة التجارية عن الأحياء القديمة؛ وبهذا أسرعت فى تدهورها، وفاقم من هذا التدهور تركيز الاستثمارات العامة والخاصة فى مناطق التنمية الجديدة فى غرب القاهرة وشمال شرقها(١٥).

وفى مدن الأقاليم أدى تحسن وسائل النقل ، وزيادة سبل الراحة وارتفاع أثمان العقارات على جوانب الشوارع المرصوفة طبقًا لقواعد «التنظيم» الجديدة ، بالأعيان والتجار إلى تقديم مساهمات مالية ودفع ضرائب والإسهام فى جهود نظارة الأشغال العمومية، لتنفيذ التحسينات البلدية الجديدة. ففى سنة ١٨٨٦ دفع ملاك العقارات والتجار فى الإسكندرية ٤٠٠٠ جنيه مصرى[١٦].

وفى أغسطس عام ١٨٨٤ اجتمع أعيان طنطا مع مدير المديرية، وطلبوا جباية ضريبة منهم لإدخال تحسينات الشوارع الجديدة، وتألفت لجنة من سبعة من «الوجهاء» لهذا الغرض . وفى عام ١٨٨٥ طلب «الأعيان» و«الوجهاء» فى عدة أقاليم أخرى الاحتذاء بالمثل الذى ضربته طنطا، وفى عام ١٨٨٧ تم قبول طلب دمياط فى هذا الشأن، وفى عام ١٨٩١ تم قبول طلب دمنهور والزقازيق، وبعد ذلك أقيمت مجالس بلدية في هذه المناطق.

التمايز فى أماكن الإقامة : الخروج من الحارة

يجدر بنا أن نتذكر أن «الحارة» كانت هى وحدة الإقامة الرئيسية فى القاهرة حتى منتصف القرن التاسع عشر[١٧]؛ حيث كان الأغنياء والفقراء يتعايشون معًا فى تلك الأيام الخالية، ويتعايش على نحو مشابه التباين بين بيوت «البسطاء» و«الميسورين» فى بنية الحارة، وبينما كانت التراتبية الاجتماعية ملحوظة ، فإن التجاور المكانى كان يعنى أن الجميع يؤلفون مجتمعًا واحدًا، وتقول شهادة « أحمد أمين » على سبيل المثال «إن جيرته فى منعطف القرن كانت تضم نحو ثلاثين بيتًا يسكنها ناس من كل الطبقات: «فبين الثلاثين بيتًا بيت ينتمى إلى الطبقة العليا، وعشرة تنتمى إلى الطبقة المتوسطة، وعشرون إلى الطبقة الدنيا»[١٨].

ويجب ألا ننظر إلى الحارة على أنها وحدة خطية بسيطة ؛ بل هى بالأحرى تجمع عنقودى من حارة رئيسية وحارات تابعة يشكل شبكة أساسية من المكان الحضرى

تمتزج فيه الفضاءات الثلاثة : للمعيشة والعمل وقضاء أوقات الفراغ[١٩]، ومع مرور الوقت انتقلت أسر الطبقة العليا إلى أحيائهم الخاصة، وكذلك فعلت أقسام كبيرة من الطبقة الوسطى؛ تاركين المجموعات ذات الدخل المنخفض يشكلون مجتمعاتهم المغلقة التى تستجيب لمتطلباتهم الخاصة فى متصل مكانى يضم السكن والعمل وتزجية وقت الفراغ[٢٠].

ومع بدء هذه العملية فى وقت أكثر تبكيراً[٢١] تصاعد على نحو متسارع فى النصف الأول من القرن العشرين الانفصال المادى والتمايز الاجتماعى فى المناطق الحضرية ليصبح التقابل بين الطبقة والمكان بالتدريج أكثر ظهوراً وصراحة . وقد اتخذ ذلك شكل التحركات السكانية التدريجية وإن كانت مطردة من حى إلى آخر، وكان نهوض أحياء بعينها فى القاهرة أو تدهورها، وأحياناً أفولها، انعكاساً للتغير السريع فى البنية الاجتماعية الاقتصادية فى المناطق الحضرية، وشهادة على حالة السيولة العالية فى المجتمع المصرى عموماً فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وقد عبرت صحيفة المؤيد فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٦ تعبيراً بليغاً عن التغيير فى مفهوم الطبقات العليا والأثرياء للسكنى المثلى حين قالت:

«بعد أن ألفوا السكنى فى الحارات الضيقة، وكان أشرافهم يفضلون الإقامة فى الأزقة دافعين أغلى الأثمان فى بيوتها القصية القريبة من نهاياتها المسدودة لبعدها عن الحركة والضوضاء والرعاع؛ أصبحوا الآن لا يألفون إلا الشوارع الواسعة، ويبحثون عن الخروج قبل الدخول . إن مالك البيت الفسيح يهجره؛ لأنه يقع فى زقاق، ويبحث عن بيت أقل اتساعاً فى شارع مفتوح من طرفيه، إنهم كرهوا الحارات الضيقة، وأصبحوا راغبين فى أن يطلوا على الميادين، وقد أثر هذا كثيراً على عمارة المدن وتحضرها إلى حد أن الأحياء الأصلية التى كانت مركزاً للأعيان والأشراف أصبحت على وشك البلى والإقفار»[٢٢].

وثمة توازٍ يمكن أن نراه بين التحول من الحياة فى الحارات والأزقة إلى الحياة فى الشوارع والميادين المفتوحة، وبين التحول فى التركيز من الوكالة إلى الفندق: فكلاهما يشير إلى تحول فى اتجاه النظر ليكون إلى الخارج بدلاً من الداخل، ولنقل إن تاجرًا أو صاحب حرفة يقضى ليلته فى وكالة، فإنه يقضيها على الأغلب إلى جوار زميل مصرى قادم من جزء مختلف من وادى النيل، أو على الأقل إلى جوار زميل مسلم. أما الفندق فإنه شىء مختلف تماماً: إنه مؤسسة أوروبية، ومن أول علامات الكوزموبوليتانية(٢٣).

اضمحلال المدينة القديمةونهوض الأحياء الراقية Les beaux quartiers

فى ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت هناك أحياء مشهورة بالتميز الاجتماعى لساكينها، ومنها: الناصرية، والعباسية، وحوش الشرقاوى، والأزبكية، والحلمية الجديدة، وكانت العباسية الحى السكنى لبعض العسكريين، وللتجار الذين يملكون محلات فى خان الخليلى والجمالية والحسين، وفيما بعد أصبحت الملجأ المفضل لملاك الأرض الغائبين الذين توافدوا أفواجًا للحياة فى المدينة(٢٤)، أما الناصرية فكانت مقر كبار الموظفين الحكوميين الذين يعيشون قريبًا من الدواوين (النظارات أو الوزارات) المتجمعة فى لاظوغلى(٢٥).

وكان حوش الشرقاوى المنطقة السكنية للذوات المرتبطين بالبلاط الملكى والمرتبطة حياتهم مباشرة بقصر عابدين القريب، وقد بدأت المرحلة الأولى من النزوح من هذين الحيين الأخيرين عندما غزتهما الطبقات الأدنى لتحرم سكانهما مما يعتزون به من تميز . وما إن أصبح الحيّان مزدحمين ومليئين بالضجة بسبب الحركة الكثيفة لوسائل المواصلات ونداءات الباعة المتجولين حتى هجرهما سكانهما الأوائل إلى المنيرة والحلمية الجديدة ، وكلا هذين الحيين فقد - أيضًا - بدوره كثيراً من سكانه الذوات، بعضهم إلى حى جاردن سيتى القريب، وبعضهم إلى مختلف الأحياء الجديدة.

من ناحية أخرى ، فإن حى الأزبكية[٢٦] الذى كان مركزًا للأرستقراطية القديمة، والذى آوى ذات يوم ٤٧ فى المائة من الأرستقراطية الملوكية، أخذ يوالى اضمحلاله كمنطقة سكنية، ولكن ليس كمركز للأنشطة الترفيهية . إن قربه من محطة السكة الحديد المركزية ومواقف الترام النهائية والمسارح والمقاهى والفنادق صرف عنه الأغنياء الذين ينشدون السلام والهدوء، وكان الاضمحلال السكنى لـ«عابدين والإنشا» (المشهور بحى السيدة زينب) مصحوبًا بارتفاع سمعة حى العباسية[٢٧] الأكثر اخضرارًا والذى أصبحت تقطنه أغلبية من ملاك الأرض الغائبين عن ريفهم[٢٨]، وحى هليوبوليس الذى أصبح الحى المفضل لسكنى الأسرة الملكية وأعضاء البلاط، وقد ارتفعت نسبة هذه المجموعة بين سكان هذا الحى من ٣,٢ فى المائة إلى ١٥,٤ فى المائة خلال عقد من الزمان - من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٧ - بينما ارتفعت فى الفترة نفسها نسبة العاملين فى البعثات الدبلوماسية المقيمين فيه من ٢,٥ فى المائة إلى ٢١ فى المائة من إجمالى عدد سكانه[٢٩].

فى عام ١٩٣٨ لم تحص مجلة وكل شىء الدنيا الأسبوعية من أحياء الطبقة العليا سوى المعادى وجاردن سيتى والزمالك[٣٠]، وجاء سحر حى المعادى (الذى بدأت شركة الدلتا بناءه فى عام ١٩٠٦) من الطراز البريطانى لأسطح بيوته المائلة وما يحيط بها من حدائق الزهور، ووفقًا لما ذكره د. مجدى وهبة إن «هذا قدم بديلاً من ضواحى لندن أو شبيهاً بمنطقة محطة التلال الهندية»[٣١]، وقد بنى هذا الجزء من المعادى على بعد ٢٠٠ متر فقط من الحى الأصلى الفقير « معادى الخبيرى » الذى أصبح فيما بعد يمد المعادى بكثير من الخدمات والخدم . وعلى الرغم من ربط الحى بالقاهرة عن طريق المترو عام ١٩١٠ إلا أن معظم سكانه - فيما يُظن - ظلوا يفضلوا استخدام سياراتهم الخاصة على الطريق الرئيسى على طول النيل عند زيارة قلب القاهرة، مترفعين عن استخدام المترو، الأمر الذى يكلفهم مشياً إلى المحطة وانتظاراً للقطار[٣٢].

وكان حى جاردن سيتى - أيضًا - بريطانى الطراز يتبع نموذج حى المعادى بفيلاته وحدائقه، بدأ من مقر السفير البريطانى (قصر الدوبارة) ممتداً جنوبياً إلى

مستشفى قصر العينى، ثم امتد عرضًا ما بين شارع قصر العينى شرقًا والنيل غربًا، وبينهما كثير من السفارات والقنصليات إلى جانب بيوت الذوات المصريين وكبار الموظفين البريطانيين

ونظرًا لموقعه الأكثر توسطًا فسرعان ما غزاه الزحام، وأصبح أقل تعبيرًا عن معنى اسمه «جاردن سيتى» (المدينة الحدائقية) عندما انتشرت فيه العمائر ذات الشقق . وخلال الفترة التى كان فيها مقصورًا على الأغنياء كانت الإقامة فى جاردن سيتى تكلف ما بين عشرة جنيهات وخمسين جنيها إيجارًا شهريًا، ولكن فى الثلاثينيات أصبح من الممكن أن تجد فيه شقة إيجارها أربعة جنيهات شهريًا.

وقد بدأت المبانى الحضرية فى الزمالك قريبًا من قصر الجزيرة الذى بناه إسماعيل لاستضافة الإمبراطورة أوجينى، ثم تم تقسيمه بعد ذلك، وامتلك جزءًا منه آل لطف الله السوريون . وفى العقدين الأولين كان ساكنو الجزيرة فى قلب الزمالك هم حصرًا من كبار المديرين الأجانب والكولونياليين (ومنهم المدير العام لحسابات الدولة والمدير العام للضرائب المباشرة ومحافظ البنك الأهلى المصرى وقضاة المحاكم المختلطة ومفتشو المالية ومفتشو الرى والمستشارون)، وأعضاء من الأسرة المالكة (مثل الأميرة فاطمة فاضل والأميرة نازلى حليم)، وشخصيات مهمة من نخبة الأعمال الكوزموبوليتانية (مثل أصلان قطاوى، وجوزيف شيكوريل، وهنرى بك نعوس) وقلة من شخصيات الطبقة العليا الأهلية (مثل محمد بك اللوزى، وحامد بك الشواربى، وحسن سعيد باشا، وأمين غالى باشا)[٢٣]. وكان الزمالك – أيضًا – هو الحى الذى احتوى على أكبر عدد من النوادى: نادى الجزيرة الرياضى، والتيرف كلوب، والنادى الأهلى الرياضى، ونادى الضباط، ونادى المختلط، ونادى الاتحاد الإنجليزى المصرى.

وفى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى فتح الزمالك أبوابه لقادمين جدد وفدوا من أحياء القاهرة التقليدية ولكبار ملاك الأرض الغائبين، وهذا التوسع تم عبر « شارع فؤاد » الذى قسم الزمالك فى جهته البحرية فى مواجهة بولاق، وفى منتصف القرن العشرين اكتمل انتقال النخب السابقة على الثورة إلى أحياء الطبقة العليا . وفى عام

١٩٤٧ كان الزمالك يضم ٦٥٠٠٠ من الأشخاص المتميزين اجتماعيًا يمثلون القسم الأكبر من «الطبقة المترفة»، وبالرغم من وجود المزيد من السكان المصريين فإن كثيرًا من المحلات والمخازن فى هذه المنطقة كان يملكها أجانب[٣٤].

ولم تنشط حركة الانتقال السكانى المتصاعدة حتى الثلاثينيات عندما أظهرت الفئة العليا القاهرية «بنفاد صبر اتجاهات للطرد المركزى بالانتقال من الأحياء السكنية التقليدية فى العباسية والأزبكية والحلمية والمنيرة إلى الأحياء الجديدة نسبيًا فى هليوبوليس والزمالك وجارن سيتى والجيزة»[٣٥].

وفى الوقت نفسه اجتذبت هليوبوليس المزيد من أعضاء الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة الأهلية والمشرقية وكذلك من الطبقة الوسطى البازغة . ومع حلول منتصف القرن كان معظم سكان هذه الأحياء يشتغلون بالتجارة والخدمات المهنية مع وجود نسبة كبيرة منهم يشغلون المناصب الإدارية والوظائف الكبرى فى المشروعات الخاصة والعامة على السواء[٣٦].

وأصبحت هليوبوليس موطنًا لمجتمع الأثرياء الذين يعيشون فى مستويات معيشة عالية، ويقيمون فى القصور الأنيقة فى الشوارع العريضة التى تصطف على جانبيها الأشجار، ولكنها – أيضًا – قدمت مكانًا مناسبًا لسكنى الأعضاء الناهضين من الطبقة الوسطى الذين سعوا إلى حراك سكنى يتكافأ وما حققوه من حراك اجتماعى . وهذه المجموعة ظلت على كل حال تسعى إلى إيجاد توازن دقيق بين ما درجت عليه من تقاليد تعتز بها، وبين الحداثة التى أصبحوا يدركون أن لابد لهم من اعتناقها طواعية فى عالم يتعين أن تتغير فيه تغييرًا كبيرًا كضرورة بقاء الاتجاهات إلى الأشكال الأقدم من التعليم والتشريع والبيئة الصحية والسكنية.

وهكذا أصبحت هليوبوليس تضم الكثير من شرائح الطبقة الوسطى المتنوعة، ولم تعد مجرد حى آخر من أحياء القاهرة: لقد أصبحت أكبر عدة مرات من كثير من أحيائها، وكان ينظر إليها منذ بدايتها الأولى باعتبارها مدينة، أو بلدة مدارية فى محيط القاهرة ترتبط بها بخدمة قطارات سريعة كانت تعد فى ذلك الوقت تجسيدًا

لآخر صيحة فى عالم التكنولوجيا(٣٧)، ولكنها فى الوقت نفسه كان مقصوداً أن تكون بلدة مكتفية بذاتها ومتكاملة بجميع خدماتها العديدة، لقد كانت مشروعًا عملاقًا نفذته شركة تعد - من حيث حجم رأسمالها المالى - التالية مباشرة لشركة قناة السويس، وكان لهذه « المدينة » شبه المنفصلة أحياؤها المختلفة: «حى القصور والفيلات، وحى الشقق البرجوازية، وحى يحتوى على المصانع ومساكن العمال»(٣٨)

غير أنه مما يلفت النظر السلاسة التى امتزج بها سكانها وطرزها المعمارية دون عزل ظاهر للعيان، وخلافًا للمراكز الفخمة التى كانت تحيط بها أحزمة الفقر فى المناطق الأخرى فى القاهرة (على سبيل المثال حى الزمالك الذى تحيط به إمبابة وبولاق) كانت هليوبوليس تمثل مفهوم الوحدة من خلال التنوع.

وفى عام ١٩٢٥ كان خمسون فى المائة من سكان هذه الضاحية مصريين، وثلاثون فى المائة عربًا شوام ، وعشرون فى المائة أوروبين (معظمهم يونان أو إيطاليون)(٣٩)، وكانت من حيث المبادىء الموجِّهة لتخطيطها العمرانى مثالاً طيبًا؛ لتطبيق «التنظيم» الجديد، فكانت كل مبانيها وقياساتها منسقة بشكل صارم ومنظمة بدقة من حيث نسبة كل منها إلى ما سواه وإلى حركة المرور المتوقعة، وكان ارتفاع المبانى وعدد الطوابق وعرض الشوارع ومواقع المعابر، مطابقًا لـ«التنظيم» الجديد . ولم تكن تتمحور، مثل الجمالية والأحياء التقليدية الأخرى فى القاهرة، حول مسجد أو تكية أو سبيل أو مولد سنوى لولى أو قديس يجسد الناحية الروحية، بل كانت تدور حول الرموز العلمانية لفندق هليوبوليس بالاس وميادين السباق والنوادى والتحفة الرائعة المسماة لونابارك القاهرة.

وكانت الكاتدرائية ومجموعة كنائس أخرى، لا المساجد ، هى التى تحكم خط السماء، ولم يكن هذا بدون مغزى خاص، لا لأن المقصود خدمة الأقلية الأجنبية غير قليلة العدد فحسب، ولكن - أيضًا - لخدمة العدد الكبير من المصريين فى هذه المدينة الجديدة، إذ كانت نسبة المسيحيين بينهم أعلى منها فى أى مكان آخر فى القاهرة منذ زحف كثير من الأقباط من حى شبرا القريب شمالاً إلى هليوبوليس.

وبصفة أكثر عمومية ، فإن أعضاء من الطبقة المتوسطة من أحياء العباسية والقبة والزيتون وعين شمس وأجزاء من شبرا أخذوا يتجهون إلى هليوبوليس، أما أولئك الذين كانوا يعيشون أصلاً في السيدة زينب والمنيرة والحلمية وعابدين ومصر القديمة فقد شرعوا يهجرون تلك الأحياء الآخذة في الانحدار؛ ليستقروا في الأحياء الآخذة في التوسع في الروضة والجيزة (الحى القريب من جامعة القاهرة وحديقة الحيوانات) والعجوزة والدقى . والجدير بالملاحظة هنا أن الأثرياء والميسورين يقومون أحياناً بدور الطليعة في تطوير المناطق السكنية الجديدة ببناء الفيلات أو المنازل في المناطق البكر ذات الكثافة السكانية الضعيفة، وما إن تبدأ هذه العملية حتى تتواصل سرعة الحضرنة بكل قوة حتى تصل إلى نقطة الازدحام البالغ[٤٠].

في أواخر العشرينيات بدأ البناء فوق ما كان لا يزال أرضاً زراعية في الروضة وفي أجزاء كبيرة من الجيزة والدقى والعجوزة، وهناك اكتسب شريط العمارات ذات الشقق السكنية المطل على النيل الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة . بينما اجتذبت القطاع الأعرض من هذه الطبقة العمائر الأقل أناقة ولكن عوضها الإيجار الأرخص والموقع المريح على طول الطريق الرئيسي المتجه إلى الأهرام.

وقد أدت هجرة المجموعات الأكثر ثراء والنخب البازغة حديثًا للأحياء الأقدم والأكثر تقليدية إلى تدهور مستوى هذه الأحياء من حيث المرافق الصحية وتوافر المنشآت والتسهيلات الحديثة والمرافق الأساسية وسائر أسباب الراحة المدنية . ففي عام ١٩٤٧ كان الجزء القديم من القاهرة المنتمي إلى القرون الوسطى يسكنه ٤٠٠ ألف من السكان . ووصل في تقدير بعض المحللين إلى حد التخمة[٤١] ، وأصبحت البيوت التي كانت ذات يوم بيوتًا للأغنياء والقادرين «تأوى العشرات من الأسر المكدسة في غرفها وفي قاعاتها الواسعة التي تمت تجزئتها وتقسيمها ، وفي الأكواخ والأكشاك المبنية في أفنيتها وعلى أسطحها[٤٢]. وأصبح هناك معنى واضح للتمايز المكاني والانقسام الاجتماعي، إذ إن «الاعتراف بأن الخروج من المدينة القديمة هو الخطوة الأولى في طريق الصعود الاجتماعي، وكل مَنْ يستطيع أن يتحمل تكلفة ذلك سوف يتبع هذا الاتجاه»[٤٣].

وطبقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٤٧ كان سكان قلب القاهرة القديم (قاهرة العصور الوسطى وبولاق ومصر القديمة) يمثلون فقط ٣٧ فى المائة من إجمالى سكانها، بينما المناطق التى تسكنها الطبقتان المتوسطة والعليا تمثل ٤٢ فى المائة (انظر الجدول ٣-٢)

جدول ٣ -٢

نظرة تشريحية للتجمعات السكنية فى القاهرة عام ١٩٤٧

المجتمعات التى تجمعها خصائص اجتماعية - مكانية	السكان بالألف	النسبة المئوية إلى إجمالى سكان القاهرة
الأطراف الريفية		١١
الشمال	١٠٠	
الغرب	٦٠	
الجبانات	٥٠	
الجنوب	٢٣	
القلب القديم		
بولاق	٢٦٧	
قاهرة العصور الوسطى	٢٩١	٣٧
مصر القديمة	١٠٢	
الطبقة العاملة الحضرية (الدنيا)		
الزيتون	١٨٧	٩
الطبقة الوسطى الحضرية		
الأحزمة الانتقالية	٢٩٣	
شبرا	٢٨٢	٣١
الساحل الفضى	٥٥	
الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة (أو الطبقة العليا)		
هليوبوليس	١٧٢	١١
الساحل الذهبى	٦٥	

المصدر: J. Abu-Lughod, Cairo: 100 Years of City Viotorious, p.218.

بالاستناد إلى نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٤٧.

وقد شكلت قطاعات الشوارع فيما بقى من قاهرة العصور الوسطى ما يعرف فى العامية المصرية باسم «الحتة»، وهى مجاورة سكنية يعرف فيها الناس بعضهم بعضا معرفة جيدة ووثيقة[٤٤]، ويطورون معنى من المشترك الاجتماعى والارتباط به (مثل ما فى تعبير «ابن الحتة»)[٤٥]، وقد صف أحمد أمين هذه المجاورات على النحو التالى: «إن جيرتنا وما يحيط بها كانت هى المدرسة التى تعلمت فيها اللهجة القاهرية الأصلية، كلماتها وأساليبها وأمثالها وأشعارها الشعبية، إن جيرتنا كما قلت كانت تمثل الحياة القاهرية الخالصة[٤٦]، ومما يثير الاهتمام، أو لعله أمر طبيعى للغاية، أنه فى هذه الأماكن «وفى مساكن لا يتوفر فيها إلا الحد الأدنى من وسائل الصحة والسلامة والراحة ولد مَنْ سيكونون فى المستقبل بيروقراطيين أو ثوريين وطنيين أو مثقفين أو ديكتاتوريين أو مهاجرين إلى كندا والبلاد العربية»[٤٧].

الحراك السكنى للطبقة العليا (١٩٣٧-١٩٤٧)

فى محاولة لاستخلاص أى نمط للحراك السكنى للطبقة العليا فيما بين الأحياء المختلفة فى القاهرة الكبرى فيما بين عامى ١٩٣٧ و١٩٤٧ ، قامت الباحثة بتحليل الكترونى للبيانات المتعلقة بأماكن الإقامة للطبقة العليا المصرية كما وردت فى طبعتى ١٩٣٧ و١٩٤٧ من كتاب Who's Who in Egypt.

وعلى أساس ٧٣٤ مفردة فى طبعة ١٩٣٧ و١١٣٤ مفردة فى طبعة ١٩٤٧، استطعت أن أضع ترتيبًا للأحياء باستخدام عدد ونمط منازل الطبقة العليا، وتظهر نتيجة هذا التحليل الأعداد المطلقة لمساكن أفراد العينة والنسبة المئوية لتوزيعها على الأحياء السكنية المختلفة .

وتظهر المقارنة بين الأعداد المطلقة للمساكن، وكذا نسبها المئوية فى مختلف الأحياء فى عامى ١٩٣٧ و١٩٤٧، أنه بينما كانت هناك زيادة ملحوظة فى إجمالى عدد

مساكن الطبقة العليا فى مناطق : الجزيرة والمعادى ومنشية البكرى والزيتون والعجوزة وشبرا، إلا أن نصيب هذه الأحياء من إجمالي مساكن الطبقة العليا ظل تقريباً على ما هو عليه.

وفى الوقت نفسه بيتما كانت هناك زيادة غير عادية فى عدد مساكن الطبقة العليا فى هليوبوليس والروضة ، فإن نسبته المئوية إلى إجمالى هذه المساكن فى القاهرة لم تزد إلا قليلاً . بينما الأحياء التى زاد فيها عدد مساكن الطبقة العليا ونسبة هذه المساكن إلى الإجمالى زيادة لها مغزاها كانت هى:

المنطقة	الزيادة فى عدد الوحدات السكنية	التغير فى النصيب النسبى بالنقاط المئوية
الجيزة	١٠٠	+ ٤,٦
الزمالك	٧٩	+ ٣,٧
الدقى	٥٥	+ ٤,٤
القبة وحدائق القبة	٥١	+ ٢,١

أما الأحياء التى انخفض فيها عدد الوحدات السكنية للطبقة العليا وكذا نصيبها النسبى فى الإجمالى فكانت:

المنطقة	النقص فى عدد الوحدات السكنية	التغير فى النصيب النسبى بالنقاط المئوية
العباسية	١٠	- ٣,٨
حلوان	٢	- ١,٤
المنيرة	٤	- ٠,٩
الحلمية الجديدة	٣	- ٠,٨
عابدين	٣	- ٠,٥

وجدير بالذكر أن بعض الأحياء النخبوية مثل : جاردن سيتى وقصر العينى وقصر النيل قد وصلت إلى أقصى طاقتها الاستيعابية بحلول عام ١٩٣٧ وظلت ثابتة حتى عام ١٩٤٧، وأن مناطق أخرى مثل السيدة زينب والمطرية أظهرت جموداً كاملاً

سواء فى العدد المطلق لمساكن هذه الطبقة أو نسبتها إلى الإجمالى مما يضعها فى أدنى سلم المناطق السكنية للطبقة العليا، وفى عام ١٩٤٧ لم يتضمن كتاب Who's Who in Egypt أى بيانات عن محال إقامة لأفراد من الطبقة العليا فى أحياء الظاهر وروض الفرج وبولاق والأزبكية والفجالة والخليفة ومصر القديمة.

جدول ٣ - ٣

ترتيب الأحياء السكنية وفقًا لكثافة الوحدات السكنية للطبقة العليا

(١٩٣٧ - ١٩٤٦)

الحى	إجمالى عدد الوحدات السكنية			الترتيب النسبى للكثافة السكنية		
	١٩٣٧	١٩٤٦	التغيير (فى العدد المطلق)	١٩٣٧ (٪ من الإجمالى)	١٩٤٦ (٪ من الإجمالى)	التغيير (بالنقاط المئوية)
هليوبوليس	١١٤	١٨٥	٧١	١٦,١٠	١٦,٦٢	٠,٥٢
جاردن سيتى	٩٠	٩٠	صفر	١٢,٧١	٨,٠٩	- ٤,٦٣
الجيزة	٨٨	١٨٨	١٠٠	١٢,٤٣	١٦,٨٩	٤,٤٦
الزمالك	٨٦	١٦٥	٧٩	١٢,١٥	١٤,٨٢	٢,٦٨
العباسية	٥٩	٤٩	- ١٠	٨,٣٣	٤,٤٠	- ٣,٩٣
القبة وحدائق القبة	٤٩	١٠٠	٥١	٦,٩٢	٨,٩٨	٣,٠٦
حلوان	٢٥	٢٣	-٢	٣,٥٣	٢,٠٧	- ١,٤٦
المعادى	٢٥	٣٥	١٠	٣,٥٣	٣,١٤	- ٠,٣٩
منشية البكرى	٢٤	٣٦	١٢	٣,٣٩	٣,٢٣	- ٠,١٦
شبرا	٢٣	٢٤	١	٣,٢٥	٢,١٦	- ١,٠٩
الزيتون	٢٢	٣٠	٨	٣,١١	٢,٧٠	- ٠,٤١
المنيل ومنيل الروضة	١٧	١٩	٢	٢,٤٠	١,٧١	- ٠,٥٩

" تابع "جدول ٣ - ٣

الحى	إجمالى عدد الوحدات السكنية			الترتيب النسبى للكثافة السكنية		
	١٩٣٧	١٩٤٦	التغيير (فى العدد المطلق)	١٩٣٧ (٪ من الإجمالى)	١٩٤٦ (٪ من الإجمالى)	التغيير (بالنقاط المئوية)
الروضة	١٣	٣٣٩	٢٦	١,٨٤	٣,٣٥	١ ٧٦
الحلمية الجديدة	١١	٨	٣ -	١,٥٥	٠,٧٢	٠,٨٣ -
المنيرة	١٠	٦	٤ -	١,٤١	٠,٥٤	٠,٨٧ -
الجزيرة	١٠	١٦	٦	١,٤١	١,٤٤	٠,٠٣
قصر العينى	٩	١٠	١	١,٢٧	٠,٩٠	٠,٣٧ -
المطرية	٧	٦	١-	٠,٩٩	٠,٥٤	٠,٤٥ -
الدقى	٧	٦٢	٥٥	٠,٩٩	٥,٥٧	٤,٥٨
عابدين	٦	٣	٣-	٠,٨٥	٠,٢٧	٠,٥٨ -
السيدة زينب	٥	٦	١	٠,٧١	٠,٥٤	٠ ١٧ -
قصر النيل	٤	٥	١	٠,٥٦	٠,٤٥	٠,١٢ -
العجوزة	٤	٨	٤	٠,٥٦	٠,٧٢	٠,١٥
الإجمالى	٧٠٨	١١١٣	٤٠٥	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠	٠٠,٠

– المصدر : تحليل إلكترونى لمفردات **who's who in Egypt** طبعتى ١٩٢٧ ، ١٩٤٧

جدول ٣ – ٤

ترتيب أحياء القاهرة طبقًا لكثافة الفيلات السكنية (بيانات بالعينة)

الحى	١٩٣٧			١٩٤٧		
	عدد الفيلات	٪ من الإجمالى	الترتيب	عدد الفيلات	٪ من الإجمالى	الترتيب
المجموعة «أ»						
الجيزة	٦٨	٢٧,٢٠	١	٧٧	٢١,٤٥	١
هليوبوليس	٣٦	١٤,٤٠	٢	٥٢	١٤,٤٨	٢
الزمالك والجزيرة	٣٢	١٢,٨٠	٣	٤٦	١٢,٨١	٣
الجزيرة (فقط)	٢	٠,٨		٣	٠,٨٤	
المعادى	١٨	٧,٢٠	٤	٢٨	٧,٨٠	٥
القبة	١٧	٦,٨٠	٥	٣٨	١٠,٥٨	٤
جارن سيتى	١٥	٦,٠٠	٦	١٨	٥,٠١	٧
المجموعة «ب»						
حلوان	١٣	٥,٢٠	٧	٧	١,٩٥	١٠
العباسية	١١	٤,٤٠	٨	٦	١,٦٧	١١
الزيتون	١٠	٤,٠٠	٩	١٧	٤,٧٤	٨
الروضة	٦	٢,٤٠	١٠	١١	٣,٠٦	٩
منشية البكرى	٦	٢,٤٠	١٠	١٨	٥,٠١	٧

" تابع "جدول ٣ – ٤

الحى	١٩٣٧			١٩٤٧		
	عدد الفيلات	٪ من الإجمالى	الترتيب	عدد الفيلات	٪ من الإجمالى	الترتيب
المجموعة «جـ»						
شبرا	٣	١,٢٠	١١	١	٠,٢٨	–
المطرية	٣	١,٢٠	١١	٤	١,١١	١٢
قصر العينى	٣	١,٢٠	١١	صفر	٠,٠٠	–
قصر النيل	٢	٠,٨٠	١٢	٢	٠,٥٦	–
الدقى	٢	٠,٨٠	١٢	٢٣	٦,٤١	٦
المجموعة «د»						
العجوزة	١	٠,٤٠	–	٣	٠,٨٤	–
الظاهر	صفر	٠,٠٠	–	٢	٠,٥٦	–
عين شمس	١	٠,٤٠	–	١	٠,٢٨	–
عابدين	٢	٠,٨٠	–	صفر	٠,٠٠	–
المنيل	١	٠,٤	–	٣	٠,٨٤	–
الحلمية	صفر	٠,٠٠	–	١	٠,٢٨	–
إمبابة	١	٠,٤٠	–	٢	٠,٥٦	–
عزبة النخل	١	٠,٤٠	–	١	٠,٢٨	–
المرج	صفر	٠,٠٠	–	١	٠,٢٨	–
الإجمالى	٢٥٤	١٠٠,٠٠		٣٦٥	١٠٠,٠٠	

المصدر: تحليل الإلكترونى لمفردات Who's Who in Egypt طبعتى ١٩٣٧ ، و ١٩٤٧

ملحوظة : المجموعات أ ، ب ، جـ ، د تشير إلى مجموعات من أحياء القاهرة مرتبة تنازليًا من حيث عدد الفيلات فيها . ووجود الشُرَط يشير إلى أن الترتيب متدنٍ جدا .

أما إذا حصرنا التحليل فقط في عدد الفيلات في مختلف أحياء القاهرة الكبرى ، فسوف نحصل على ترتيب مختلف على نحو ما يبينه الجدول ٣-٤، فمن حيث «تركز الفيلات» تأتى الجيزة وهليوبوليس والزمالك والجزيرة على رأس القائمة فى تباين حاد مع الترتيب الوارد فى الجدول ٣-٣.

وفى الواقع كان ٧٣ فى المائة من إجمالى الفيلات فى عينة عام ١٩٣٧ و٧١ فى المائة منها فى عينة عام ١٩٤٧ مركزًا فى الأحياء الآتية : الجيزة وهليوبوليس والزمالك والمعادى والقبة وجاردن سيتى . ويبدو أن الأكثر ملاءمة لأغراض هذا التحليل أن نأخذ درجة «تركز الفيلات» كمؤشر يُعتمد عليه أكثر فى استيضاح التفضيل السكنى للطبقة العليا فى عام ١٩٣٧ (لأن الفيلات كانت أكثر تفضيلاً من أنواع السكن الأخرى فى ذلك الوقت)، ولكن العدد الإجمالى للوحدات السكنية يمكن أن يكون مؤشرًا أفضل دلالة على ترتيب الأحياء فى عام ١٩٤٧، نظرًا لأن أعدادًا متزايدة من أسر الطبقة العليا قد انتقلوا فى ذلك الحين إلى الشقق والأنواع الأخرى من السكنى، وتوضح الأشكال (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) خلال الفترة موضع الدراسة السكنى فى نهاية هذا الفصل ، صورة تلخيصية لعملية « الحراك السكنى » .

التمايز في الأماكن التجارية:

يشكل البازار (كما يسمى في إيران) والكرجي (كما يعرف في تركيا) والسوق أو السويقة كما يعرف في مصر الجزء المركزي في المدينة الإسلامية(٤٨)، وفي الواقع تمتع السوق بعلاقة حميمة مع المسجد حينما لم تكن هناك سوى ساعة واحدة يتوقف فيها العمل يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة، بعدها وقبلها ينهمك الناس في مزاولة تجارتهم.

وعندما بُنيت الأجزاء الغربية والشمالية الحديثة من القاهرة أوجدت المدينة الحديثة لنفسها ما يعرف باسم «مركز المدينة» أو «قلب المدينة»، أو المنطقة التجارية بمحلاتها الحديثة ومتاجرها متعددة الأقسام المطلة على الشوارع العريضة المكتملة بأرصفتها وأشجارها وإضاءتها الكهربية. وفي المقابل كان لقلب القاهرة التقليدي سوقه، أو بالأحرى سلسلة أسواقه المتخصصة التي اختص كل منها في الأصل بتجارة أو حرفة بذاتها، ولكنها إما اندثرت تمامًا فيما بعد، أو لم يبق منها سوى ظل باهت مما كانت عليه في عصرها الذهبي، ومن «سوق السلاح» لم يبق في منتصف القرن العشرين سوى الاسم.

وكانت هناك - أيضًا - سوق «المغربلين» التي أفسحت الطريق حتى منذ أوائل القرن العشرين لـ«وابور الرمالي» الذي يطحن الحبوب آليًا، وفيما يليهما كانت الخيامية، سوق صناع الخيام التي كانت تصميماتها تظهر فرعون في مركبته الحربية أو تعرض تصميمات عربية (أرابيسك)، وكانت تُشترى لمناسبات الزفاف والعزاء، وقد أصبحت حفلات الزفاف لدى الموسرين تقام إما في البيوت أو «الفنادق الفخمة» واقتصر استخدام الخيام على تجمعات العزاء.

اندثر سوق السروجية تمامًا في منتصف القرن التاسع عشر، ولم تكن بعيدة جدًا بعد آنذاك الأيام التي كانت فيها الخيول والبغال والحمير والعربات والمركبات التي تجرها الخيول هي الوسيلة الوحيدة للنقل في المدينة ، وحتى سنة ١٩٢٩ ظلت هذه

الوسائل تتعايش جنبًا إلى جنب مع وسائل الانتقال التى أُدخلت حديثًا مثل الترام الكهربى والسيارات الخاصة الأولى.

من ناحية أخرى ظلت سوق العطارين (باعة العقاقير والتوابل والبخور والعطور) قائمة، وهذه سوق متغلغلة فى التقليد المصرى؛ فهى لا تقدم فقط وصفات العلاجات الطبيعية للطب الشعبى، ولكنها تقدم - أيضًا - المنتجات المرتبطة بمنع الحسد وكف «العين الشريرة»، وكذلك تلك الخاصة بالسبوع (الاحتفال بمرور سبعة أيام على ولادة المولود) والمغات (شراب من جذور نبات Glossostemon brugieri) يقدم ساخنًا للأم النفساء وضيوفها.

إذا اجتاز المرء باب زويلة فإنه يصل بعد قليل إلى حى الصاغة الذى بقى حتى اليوم كما هو لم يمس، إن الذهب (وليس الألماس) ظل لدى النساء التقليديات مخزنًا للثروة، كما هو وسيلة للزينة الشخصية، وإذا ما تعرضت أُسرة لأوقات صعبة ، فإن ذهب المرأة يمكن أن يباع حتى تجتاز الأسرة أزمتها. وأخيراً يصل المرء إلى النحاسين «سوق صناع النحاس»، وهذه المهنة التى كانت مزدهرة ذات يوم أخذت تنحدر باطراد، كان اقتناء الآنية النحاسية جزءًا أساسيًا من جهاز أى عروس تدخل به بيتها الجديد: وهى آنية من كل الأشكال والأحجام وذات أسماء طواها النسيان الآن أو أصبحت جزءاً من الفولكلور، مثل طاسة الخضة واللحوقى(٤٩). وقد تشغل هذه الأشياء عربة كارو بكاملها فى سلسلة عربات تحمل متاع العروس ومنقولاتها فى موكب احتفالى فى يوم زفافها.

وبمضى الوقت أخذت الرابطة بين الطبقة والمكان التجارى تزداد وضوحًا، مع توسع القاهرة من نواتها الأصلية المنتمية إلى العصور الوسطى شمالاً وغربًا، «ولم يكن قبل عشرينيات القرن الماضى بل وأحيانًا ماثلاً ذلك من عقود منذ أن بدأت المؤسسات التجارية (بما فيها المتاجر متعددة الأقسام) تنفصل وتتمركز فى حى الأعمال المتوسط الأزبكية»(٥٠).

ظهر المركز التجارى الجديد للقاهرة فى مثلث تحده ثلاثة شوارع تحفُّها الأشجار. قصر النيل، وسليمان باشا، وفؤاد، محتضناً العشرات من قاعات تناول الشاى والمقاهى الباريسية الطراز، ومحلات بيع التحف، ومعارض القطع الفنية، حيث كان الأوروبيون والمصريون من الطبقة العليا يقومون بالتسوق[٥١]، وفى المقابل ظهر عدد من الأسواق المتخصصة؛ لتخدم على نحو أكثر حصراً فقراء المدينة (مثل سوق العصر وسوق الكانتو) وذلك على أطراف المدينة القديمة بين سجن قره ميدان وسفح تلال المقطم.

كان سوق العصر ساحة كبيرة لبيع الخردة والمخلفات من قِطع وكِسر المعادن وأعقاب السجائر وبقايا طعام المستشفيات والمعسكرات والثكنات البريطانية، كان التبغ المحترق فى أعقاب السجائر (السبارس) أرخص تدخيناً (كذلك اعتاد الفقراء أن يشتروا السجائر بأعداد قليلة «فرط» وليس فى علب كاملة مغلقة)، وكانت بقايا طعام المعسكرات والمستشفيات تجد مشترين أكثر من الطعام الجاهز الرخيص الذى يباع فى السوق على الرغم من ضآلة ما يتناثر فيها من قطع اللحم والعظام[٥٢].

كان سوق العصر القائم على أطراف المدينة يخدم مهمَّشيها، أما سوق الكانتو فكان فى موقع أحسن قليلاً، ليس بعيداً من مدخل شارع الموسكى، وكان يتعامل فى أنواع أخرى من المخلفات، إذ تخصص فى الملابس المستعملة، خصوصاً الأنواع الإفرنجية، توجد هناك بِدَل من مخلفات الأفندية؛ وحتى يمكن أحيانا من مخلفات البكوات والباشوات وبدل المناسبات الخاصة، مثل تلك التى كان يصنعها ديليا (الخياط الخاص للملك فؤاد)، ولكن كان من الصعب أن توجد مكتملة كقطعة واحدة، إذ كان هذا هو المكان الوحيد الذى تباع فيه الجاكتات والبنطلونات كل على حدة.

كان الكثير من القاهريين البسطاء يرتدون طاقماً مختلطاً مؤلفاً من الجلباب البلدى والجاكيت الإفرنجية والطربوش، وكان مخبرو البوليس (الشرطة) مشهورين بارتدائهم هذا الزى، وكذلك كان الكتبة العاملون فى حسابات الوكالات البلدية كثيراً ما يرتدونه، وربما كان ذلك تعبيراً عن ولائهم المزدوج، لوسطهم البلدى

ويرمز إليه الجلباب البلدى، وتعليمهم الذى يعتزون به وإن كان متواضعًا وترمز إليه الجاكيت الإفرنجية.

والأمر الجديد بالملاحظة حول المركز التجارى القديم أنه رغم تمثيله بامتياز المكان العام أخذ يفقد تدريجيًا أولويته لحساب المدينة التجارية الجديدة إلى الغرب منه، لقد أصبح عتيقًا ومهجورًا كمركز تجارى إلا أنه ظل محتفظًا بجاذبيته التقليدية والغريبة، وظل يخدم سكان القلب التقليدى للمدينة الآخذ فى الانحدار، وكذلك السياح، وإذ كان يومًا سوقًا للجميع فإنه أصبح سوقًا لقلّة محدودة ، وإذ لم يلتحق كلية بأسواق الفقراء فقد أصبح نقطة تركيز تجارية أدنى مرتبة لدى الزبون الأكثر ثراء ذى النظرة الأكثر حداثة(٥٣).

وقت الفراغ والمكان: الطبقات تتباعد

ظلت أنشطة التسلية وتزجية أوقات الفراغ لقرون دون مكان مخصوص تمارس فيه، ولا هى كانت تمارس كأنشطة منفصلة عن مناسباتها الاحتفالية من مثل حفلات الزفاف والختان. وهكذا فإنها – شأنها شأن الموضة وتغيير الأزياء – لم تظهر فى صورتها الحديثة إلا فى مصر القرن التاسع عشر، وقد ظهرت فى صورتها الرفيعة ببناء دار الأوبرا ومسرح الكوميديا على عهد الخديوى إسماعيل، وظهرت فى صورة أكثر شعبية ببناء المقاهى أوروبية الطابع حيث كان المغنون يؤدون أغنياتهم(٥٤).

وكانت تلك المقاهى أو محلات تناول القهوة هى المقدمة لنوادى روض الفرج الليلية التى كانت تخدم الطبقة المتوسطة ذات التطلعات فى أوائل القرن العشرين. وتجدر ملاحظة أن محلات التسلية هذه كانت شبيهة فى ضيقها وصغرها وتكدسها وتلاصقها بالدكاكين التى كانت تميز السوق التجارى فى القلب التقليدى للمدينة، بما يرشحها لاجتذاب الزبائن أنفسهم .

وكما فى المجالات الأخرى وقع التمايز فى أماكن التسلية، ولكن دائمًا على حساب ما هو قديم وتقليدى، فالأعياد وألوان التسلية الجماعية التقليدية التى طالما مثلت فى السابق فضاء معنويًا جامعًا قد خلفتها الآن الطبقة الراقية لتصبح نشاطًا للفقراء ولتؤثر نفسها بالمتع الجديدة على الطريقة الغربية.

وبحزن يقول جيه. دبليو. ماكفرسون الذى أنفق فى مصر ٤٠ عامًا موظفًا كولونياليا ومعلمًا

«إنه لما يدعو إلى الأسف أن الأغنياء والفقراء أخذوا فى السنوات الأخيرة يتباعدون شيئًا فشيئًا فى الاحتفالات والمناسبات المشتركة بينهم، ونموذج ذلك كسر الخليج (أو جبر الخليج)، فهذا الاحتفال لم يتغير ماديًا منذ عقد أو نحوه، فظلت المهرجانات الليلية والتشريفة والألعاب النارية وبقية مظاهر الاحتفال تقام معًا عند فم الخليج . ولكن شيئا من رونق الاحتفال ضاع تمامًا عندما نصبت خيام الاستقبال فى قطعة أرض محددة مخصوصة فى جزيرة الروضة، وحالت الشرطة بين عامة الناس الذين لا يحملون تذاكر خاصة وبين عبور الكوبرى ليكتفوا بسماع الموسيقى ورؤية الألعاب النارية على الجانب الآخر من النهر، كذلك ذهب بالطريقة نفسها عن احتفالات المحمل والكسوة الشريفة سحر الحميمية والجو الرفاقى الودى إلى حد ما»[٥٥].

الشىء نفسه ينطبق على موالد الأولياء والقديسين التى كانت « فى الجزء الأكبر من الألفية عنصرًا ضروريًا فى حياة الناس صغارهم وكبارهم».[٥٦] إذ أصبحت لفئة الطلاب وشباب الأفندية – على الرغم من عدم عدائهم للموالد – شواغلهم من ألعاب كرة القدم وكرة السلة والألعاب والرياضات الأخرى[٥٧]، ومثلهم « كان كبار السن وأعيان الريف نادرًا ما يزورون الموالد ولا يظهرون اهتمامًا كبيرًا بها، بل انصب اهتمامهم على الأدب والفنون والسياسة التى لا يهتم بها الفقراء»[٥٨].

ونتيجة لذلك ذوت كثير من الاحتفالات الجامعة القديمة أو لم يعد يؤمها إلا الفقراء أساساً.

وبعبارة أكثر عمومية يمكن ملاحظة أن متع أوقات الفراغ لدى الطبقة العليا كانت أكثر تكراراً، ومن الطبيعي أكثر انتظاماً، وأنها بالمقارنة مع متع الطبقات الأدنى لم تكن تنطوي إلى حد بعيد على عنصر المشاركة، أي أنهم كانوا يكتفون غالبًا بدور المتفرج أو المستمع، وفي المقابل كانت متع الطبقتين الوسطى والدنيا أكثر تفرقًا، وذات طبيعة موسمية، وتصل إلى ذروتها في مناسبات خاصة مثل الأعياد كشم النسيم وحفلات الزواج والمهرجانات(٥٩).

من ناحية أخرى ، كانت زيارات الشواطئ وارتياد المسارح ودور السينما في الأساس من أنشطة الطبقتين العليا والمتوسطة، في حين لم تطأ أقدام بعض كبار السن من الطبقات الدنيا أي دار للسينما قط(٦٠).

وهكذا ففي مجال التقدير والتذوق الفني جرت آليًا عملية «إبعاد» للطبقة الدنيا، ولم يكن هذا فقط بسبب الأسعار المانعة، ولا لأن اللغة الكلاسيكية و«المهذبة» لا تعطي أسرارها إلا لمن تلقنوها وفقهوها، ولكن بسبب روح العملية ذاتها والمكان حيث - كما تقول كلمات عالم الاجتماع الفرنسي « بورديو » - تكون «الشكلانية المنزهة عن الأخطاء تحذيراً دائمًا ضد الألفة»(٦١).

تصنيف حياة الليل مكانياً

في عام ١٩١٢ كانت قد تبلورت في القاهرة ثلاثة مراكز للتسلية والمتعة منفصلة مكانيًا ومتمايزة اجتماعيًا، فعند أحد أطراف هذا الطيف قامت منطقة روض الفرج (أقدم هذه المراكز عهداً)(٦٢) وأرخصها وأقلها تعرضًا للتأثير الغربي، وفي الطرف الآخر كانت اللونابارك من أوليات حدائق المتعة والتسلية الحديثة في العالم، والتي افتتحها في ١٦ يونيو عام ١٩١١ في هليوبوليس مستثمر إنجليزي على غرار « ايرلز

كورت بارك » في لندن[٦٣]، وكانت آلات ألعاب الملاهى المستوردة مثل القطار الكهربى الصغير الذى يسير على طريق متموج بين صعود وهبوط تقدم أوضح مثال لأحدث آلات الألعاب الكهربية الغربية.

وبين هذين الطرفين كان مركز وسط المدينة، شارع عماد الدين الذى يجمع بين الأشكال الغربية لعروض التسلية على خشبة المسرح مثل الاسكتشات والاستعراضات التى تقدمها الفرق الغربية، وبين الرقص الشرقى والموسيقى الشرقية والمونولوجات. لذلك فليس غـريبًـا أن يصب المؤدون فى روض الفـرج سـخـريتـهـم عى اللونابارك المنافسة[٦٤]، ولا كان من محض الصدفة أن يكون أحد المركزين في شبرا والآخر فى هليوبوليس. وعلى الرغم من أن كليهما كان مكانًا للاستمتاع بوقت الليل قد تؤمه مجموعة عريضة متنوعة من الشباب إلا أن كليهما مثَّل فضاء اجتماعيًا مختلفًا ونظرة اجتماعية مختلفة ونوعًا مختلفًا من المتعة والتسلية.

وهكذا انقسمت التسلية الليلية إلى فئات سواء من حيث تكاليف الدخول أو من حيث النظرة ودرجة الاحترام التى يحظى بها هذا المكان أو ذاك، وفى الطرف الأدنى من هذا التدرج كانت كازينوهات روض الفرج . وفى الطرف الأعلى منه كانت المسارح المتناثرة على نحو أكثر تشتتًا فى حيَّى الأزبكية وعماد الدين (كان المسرح آنذاك يسمى تياترو)، وفيما بينهما كانت صالات عماد الدين.

وبينما كان الدخول إلى كازينوهات روض الفرج مجانًا فى الغالب اعتمادًا على أثمان ما تقدمه من طعام وشراب[٦٥]؛ فإن الدخول إلى أشهر صالات عماد الدين فى الثلاثينيات، صالة بديعة مصابنى وصالة منيرة المهدية، كان يكلف خمسة قروش[٦٦]، وكان ثمن تذكرة الدخول لمشاهدة مسرحيات فاطمة رشدى فى تياترو حديقة الأزبكية ٧٥قرشًا للبنوار، و٦٠قرشًا للوج، و١٢قرشًا للفوتيل، و٥قروش لمقعد البلكون[٦٧].

وكانت دار الأوبرا أعلى ذروة المسارح مكانة، وثمن تذكرتها ١٢٠قرشًا للبنوار و٨٠قرشًا للوج و١٥قرشًا للفوتيل و١٠قروش لمقعد البلكون[٦٨].

وارتبطت الفرق المسرحية عادة بمسرح خاص فى أحد أحياء القاهرة المختلفة، فالممثل الكوميدى «على الكسار» بدأ عروضه المسرحية فى روض الفرج، ثم تحول فيما بعد إلى مسرح الماجستيك، «وأمين صدقى» - أيضًا - تحول من روض الفرج إلى مسرح سميراميس فى عماد الدين.

كذلك كان المغنون يقدمون حفلاتهم على المسارح، واتباعًا تقليد نفسه قدم سلامة حجازى ومنيرة المهدية مسرحياتهما الموسيقية على مسرح برنتانيا[٦٩]، وكان «محمد عبدالوهاب» يفضل تقديم حفلاته على هذا المسرح - أيضًا - (حيث ظهر لأول مرة فى عام ١٩٢٥) وحيث كان يقدم حفلة أسبوعية كل يوم خميس، أما «أم كلثوم» فقد حذت حذوه، وكانت تقدم حفلة أسبوعية فى الحى نفسه يوم الخميس أيضًا ولكن على مسارح الكورسال (الذى كان يملكه المغنى الإيطالى ديليانى)[٧٠]، وفى الثلاثينيات اكتفت بتقديم حفلة واحدة شهريًا بشكل منتظم.

تركت « فاطمة رشدى » الممثلة زائعة الصيت، فرقة رمسيس وكونت فرقتها الخاصة، وكذلك تركت «فكتوريا موسى»، وهى ممثلة مشهورة أخرى وزوجة عبد الله عكاشة، مسرح حديقة الأزبكية الذى كان يشرف عليه طلعت حرب، وكونت فرقة مسرحية خاصة باسمها، وفى الإسكندرية تشكلت فرقة الجزايرلى ونحو عشرين فرقة أخرى.

من ناحية أخرى، شهدت القاهرة فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٦ عروض الصور المتحركة لأول مرة، وذلك فى المقاهى الفاخرة بوسط المدينة، وكان هناك مكانان اشتهرا بتقديم أمسيات عروض الصور المتحركة، وهما: مطعم (رستوران) سانتى، ومقهى الشانزليزيه فى منطقة الأزبكية[٧١]، وفى نهاية عام ١٩٠٦ تأسست داران للسينما مخصصتان لهذا الغرض فى الإسكندرية (سينمافون عزيز ودرويش) ودار أخرى فى القاهرة (سينماتوغراف اكسلسيور)، وفى ديسمبر عام ١٩٠٧ افتتحت أول دار سينما (سينماتوغراف ايريانورا) فى العاصمة الإقليمية المنصورة . ووصلت عروض الصور المتحركة إلى صعيد مصر (على سبيل المثال مدينة سوهاج) فى عام ١٩٠٨، ولعدد من

السنوات كونت عروض الصور المتحركة جزءًا مكملاً لما كان يعرف بمسرح المنوعات Théâtre de Variété الذى كان برنامجه يحتوى على التزلج والموسيقى والرقص والمسرحيات القصيرة، وكانت الأماكن التى تقصدها الطبقة العليا ، مثل فندق سان استيفانو فى الإسكندرية والبتى تريانون فى شارع سليمان باشا بالقاهرة وهليوبوليس هاوس فى هليوبوليس ، مشهورة بتقديم هذه البرامج فى سنتى ١٩٠٩ و١٩١٠.

وكانت هاتان السنتان نقطة تحول فى تطوير دور السينما كأماكن لتزجية وقت الفراغ؛ لأنهما شهدتا تأسيس دور سينما جديدة فى أماكن أبعد وأكثر شعبية، مثل : وسينماتوغراف كولومبيا فى حى الظاهر (١٩٠٩)، وسينماتوغراف رويال (١٩٠٩) وجراند سينماتوغراف (١٩١٠) فى حى شبرا، وسينما الكلوب المصرى (١٩١٠) فى حى الحسين.

إلا أنه بدأ يظهر نوع من التميز بين دور السينما الدرجة الأولى فى وسط المدينة (فى الأزبكية وعماد الدين) التى كان معظم روادها من الطبقة العليا، وبين دور السينما من الدرجة الثانية فى أحياء الطبقة الوسطى والأحياء الشعبية التى كان يرتادها الناس من الطبقة الوسطى ومن ذوى الخلفيات الاجتماعية الأكثر تواضعاً.

وكانت أسعار التذاكر فى دور سينما الدرجة الأولى فى عام ١٩٠٨ ونحوها كالتالى(٧٢):

نوع المقعد	ثمن التذكرة (بالقرش للفرد الواحد)
لوج	٤٠
فوتيل	٧
صالة للكبار	٤
صالة للصغار	٢

وقد تضاعف عدد دور السينما فى القاهرة والإسكندرية ومدن الأقاليم بسرعة فى الفترة ١٩١٧-١٩٢٧، ففى عامى ١٩١٧ و١٩١٨ وحدهما تأسست أربع دور سينما فخمة جديدة فى شارع عماد الدين: سينما لندن (١٩١٧) وسينماتوغراف أوبليسك (١٩١٧)، وسينما بيكاديللى (١٩١٨)، وسينماتوغراف كوليزيوم (١٩١٨)[٧٣].

وكانت سنة ١٩٢٧ سنة ذروة أخرى فى إنشاء دور السينما فى القاهرة ومدن الأقاليم؛ فافتتح فى وسط القاهرة أربع دور جديدة، نيوجاردن (فى شارع عماد الدين)، وسينما جروبى (فى شارع سليمان باشا)، وجوزى بالاس وجومون بالاس. وفى مدن الأقاليم فتح نحو عشرين دار سينما جديدة أبوابها للجمهور: سينما باتيناج (فى طنطا)، وسينما عدن (فى المنصورة)، وسينما أبولون (فى ميت غمر)، وسينما بالاس (فى المنيا)، وفى سنة ١٩٢٩ افتتحت دور سينما جديدة - أيضًا - فى السويس وأسيوط ودسوق.

ويعد تقديم «ترجمة عربية» على الأفلام الأجنبية فى عام ١٩١٢ حدثًا مهمًا، إذ إنه وسَّع بشكل كبير جمهور المشاهدين للأفلام التى كانت حتى ذلك الحين مقصورة على الأفلام الأجنبية، واستدعى هذا بناء دور سينما كبيرة تستوعب الأعداد الأكبر من المشاهدين فى الأحياء الشعبية مثل دار اجبشيان سينما هاوس (١٩١٢) فى شارع إبراهيم فى الإسكندرية والتى كانت تتسع لـ ١٢٠٠ مشاهد، وسينما كولوزيوم (١٩١٨) فى شارع بولاق بالقاهرة التى كان يمكن أن تستوعب ٢٠٠٠ مشاهد.

فى عام ١٩١٦ نشرت الصحف المصرية تقارير ومقالات تدعو إلى فرض نوع من الرقابة على برامج « الصور المتحركة » لحذف المشاهد «غير اللائقة» المتصلة بالجريمة والرذيلة[٧٤]، وكانت السينما فى مراحلها الأولى محصورة فى الأفلام الوثائقية (التسجيلية) القصيرة، ولكن ما لبثت الأفلام الأطول القائمة على أساس الروايات الكلاسيكية أن عُرضت فى دور السينما المصرية ، ففى سنة ١٩١٠ عرضت أفلام « البؤساء » عن رواية فكتور هوجو، و«كليوباترا» و«كوفاديس» و«غادة الكاميليا»[٧٥].

وبدأ الجيل الأول من الأفلام الصامتة المصرية فى عام ١٩٢٣ بفيلم «فى بلاد توت عنخ أمون»، ووصل إلى ذروته بفيلم «زينب» عام ١٩٣٠ المأخوذ عن رواية لمحمد حسين هيكل ومن إنتاج يوسف وهبى وإخراج محمد كريِّم(٧٦).

وفيما يلى مقارنة بين أسعار التذاكر المعلنة بمناسبة افتتاح دار سينماتوغراف - أولمبيا الكبيرة فى الإسكندرية فى عام ١٩٢١ وأسعار تذاكر مسارح الدرجة الأولى(٧٧):

نوع المقعد	(١) ثمن تذكرة السينما بالقروش	(٢) ثمن تذكرة المسرح بالقروش	نسبة ٢ : ١
بنوار	٣٠	٧٥	٢,٥٠
لوج	٢٥	٦٠	٢,٤٠
فوتيل	٥	١٢	٢,٤٠
مخصوص	٤	٥	١,٢٥
الدرجة الأولى	٣	غ.م	غ.م

ومن الواضح أن تذاكر السينما حتى فى الدور الكبيرة وذات الموقع الحسن كانت أرخص كثيرًا من تذاكر المسرح والأوبرا، مما حد نسبيًا من إقبال عامة الناس عليهما.

عقد الثلاثينيات : العصر الذهبى للصالات

عانت أنشطة المسرح التى ازدهرت فى العشرينيات من نكسة كبيرة فى الثلاثينيات بتأثير الأزمة الاقتصادية العامة التى أصابت مصر والميسورين والطبقات المتعلمة(٧٨)، وكانت فرقة الريحانى هى الفرقة الوحيدة التى حافظت على قدر من النجاح فى الثلاثينيات، أما سائر الفرق الكبرى فقد توقفت عن العمل أو أفلست ببساطة(٧٩).

وربما أسهمت العوامل السيكولوجية - أيضًا - فى تراجع النشاط المسرحى. فالحماسة الوطنية التى كانت مشتعلة فى العشرينيات خمدت فى الثلاثينيات والمشاهدون الذين ما زالوا قادرين على ارتياد أماكن التسلية فى فترة الكساد الاقتصادى كانوا فى حالة مزاجية تجعلهم يقبلون على عروض أقل جدية وأكثر هزلاً وإن كانت لا تخلو من كثير من الإشارات السياسية التهكمية والساخرة(٨٠).

والنتيجة أن الثلاثينيات أصبحت العصر الذهبى للصالات (التى كانت نوادى ليلية تقدم عروض منوعات)، وفى عام ١٩٣١ زاد عدد الصالات فى وسط المدينة زيادة كبيرة، فبالإضافة إلى صالة مارى منصور وببا افتتحت فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣١ صالتان جديدتان: صالة منيرة المهدية، وصالة بديعة(٨١)، وفى ١ ديسمبر سنة ١٩٣١ افتتحت صالة أخرى فى شارع عماد الدين تديرها إنصاف ورتيبة رشدى (أختا فاطمة رشدى)(٨٢)، وكانت هناك صالة مشهورة أخرى تملكها وتديرها سعاد محاسن فى شارع المهدى المتفرع من شارع إبراهيم باشا غير بعيد من شارع عماد الدين الشهير(٨٣)، ويتضح التحول فى التركيز من المسرح إلى الصالة فى أمثلة مارى منصور التى كانت فى العشرينيات ممثلة فى مسرح رمسيس، وإنصاف ورتيبة رشدى اللتين كانتا ممثلتين على مسرح الماجستيك، كذلك كانت هناك مغنية تحولت إلى ممثلة هى فردوس حسن التى بدأت أولاً فى فرقة جورج أبيض ثم فى فرقة رمسيس، لتتحول بعد ذلك بصورة مفاجئة إلى الرقص الشرقى.

حاولت صالات عماد الدين ووسط المدينة أن تجتذب إليها زبائن من الطبقة العليا «الطبقة الراقية»، بخلاف كازينوهات روض الفرج (مثل كازينو سان استيفانو وكازينو ليلاس) التى كانت تقدم خدماتها أكثر إلى الرواد من الطبقتين الوسطى والدنيا(٨٤)، وكثير من المجموعات والممثلين والممثلات الذين بدأوا حياتهم العملية فى منطقة روض الفرج مثل مجموعة على الكسار وفاطمة رشدى وعزيز عيد ، ما لبثوا أن انتقلوا إلى منطقة عماد الدين بوسط المدينة؛ ليقدموا عروضهم إلى جمهور أضيق نطاقًا من مشاهدى الطبقة العليا(٨٥).

ولو تفحصنا ملياً إعلانات الدعاية لأنشطة الصالات لتبين لنا إلى أى حد كانوا يلحون على أن زبائنهم هم من «الطبقة الراقية».

كان النشاط الذى تزاوله الصالات مربحًا تمامًا، إذ كانت برامجها تحتوى عادة على مجموعة متنوعة من ألوان التسلية الخفيفة أبرزها، المونولوجات، والاسكتشات، والرقص الشرقى والغربى، والأوبريتات، والاستعراضات (التى تتألف من مناظر جذابة وأضواء مبهرة ونساء جميلات فى خليط من الرقص والغناء والحوار المتصل بالأحداث الجارية)، كما كانت تقدم الأغنيات والفواصل الموسيقية.

ولا يدعو للدهشة فى هذا السياق ، ومع وجود السينما فى بداياتها الأولى ، أن تحتل الصفحات الأولى من المجلات أسماء عدد كبير من راقصات الصالات وأخبارهن، وكذا - وإن كان بدرجة أقل - أسماء المغنين والمغنيات وأخبارهم، كان هؤلاء هم «نجوم» الفن «فى الثلاثينيات[٨٦]. ومع أن برامج التسلية الخفيفة فى الصالات كانت جذابة جداً، إذا وضعت على خلفية ظروف الكساد الاقتصادى ، إلا أنها لقيت انتقاداً شديداً باعتبارها صورة من الفن الرخيص والمتفسخ إذا قُرنت بالفن الرفيع الذى تقدمه المسارح . وفى هذا الصدد عمدت فرقة رمسيس التى كان يقودها يوسف وهبى فى يناير عام ١٩٣٢ إلى إنتاج مسرحية هزلية ساخرة تلقى فيها الضوء على التأثير السلبى وغير الأخلاقى لأنشطة الصالات[٨٧].

وفى هذا الوقت اجتاحت الصحف المصرية موجة من النقد للصالات دار معظمها حول الانحلال الخلقى لعروضها، وفى كثير من الأحيان كان هذا النقد جزءًا من «الخطاب الأخلاقى القومى» لتلك الحقبة[٨٨]، إذ كان الهجوم ينصب بصفة خاصة على فتيات الاستعراض الأجنبيات، وكذلك اللغة الهابطة المستخدمة فى الاسكتشات المحلية[٨٩]. وكان من المعروف جيداً أن القوات العسكرية الأجنبية فى مصر شجعت وجود مثل هذه الصالات كما يشهد بذلك ازدهارها خلال فترة الحرب العالمية الأولى (وكذلك عودتها إلى الازدهار فى فترة الحرب العالمية الثانية).

كذلك كانت الصحف تنشر الأخبار عن المشاجرات العديدة التى تقع داخل هذه الصالات[٩٠]، الأمر الذى تمسك به النقاد دليلاً على الطبيعة المنحلة واللاأخلاقية لحياة الليل هناك وفى النوادى الليلية.

التعليم والتمايز الطبقى

لا يمكن إلا الاعتراف بأن التعليم كان عاملاً مساعداً قوياً فى الحراك الطبقى عبر الزمن، وفى الواقع كان هو العامل الرئيسى المسئول عن إيجاد الطبقة الوسطى فى مصر، ولكن فحصاً للتعليم فى لحظة بعينها يكشف عن أنه عَكَس التمايزات الطبقية والتوترات التى كانت قائمة فى المجتمع بالفعل وأعاد إنتاجها.

لقد كتب الكثير عن الازدواجية الثقافية فى المجتمع المصرى التى نشأت عن إنشاء محمد على المدارس فى مقابل الكتاتيب (وهى مدارس لتعليم أولى يتم فيها حفظ أجزاء من القرآن عن ظهر قلب)، وكذلك إنشائه المدارس العليا Grandes Ecoles التى كانت سلفاً للجامعة فى مقابل الأزهر، وباختصار فإن الانقسام بين التعليم العلمانى والدينى عكس الانشقاق الأكبر فى المجتمع بين الإفرنجى والبلدى . وفى البداية، وربما لبعض الوقت، ظل هذا الانشعاب فى حدود التعبير الثقافى، ولكن هجر الأغنياء للأحياء البلدية والملابس البلدية ما لبث أن ناظره فى نهاية الأمر تفضيل للتعليم العلمانى فى المدارس الحكومة التى تدار على النمط الغرب أو فى المدارس الأجنبية مباشرة على التعليم فى الكتاتيب والأزهر، وتآكل التقليد الذى كانت تأخذ به الأسر الغنية – خصوصاً الريفية منها – بأن تنذر أحد أطفالها للدراسة فى الأزهر، معتبرةً ذلك شرفاً تتميز به.

كان التعليم فى الكتاتيب الريفية والحضرية يكلف قليلاً، وكان الأزهر يصرف لطلابه جراية (حصة من الطعام) يومية، وهكذا فإن الأغنياء والفقراء كانوا يختلطون على سواء فى مكان التعليم؛ وإن كان ينبغى الاعتراف بأن نسبة الأمية العالية فى

مصر توضح أن هناك عوامل أخرى أسهمت فى منع الفقراء من التعليم، منها أن الأسر الفقيرة لم تكن - رغم ضآلة تكلفة التعليم - تستطيع أن تستغنى عن قدرة أطفالها على الكسب؛ إذ إن الفقراء مع كبر حجم أسرهم التى ينبغى إعالتها ومع ارتفاع نسبة وفيات الأطفال لم يكن باستطاعتهم تحمل المخاطرة بأن لا يعمل بضعة من أطفالهم فى سن مبكرة.

وخلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت هناك ثلاث قوى رئيسية شكلت المجتمع المصرى: الدولة، ومجتمع الأجانب المقيمين، والمجتمع المدنى الأهلى.

وقد انتشرت المدارس الأجنبية من كل جنسية أوروبية تقريبًا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفى عام ١٨٨٠ أخذ يتشكل - تحت إشراف الدولة - برنامج وطنى للتعليم يختلف عن المدارس عسكرية التوجه التى أنشأها محمد على والمحاولات المترددة والمتعثرة لسعيد وإسماعيل، وأنشأت الجمعيات الخيرية مثل : العروة الوثقى والجمعية الخيرية المصرية الإسلامية وجمعية المساعى المشكورة القبطية مدارس خيرية . ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فلاحقًا أخذ الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد وأفراد أخرون ، تحركهم اعتبارات خاصة (تجارية أو وطنية أو الاثنتين معًا) ، على عاتقهم إنشاء مدارس أهلية.

وما لبث أن ظهرت سلسلة من الانشعابات؛ فكانت هناك ازدواجية بين الكتاب والمكتب(٩١)، وبين المدارس الأهلية والأميرية، وبين المدارس الأميرية والأجنبية الخاصة، ثم كانت هناك على المستوى الجامعى ازدواجية بين الأزهر وجامعة فؤاد الأول، وبين التعليم الجامعى الوطنى والدراسة العالية فى الخارج.

ولم تكن هذه الانقسامات ذات طبيعة شكلية وفنية محضة، ولكنها كانت مقابلاً للانقسامات الفعلية المكانية والاجتماعية فى المجتمع المصرى، من حيث المصادر التى تستقى منها هذه الأنواع المختلفة من التعليم لطلابها ومحتويات المناهج التى تقدمها لهم، ومسارات المستقبل العملى التى تؤهلهم لها.

ويمكن - مع مخاطر التعميم - ملاحظة وجود رابطة عريضة بين المدارس الأجنبية رفيعة المستوى ومدارس الدولة (الأميرية) وبين الطبقة المتوسطة ، من ناحية، وبين الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة والطبقات الأكثر تواضعًا وبين التعليم الأهلى الخاص ، من ناحية أخرى.

ومع ذلك فإن الفحص الأكثر تدقيقًا يُظهر - خصوصًا فيما يتعلق بالمدارس الأجنبية والأميرية - أن هناك تفاوتًا فيما بينها طبقًا للثروة، لقد انتشرت المدارس الأجنبية بصورة ملحوظة فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولكن بعض هذه المدارس، مثل المدارس اليونانية والإيطالية والأرمنية، كان المقصود منها خدمة جالياتها فى البلاد فى المحل الأول، ولذلك يمكن إهمال المصدر المصرى لطلابها . وهناك مدارس أخرى مثل مدارس البعثة البروتستنتية الأمريكية فى القاهرة ومديرية أسيوط وقليل من المدارس الفرنسية كانت ذات طابع تبشيرى تنشط فى تحويل الأقباط الأرثوذكس المصريين إلى البرتستنتية والكاثوليكية.

وكانت بعض هذه المدارس الأخيرة تقدم تعليمًا مجانيًا للفقراء والأيتام(٩٢)، بل إن مرسومًا خديويًا شجع الفقراء على الالتحاق بها باعفاء الطلاب المقيدين بها من التجنيد الإجبارى ومن العمل الإلزامى (السخرة فى أعمال مثل بناء الكبارى أو أعمال الإغاثة أثناء فيضان النيل)، وهذا يعنى أن المدارس الأجنبية كانت موزعة على طرفين متباعدين ، ففى ناحية كانت هناك المدارس الخيرية للفقراء والأيتام، وفى الطرف الآخر كانت هناك مدارس مثل كلية ڤكتوريا بالإسكندرية التى كانت مخصصة لتعليم أبناء البريطانيين فى مصر والشباب القادمين من المشرق العربى المتميزين والطموحين من جالياتهم المحلية ومن البلاد المجاورة إلى جانب نثارات من المصريين من أبناء الطبقة العليا وذوى الخلفيات المهنية(٩٣).

فى الوقت نفسه كان التعليم الأميرى فى مصر يتمتع بسمعة طيبة، وكانت مبانيه وتجهيزاته الممتازة وما تقدمه معظم مدارسه من وجبات منتظمة مما يدعو إلى الإعجاب . وطبقًا لقانون لائحة المدارس الصادر سنة ١٩١٣ كانت الرسوم (المصروفات)

المدرسية لطلاب الثانوى ١٥جنيهًا سنويًا للمنتظمين و٢٠جنيهًا لطلاب القسم الداخلى فى مدارس ذائعة الصيت ، مثل الخديوية والناصرية والتوفيقية فى القاهرة ورأس التين فى الإسكندرية.

وفى مدرسة ابتدائية خاصة فى مدينة إقليمية مثل المنصورة كانت الرسوم ٨جنيهات للتلميذ المنتظم و٢٠ جنيهًا سنويًا للقسم الداخلى . وفى مدارس البنات فى القاهرة كانت الرسوم ٧,٥جنيه للمنتظمات و١٥جنيهًا لتلميذات القسم الداخلى فى مدرستى عباس والسنية[٩٤].

كانت هذه الرسوم أعلى من أن تستطيع سدادها قطاعات عريضة من السكان، خصوصًا باعتبار أن مدرس الابتدائى كان أجره جنيهين تقريبًا فى سنة ١٩٢٠، ومع ارتفاع الوعى بأهمية التعليم وجد كثير من غير القادرين على دفع الرسوم المطلوبة للمدارس الأميرية ملجأً فى المدارس الأهلية الأقل تكلفة[٩٥] . كذلك كانت نظم القبول أخف كثيرًا فى هذه المدارس الأهلية: فكانت أحيانًا تقبل طلابًا أكبر سنًا من الحد الأقصى للسن المسموح به فى المدارس الأميرية، كما تقبل طلابًا مفصولين من المدارس الأميرية لرسوبهم فى الامتحانات ثلاث سنوات متوالية، أو تسمح للطلاب بأن يقفزوا عامًا دراسيًا أو عامين، بل إن المصروفات المدرسية كانت – أحيانًا – موضوعًا للمساومة أو تأجيل الدفع[٩٦]، وكان هذا على عكس الممارسة المتبعة فى المدارس الحكومية حيث:

> **«التشدد فى جمع الرسوم فى معظم الأوقات كإحدى الطرق لضغط أعداد الطلاب، حتى إن مصر شهدت أوقاتًا كانت كوردونات العساكر تحيط فيها بمدخل الكليات والمدارس لمنع الطلاب الذين لم يسددوا المصروفات من الدخول»[٩٧].**

وهكذا كان التعليم الأهلى يمثل ٦٠ فى المائة من إجمالى عدد التلاميذ فى التعليمين الابتدائى والثانوى فى مصر، وزاد عدد المدارس الأهلية على عدد المدارس الأميرية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية كما يتضح من الجدول ٣–٥.

جدول ٣-٥

نصيب التعليمين الأهلى والأميرى

فى المرحلتين الابتدائية والثانوية

(١٩٣٨)

نوع المقعد	التعليم الأهلى		التعليم الأميرى	
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد التلاميذ
أ - الابتدائية	٥١٥	٦٠٤٠٧	١٦٣	٢٩٥٢٥
ب - الثانوية	٨٢	١١٢٠١	٤١	١٨٦٠٢
الإجمالى	٥٩٧	٧١٦٠٨	٢٠٤	٤٨١٢٧

المصدر : سعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم فى مصر، ص٥٢٤.

وقد شهدت الأربعينيات ، فيما عدا فترة حكومة صدقى ، ارتفاعًا فى الفرص التعليمية لكثير من الناس . ونتيجة لازدياد حالات الاعفاء من دفع المصروفات انتهى الأمر إلى إعلان مجانية التعليم الابتدائى، وتلاه التعليم الثانوى فى عامى ١٩٤٣-١٩٤٤ ثم التعليم العالى فى عام ١٩٥٠.

وفى عام ١٩٥١ أُلغى الانقسام بين التعليم الأولى الإلزامى المجانى[٩٨]، الذى كان يهدف إلى مجرد محو أمية القراءة والكتابة والإلمام بمبادئ الحساب من ناحية، وبين التعليم الابتدائى الذى كان يؤدى إلى المدارس الثانوية والجامعة حيث تدفع الرسوم ، من ناحية أخرى، مما قضى إلى حد بعيد على السبب المالى لوجود المدارس الأهلية، فقد تمتعت الغالبية من الطلاب المتبقين فى المدارس التى سميت بالمدارس الشعبية بدعم كلى من الحكومة.

أما المدارس الأميرية فقد احتفظت بتقسيماتها الطبقية سواء فيما بين المدارس أو فى داخلها، ولم يكن ذلك نتاجًا جانبيًا لهيكل الرسوم، فقد كانت موحدة ومقننة، ولكن كان له أسباب أخرى، إذ قال أمين سامى باشا ناظر مدرسة الناصرية (التى كانت تسمى قبل ذلك المبتديان) لمدة خمسة وعشرين عامًا: «إن الناصرية كانت على غرار مدرسة «هارو وايتون» فى إنجلترا، بمعنى أنى اخترت طلبتها من «الأسر الكريمة» وأشرفت على تنشئتهم بنفسى»(٩٩)، وكان فخوراً بأن مدرسته:

«خرجت مجموعة من الباشوات البارزين مثل مصطفى النحاس باشا، ومحمد حافظ رمضان باشا، وعلى ماهر باشا، وأحمد زكى أبو السعود باشا، والدكتور أحمد ماهر باشا، وعلى الشمسى باشا، وزكى العرابى باشا، وحمدى سيف النصر باشا، ومحمود غالب باشا»(١٠٠).

وكانت هناك انقسامات أخرى هى - أيضاً - حصيلة عوامل مكانية وتعبير عن التفاوتات القائمة بالفعل، فعلى سبيل المثال كانت المدرسة الإبراهيمية الكائنة فى حى جاردن سيتى الذى تهيمن عليه الطبقة العليا تتميز بارتفاع الوضع الاجتماعى العالى لطلبتها عندما تقارن مثلاً بمدرسة ليست بعيدة عنها جدا كالناصرية الواقعة فى حى السيدة زينب . والشىء نفسه يمكن أن يقال عن مدرسة السعيدية فى الجيزة التى أقيمت ملاصقة للامتداد الأخضر لحديقة الأورمان وحديقة الحيوان، والتى كانت تستقبل طلاباً لا من الجيزة فقط ولكن من الزمالك أيضًا، إذ كانت أقرب مدرسة أميرية إليهم . يستعيد محمد عبدالله عنان، وهو شخصية مخضرمة فى الحياة الثقافية والسياسية المصرية، ذكرياته عن دخوله المدرسة الخديوية الثانوية (التجهيزية) فى عام ١٩١٠ قائلاً:

«فى ذلك العهد لم تكن هناك إلا ثلاث مدارس حكومية فى القاهرة: الخديوية والسعيدية والتوفيقية، وكانت الخديوية مجمع الطلاب القادمين من أسر الطبقة الوسطى، وخصوصاً الريفية منها، أما السعيدية فكانت مجمع أبناء الأعيان والذوات، فى حين كانت التوفيقية تضم غالبية من إخوتنا الأقباط(١٠١) جنبًا إلى جنب مع زملائهم المسلمين»(١٠٢).

كان التمايز بين الطلبة الأثرياء والطلبة من الأوساط الأكثر تواضعاً يقع تلقائياً فى كل جوانب الحياة المدرسية: فى الحجرات الدراسية، وفى وقت تناول الغداء، وعند الانصراف فى نهاية اليوم الدراسى . ويتذكر الصحفى المصرى المخضرم محمد عودة السنة التى قضاها فى السعيدية الثانوية عام ١٩٣١ قائلاً: إن أحد أساتذته دأب على أن يوجه حديثه أثناء إلقاء الدرس إلى ابن رئيس الوزراء آنذاك كما لو كان يعطيه درساً خصوصياً، فى حين كان مدرس التاريخ - على العكس - ناقداً قوياً للطبقات العليا، ولذلك كان الطلاب من أبناء هذه الطبقات كثيراً ما يتغيبون عن حصصه(١٠٣)، وباختصار كانت حجرة الدراسة ميداناً للمناوشات الطبقية.

وكانت ساعة الغذاء مناسبة أخرى للتمايز الطبقى، فكان الطلبة ينقسمون إلى ثلاث فئات: أولئك الذين يتسابقون إلى المطعم لتناول غدائهم المجانى، وأولئك الذين يذهبون إليه متكاسلين وأقل لهفة، وأخيراً أولئك الذين يعزفون عن الاستفادة بهذه الميزة؛ لأنهم قادرون على شراء المشروبات والشيكولاتة من كانتين المدرسة(١٠٤)، وهؤلاء الطلاب الأخيرون هم من كان ينتظرهم فى نهاية اليوم الدراسى صف من السيارات الخاصة بسائقيها، بينما يتجمع الآخرون على محطة الأتوبيس العام القريبة(١٠٥)، وإذن فقد كان الموقف تجاه العملية التعليمية واحداً فى المدرسة؛ ولكن الطلاب ينقسمون أقساماً شتى فى أمور أخرى (مثل النقل والوجبات).

كانت فرص المستقبل العملى مرتبطة عادة ارتباطاً مباشراً بنوع التعليم الذى يتلقاه الطالب، وكان وجود المجتمع الكوزموبوليتانى الكبير فى مصر، والنفوذ البريطانى على الإدارة يعنيان أن الحصول على عمل أفضل أجراً يتطلب تمكناً حاذقاً من إحدى اللغتين: الإنجليزية أو الفرنسية على الأقل، وكانت الوظائف المختلفة موزعة بين اللغتين، كما انقسمت المدينة إلى منطقتى نفوذ تحرص كلتاهما على حماية نفسها:

«إن الدوائر الاجتماعية للمحاكم المختلطة حيث كان القضاة الإسكندنافيون والإيطاليون والألمان والبريطانيون يقيمون العدالة بالفرنسية، انتمت بالضرورة إلى هذا العالم الناطق بالفرنسية،

أما البنوك، وبيوت تجارة القطن، والغالبية العظمى من المدارس الأجنبية، والبعثات الكاثوليكية فى مصر، وجامعة فؤاد الوليدة أول جامعة علمانية فى مصر، والأسرة المالكة (فيما عدا الملك فؤاد نفسه الذى كان يفضل الإيطالية)، والبلوتوقراطية المصرية (مسلمين ومسيحيين)، والمحافل الماسونية، والمتاجر متعددة الأقسام، وشركة قناة السويس، والغالبية من الصحف (بما فى ذلك محررو الصحف العربية)، والفتيات اللاتى فى سن الزواج ويتُقْن إلى زواج لامع من كل الجاليات، ورواد مشارب الشاى والمطاعم، وصناعة السينما الناشئة، ومهنة القانون، وبيوت الدعارة التى يرتادها الميسورون، والفنادق، ومفتشو الترام والمترو، وجمعيات المثقفين، وخدمات العاديات والآثار، والمجتمع الفرنسى نفسه بالطبع.. كل أولئك كانوا ناطقين بالفرنسية»[١٠٦].

وقد يضاف إلى ذلك نفوذ المجتمع اليهودى فى مصر الذى كان أبناؤه يتعلمون باللغة الفرنسية التى تساندها العبرية والعربية، وأحياناً الإنجليزية[١٠٧].

وفى المقابل لم تكن المدارس الحكومية هى وحدها التى عززت دراسة اللغة الإنجليزية، حتى أصبحت اللغة التى يعتمد عليها القطاع النامى من الطلاب الذى تعوزه الوسائل للالتحاق بالمدارس الخاصة، بل إن الخدمة المدنية المصرية (العمل الحكومى) أصبحت تدار بخريجى هذه المدارس، ونتيجة لذلك فإن عناصر البرجوازية الصغيرة من المتعلمين العاملين لقاء مرتباتهم مالوا تجاه الإنجليزية لا الفرنسية.

وفى التعليم العالى كانت مدرسة الطب معقل اللغة الإنجليزية، وكذا مدرسة الهندسة العليا (المهندسخانة) والزراعة العليا، وكانت مصالح السكك الحديدية والبريد والبوليس (الشرطة) والجمارك والبنك الأهلى واللجان المالية جميعًا مجالات للنفوذ البريطانى فى مصر . ولذلك كان يتعين على المتطلعين إلى العمل بها أن يتقنوا اللغة الإنجليزية التى كانت مستخدمة بانتظام فيها: «فكانت الإنجليزية تستخدم فى تدريب الموظفين الكتابيين وفى امتحانات اختيارهم للتعيين وفى مراحل اختبارهم تمهيداً لترقيتهم»[١٠٨].

لم تكن فرص المستقبل الوظيفى فى الغالب تعتمد فقط على نوع التعليم الذى يتلقاه المرء، وهو أمر له صلة بوضعه الطبقى، ولكن كانت هناك فى مجالات مثل الخدمة الدبلوماسية المصرية والقضاء والكلية الحربية قواعد مؤهلة أخرى تفرض مزيداً من القيود، مثل حد أدنى من ملكية الأرض، أو من الضرائب المدفوعة، كمؤشر على الثروة.(١٠٩)

وقد أدى تفضيل المشروعات الأجنبية لتوظيف خريجى المدارس الأجنبية، إلى جانب عدم الثقة فى توفر فرص التشغيل واحتمالات ضعف الأجر وانخفاض مكانة الوظائف فى القطاع الفنى المتوسط إلى تطلع كثيرين ممن يستطيعون دفع الرسوم الدراسية إلى الالتحاق بالتعليم العام أملاً فى الحصول على مكان فى الخدمة الحكومية، وفى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٢ أوضح كرومر فى تقريره أن هناك محاولات للحد من عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عن طريق زيادة الرسوم(١١٠).

كثيرا ما كان التعليم يستخدم كأداة سياسية، وقد اشتهرت سياسة دانلوب - راسم السياسة التعليمية سيئة السمعة فى ظل الاحتلال - فى استخدام التعليم كمصنع لتخرج الموظفين الحكوميين والكتبة ، ولقد خرج الموظفون مرة - ولعلها كانت الوحيدة - إلى الشوارع تعبيراً عن احتجاجهم مهم أثناء ثورة ١٩١٩، لكن هذا لم يتكرر لافى فى عام ١٩٣٥ ولافى عام ١٩٤٦ . كانت المدارس مؤسسات لتعليم طاعة السلطة، وفى هذا الصدد يحكى بعض الكتاب فى ذكرياتهم المشوبة بالمرارة عن أيام المدرسة قصصاً من العقاب البدنى والمعنوى الذى كان يوقعه المدرسون البريطانيون والمصريون بتلاميذهم فى الربع الأول من القرن العشرين، ولم ير آخرون شيئًا من الإلهام أو الجدّة فيما تلقوه من تعليم(١١١).

زحف على التعليم من أسلوب التعليم فى الكتاتيب منهج الحفظ والتلقين، وقد أدت بقايا هذا النظام التقليدى، مصحوبة بمناهج التنظيم « المعد كولونياليا لتخريج أعداداً كبيرة من البيروقراطيين الذين تقوم معرفتهم على التلقين ، إلى تعليم الطلاب

التهرب من المسئولية، والتطبيق الحرفى للقواعد والتعليمات، بدلاً من تخريج أجيال من المبدعين المعتمدين على أنفسهم العاملين على بناء الأمة.

نظرة إجمالية

خلال النصف الأول من القرن العشرين تطورت القاهرة إلى **مدينتين متميزتين** وإن كانتا مرتبطتين: أ) **المدينة القديمة** (الدنيا) التى امتدت فى المنطقة الحضرية شرق النيل، وب) **المدينة الحديثة** (العليا) ذات الطبيعة الكوزموبوليتانية التى نمت على ضفتى النيل الشرقية والغربية؛ لتستوعب تدفق الأجانب والوافدين الجدد من أسر الطبقتين العليا والوسطى(١١٢).

كان المخططون الفرنسيون يحبذون انفصال المدينتين، إذ قال هنرى بيرو، الخبير فى تخطيط المدن ، فى عام ١٩١١ : «هناك قاهرتان: الحديثة، وهى الأكثر جاذبية إلى أبعد الحدود، والقديمة التى يبدو أنه محكوم عليها بأن تعانى طويلاً سكرات الموت، ولكنها لن تعود إلى الحياة أبداً؛ لأنها عاجزة عن تقاوم الحداثة الداهمه وعواقبها الحتمية»(١١٣).

لقد نمت المدينتان إحداهما بمعزل عن الأخرى متباينتين فى المظهر المادى للأحياء، وفى طرز وأنماط المنشآت السكنية والتجارية، وفى الجوانب الأخرى لأسلوب الحياة (الطعام والملابس وطرق تزجية أوقات الفراغ والتعليم) . وكان هذا تعبيراً عن الانشعاب المتزايد على مختلف المستويات: بين الخادمين والمخدومين؛ بين المحرومين من النعيم والمرفهين؛ بين التقليدى والحديث؛ بين البلدى والإفرنجى؛ بين المتحدثين بالعربية والمتحدثين بأكثر من لغة؛ بين العلمانى والدينى.

وبالرغم من وجود عدد من الكبارى تربط مادياً بين ضفتى النيل الشرقية والغربية منذ عام ١٩٠٧ إلا أن الفجوة بين العالمين «الاجتماعى والثقافى» لجزئى المدينة ظلت تنمو باطراد «دون جسور تربطهما» . ولكن نشأ - على أى حال - نمط جديد من الروابط والشبكات بينهما هو الذى ينشأ بين الخادمين والمخدومين : كان

سكان المدينة الدنيا يقدمون كل أنواع الخدمات لقاطنى المدينة العليا (مثل خدمات الإصلاح وخياطة الملابس والغسيل والدروس الخصوصية)[١١٤].

وعلى العكس كان المتوقع من سكان المدينة الدنيا أن يخدموا أنفسهم بأنفسهم، فيتولوا شئون التسوق والكى لأسرهم، ويرعون أطفالهم، وبعبارة أخرى كان الذين يعيشون فى المدينة الدنيا عناصر منتجة فى بيوتهم معتادين على الكد والعمل الشاق، وبالطبع غير منعمين . وهكذا فإن العلاقة بين الطبقة والمكان فى القاهرة فى النصف الأول من القرن العشرين كان لها مضمونها الاجتماعى السياسى بعيد المدى ، ويصعب جداً أن ينظر إليها كمجرد «نقلة فى المكان»، وكانت الاختلافات فى اللغة وفى النظرة الثقافية وفى أساليب الحياة كلها وسائل أوجدت هذه «المسافات الاجتماعية».

يقول «تيموثى ميتشل» بهذا الصدد :

«إن هُوية المدينة الحديثة يخلقها ما تلفظه بعيداً عنها، إن حداثتها هى شىء مشروطة باستبعاد ما يعارضها، وحتى تحدد نفسها مكاناً للنظام والعقل واللياقة والنظافة والحضارة والسلطة فلابد أن تطرد إلى خارجها كل ما هو خروج لاعقلانى عن النظام، وكل ما هو قذر ومستهتر وبربرى ومروع»[١١٥].

ينطبق هذا الوصف ينطبق فى المقام الأول على سكان المدينة الحديثة وأولئك المستبعدين منها، إنه يبدو إلى حد بعيد انعكاساً للطريقة التى ينظر بها سكان المدينة الحديثة من الطبقة العليا إلى أنفسهم فى مواجهة الآخرين.

وبمضى الوقت أخذ التمايز والانشعاب بين المدينتين «الحديثة» و«المنتمية إلى العصور الوسطى» ينمو أكثر فأكثر، فى الوقت الذى أخذ يتحول فيه الهيكل المكانى بطرق تعكس بوضوح التغييرات الحاصلة فى الهيكل الاجتماعى . وللمرة الأولى قدم بناء الأحياء السكنية الجديدة للطبقة العليا فكرة الطبقة كـ«جزيرة»، وبعد سنوات عديدة من التجاور الطبقى فى حدود الحارة التقليدية تمتعت الطبقة العليا بنوع من الخصوصية السكنية لما يقرب من ثلاثين عاماً بعد بداية القرن العشرين .

غير أن زيادة الحراك السكنى فى الثلاثينيات والأربعينيات أدى إلى تفتح الأحياء السكنية «المغلقة» على الطبقة العليا أبوابها لوافدين جدد من الشريحة العليا للطبقة المتوسطة . وفى الوقت نفسه أصبحت بعض المناطق يُنظر إليها «كمناطق مختلطة» أو «أحزمة انتقالية»، فى حين انتقلت مجموعات من الشريحة العليا للطبقة المتوسطة إلى مناطق مثل جاردن سيتى والمعادى وهليوبوليس، وانتقلت أسر من الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة إلى مناطق الضواحى الشمالية والشرقية مثل العباسية وشبرا والظاهر والسكاكينى، وإلى المنيل والجيزة والدقى والعجوزة الواقعة غرب المدينة القديمة ذات الجذور الممتدة إلى العصور الوسطى[١١٦] . ومن المحتمل أن هذا الترتيب الجديد ولَّد إحساسًا من الإحباط بين الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة، وريبة متبادلة بينها وبين الطبقة العليا.

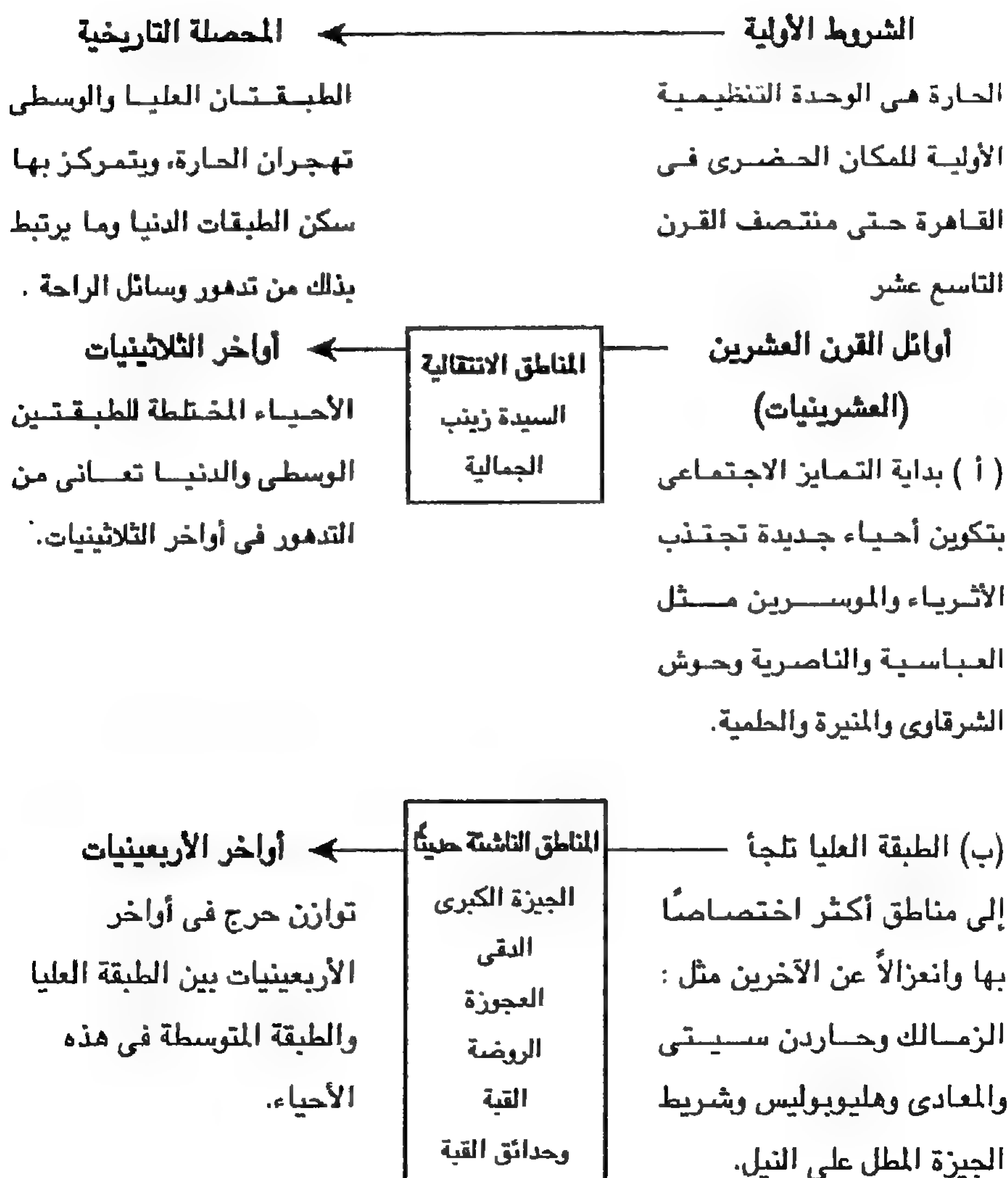
ويقدم الشكل ٢ صورة تلخيصية توضح نمط العلاقات الانتقالية الديناميـة بين الطبقة والمكان فى القاهرة خلال الفترة ١٩٠٠-١٩٥٠.

من ناحية أخرى ، فإن المدارس الأميرية التى جمعت الطبقة العليا والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة لم تنجح فى أن تكون وسيط توحيد، بل على العكس، وكما أوضحت فى هذا الفصل، كان موضع المدرسة الأميرية سواء فى حى مزدهر كالجيزة أو جاردن سيتى، أو فى حى فى سبيله إلى الانحدار مثل شبرا أو السيدة زينب.. سببًا فى ظهور الاختلاف . فعلى حين كان بوسع أولاد الطبقة المتوسطة أن يدخلوا السعيدية فى الجيزة أو الإبراهيمية فى جاردن سيتى ، فإن ذلك لم يتضمن بالضرورة مزجًا اجتماعيًا، أو معنى من المساواة مع أبناء الطبقة العليا فى المدرسة نفسها، وعلى العكس كان التجاور غالبًا ما يساعد فى إلقاء الضوء على التباين.

وإذ تصورت الطبقة العليا أن فى اقتحام الطبقات العليا لمجالاتها المختلفة تهديدًا لخصوصيتها وتميزها فإنها لاذت بأسلوب من الحياة تميز بتغير مستمر هروبًا من التطفل والسوقية والابتذال، وهو ما سنتناوله تفصيلاً فى الفصل التالى.

شكل (٢)

رسم تخطيطي مركب: علاقات الانتقال الدينامية بين الطبقة والتمايز المكاني في القاهرة (١٩٠٠ - ١٩٥٠)



الهوامش

(١) يحيى حقى، صفحات من تاريخ مصر، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، ص ٦٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) أنشئت مصلحة التنظيم فى وزارة الأشغال العمومية على عهد محمد على، وهى مختصة بإعادة تنظيم المدن، وخاصة تخطيط الشوارع ووضع قواعد بناء المبانى الجديدة ومراقبة تنفيذها.

(٤) The Agha Khan Award for Islamic Architecture, "Cairo: 1800-2000, planning for the capital city of Egypt's history" in Expanding Metropolis: Coping with the Urban Growth of Cairo (Singapore, Concept Media, 1980) pp.95-6.

وانظر أيضًا سيد كريم، «مولد القاهرة الحديثة»، الهلال، عدد ١٩٨ (سبتمبر ١٩٨٩).

(٥) The Agha Khan Award for Islamic Architecure, op. cit., p.95.

(٦) انظر حلمى، أ.شلبى، فصول فى تاريخ تحديث المدن المصرية: ١٨٢٠-١٩١٤ (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص٥٤ وص٨٠ وص١٠٠. انظر أيضا J.Abu-Lughod, "Cairo: 1001 Years of the City Victorious" (Princeton, N.J., Princeton Univercity Press, 1937) pp.147-9.

(٧) أدخل الترام الكهربائى فى القاهرة لأول مرة فى ١٨٩٦ ؛ ليربط العتبة الخضراء بكل من ميدان محمد على (خط رقم ١) وكوبرى أبو العلا عن طريق شارع بولاق (خط رقم ٢) وباب اللوق والناصرية (خط رقم ٣) والفجالة والعباسية (خط رقم ٤) وقصر العينى (خط رقم ٥) ومصر القديمة إلى محطة السكة الحديد بباب الحديد (خط رقم٦). انظر J.Abu-Lughod, op.cit., p.133. وانظر أيضًا الكيلانى، ترام القاهرة، مرجع سابق. والخطوط التى تربط العتبة الخضراء بالعباسية ومصر القديمة وباب الحديد يمكن أن تعد إلى حد بعيد الأكثر أهمية فى تنمية القاهرة الحديثة.

(٨) فى عام ١٩١٧ كان هناك ٣٠ تراما فى القاهرة تصل إلى مناطق بعيدة مثل الأهرام (١٩٠٠) وساحل روض الفرج (١٩٠٣) وشبرا الخيمة (١٩٠٧) والجيزة (١٩٠٨) والجزيرة (١٩١٢) وقرية إمبابة (١٩١٣) وأثر النبى (١٩١٧). انظر Abu-Lughod, op.cit., pp136-7. وانظر أيضًا شلبى، مرجع سابق ص٦٥.

(٩) فى عام ١٩١٠ اكتملت شبكة المترو من هليوبوليس (مصر الجديدة) إلى محطة كوبرى الليمون بوسط المدينة، وكانت هذه الحلقة من حلقات النقل هى التى سمحت بنمو هليوبوليس. انظر Abu-Lug.oid, op. Cit., p. 139.

(١٠) The Agha Khan Award for Islamic Architecture, op. cit., p.97

(١١) Abu-Lughod, op. cit., p.158

(١٢) انظر شلبى، مرجع سابق، ص١٤٧.

(١٣) Abu-Lohgod. op. cit., p.159

(١٤) انظر الكيلانى، ترام القاهرة، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٥.

(١٥) انظر Agha khan Award for Islam Archètecture, op. cit., p.96

(١٦) شلبى، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

(١٧) بينما أصبحت كلمة «حارة» لا تكاد تعنى أكثر من حارة ضيقة يسكنها ذوو الدخل المنخفض؛ كانت القاهرة أيام الفاطميين مؤلفة من حوالى ١٥٠ من هذه «الحارات» التى كانت تعنى فى ذلك الحين «أحياء». وعند وصول الفرنسيين إلى القاهرة فى عام ١٧٩٨ كانت مقسمة إداريا إلى ٥٣ حارة. وأعاد الفرنسيون تنظيمها بتجميع الـ٥٣ حارة فى ثمانية أقسام إدارية يسمى كل منها ثمنا (الثمن)، وهى: الأزبكية، وباب الشعرية، والجمالية، والدرب الأحمر، والخليفة، والموسكى، والسيدة زينب، وعابدين. انظر على باشا مبارك، «الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، وبلادها القديمة «الشهيرة»، الطبعة الثانية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠) مجلد(١)، ص٢١٦-٢١٧، وأيضا Abu Lughod, op. cit. Ahmed Amin, My Life: The Autobiography of an Egyptian

(١٨) انظر: Scholar, Writer and Cultural Leader (Leiden, E. J. Brill. 1978), p.27.

(١٩) أحد الأمثلة على ذلك ما كان يعرف بحارة اليهود التى كانت فى الحقيقة شبكة واسعة من الشوارع والحارات تمتد على مساحة كيلو مترين مربعين، وتضم ١٢ شارعا صغيرا ومدارس ومعابد ومحلات تجارية ومنازل (انظر نجوان محرم، «حوارى لها تاريخ» (القاهرة، كتاب الجمهورية، ١٩٨٩) ص ١٠٩-١١٠.

(٢٠) انظر Nawal al-Messiri, "The concept of hara" Annals Islamologique, 15 (1979).

(٢١) خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت النخبة المملوكية والتركية تقيم على طول قناة الخليج حول بركة الفيل والأزبكية، بينما كان التجار من الأهالى المحليين يميلون إلى الإقامة قريبًا من الأسواق والوكالات، وأحيانا فى شوارع تجارية رئيسية (انظر على باشا مبارك، الخطط...، الطبعة الثانية (القاهرة، ١٩٨٠) المجلدات ١ و٢ و٣. وكان المتعلمون المصريون الذين يحتلون مناصب بيروقراطية عليا يفضلون ألاّ يختلطوا بالأجانب، وشكلوا مجتمعا متماسكا مستمرين فى الإقامة فى الأزبكية والحلمية الجديدة ودرب الجماميز».

انظر: THe Ahga Khan Award, op. cit. p.95.

(٢٢) المؤيد، ٢ ديسمبر ١٩٠٦، نقلاً عن الكيلانى، ترام القاهرة، مرجع سابق، ص٣١.

(٢٣) كان من أوائل الفنادق فى القاهرة نيوهوتيل (كونتننتال) وشبرد وهليوبوليس بالاس وسميراميس ومينا هاوس.

(٢٤) حديث مع مجدى وهبة.

(٢٥) انظر مجلة وكل شيء الدنيا ، عدد ٦٦١ (٦يوليو ١٩٣٨).

(٢٦) كان عدد سكان الأزبكية مركز المناطق السكنية القديمة فى القاهرة أكثر من ٥٦٠٠٠ ساكن فى عام ١٩١٧ منهم أقل من ١٤٠٠٠ فقط مصريون مسلمون. انظر Abu-Lughod, op. cit, p158.

(٢٧) سكن أمير الشعراء أحمد شوقى ومحمد حسين هيكل باشا فى العباسية. انظر محمد عبدالله عنان، ثلث قرن من الزمان، (القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٨)، ص٧٠.

(٢٨) حديث مع مجدى وهبة.

(٢٩) Galila al-Kadi, Mobilité et déplacement des activités du tertiaire de commendement au Caire, conducted by the researcher within the frame work of the "axis of the city centers" (i.e.the research centers on the subject), Centre National de Researchers Scientifiques (CNRS) and URBAMA (unit for urban studies), University of Tours, 1988-1991.

(٣٠) كل شيء والدنيا، مرجع سابق.

(٣١) Magdi Wahba, "Cairo Memories", Encounter, vol.26 (May 1984), p.75.

(٣٢) انظر كل شيء الدنيا ، مرجع سابق.

(٣٣) See : Alphabetical List of Residents of Gezira Area by Names and Public Functions (Rowlatt Private Papers, St Antony's Colledge, Oxford).

(٣٤) انظر Abu-Lughod, op. cit. p.202 and p.204

(٣٥) Magdi Wahba, "Cairo, Memories: loc.cit. p74

(٣٦) المرجع نفسه، ص٢١٧.

(٣٧) Robert Ilbert, Heliopolis: colonial enterprise and town planning success? "in The Agha Khan Award for Architecture, The Expanding Metropolice Coping with the Urban Growth of Cairo, op. cit., pp. 36-42.

وانظر أيضاً الكيلاني، ترام القاهرة، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣٨) المرجع نفسه، ص٣٧.

(٣٩) Ilbert, "Heliopolis..." op. cit., p.39

(٤٠) انظر على باشا مبارك، الخطط التوفيقية...، المجلد ١، ص٢١١. وأيضاً Abu-Lughod, op. cit., p142.

(٤١) Abu-Lughod, op. cit., p 149

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) انظر Andrea Rugh, Coping with Poverty in a Cairo Community, Cairo Papers in Social Science, (Cairo, Amirican University in Cairo Press. January 1979).vol.2, p.19.

(٤٥) انظر سيد عويس، التاريخ الذى أحمله على ظهرى (القاهرة، دار الهلال، سبتمبر ١٩٨٦، ص٢٦).

(٤٦) Amin, My Life: the autobiography of an Egyptian Scholar, Writer and Cultural Leader, op.cit., p.31.

وقد تكرر الوصف نفسه للحى باعتباره المدرسة الأولى فى مذكرات سيد عويس (انظر سيد عويس، مرجع سابق، ص١٢).

(٤٧) انظر Magdi Wahba, "Cairo Memories", Loc. cit, pp 74-5

(٤٨) حسن رجب، «السوق: قلب المدينة الإسلامية»، الهلال، العدد٩٦، (أغسطس ١٩٨٩)، ص٦٤-٧٥.

(٤٩) الحوقى كسرولة صغيرة جدا. أما طاسة الخضة فهى كسرولة منقوش بداخلها آيات قرآنية لتعالج ما يصيب إنسانا ما من «رعب» بأن يشرب ماء منها.

(٥٠) Abu-Lughod, op. cit., pp 161-2.

(٥١) Magdi Wahba, "Cairo Memories", loc. cit. p74

(٥٢) انظر يحيى حقى، صفحات...، مرجع سابق، ص٩٧-١٠١.

(٥٣) لم تكن النساء الثريات العصريات يشترين شيئًا تقريبًا من المركز التجارى القديم حيث يقع خان الخليلى، ولكن كثيرات منهن كن يذهبن إلى هناك لشراء المجوهرات أو إصلاحها. وخلال شهر رمضان يصبح هذا الحى مقصداً للرواد من كل الأحياء، إذ يرون فيه رمزًا للأصالة والتقاليد بمساجده وبمزاراته ومقاهيه التقليدية.

(٥٤) انظر حافظ محمود، القاهرة بين جيلين، (القاهرة، دار التعاون، ١٩٨١) ص١٠.

(٥٥) J. W. Macpherson, The Moulids of Egypt (Cairo, ptd, n.m.press 1941). p.11.

(٥٦) المرجع نفسه، ص٨.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) المرجع نفسه ص١٠.

(٥٩) انظر Marshal Sahlins, Culture and Practical Reason, (Chicago, University of Chicago Press, 1976) p.186.

(٦٠) عويس، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٣.

Bordieu, op. cit., p43. (٦١)

(٦٢) من المهم ملاحظة أن خط ١٢ من شبكة ترام القاهرة كانت تربط باب الحديد بساحل روض الفرج منذ فترة مبكرة ترجع إلى مايو ١٩٠٣.

(٦٣) انظر الكيلاني، ترام القاهرة، مرجع سابق، ص٣٦. وانظر أيضًا .Ilbert, "Heliopolice...", op. cit., p.38

(٦٤) انظر حافظ محمود، القاهرة بين جيلين، مرجع سابق، ص١١، كان النقد موجهًا إلى «الأركان المظلمة» التي يختبئ فيها العشاق من الشبان والشابات من عيون الناس.

(٦٥) انظر مجلة الراديو، العدد ٢٥، ١٢ سبتمبر ١٩٣١.

(٦٦) المرجع نفسه، العدد ٤٣، ٢٢ يناير ١٩٣٢.

(٦٧) المرجع نفسه، العدد ٣٣، ٦ نوفمبر ١٩٣١.

(٦٨) الأسعار كما وردت في متحف دار الأوبرا، القاهرة.

(٦٩) المسرح، العدد ٣١، ص٣ وص١٩، والعدد٤٤ ص٥ وص٧ وص١٥ (١٩٣٦).

(٧٠) حافظ محمود، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧.

(٧١) انظر أحمد الحضرى، تاريخ السينما في مصر، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، ص٦٧.

(٧٢) المرجع نفسه ص٩١.

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) انظر سلسلة التقارير المنشورة في الأهرام في يونيه ١٩١٦.

(٧٥) انظر عبدالله أحمد عبدالله، ستون سنة سينما (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨).

(٧٦) المرجع نفسه.

(٧٧) انظر روز اليوسف، العدد ١٩٥ (١٩٣١)، ص١٨.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) حديث مع حافظ محمود أجرته المؤلفة في سبتمبر ١٩٨٩.

(٨١) انظر مجلة الراديو، العدد ٣١، ٢٣ أكتوبر ١٩٣١.

(٨٢) انظر مجلة الراديو، العدد ٤٠، ١٨ ديسمبر ١٩٣١.

(٨٣) انظر مجلة الراديو، العدد ٤٣، ٢٢ يناير ١٩٣٢.

(٨٤) كان من أشهر فرق روض الفرج فى أوائل الثلاثينيات : فرقة على الكسار، وفرقة عزالدين. وكان من أشهر الممثلات اللاتى بدأن طريقهن الفنى فى روض الفرج مارى منيب. (انظر مجلة الراديو، العدد ٢٥، ٤ سبتمبر ١٩٣١، ص٢٧).

(٨٥) انظر حافظ محمود، مرجع سابق، ص١٠.

(٨٦) كان من أشهر راقصات هذا العهد: فردوس محمود، وحكمت فهمى، وكريمة أحمد، وزوزو لبيب، وعزيزة حسن. ومن المغنين المشاهير: خيرية، وفتحية أحمد، ونادرة، وفريدة. وكان من أبرز مقدمى المونولوجات: سيد سليمان، ومحمد البربرى، وفتحى المليجى. وكانت صفحات الغلاف لمجلة الراديو فى أوائل الثلاثينيات تزدان بصور هؤلاء «النجوم» الجدد.

(٨٧) انظر مجلة الراديو، العدد ٤٢، ٢٢ يناير ١٩٣٢.

(٨٨) انظر العروسة، العدد ٤٨٦، ٢٣ يونيه ١٩٣٤.

(٨٩) انظر العروسة، العدد ٤٨٥، ١٦ يونيه ١٩٣٤.

(٩٠) انظر، مثلاً، العروسة، ١٢ ديسمبر ١٩٣٤.

(٩١) مدرسة تقدم التعليم الأولى مجانا.

(٩٢) على سبيل المثال بعثة البون باستير التى كانت مدرستها تضم ٦٠ بنتًا يتيمة اضافة إلى الطالبات الأخريات اللاتى يدفعن الرسوم، ومدارس الفرير المجانية فى القاهرة (تأسست ١٨٥٤) والإسكندرية (تأسست ١٨٨٦).

(٩٣) مثل محمد فرغلى باشا وأمين عثمان باشا، وأيضًا أولاد على ماهر باشا وأحمد حسنين باشا، وكان الأخيران رئيسين للديوان الملكى.

(٩٤) سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص ٤٣١.

(٩٥) سليمان نسيم، «المكانة الاجتماعية للنخبة البرلمانية ١٩٢٤-١٩٥٢» فى أحمد عبدالله (محرر)، «تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى»، (القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٨) ص٢٤٦.

(٩٦) فتحى رضوان، خط العتبة، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٢٧)، ص١٣٩.

(٩٧) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ)، ص٢٦.

(٩٨) سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص٥١٢.

(٩٩) أمين سامى، «لما كنت معلمًا»، الهلال، المجلد ٤٥، العدد ١٠ (أغسطس ١٩٣٧).

(١٠٠) المرجع نفسه.

(١٠١) يرجع ذلك إلى التركز الأعلى للأقباط فى حى شبرا.

(١٠٢) محمد عبدالله عنان، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

(١٠٣) حديث مع محمد عودة، ٣ مارس ١٩٨٩.

(١٠٤) المرجع نفسه.

(١٠٥) المرجع نفسه.

(١٠٦) Magdi Wahba, loc. cit. p.76

(١٠٧) سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص٤٤٣-٤٤٥.

(١٠٨) Berque, op. cit., p204 and p.206.

(١٠٩) خفت هذه الشروط بالنسبة للدفعات الجديدة من الملتحقين بالكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦.

(١١٠) سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص٤٢٩.

(١١١) حول الذكريات السيئة على المدرسين الإنجليز الذين تميزوا بالتعالي وتعمد إذلال وقمع الطلبة ، انظر : سلامة موسى، «تربية سلامة موسى» (القاهرة، سلامة موسى للنشر والتوزيع، بدون تاريخ) ص١٧. وحول العقاب عمومًا انظر يحيى حقى، خليها على الله، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص٤٦، وسلامة موسى، المرجع السابق ص٤١، وحول الافتقار إلى الأصالة . انظر حقى، المرجع السابق، ص٤٥. وحول بناء الشخصية السلبية، انظر: حافظ عفيفى، «على هامش السياسة المصرية»، (القاهرة، ١٩٣٨)، وحول الحفظ والتلقين انظر سعيد إسماعيل على، المرجع السابق، ص٤٨٨-٤٩٠.

(١١٢) دفعت أوْربة الأحياء الحديثة فى القاهرة وارتفاع الإيجارات الفقراء أكثر فأكثر إلى الشوارع المزدحمة فى «المدينة القديمة» . وقد لاحظت صحيفة الأجبشيان جازيت فى افتتاحية نشرتها فى فبراير عام ١٩٠٢. أن «ارتفاع الايجارات يحد باستمرار من أعداد أولئك الذين يقدرون على دفعها . ولذلك ففى الشوارع العامة والشوارع الخلفية فى كل أحياء المدينة وكذا فى ضواحيها هناك أعداد متزايدة باستمرار من المنازل التى تتكدس فيها الأسر معا»، انظر أيضًا ,T.Mitchell, Colonizing Egypt. op. cit. p.163-4.

(١١٣) As quoted in T. Mitchell, Colonizing Egypt, op. cit., p. 163.

(١١٤) الدروس الخاصة فى سياق تلك الأيام مختلفة تمامًا عن الممارسة الشائعة للدروس الخاصة اليوم؛ إذ كانت فى الثلاثينيات والأربعينيات محصورة فى مجموعة مختارة من أبناء وبنات عناصر من الطبقة العليا والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة، وكانت ترتبط بمجموعة ضيقة من المواد مثل اللغة العربية واللغات الأجنبية والموسيقى وخياطة الملابس.

(١١٥) انظر .T. Mitchell, Colonizing Egypt, op. cit., p. 163

(١١٦) انظر .Agha Khan Award, op. cit., p97

الفصل الرابع

أسلوب حياة الطبقة العليا

يمكن النظر إلى أعضاء الطبقة العليا كأعضاء فى نادٍ يمكن من خلاله فحص شروط عضويته، وأسلوب الحياة هو طريقة تحدد بها الطبقة نفسها فى مواجهة الآخرين، وهكذا فإن هُوية الطبقة والمسافة التى تفصلها عن الآخرين تأسستا فى وقت واحد، ويوضح هذا الفصل «التعريف الثقافى» للطبقة كما ناقشناه فى مقدمة هذه الدراسة، وما تلاه من تباعد المسافة بينها وبين الطبقات الأخرى نتيجة لهذه الثقافة، وقد أظهر الفصل السابق مدى «التباعد المكانى» كأداة للفصل بين الطبقات، ويبين هذا الفصل أن المسافات «الاجتماعية» وتلك المرتبطة بالثروة ربما لم تكن هى الأدوات الوحيدة لتغريب من هم أدنى، وربما كان بالقدر نفسه من الأهمية المصطلح الغربى الذى تم التعبير به عن هذه الاختلافات.

وعلى هذا فإن هذا الفصل سوف يدرس الوسائل التى عبر بها متغير الثروة عن نفسه فى أسلوب حياة خاص يسمح بالدخول إلى الطبقة ويحدد معايير «الوصول» ، ويخلق – أيضًا – ذلك الفارق الذى تحدد به هويتها فى علاقاتها بالطبقات الأخرى، وبادئ ذى بدء فسوف نستكشف ألوان التأثير التى أسهمت فى تشكيل أسلوب الحياة هذا بطريقة خاصة ثم نلقى نظرة على بعض القيم التى تتم بصورة مميزة وخاصة عليه مثل الاتجاه إزاء النقود والإنفاق، وخاصة فيما يتعلق بأنماط الإنفاق، ثم يتلو ذلك القيم والاتجاهات المتعلقة بالأسرة، لتتبعها القيم والاتجاهات المتعلقة بالسكن وتزجية أوقات الفراغ.

ومن الواضح أن الطبقة العليا المصرية فى أوائل القرن العشرين كانت مختلفة عن النخب السابقة فى الحقب المملوكية والعثمانية، كما كانت مختلفة عن النخب اللاحقة التى تشكلت بعد عام ١٩٥٢.

فقد اشتهرت الأسرة المالكة ذات الأصول الألبانية العثمانية والنخبة التركية القديمة بنظرتهما الاستعلائية إلى الأهالى المحليين، وكذلك أبدى المجتمع الأوروبى الذى لم يكن يستهان بحجمه آنذاك مشاعر لالبس فيها من الاعتداد بالذات وتفوق الحضارة الغربية[١]، وقد أدت صلة الطبقة العليا بعناصر مختلفة من الفريقين إلى محاولة الابتعاد بأساليب مختلفة عن طرائق وعادات الأهالى المحليين، ومحاولة تقليد طرائق وعادات البلاط الملكى والغربيين، ومثلما حدث فى تركيا العثمانية أصبح الغرب موضوعًا للمحاكاة ومعيارًا للمرغوبية فى المأكل والملبس والمسكن والإتيكيت..إلخ.

وخلافا لدور البلاط الملكى فى بلاد مثل انجلترا وفرنسا فى رسم اتجاه مختلف الأمور الثقافية، ثم فى المحافظة عليها فى الغالب كتقاليد، كانت هناك حدود يعتد بها ؛ لتأثير الأسرة المالكة فى مصر على الحياة الاجتماعية والثقافية لبلد واقع تحت الاحتلال، وبعد أن كان التأثير الأوروبى يأتى عبر محمد على وإسماعيل أصبح يأتى مباشرًا وبصورة متزايدة، وهكذا صاحب بداية الاحتلال البريطانى وتدفق أعداد كبيرة من الأوروبيين على البلاد، تآكلٌ فى التأثيرات العثمانية على شخصيتها.

وقد غابت عدة شروط كان من شأنها - لو وُجدت - أن تمكِّن الملك فؤاد والملك فاروق من إيجاد ثقافة «بعد عثمانية» للبلاط الملكى، فأولاً نشأ كلاهما نشأة ثقافية أوربية خالصة؛ وكان فؤاد ابن الخديوى المشهور بقولته إنه يريد أن يجعل مصر قطعة من أوروبا، وهو لم ينشأ فقط فى إيطاليا برفقة أبيه فى منفاه، بل اعتمد - أيضًا - سياسة امتدت إلى عهد ابنه فاروق هى تعيين الإيطاليين عاملين فى القصر الملكى، ولموازنة التأثير الإيطالى فى القصر الملكى حرص البريطانيون على أن تتولى مربية بريطانية تنشئة فاروق، ثم على أن يسافر بعد ذلك إلى انجلترا ليتلقى تعليمه هناك[٢].

وفى الوقت نفسه كان البلاط متهمًا بالانطواء والعكوف على الذات ، ويبدو أن الأسرة الملكية الكبيرة شكلت لنفسها ثقافة فرعية لا تتفاعل إلا قليلاً وشكليًا مع الطبقة المتمصرة إلى حد بعيد والتى شكلت كتلة الباشوات والبكوات فى البلاد، فلم يكن زواج فاروق مرتين من خارج الأسرة محل ترحيب من أفرادها.

وقد عززت النزعة التجارية الجديدة وظهور الإنتاج الكبير - أيضًا - الاتجاه إلى الأوْربة، وعلى سبيل المثال أصبح المغنون والملحنون - مع ظهور التسجيلات التجارية - أقل اعتمادًا - إلى حد بعيد - على رعاية الخديويين والرعاة الأثرياء ، ومن ثم لم يعد إنتاجهم مرتبطًا ذلك الارتباط بأذواق هؤلاء، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن برامج المسرح أو الأزياء أو الأثاث.

التأثير الملكى

كانت التأثيرات المنظورة للثقافتين التركية والأوروبية على أسلوب حياة النخب المصرية عديدة، فمن ناحية تضمن الانصهار التدريجي بين النخب المصرية والنخب التركية - الجركسية تعزيز العلاقات بينهما من خلال الزواج وزواج الرجال المصريين بالمحظيات التركيات والشركسيات (بعد عتقهن)، الأمر الذى كان يعد علامة من علامات ارتفاع المكانة، وعلى الرغم من أن نظام الرقيق منعه بروتوكول وقعه الخديوى إسماعيل فى عام ١٨٧٧ فقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى يزول تمامًا، وفى أوائل القرن العشرين كان محمد محمود وأحمد لطفى السيد متزوجين من نساء تركيات[٣]، وكانت الأسرة الملكية نفسها من أصل تركى[٤]، كان الاتصال بين الطبقة العليا المصرية والأسرة الملكية يقع فى مناسبات مثل حفلات الاستقبال والزيارات، وتتذكر هدى شعراوى (ابنة سلطان باشا وزوجة من الأتراك - الشراكسة) أنها كانت تستخدم لغتها التركية فى مثل هذه المناسبات[٥]، وكان قضاء الإجازة فى إسطنبول، أو حتى امتلاك منزل هناك، من علامات علو المكانة خصوصًا لدى أولئك الذين لهم شيء من النسب التركى، وقد كانت تلك ممارسة شائعة لدى كثير من أعضاء الأسرة الملكية[٦]، ولكن السفر إلى أوروبا كان عادة - أيضًا - لدى كثير من الأثرياء المصريين، سواء كانوا من أصول تركية أم لم يكونوا.

وكان التأثير التركى واضحًا فى الملبس ، فلا السيد المحترم، ولا حتى صبى المدرسة، كان يمكنهما الخروج من البيت حاسرى الرأس، وكان الطربوش هو غطاء الرأس المعتمد، وحتى أواسط الثلاثينيات كان اليشمك والحبرة من علامات الأناقة ترتديهما نساء الطبقة العليا كُلما خرجن.

وكان نظام الألقاب - أيضًا - تركيًا فى أصله، ويمكن أن يعد أثرًا باقيًا من النفوذ العثمانى فى مصر شأنه شأن الطربوش واليشمك، وقبل عام ١٩١٤ كان النظام المتبع فى هذا الشأن هو أن الباب العالى وحده هو من يملك حق الإنعام بالرتب، ولكن ذلك تغير بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وانقطاع الرابطة القانونية الإسمية التى كانت تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية وتحولها إلى محمية بريطانية، وبناء على ذلك أصبح الإنعام بالرتب والألقاب، وطائفة أخرى من الأوسمة والنياشين، حق لسيد البلاد (سلطان مصر أو ملكها)(٧).

كانت الألقاب ذات منشأ بيروقراطى أو عسكرى؛ إذ كانت تُكتسب آليًا بالوصول إلى رتبة بيروقراطية أو عسكرية معينة، ولم تكن هناك ألقاب وراثية باستثناء ألقاب الإمارة الخاصة بالأسرة الملكية التى كانت تمثل الأرستقراطية الوحيدة ذات الألقاب الوراثية فى البلاد، وكان منح الألقاب للعسكريين أو البيروقراطيين أو الأعيان محكومًا بفكرة تقديم خدمة للدولة أو البلاد، وكان هذا إلى جانب قوانين الوراثة الإسلامية يعنى أنه ليس هناك تأمين آلى لاستمرار الامتيازات وأن على الطبقة العليا أن تحافظ على نفسها بجهد مثابر واع، وأنه ليس هناك حواجز قوية ضد الحراك صعودًا أو هبوطًا.

وكانت الألقاب للأعيان آلية يستطيع بها عاهل البلاد أن يسيطر على صعود الأسر، وأن يمنح أو يمنع الامتيازات، وأحيانًا أن يدبر دخلاً للبيت الملكى(٨)، وقد ظلت النقود على أى حال هى المعيار الأساسى، وكان من غير المقصود أن يحوز شخص دخله أقل من حد أدنى معين لقبًا؛ إذ صُنفت المراسيم الملكية على أن يُعطى لقب الباشا لموظفى الحكومة الذين لا يقل دخلهم (فى أوائل العشرينيات) عن ١٨٠٠ جنيه سنويًا، ولقب البك من الطبقة الأولى لموظفى الحكومة ممن لا يقل دخلهم عن ١٢٠٠ جنيه سنويًا، ولقب البك من الطبقة الثانية لموظفى الحكومة ممن لا يقل دخلهم عن ٨٠٠ جنيه سنويًا(٩).

وفيما يتعلق بالألقاب الممنوحة للشخصيات البارزة (مثل الأعيان المصريين) الذين قدموا خدمة قيمة للبلاد، تقول شهادة حسن يوسف أن الممارسة التى جرت بها العادة فى السنوات ١٩٤٢-١٩٥٢ هى أن تمنح لهم مقابل تبرعات خيرية: ٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠

جنيه للحصول على لقب باشا، و٥٠٠٠-١٠٠٠٠ جنيه للحصول على لقب بك[١٠].

والشهادة التالية تعطى وصفًا حيًا لعملية الحصول على لقب باشا من خلال التبرعات الخيرية:

«كان لدينا فى الأصل أربعة باشوات فى الأسرة، ولكنهم جميعًا ماتوا مبكرًا، ولذلك اجتمعت عماتى ووضعن رءوسهن معًا وقررن شراء لقب باشا لأخيهن، كان ذلك يتكلف خمسة وثلاثين ألف جنيه، وعلى هذا النحو جرى الأمر: تم شراء قطعة رخيصة من الأرض وتحويلها إلى حديقة، ثم أعلن التبرع بها لتكون حديقة عامة، ودُعى الوزراء إلى مراسم إعلان التبرع، وقامت عماتى وأصدقاؤهن من ذوى النفوذ بدور المضيفين فى الحفل الذى أعقب ذلك، لقد كلف شراء الأرض وتحويلها إلى حديقة ألف جنيه، أما الأربعة وثلاثون ألف جنيه الباقية.. لا بأس، إنها مجرد أربعة وثلاثين ألف جنيه مصرى، بعد يومين أعلن فاروق عمى باشا، إنه أمى، أقصد عمى»[١١].

وباختصار فإن الثروة كانت شرطًا ضروريًا ومطلبًا مسبقًا للانتماء إلى الطبقة العليا، ولكنها وحدها لم تكن تغنى عن اللقب[١٢].

إن زيادة عدد الباشوات مما لايزيد عن ٣٠ باشا فى عام ١٩١٤ إلى أكثر من ٢٠٠ فى عام ١٩٣٦[١٣]، وعدد البكوات من ٧٦٠ عام ١٩١٤ إلى أكثر من ١٧٠٠ فى عام ١٩٣٦[١٤] يمكن أن يؤخذ كعلامة على نمو الطبقة العليا فى مصر واتخاذها طابعًا مؤسسيًا فى منتصف الثلاثينيات، وأيضًا كمؤشر على أهمية الوظيفة البيروقراطية بين حملة الألقاب، لقد كان اللقب هو ذروة الادعاء بالمكانة، وظل مرتبطًا بصورة لها دلالتها بالوظيفة العامة، إلا أنه فى داخل الإدارة العامة كان التعيين فى «الكادرات الخاصة» التى هى بالقطع الأعلى مكانة (مثل السلك الدبلوماسى والجيش والقضاء) يتطلب فى حد ذاته حدًا أدنى من ملكية الأرض أو الثروة، سواء فرض ذلك القانون أم العُرف[١٥].

وبخلاف الإجراءات الرسمية والمطولة لمنح اللقب (بأن يقترح أحد الوزراء منح اللقب ويرفع اقتراحه إلى رئيس الوزراء الذى يقوم بدوره برفعه إلى الديوان الملكى لاستصدار الموافقة) كان هناك «النطق السامى» للملك عندما ينعم بلقب على أحد الأشخاص بمناداته «يا باشا» أو «يا بك» فى إحدى مناسبتين ، عيد ميلاد الملك، أو عيد جلوسه على العرش (وكان ذلك فى ١١ فبراير و٦ مايو على التوالى فى حالة الملك فاروق).

كذلك كان للمجتمع ألقابه التى ينعم بها وكان من المألوف أن يرد اسم أحد الأثرياء أو اسم ابن لشخص ذى جاه ونفوذ ممن لا يحملون لقباً رسمياً مسبوقاً بلقب «الوجيه» أو «الوجيه الأمثل» وهو لقب يعادل ألقاب النُبل والشرف فى المجتمعات الأوروبية، ويشير فى مصر إلى كل من الثروة وارتفاع المكانة[١٦].

وكانت هناك ألقاب أخرى لا تخلو مما يدعو إلى الابتسام أضفتها الصحافة على بعض الأشخاص، ثم شاعت بعد ذلك بين الناس، مثل «إمبراطور الجيزة» (مصطفى رياض) وسلطان الوارثين (محمد سلطان) و«أمير الرياضة» (عبدالله نجيب) و«أمير الصعيد» (محمد محمود جلال)، وكثير من هذه الألقاب الشعبية كانت ما تزال مرتبطة بالثروة، كما فى حالة «أمير الصعيد» الذى كان يملك سبعة آلاف فدان، بينما كان أخوه عبدالمنعم الذى يبلغ من العمر ١٦ عاماً يملك ستة آلاف فدان أخرى.

التأثير الأوروبى

طرح التأثير الأوروبى نفسه طرائق أخرى؛ فكانت هناك الزيارات الاجتماعية بين النساء الأوروبيات والمصريات، وأصبحت «زيارة الحريم» «أمراً تحتمه واجبات اللياقة» من الزائرات الغربيات لمصر[١٧]، وقد لوحظ شيوع التوجه الغربى القوى بين أفراد الطبقة العليا المصرية، منذ فترة مبكرة، ففى عام ١٨٦٠ وصفت التايمز أعضاء النخبة المصرية المتأوربة الجديدة على النحو التالى:

«ملابس السهرة للمصرى هى طربوش، وربطة عنق بيضاء، وصدرية سوداء أو بيضاء، وسترة سوداء من الفراك بياقة منتصبة، وقفازات بيضاء على الدوام، والرجل من هذا الطراز يتحدث بالفرنسية دائمًا، بالألمانية أحيانًا، بالإنجليزية نادرًا، وهو حريص على التنزه على صهوة جواده، ويحتفظ بمركبة مقفلة مؤثثة جيدًا من الداخل لركوبها على طريق شبرا، هو سياسى متحمس، ويبغض الأتراك إن لم يكن منهم، وقد يستغرق فى لعب الورق أو الباكاراه، إن مسلكه ناعم ولطيف، وكلماته حلوة ورقيقة، ولكن من الصعب جدًا أن تجعله يفعل أى شىء»[١٨].

فى تاريخ يرجع إلى سبعينيات القرن التاسع عشر سخر يعقوب صنوع فى عدد من مسرحياته[١٩] من تكلف النخبة المصرية الأخذ بالأساليب والطرائق الغربية، كذلك صور محمد المويلحى عند منعطف القرن متوفًّى بُعِث إلى الحياة بعد عدة أجيال فراعه، وروعه أسلوب حياة حفيده من لعب القمار وشرب الخمر (وكلاهما غريب عن روح الإسلام ويعد سلوكًا مستوردًا)، وكذلك حديثه إلى أصدقائه وخلطائه بلغات أجنبية وليس بالعربية أو التركية[٢٠]، وهكذا يبدو أن طقوس الحياة الاجتماعية على النمط الغربى كانت قد تبلورت لدى الطبقة العليا المصرية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر[٢١].

إلا أنه من الواضح أن التأثير الأوروبى كان أكثر ظهورًا فى الجيل الثانى منه فى الجيل الأول من الطبقة العليا[٢٢]، فبينما كان سلطان باشا يقرأ الكتب العربية من العصور الوسطى فى الأدب وعلم الأخلاق والنوادر والطرائف والشعر مثل «المستطرف فى كل فن مستظرف» و«العقد الفريد» و«ديوان أبو النصر»، «كان جيل ١٩١٩ يقرأ أناتول فرانس وبرنارد شو وهـ.ج.ويلز وبرتراند رسل وكتبًا أخرى تمثل الانصهار بين فكر التنوير والفكر الليبرالى والوضعى للقرن التاسع عشر... ثم تلاهما جيل يقرأ شيللى وبايرون والرواية الروسية وفرويد وماركس»[٢٣].

وكان رجال الجيل الثانى – على خلاف آبائهم – يتقنون فى أغلب الأحوال لغة أجنبية أو اثنتين، سواء أكملوا تعليمهم فى أوروبا، أو ظلوا فى مصر يتعلمون فى مدارسها.

إن العــلاقة بين التعليم وأسلوب الحياة من أوثق ما يكون، وقد أصبح التغريب، أو استعارة العادات الغربية فى الملبس والحديث والسكن إلخ عُرفًا شائعًا وخصوصًا لدى هـؤلاء الذين يمكنهم تحمل تكاليف الملابس الباريسية والسيارة والبيانو والفيلا أو الشقة ذات الطراز الغربى، فى وقت كانت فيه مثل هذه المزايا أقل انتشارًا بكثير، ولكن أى نموذج كانت تقلده النخبة، حقيقة كان هناك وجود أوروبى مباشر، وكان هناك أوروبيون مقيمون فى البلاد، ولكن التأثيرات ترجع إلى أبعد من ذلك فى الزمن.

شهد حكم محمد على بدايات محسوبة لتحديث يتبع النهج الغربى، وقد عرف المعلمون الغربيون طريقهم إلى البلاد فى عهده، وكذلك ظهرت عناصر معمارية غربية فيما بناه هو أو غيره من الكبراء من مدارس ومستشفيات وورش صناعية وقصور.

لم يتلق محمد على تعليمًا أوروبيًا، وكان تدريبه هو تدريب جندى ألبانى، جمع إليه دهاءه وذكاءه المتميزين، كان يعرف مخاطر الغرب الذى أرسل إليه شباب العلماء والبعثات التعليمية، كما كان يعرف فرصه، وعندما أُهدى إليه كتاب «الأمير» لميكيافيللى وقُرئ عليه أكد لمساعده الذى قرأه إنه يعرف هذه الحيل كافة وأفضل منها(٢٤)، ويبدو أن اتجاهه كان هو الانتفاع من الغرب كلما كان ذلك ممكنًا دون أن ينظر إليه نظرة التلميذ إلى الأستاذ.

أما إسماعيل فقد تلقى تعليمًا مختلفًا وكانت له نظرة مختلفة، وقد أُرسل فى صباه الباكر إلى النمسا لعلاج عينيه، ومن هناك ذهب إلى باريس ليواصل تعليمه بصحبة عمه، وكان قد رأى بالفعل سابقه سعيد وهو يتكلم بالفرنسية، ويأكل بالطريقة الأوروبية، ويلبس الأزياء الغربية، ولكنه مضى بكل ذلك شوطًا أبعد مما ذهب إليه سعيد، وحذا حذوه فى ذلك حكامه على الأقاليم والأعيان، وإذ تلقوا أسلوب الحياة هذا من «أعلى» فلعلهم أصبحوا القاطرة التى أسهمت فى نشره فيمن دونهم، ومَنْ استطاعوا ذهبوا إلى أوروبا للتعلم والاستجمام، أما بالنسبة لغيرهم فقد جاءت إليهم أوروبا فى مصر، «وفتحت أوروبا مدارس فى مصر وهى على ثقة من أنها لن تجد صعوبة من جانب حكامها»(٢٥).

يقول الدسوقى إنه فى حين كان الجيل الأول فى القرن التاسع عشر أميًا، أو تلقى تعليمًا فى كتّاب أو فى الأزهر أو فى مدرسة بعثة أجنبية، تمتع الجيل الثانى بفرص

مختلفة؛ فقد تعلموا فى مدارس أجنبية فى القاهرة والإسكندرية وعواصم الأقاليم، وكثير منهم واصلوا تعليمهم فى أوروبا تحت إشراف البعثات التعليمية للدولة أو على نفقتهم الخاصة(٢٦).

إن نظرة بدون قصد فى كتاب عبدالعزيز البشرى «فى المرآة» عن الشخصيات المشهورة فى زمنه تُظهر: أن أحمد عبود باشا مالك مزارع القصب الشاسعة وقطب صناعة السكر تعلم الهندسة فى جلاسجو، وأن على الشمسى باشا وزير المعارف وابن أمين الشمسى باشا من أغنى تجار القطن واصل دراساته العالية فى سويسرا، وأن محمد فرغلى «ملك القطن» وأكبر مصدرٍ مصرى له تخرج فى مدرسة لندن للاقتصاد، وأن محمد محمود مدير المديرية والوزير ثم رئيس الوزراء تخرج فى أوكسفورد(٢٧)، وكذلك تخرج فى أوكسفورد غريمه السياسى مكرم عبيد الذى أصبح فيما بعد سكرتيراً عامًا لحزب الوفد حتى سنة ١٩٤٢.

ويرى إريك ديفيس أن هناك ارتباطًا بين التوجه السياسى لشخص ما والتعليم الذى تلقاه؛ فالمهنيون كالمهندسين والأطباء مثل أحمد عبود وحافظ عفيفى وأمين عثمان يحملون طابع النظام البريطانى وربما تعاطفاته بتركيزه على الناحية البراجماتية والتجريبية، فى حين أن زعماء الحركة الوطنية (مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وطلعت حرب، وحتى إسماعيل صدقى) تعلموا فى كلية (مدرسة) الحقوق المصرية التى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقليد الفرنسى وتتبعه، وكان حريًا بالتوجه النظرى والمجرد لنظام التعليم الفرنسى الذى تشحذه المسائل الأخلاقية المجانسة لدراسة القانون، أن يشجع طلابه على الانغماس فى السياسة والعمل السياسى(٢٨).

وقد سلك كثير من أبناء الأثرياء البارزين الطريق التعليمى نفسه على الرغم من أنهم لم ينتهوا إلى الاشتغال بالسياسة(٢٩)، وتتناثر فى صحف الفترة أخبار عن إنجازات تعليمية تشير إلى تميز أبناء الطبقة العليا كما فى هذا التعليق الذى نشرته آخر ساعة والذى يجمع بين السخرية والاعتراف:

«الدكتور البرت دوس – ابن توفيق دوس باشا – سافر إلى إنجلترا ليحصل على نصف دستة من الشهادات والدبلومات فى

الطب، والجراحة، والأمراض الباطنية، والطب البيطرى، والأمراض العقلية أيضًا»[٣٠].

وهنا مؤشر على ما كانت تكنه الطبقة العليا المصرية «المتطلعة إلى الخارج» من إعجاب لامراء فيه بالغرب وقيمه وطرقه فى التفكير ومؤسساته[٣١]:

«مثَّل الأجانب فى تلك الفترة طبقة رفيعة ومتميزة، وكان يُنظر إليهم كأجناس متفوقة بطبيعتها، وكان أقصى طموح لأى مصرى أن يقلدهم ويقتفى آثارهم، إننى أتحدث عن طليعة محدودة العدد، لأن الغالبية من المصريين لم يتلقوا تعليمًا أيا كان، وآخرين تلقوا قدرًا محدودًا من التعليم يؤهلهم فقط لشغل الوظائف الإدارية البسيطة»[٣٢].

من الواضح أن هؤلاء كانوا من الأعضاء المستقرين فى النخبة المصرية، أو ممن هم بسبيلهم إلى أن يكونوا كذلك، وهذا ما أكده محمد أحمد فرغلى فى شهادته حين أشار إلى أنه كان هناك:

«حرص من بعض الأسر المصرية على تلقى المعرفة فى إنجلترا وفرنسا حيث تأثروا بالطرائق العلمية فى التفكير، وأيضًا بالفنون والآداب الغربية، ثم عادوا يحملون بذور مناهج جديدة فى التفكير والعمل ونظرة جديدة إلى العالم، وكان المرحوم أبى ممن درسوا فى فرنسا، وكان حريصًا على زيارتها سنويًا»[٣٣].

كذلك فى حين كانت دائرة أصدقاء سلطان باشا تضم - فيما قيل - «شعراء وشيوخًا ومديرين إقليميين ورجال دولة وآخرين من ذوى المكانة الرفيعة» وكانت باستثناء واحد «حافلة بالشرقيين لا الأوروبيين القادمين إلى مصر بأعداد كبيرة»[٣٤] فإن الرجال والنساء من الجيل اللاحق تعاملوا مع دائرة أوسع من الأوروبيين ، وعلى كل حال فإن كثيراً من هؤلاء الأخيرين كانوا مستقرين كمقيمين محليين فى البلاد.

ولكن الصورة لم تكن صورة وئام تفاعل اجتماعى سهل منساب بين المصريين والمقيمين الأوروبيين فى مصر، ولعل الأحرى أنه كان تعايشاً تتخلله درجة محسوبة من التفاعل الاجتماعى، وقد انتقد روبرت تيجنور «المحليين» الأوروبيين وخصوصاً رجال الأعمال؛ لتشكيلهم جيلاً مغترباً، ممجدين لثقافتهم وطرقهم الأوروبية دون تعاطف مع تراث البلاد العربى والإسلامى[٣٥]، ويصف السير رونالد ستورس السكرتير الشرقى (فى دار المعتمد البريطانى) في القاهرة كيف أن زوجة موظف إنجليزى كانت - بشعور من التضرر - تغصب نفسها على التضحية بعصر يوم لزيارة سيدة مصرية أو تركية قد لا تكون الإنجليزية أفضل منها مولداً، ولا أفضل تنشئة، ولا أفضل اطلاعاً، ولا أفضل ذوقاً فيما ترتديه من ملابس»[٣٦].

وبشكل عام كان الغرب فى عيون غالبية الطبقة العليا المصرية هو المصدر الرئيسى للتقدم العلمى والمادى، ومن ثم أكثر تحضراً، وقد قالت افتتاحية فى صحيفة "الجريدة" لسان حال نخبة الطبقة العليا فى مصر فى عام ١٩٠٧: «إن أساس تقدمنا لن يكون إلا نقل أسس الحضارة إلى بلادنا»[٣٧].

وكان الافتراض هو أن وراء الإنجاز الغربى يقف مجتمع، وأن وراء هذا المجتمع نظام تضمنه الديمقراطية الليبرالية الغربية ونمط الحياة الغربى عموماً، وإذا كان للمصريين أن يرتادوا الطريق نفسه؛ فسوف تقودهم إلى الإنجازات نفسها «كان «السعى إلى الحداثة مرتبطاً بفهم سر القوة الأوروبية، كان هذا هو الهاجس القديم من أيام محمد على»[٣٨]، وتبع ذلك إعجاب كلى بالغرب وتقليد له على نطاق واسع: «فى مصر كانت الأشياء القديمة هى هى نفسها وكل شىء فارغ... لا حياة... الحياة كانت فى أوروبا»[٣٩].

كانت هذه الظاهرة الخطيرة إيذاناً بصدع مزعج بين الأعضاء المتغربين من الطبقة العليا وثقافتهم الأصلية، وقد اعترف كثير منهم بأن لغتهم العربية فى الحديث والكتابة تدعو للأسف[٤٠]:

«...إلى هذا الحد كنا إنجليزاً، إنه أمر يدعو إلى الغثيان، ليست لدينا ثقافة خاصة بنا»[٤١] وكان المتحدث نفسه على بينة من أنه :

«كان من النادر فى الوسط الذى ولدت فيه أن أعرف المصريين... كانت القاهرة والإسكندرية مدينتين كوزموبوليتانيتين؛ ليس فقط لأن بهما كثيراً من الأجانب، ولكن لأن المصرى المولود بهما كان هو نفسه غريبًا عن بلاده»(٤٢).

وفى كثير من الحالات كانت لهذه الكوزموبوليتانية مرادفًا «مشرقيًا» بالمعنى الذى تتضمنه كلمة **«ليفانت»** بالإنجليزية، وكان يشمل السوريين المستغربين واليهود والأرمن واليونانيين (وأحيانا الإيطاليين) فى المحيط الاجتماعى لأعضاء الطبقة العليا، ويبدو هذا صحيحًا خصوصًا بالنسبة للجيل الأصغر، وقد لاحظ د. مجدى وهبة – الذى لفت انتباهى إلى هذه النقطة – أنه من الناحية الثقافية يحدد نفسه إلى حد بعيد كمشرقى، وأن الصلة بين المصريين والمشارقة فى ذلك الوقت مما يستحق الدراسة، مشيراً إلى نادى السيارات الملكى ودار الأوبرا كمكانين للتفاعل المصرى المشرقى، وفى طبعات Who's Who in Egypt فى ذلك الوقت كان تكوين العضوية فى أندية مثل نادى البلياردو مؤشراً آخر على وجود طبقة ثرية من الشباب المسلم والقبطى والمشرقى.

غير أن التعميمات الكاسحة حول التغريب الثقافى للطبقة العليا المصرية تحتاج إلى شىء من التصويب، فقد كانت هنالك استثناءات بارزة لشخصيات من الطبقة العليا لها أسلوب حياة أهلى تماماً مثل، طلعت حرب باشا ومصطفى النحاس باشا وبضعة أعضاء من الأسرة الأباظية (مثل فكرى أباظة باشا وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا)؛ وعدد من البكوات مثل حامد جودة بك وإبراهيم محفوظ بك، وبعض كبار ملاك الأرض مثل سيد البدراوى عاشور باشا وبعض أبنائه، وهؤلاء كانوا إما من أصول من الطبقة المتوسطة الحضرية أو من أصول ريفية، وبذلك أفلتوا من تأثير التغريب الذى كانت تمارسه الدوائر الاجتماعية العليا فى القاهرة والإسكندرية.

وعلاوة على ذلك فإن كثيراً من الأشخاص – وخاصة من الوفديين – الذين كانوا أفندية، عندما شاركوا لأول مرة فى قيادة ثورة ١٩١٩، ثم أصبحوا فيما بعد باشوات وظلوا مرتبطين بالثقافة الوطنية بسبب استغراقهم فى العمل السياسى بين القواعد الشعبية، وللأسف فقد تغرَّب أبناء وبنات هؤلاء عن ثقافتهم الوطنية بسبب تنشئتهم الغربية.

ومع ذلك ظل هناك تناقض عميق يعبر عنه القول التالي:

«بينما بقيت الهُوية الخاصة الحميمة مغموسة فى التقاليد والعقيدة، فإن أنماط السلوك والآراء فى التنظيم الاجتماعى اصطبغت بشكل لا راد له بصبغة الحياة شمال مرسيليا»(٤٣).

كان النظام التعليمى نقطة التقاء لأعضاء النخبة المصرية، الذين قاموا بدور مهم فى تعزيز صداقاتهم وتقوية شبكتهم، ويشير سعيد وفرغلى إلى الشخصيات البارزة ممن كانوا فيما سبق زملاء لهما فى الدراسة، وهو دور قامت به - أيضًا - مدرسة الحقوق التى كانت تعد بشكل أقل تجانسًا مؤسسة للطبقة العليا.

وتوضح قراءة مذكرات محمد حسين هيكل وأحمد لطفى السيد وإسماعيل صدقى (وكلهم خريجو مدرسة الحقوق) كيف عرف أعضاء النخبة هؤلاء بعضهم بعض جيداً وبصورة شخصية، يقول إسماعيل صدقى فى مذكراته:

«دخلت مدرسة الحقوق، وكان بين زملاء الدراسة محمد توفيق نسيم (رئيس وزراء مصر فيما بعد) وأحمد لطفى السيد، وكان بين زملاء المدرسة مصطفى كامل وعبدالخالق ثروت... وخلال سنوات المدرسة هذه عملت فى الصحافة مع مصطفى كامل مشاركًا فى تحرير مجلة «المدرسة» التى أسسناها، ثم أسست مع أحمد لطفى السيد مجلة «الشرعى» وهى مجلة قانونية»(٤٤).

على الرغم من المعلومات المحدودة فى كتاب **«الشخصيات البارزة فى القطر المصرى»** Who's Who in Egypt عن الوضع التعليمى للشخصيات التى تناولها فقد افترضت أن كل مَنْ حصل على درجة جامعية أو دكتوراه من بلد أجنبى قد أشار إلى ذلك، وعلى أية حال فقد كان عمر الجامعة الوطنية فى عام ١٩٣٧ تسع سنوات فقط، ويرجح الظن أن معظم الذين أدلوا ببياناتهم فوق الأربعين فى كل الاحتمالات، وحتى سعد زغلول «ذو البأس» زاول المحاماة فترة طويلة حين لم تكن مزاولة المهنة تتطلب درجة عليا فى القانون، ولم يحصل على الدرجة العليا فى القانون إلا بعد ذلك بوقت طويل(٤٥).

فى عام ١٩٣٧ كان هناك ٢٣ حصلوا على درجة جامعية من الخارج بين من ردوا على استبانة Who's Who in Egypt، مقارنة بـ٥٢ فى عام ١٩٤٧، وفى ذلك العام (١٩٣٧) كان عدد من ذكروا أنهم حاصلون على درجة الدكتوراه ٥٩، منهم ١٨ تلقوها من مصر بينما ٤١ (أو حوالى الثلثين) تلقوها من بلد أجنبى، وكان عدد الحاصلين على الدكتوراه يمثل خمسة فى المائة من إجمالى العينة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى سبعة فى المائة فى عام ١٩٤٧، حين أصبح عدد حاملى درجة الدكتوراه ١٠٨، منهم ٧١ حصلوا عليها من الخارج (مرة أخرى حوالى ثلثى الإجمالى)(٤٦)، وهذا يعطى انطباعًا بأن النخبة المتعلمة تعليمًا عاليًا داخل الطبقة كانت نخبة صغيرة ومحدودة العدد(٤٧).

وإذا ما انتقلنا إلى مرحلة «ما قبل التعليم الجامعى» لوجدنا أن العدد المحدود لطلاب المدارس الأجنبية يشير إلى أنها كانت ساحة للمتميزين من المصريين، خصوصًا أنها كانت تضم – أيضًا – أبناء المقيمين الأجانب، وقد تضاعف بالضبط عدد المدارس الأجنبية من ١٠١ إلى ٢٠٢ فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٢٨، ولكن عدد طلابها زاد بصورة أبطأ من ١٦٤١٣ فى عام ١٩١٣ إلى ٢٤٥٣٩ فى عام ١٩٢٨ مما قد يعنى تحسنًا فى نوعية التعليم، ويقدم الجدول ٤–١ تصنيفًا مفصلاً لهذه المدارس.

ومع ذلك فقد كانت المدارس اليونانية والإيطالية وبدرجة أقل المدارس الألمانية موجهة أساسًا إلى أطفال المجتمعات الناطقة باليونانية والإيطالية والألمانية فى مصر، وحيث كانت الطبقة العليا المصرية أكثر ميلاً إلى إرسال أطفالها إلى المدارس الناطقة باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وإلى حد بعيد تركزت الزيادة الكبرى فى عدد التلاميذ خلال الفترة ١٩١٣– ١٩٢٨ فى المدارس الفرنسية، وعلى الرغم من أن كثيرًا من أولاد الطبقة العليا المصرية التحقوا بالمدارس الفرنسية وخاصة مدارس الجزويت فإن العدد الأكبر كان من بنات هذه الطبقة، إذ كان التعليم الفرنسى يعد مثاليًا بالنسبة لهن، كذلك زاد عدد التلاميذ فى المدارس الأمريكية أسرع مما زاد فى سائر المدارس البريطانية، وكانت كلية البنات الأمريكية فى القاهرة ذائعة الصيت، وربما كانت مدرسة البنات الأمريكية فى أسيوط هى الأعلى سمعة فى هذا الإقليم.

وكما فى حالة فرغلى باشا كان كثير من أبناء الأسر الشهيرة يتقنون الإنجليزية والفرنسية بتغيير المدارس :

«لقد تلقيت تعليمى الابتدائى فى مدرسة الجزويت الفرنسية حيث أتقنت الحديث بالفرنسية، ومن بين مَنْ سبقونى إلى هذه المدرسة أحمد زيور باشا، رئيس وزراء مصر فيما بعد، وعلى يحيى باشا، الذى أصبح فيما بعد - أيضًا - المنافس الرئيسى لى فى تصدير القطن»(٤٨).

جدول ٤-١

تطور أعداد المدارس الأجنبية وطلابها

(١٩١٣ و١٩٢٨)

جنسية المدرسة	١٩١٣		١٩٢٨	
	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب
المدارس الفرنسية	٤٩	٩٢٢٧	١٠٧	١٦٠١٦
المدارس الإنجليزية	١٦	١٣٩١	٢٨	١٥٦٥
المدارس الأمريكية	٨	١٦٤٨	٢٦	٢٢٨٧
المدارس الإيطالية	١٥	٢٠٩٨	٢٢	٢٩٩٧
المدارس اليونانية	١١	١٥٢٠	١٤	١٤٦٥
المدارس الألمانية	٢	٤٥٩	٥	٢٠٩

المصدر: M. Clerget, Le Caire, Etude de Géographie Urbaine, vol.2, p.383.

كانت كلية فكتوريا فى القاهرة، ونظيرتها الأذيع صيتًا فى الإسكندرية مثلين للمدارس الخاصة البريطانية النموذجية، وكان يدرس فيهما «أبناء البريطانيين (فى مصر) إلى جانب الآخرين، أو - إن شئت - أبناء الذوات لا غيرهم»(٤٩) وفى حفلة أقامتها كلية فكتوريا فى عام ١٩٢٩ حضر رئيس الوزراء المصرى، والمندوب السامى البريطانى، ووزير المعارف، وزيور باشا، ومحافظ الإسكندرية، وحكمدار البوليس، وقضاة المحاكم الأهلية والمختلطة، وكبار الموظفين والأعيان(٥٠).

هذه المدرسة حيث كان ينشأ ويتعلم أمثال طلبة كلية ايتون البريطانية من الشرق الأوسط ممن ينتظر كثيراً منهم مستقبل مرموق فى عالم الأعمال والشهرة فى مصر كانت تشبه جيلاً بريطانياً خالصاً، كانت حفلات التخرج تقام فى قاعات لا ترى فيها إلا صورة العاهل البريطانى، ولم تكن الاتصالات غائبة أو ضعيفة بين المدرسة ودار المندوب السامى البريطانى، وفى الحقيقة يذكر فرغلى باشا أن مستر ريد مدير المدرسة أيام كان هو طالبًا فيها كان «من أعضاء الدائرة الضيقة المقربة من لورد كيلرن (المندوب السامى البريطانى فى مصر)»(٥١).

يتذكر إدوارد سعيد الذى تعلم - أيضًا - فى كلية فكتوريا وفى مدرسة الجزيرة التحضيرية الانجليزية :

> **«...خضوعه لانضباط نظام مدرسى كولونيالى وميثولوجيا مستوردة لا تدين بشىء للعالم العربى الذى ازدهرت لما لا يقل عن قرن بين نخبة الكولونيالية، وعقيدتها الرئيسية هى أن كل شىء ذى شأن حدث أو سيحدث فى الغرب، وعليه - فقيما يختص بالعرب - يجب أن يتعاملوا مع تحدى الغرب أو نظامه بتعلم طرقه، أو استنساخها حيثما استحال عليهم تعلمها»(٥٢).**

ولذلك فليس مما يدعو إلى الدهشة أن سعيداً كان مصيره أن يترك مصر، وأن أحداً من طلاب الصفوة لهذه المدارس الذين قام كثير منهم بأدوار بارزة فى الأعمال والسياسة لم يكن له دور فى الحياة الثقافية للبلاد، كان المنفلوطى والرافعى وطه حسين وأحمد أمين والعقاد شخصيات من الطبقة المتوسطة تستند إلى تعليم عربى متين، وبمقارنتهم بكتّاب الأدب المصرى المكتوب بالفرنسية "litérature Egyptienne d'expres-sion Français" أمثال الأمير حيدر فاضل وواصف بطرس غالى ومحمد ذو الفقار وجورج قطاوى وجوزيف أوسكار نحاس وألبير قصيرى وجورج حنين(٥٣)، يتضح إلى أى حد كان تأثير هؤلاء الأخيرين خاطفًا وهامشيًا، إذ كان وجودهم معلقًا بالمجتمع الكوزموبوليتانى لا المجتمع المصرى، وحالما انحل هذا المجتمع الكوزموبوليتانى انفرط عقدهم واختفوا فى هدوء أو ذهبوا إلى المنفى الاختيارى.

كان الطراز المعمارى مجالاً تجلى فيه التأثير الأوروبى بوضوح، ومن الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين كان المهندسون الأوروبيون هم مَنْ يضعون العرف المعمارى؛ حتى عندما سمحوا لأنفسهم باستلهام عناصر معمارية عربية وإسلامية كما حدث فى فندق هليوبوليس بالاس وفى Caisse Hepothécaire d'Egypte فى القاهرة وفى الفيلات الخاصة ذات الزينة عربية الطراز كتلك التى بناها المهندس الفرنسى بودرى(٥٤)، صمم المهندسون الأوروبيون جزءًا كبيرًا من المبانى العامة والخاصة، وأقيمت وفقًا لتصميماتهم – أيضًا – القصور الخديوية وبيوت النبلاء والطبقة العليا والبنوك والعمارات ذات الشقق والفنادق والمدارس والسجون والمتاحف والمستشفيات، وكانت هذه هى الأماكن التى عاشت وعملت فيها النخبة المصرية.

ومن الأمثلة المشهورة المقاول الإيطالى ج.جاروزو وأبناؤه الذين تركوا تأثيرًا كبيرًا على العمارة فى القاهرة، وقد صمموا القصور الملكية فى الجيزة وعابدين، ملتقيات للنخبة المصرية والكوزموبوليتانية مثل فنادق سافوى وشبرد والجراند كونتننتال فى القاهرة، وفندق ونتربالاس الكلاسيكى فى الأقصر، كما كانوا مسئولين عن بناء مدرستين من أهم المدارس الأميرية فى القاهرة هما التوفيقية والعباسية، وبنوا – أيضًا – بيوت عدد من النبلاء(٥٥).

لم يمثل بقاء «الطراز العربى» ، كأحد الطرز الحاكمة فى المبانى التى يبنيها الأجانب وغالبًا ما يشغلونها أيضًا ، ولعًا بما هو غريب فحسب، ولكنه مثّل – أيضًا – توقًا إلى الفخامة التى لم تكن متاحة فى المبانى الأحدث ذات الطابع الإيطالى فى ذلك الوقت(٥٦)، أما بالنسبة للزبائن المصريين فيمكن أن يعد ذلك شكلاً من الكلاسيكية الجديدة لا ولعًا بما هو غريب(٥٧).

وكان هناك نهوض ثان للطراز العربى فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ربما كان على سبيل تأكيد الهُوية، ويتجلى ذلك فى فيلات خاصة مثل فيلا عطا عفيفى باشا وفيلا بهى الدين بركات، وفى مبان عامة مثل مبنى جمعية الهندسة الذى أنشئ فى عام ١٩٣٠ ومبنى بنك مصر الذى تم إنجازه عام ١٩٢٧، وفى المبانى العامة كان للطراز العربى تيارات قوية، ولكن القصور والفيلات التى استلهمت مختلف الطرز الغربية (الباروك، والفن الجديد art nouveau، والأرديكو" art deco، "الزخرفى") كانت هى الاتجاه السائد.

وللسخرية، فقد تصاعد هذا الاتجاه مع قدوم جيل من المهندسين المصريين نشط منذ الثلاثينيات وعبرت عنه مجلة «العمارة»؛ ليسيطر على ساحة العمارة المصرية(٥٨)، لم يفكر المهندسون المصريون حتى سنة ١٩١٧ فى تأسيس جمعية لهم ، وعندما أقيمت فى هذا التاريخ لم يزد عدد أعضائها عن خمسة وأربعين ، وبعد فترة انقطاع أعيد تأسيسها فى عام ١٩٣٦، وزاد عدد أعضائها حينذاك إلى ٢٢٠ موزعين فى أنحاء البلاد(٥٩).

وفى عام ١٩٣٩ تأسست مجلة «العمارة» كلسان حال المهندسين المصريين، وكان من أبرزهم على سبيل المثال لا الحصر: أنيس سراج الدين، وعلى لبيب جبر، وسيد كريم، وأنطون سليم نحاس، وفريد نجم.

وإذ كانوا ما زالوا متأثرين بوجود زملائهم المهندسين الأجانب، وبالتعليم الذى تلقوه خلال بعثاتهم فى الخارج، وبالتوجه الثقافى الغربى لطبقتهم العليا، وبالتقليد السابق فى مصر الذى أصبح راسخًا وله جذوره فإنهم حافظوا على استمرارية الطرز التى استُخدمت فى المبانى السابقة التى انفرد بتصميمها الأجانب، وقد أعلن رئيس تحرير «العمارة» أن الطراز «المحلى» هو شىء ينتمى إلى الماضى، وليس خيارًا متاحًا حاليًا، وأن المواد الجديدة هى التى تملى منطقها(٦٠).

أما الأصوات الواهنة لحسن فتحى – وبدرجة أقل لرمسيس ويصا واصف – التى رفضت استخدام الحديد والخرسانة فى المبانى رفضًا مطلقًا، ودعت إلى الحفاظ على الحلول التقليدية للإنارة والتهوية وتحسينها (مثل استخدام العقود والقباب والملاقف والطوب النيئ) باعتبارها الأنسب للبيئة المحلية، فلم يكن لها صدى، ولم تُترجم إلى بديل ناجح يُنفذ على نطاق واسع، ولم يكن من الممكن لهم النجاح فى البنايات السكنية الشاهقة الممتدة رأسيًا ومتعددة الطوابق، ولا تجاوبت معهم أذواق الذين يحددون للطبقة العليا اتجاهها.

القيم والمواقف

أولوية الثروة والموقف من النقود

كانت الثروة هى مفتاح المكانة وإمكانيات السلطة، وللحفاظ على هذه المكانة وما يصحبها من اعتبار وتقدير كان لزامًا على أعضاء الطبقة أن يثبتوا ثراءهم باستعراض

«مفاخرها»، أى تحديداً ممتلكاتهم وأصولهم وما يحوزون من زينة الحياة ومتعها، ولما كانت النقود فى حد ذاتها صامتة، وليست كل الأرصدة والأصول تتكلم(٦١)، قامت الحاجة إلى دليل يتكلم عنها.

وهكذا فلم يكن ما يُعتدُّ به هو مجرد ما تتيحه ممتلكاتهم (أو استهلاكهم) من مزايا مادية ومسرات (بقدر ما تحققه من المتعة)، ولكن – أيضًا – ما تمثله من مظاهر من ناحية، والدور التصنيفى الذى تؤديه من ناحية أخرى، حيث إن كل مجموعة من السلع والخدمات كانت تناظر وضعًا معينًا فى (سلم التراتبية) الاجتماعى(٦٢).

وهذه المفاخر تشير – أيضًا – إلى تجليات النقود «الخام» فى شىء أكثر سمواً، فهى فى هذا الصدد يمكن أن تكون شهادة بامتلاك الذوق (فى طراز المسكن، وفى الحلى والمجوهرات، وفى الملابس...إلخ)، وبالتعليم (حيازة درجات علمية من الجامعات الأجنبية ذائعة الصيت)، وبالسلطة (إدارة عزبة كبيرة، أو الحصول على مقعد فى مجلس الشيوخ يتطلب الحصول عليه ملكية حد أدنى من الأرض، أو دفع حد أدنى من الضرائب).

هل كان سلوك هذه الطبقة التى كانت تقلد أوروبا أقرب إلى سلوك الأرستقراطية الأوروبية مالكة الأرض، أو أقرب إلى سلوك البرجوازية الأوروبية من المشتغلين بالتجارة والصناعة والمهن الحرة؟

يبدو أن الطبقة العليا كانت أقرب إلى نموذج الأرستقراطية الأوروبية فيما يتعلق باعتبار ملكية الأرض المصدر الرئيسى للثروة (والمكانة) فقط، ولكنها كانت أقرب إلى نموذج البرجوازية الأوروبية من حيث أنها تضم فى صفوفها عدداً كبيراً من المشتغلين بالأعمال (وإن كانت نسبتهم كفصيل من البرجوازية أصغر من نسبتهم فى نظيرتها الأوروبية)، ومن العاملين فى المهن الحرة ، ومن أعضاء الصفوف العليا فى الإدارة الحكومية، وعائلاتهم، وسلوك هؤلاء، وعلى الأقل هؤلاء الذين يضمهم التعريف الضيق (انظر الفصل الثانى) كان أقرب إلى سلوك البرجوازية الأوروبية فى العصر الجميل belle époque التى كانت تندفع بسرعة بعيداً عن الأخلاق البيوريتانية، والقيم التى أعطتها هُويتها واعتزازها وطاقتها العارمة: قيم العمل والجهد، ومراكمة الثروة من

خلال الاقتصاد فى النفقة، والشعور بالواجب، والجدية، والتى كانت تتألف إلى حد بعيد من الجيل الثانى من الأبناء والبنات والأقارب النساء اللاتى يعشن على الثروة الموروثة»(٦٣).

وعلى الرغم من أنه كانت هناك قصص عن أفراد من الطبقة تحكى عن قبض اليد(٦٤) الذى يصل أحيانًا إلى حد البخل الصريح(٦٥) فقد كان معروفًا أن بعض أفراد الطبقة كانوا يحبون أن يوضعوا فى قالب البخلاء وأن يشتهر عنه ذلك، إلا أن الصورة السائدة فى الصحافة كانت هى صورة أفراد هذه الطبقة الغارقين دائمًا فى الديون ولكنهم يحاولون المحافظة على المظاهر المكلفة(٦٦)، وتعود قصص هؤلاء المدينين المسرفين إلى المويلحى فى «حديث عيسى بن هشام» ولكنها تستمر فى عدد لا يحصى من الأعمدة الفكاهية التى تشير إلى ظاهرة الدين المستوطنة فى الطبقة العليا المصرية، وقد كتب محرر إحدى كبريات المجلات فى ذلك الوقت متحدثًا عن الأثرياء المصريين فى عام ١٩١٩ قائلاً:

«إن الأحياء منهم ينفقون النقود يمينًا وشمالاً على الشهوات والفسوق والعربدة والمتع، أما أولئك الذين يتوفون فلا يتركون لأعقابهم ميراثًا أو ذكرى إلا الديون المتراكمة التى تعجز الجبال عن حملها»(٦٧).

وفى عمود تحت عنوان «اشمعنى» جاء:

«اشمعنى عيلة إبراهيم بيه سافرت أوروبا تقضى الصيف هناك؟ الجواب: علشان لقوا على يسلفهم»(٦٨).

والطابع نفسه من السخرية اتخذ شكل الإعلانات الفكاهية:

«يتشرف نادى الوارثين بدعوة أولاد الذوات والآخرين من التجار والأعيان لعضويته، إنه أكبر ناد للعب الورق، وبه غرفة خاصة لتوقيع الكمبيالات، ومخزن لرهن ساعات اليد ومشابك الكرافاتات والخواتم والعصى الثمينة، وإدارة النادى تعطى كل عضو -

إذا رغب في ذلك – خمسة قروش ليركب بها عائداً إلى البيت أو يتعشى بها، ملحوظة مهمة: يعتذر النادى عن قبول رهن أشياء مثل الجاكتات والطرابيش»[٦٩].

كانت انتقادات الإسراف في الاستدانة والتبذير في الإنفاق تأتي عموماً في صيغة الجمع، أما انتقاد البخل فينصب على أفراد بعينهم[٧٠]، ومن الواضح أن الضغوط في داخل الطبقة كي ينفق المرء على مستوى المجموعة الاجتماعية التي يزعم الانتماء إليها كانت أكبر من الضغوط لوقف المبالغة في الإنفاق ، التي يمكن أن تترجم بوصفها كرماً ودليلاً على سهولة الحصول على الأموال بما لا يستطيعه الذين يحصلون عليها بالمشقة والكد، ومن ثم تتميز هذه المجموعة الاجتماعية تميزاً واضحاً عن غيرها من الطبقة الأدنى الأقل قدرة على كسب الأموال.

إن درجة «البعد عن الحاجة»[٧١] تحدد مدى ما يمكن أن يطلبه المرء من مجتمعه من تقدير واحترام، فالأفندى الذى تخلص من «الحاجة» يمكن البدء في وصفه بأنه رجل أمين محترم يعمل بجد، ولكن عندما يزيد «البعد عن الحاجة» فإن السيد الثرى يدعى لنفسه المنزلة العالية والشرف الرفيع.

أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك

الاستهلاك عنصر مهم في فهم أسلوب الحياة، ويمكن بناء الاختلافات في أنماط الاستهلاك باعتبارها «علامات اجتماعية» مهمة؛ فهى ترتبط بالاختلاف في القدرة المالية (وهو مفاضل مهم بين الطبقات يمكن قياسه وتقييمه)، كما ترتبط باختلاف ألطف وأدق يرتبط بالمجال الثقافي، هو تحديداً الذوق، وهى «علامة طبقية» ليست أقل شأناً من القدرة المالية، ومثلما تعتمد ظاهرة الثروة في وجودها على وجود الفقر فإن أذواق الحرية إنما تؤكد نفسها في علاقتها مع أذواق الضرورة[٧٢].

إن كون المرء عضواً في الطبقة العليا المصرية لا يعنى فقط – كما هو الشأن في كل مكان – أن يحوز أكثر ويكون أفضل في كل شيء، ولكنه يعنى – أيضاً – سلّة مختلفة

من السلع يستهلكها؛ خصوصًا تلك التى ترتبط بأسباب الترف وطرق تزجية وقت الفراغ[٧٣]، وكان الاحتمال الأكثر أن يترجم ذلك إلى استيراد السلع المستوردة التى كانت تمثل رموزًا للمكانة الاجتماعية.

دلت مواد مستوردة على اتخاذ عادات جديدة أو على الأقل إعادة تشكيل عادات قديمة، وعلى سبيل المثال بدلاً من العطور الشرقية القديمة تم استيراد عطور غربية حديثة قيمتها ١٠٥٩٦٨جينها مصريًا فى عام ١٩٢٢ وما قيمته ١١٧٠٠٠ فى عام ١٩٢٤، وكان معظمها من فرنسا، كذلك أشار استيراد ما قيمته ١٥٠٠ جنيه مصرى من خزائن حفظ النقود عام ١٩٢٣ إلى وجود طبقة لديها من المال ما تحفظه فى الخزائن، وإلى انتشار الاحتفاظ بالنقود فى المنزل، وربما إلى ازدياد النشاط المالى والتجارى لكثير من الشركات والمؤسسات التى تحتاج إلى الاحتفاظ فى مقرها بمبالغ معقولة من النقود السائلة، لتسيير أعمالها، كذلك كانت آلات البيانو من علامات تنشئة الفتيات الصغيرات فى الأسر المتميزة، وفى عام ١٩٢٥ وحده تم استيراد ٣٢٣٢ آلة بيانو من ألمانيا[٧٤].

وبعد أن كانت الخيول المتبخترة تجر ذات يوم المركبات المقفلة الأنيقة أو عربات الفيتون المكشوفة، أوجدت السيارات التى ظهرت حديثًا آنذاك معنى جديداً للمكان فى المدينة، ففى السابق كانت المسافات تقاس بما إذا كان يمكن قطعها مشيًا أو بصورة مريحة بالمركبات التى تجرها الخيول، أما الآن فإن القوة الحصانية - قدرة المحرك - فى السيارات الجديدة تعادل ما بين ١٦ و٤٠ ضعف قدرة الحصان الحى، وكانت السيارات الفورد الأرخص ثمنًا والأنجح تجاريًا، تليها السيارات الفيات ثم الستروين، وفى مرحلة ثانية كانت سيارات رينو فشيفروليه فستوديبيكر[٧٥]، وفى النصف الأول من عشرينيات القرن الماضى كان ثمن السيارة الفورد يقدر بـ١٥٠جنيهًا مصريًا والدوج بنحو ٢٨٠جنيهًا والستروين بما يتراوح بين ٢٢٠ و٢٢٥جنيهًا والفيات بـ٣١٠جنيهات، أما الدايملر والمنيرفا والبنهار والديلاج واللاشيا فكانت أغلى بكثير وكانت تكلف ما بين ألف وألف وخمسمائة جنيه[٧٦].

ويوثق الجدول ٤-٢ الزيادة فى عدد وسائل النقل الميكانيكى ما بين عامى ١٩١٤ و١٩٣١[٧٧]، وبينما يقدم هذا الجدول كل أنواع المركبات (مأخوذة مما سجلته بلدية القاهرة) فقد ارتبطت السيارات الخاصة والأجرة بحياة ملاك الأرض ونخبة الأعمال، أما الزيادة فى عدد الشاحنات فقد عكست مدى التوسع فى الأنشطة التجارية.

وكان الإعلان عن السيارات يختلف – أيضًا – فى عناصر الجذب التى يعتمد عليها، فبعض الإعلانات كانت تتوجه إلى النبلاء والأرستقراطيين للترويج لمنتجاتها الغالية المتقنة، وبعض الإعلانات الأخرى كانت تبرز جانب الاقتصاد والمتانة فى منتجاتها، وهو المطلب الضرورى للمجموعة الأقل مالاً، وفى المستنسخين ١ و٢ نموذجين لهذين النوعين من الإعلان.

جدول ٤–٢

تطور حجم وسائل النقل ذات المحركات فى مصر

(١٩١٤ – ١٩٣١)

السنة	عدد السيارات الخاصة (الملاكى)	عدد سيارات الأجرة (التاكسى)	عدد الشاحنات	عدد الأوتوبيسات	إجمالى كل الأنواع	عدد الدراجات النارية (الموتوسيكلات)
١٩١٤	٥٥٩	٩٧			٦٥٦	٢٧٦
١٩١٦	٧٤٥	١٩٢			٩٣٧	٤٥٧
١٩١٧	٦١٨	١٤٠			٧٥٨	٥١٣
١٩١٨	٨٠٤	١٩٢			٩٩٦	٤٢٠
١٩١٩	١٩٠٢	٢٠٤	١		١٢٩٧	٤٣٢
١٩٢٠	١٤٦١	٢٧٧	٤٢	٣٦	١٩٩٦	٩٦٠
١٩٢١	١٩٤٤	٣٠٨	١١٠	٧٤	٢٤٣٥	٩٣٠
١٩٢٢	٢٨٥٦	٤٢٧	٤١٥	٢١٥	٣٩١٣	١٤٧٥
١٩٢٣	٣٥٩٦	١٢٨٥	٥٧١	٢٧٠	٥٧٢٢	١٧٠٦
١٩٢٤	٤٦٥٦	٣١٤٧	٨٢١	٦١٤	٩٢٣٨	١٨٧٦
١٩٢٥	٧٢٠٠	٣٤١٣	١٦٥١	٨٢٧	١٣٠٩١	٣٥٢٨
١٩٢٦	٦٧٧٠	٣٩٧٩	١٥٣٣	٨٩٤	١٣١٨٦	٢٢٦٣
١٩٢٧	٨٧٦٥	٥١٩٦	١٧٣٨	٩٩٤	١٦٧٣٨	٢٤٠٥
١٩٢٨	١٠٦٢٥	٥٩٧٧	٢٧٠٥	١٠٤٥	٢٠٢٥٢	٢٦٥٥
١٩٢٩	٩٥٦٧	٣٨٧٣	٢٣٨٨	٦٤٦	١٦٤٧٤	١٣٠٨
١٩٣٠	١٤٥١٠	٦٦٩٧	٣٧٢١	١٠١٢	٢٥٩٥٠	٢٧٢١
١٩٣١	١٣٣٩١	٦٤٢٩	٣٣٠٣	١٠١٣	٢٤١٣٦	٢٣٧٧

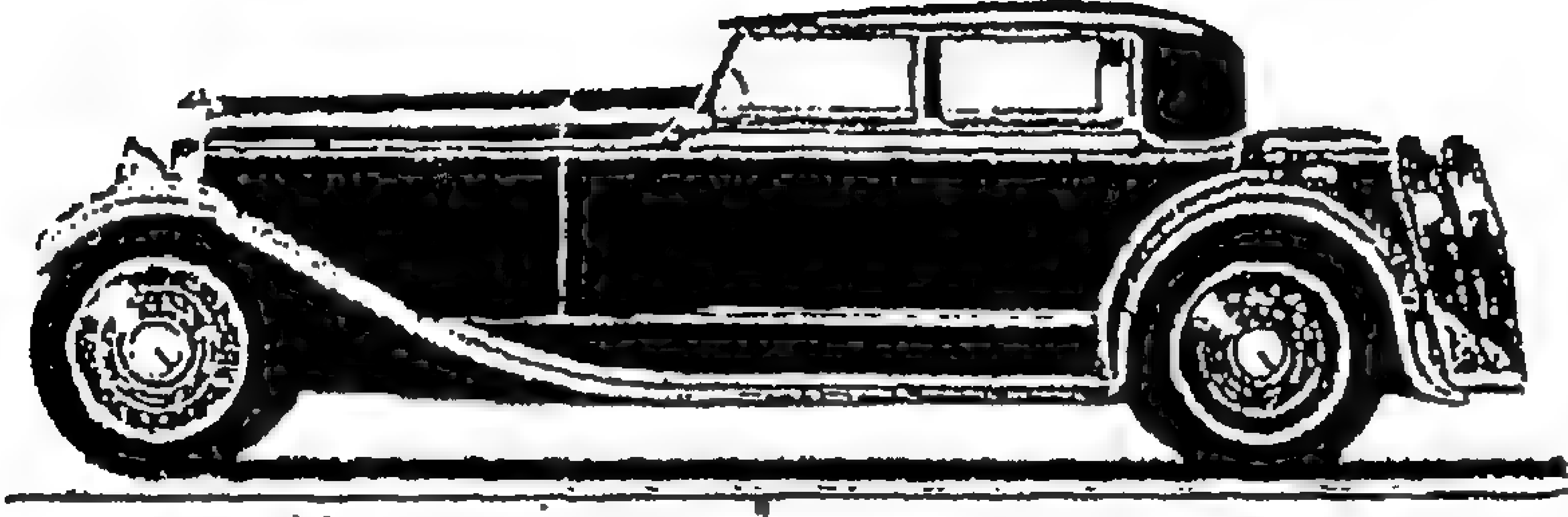
المصدر: M. Clerget, Le Caire: Etude de Geographie Urbaine, vol.

مستنسخ ١

إعلان عن سيارة هسبانوسويز ١

فى مجلة الكشكول

(١٧ مايو ١٩١٩)



«هسبانوسويزا هى السيارة التى يشار إليها فى **أوساط النبلاء والأرستقراطيين** : لإتقان إنتاجها وقوتها وجمالها، وهى اعتبارات لا يختلف حولها خبيران فى العالم سواء من الهواة أو المخترعين».

مستنسخ ٢

إعلان عن سيارة أوستن في مجلة آخر ساعة

(العدد ٢٦، ١٩٣٥)



شتان بين سيارة « أوستن ٧ خيل » طراز سنة ١٩٣٥ وبين موديل أمس الصغير . لقد زادت في الطول والعرض والارتفاع. يجلس فيها أربع أشخاص بالراحة التي يجلس فيها مثلهم في سيارة بضعف ثمنها.

وكانت أصناف الملابس تُستورد أيضًا، ولكن كان لابد أن يحدث تحول فى الذوق قبل أن ينجح التجار الأوروبيون فى النفاذ إلى السوق، وقد عدلت الأزياء الأوروبية نفسها؛ لتتلاءم مع بيئة جديدة، وحتى ينشأ ذوق يقبل الأزياء الباريسية ومنتجات دور الأزياء الأوروبية لتحل محل الملابس التقليدية مثل القميص الملون القديم والشنتيلان (السروال الفضفاض) واليَلَكَ (وهو ثوب مفتوح خارجى يضمه حزام قماشى عريض عند الوسط)(٧٨).

وهذا التحول من نوع الملابس التى وصفها مثلاً كتاب وصف مصر La Description d'Egypte إلى الأزياء باريسية الطراز كما تصورها الإعلانات ورسوم الكاريكاتير كان أكثر من مجرد تحول فى تاريخ الذوق، إنه يشير إلى تحول تاريخى مصحوب بتطور الرأسمالية الحديثة والمجتمع الطبقى الحديث. هذا التحول هو تحديداً الانتقال من زى تقليدى ثابت إلى استخدام الموضة المتغيرة(٧٩).

اعتمد التمايز الطبقى فى الملبس فى المرحلة السابقة على الرأسمالية على ثراء الملابس وفخامتها لا على التجديد فيها، والموضة ظاهرة لم يكن لها وجود قبل القرن الرابع عشر فى أوروبا، وقد تميزت بالتغييرات السريعة فى الطراز(٨٠) التى ارتبطت باحتياجات التسويق والمرحلة المتقدمة نسبيًا من الرأسمالية حيث يسمح التصنيع بافتتاح المتاجر الكبرى والملابس الجاهزة(٨١).

احتفظت النساء المصريات بولع خاص بالألوان الزاهية والتذهيب واللمعان، وظلت المواد المستوردة تستجيب لهذا الذوق المحلى بتوفير: الأقمشة الشرقية الناعمة واللامعة، والصوف الكشميرى المغربى إلخ(٨٢). أما الرجال فقد أخذوا يهجرون أثوابهم الفضفاضة اللامعة القديمة ويقبلون عن طيب خاطر على الألوان الرمادية للبدل التى أوجدت طلبًا متزايدًا على الأصواف الأوروبية(٨٣). إلا أن الطربوش التركى ظل موجودًا، وظلت «القبعة» فى مصر علامة على الأجنبى، ولم يقبلها المصريون.

كانت طرز البيوت والملابس والأثاث خليطًا من التأثير العثمانى والإيطالى الباروكى، ولكن النماذج والتصميمات الأوروبية سرعان ما أخذت تكسب أرضًا، وخلال سنوات العزلة فى «الحريم» فى أوائل القرن الماضى كان الخدم والأغوات (رؤساء

الخدم) يتولون جزءاً كبيراً من عمليات الشراء والإنفاق، وكان جزء آخر من السلع يُشترى من بائعات جوالات (دلاّلات) يهوديات وقبطيات وأرمينيات يطفن بالبيوت من حين لآخر تساعدهن فتيات صغيرات يحملن البضاعة فى صُرر تُفك فى البيوت، وكان كثير، فى ذلك الوقت. يفصل ويخاط فى البيوت أو بمساعدة خياطات يأتى بعضهن إلى البيوت ويتقاضين أجرهن باليومية، ولكن سرعان ما شاع بين نساء الطبقة العليا فى فترة لاحقة الرغبة فى التسوق من المتاجر الكبرى، كذلك فقد أصبح التسوق خلال الرحلات إلى أوروبا متاحًا، وأصبحت المتاجر الكبرى التى تبيع الملابس الأوروبية الطراز مثل هانو وأورزدى بك وشيكوريل وصيدناوى (الذى كان صاحبه رئيساً لجمعية المستوردين) من المعالم البارزة فى المركز التجارى لمدينة القاهرة.

كانت المنتجات التى يعلن عنها صيدناوى وشيكوريل فى أوائل الثلاثينيات مستوردة من باريس، أو على الأقل مستوحاة من الأذواق الباريسية، أما بالنسبة للشريحة الأعلى من المجتمع الذين لم يكونوا يتصورون أن يرتدوا من الموضات التى تبيعها المتاجر الكبرى، أو حتى محلات مثل Printemps de Paris فقد كانت هناك سلسلة من بوتيكات وسط المدينة توفر لهم موديلات مقصورة عليهم.

بدأت مدام صالحة أفلاطون (ابنة أفلاطون باشا) عملها فى الثلاثينيات، وكان بيت الأزياء الذى تملكه وتديره هو الأغلى والأكثر شهرة، وكان يعمل فى ورشتها ثلاثون خياطة واثنان من الأسطوات (مقصداران) وهى نفسها، وكان ثمن الثوب الصباحى لديها يتراوح بين خمسين وسبعين جنيهاً، ولكنها تتذكر أن أغلى ثوب باعته كان ثوب زفاف بألف جنيه[٨٤]، وكانت تحتكر توكيل بيوت الأزياء الفرنسية كريستيان ديور وجاك فاث وبالمان فى مصر، أما البوتيكات الأخرى فى وسط المدينة فكانت تملكها وتديرها نساء يهوديات ومشرقيات[٨٥].

يُظهر البحث أن معظم التجديدات فى الملابس والزى فى مصر جاءت من الطبقات الاجتماعية الأعلى، وأن معظم هذه التجديدات (خصوصاً فى المناطق الحضرية) يرجع إلى تبنى النخب المحلية للموديلات الأوروبية، إذ كانوا يشعرون بأنهم مضطرون إلى نبذ الطراز الأقدم حالما يصبح شائعاً بين الطبقات الأدنى[٨٦].

وتظهر فى المستنسخ(٣) الملابس التى كانت ترتديها سيدة أنيقة من الطبقة العليا ترمز إلى مصر فى سنة ١٩٢٩ عندما كانت هذه الطبقة ما زالت فى ذروة قيادتها للحركة الوطنية، ولو أن هذه الصورة رسمت قبل خمس سنوات من ذلك لكان الرمز سيدة فى عباءة تركية خضراء، ولو أنها رسمت بعد خمس سنوات لكان الرمز رجلاً (المصرى أفندى- رجل الشارع العادى فى مصر).

مستنسخ ٣
مصر كما ترمز إليها الصحف بسيدة من الطبقة العليا
(١٩٢٩)



المصدر : الكشكول ١٩ أبريل ١٩٢٩

الأسر: الأزواج والزوجات

يبدو لى – على الرغم من كل القصص الاستثنائية عن الميل أو الحب قبل الزواج – أن الزواج لم يكن له أدنى علاقة باختيار العروسة أو العريس، وكانت له أكبر العلاقة باختيار آبائها، وذلك حتى الأربعينيات على الأقل، تتحدث ليلى إبراهيم – التى تزوجت فى عام ١٩٣٦ – عن جيلها قائلة:

«أكان هناك شاب يستطيع أن يبدى رأيه فى أى شىء؟ مطلقًا، ولا هو حتى يعرف مَنْ سيتزوج، ولا أين سيعيش، ولا المهر الذى سيدفع، ولا الشبكة التى ستقدم»[٨٧].

وعندما دعا والدها طالب يدها – وزوجها فيما بعد أنيس سراج الدين – إلى بيت الأسرة قبل الخطوبة ليتأكد كلاهما من موافقته على الآخر اعترضت والدتها قائلة فى غضب: أهو نسب أم فُرجة!؟[٨٨].

وتحدثت السيدة منيرة عاصم بالمعنى نفسه[٨٩]، وقالت السيدة فاطمة جودة إن طلب والديها رأيها فى هذا الأمر – وهو ما فعلاه – لم يكن له أهمية لأنها لم تكن تعرف العريس ولا أى رجل غريب فى واقع الأمر، ولم يكن لديها اختيار حقيقى، وقالت إن أول نظرة اختلستها إلى وجه زوجها كانت أثناء الزفة (حفل الزفاف) فوجدته ينظر إليها النظرة المختلسة السريعة نفسها، وسرعان ما استرد كلاهما نظرته فى ارتباك[٩٠]، وقد أجمع كل من جرت معهم مقابلات على أن اختيار عروسة أو عريس كان اختياراً لأسرة طيبة أو «أسرة ذات سمعة طيبة»[٩١]، وقال مجدى وهبة: «إن الحب كان يعد مفهوماً شاذاً خارجاً على الجماعة»[٩٢].

وأكثر من ذلك ، لم يكن التوفيق فى الزواج يزيل المسافة التى تفصل بين الزوجين فى علاقتهما، وفى وقت سابق من القرن عندما كان الحريم ما يزال موجوداً كان «سيد البيت يغشى الحريم عند هبوط الليل ويغادره صباحًا ما لم يكن من عشاق حياة الليل فقد كان ظهوره فى الحريم فى هذه الحالة نادراً»[٩٣].

ولم يكن النجاح فى تعليم النساء فعالاً فى التقريب بين الأزواج والزوجات على نحو ما ظن قاسم أمين فى وقت سابق[٩٤]، ولعل أحد الأسباب لذلك أن بنات الذوات

كن فى الغالب يتعلمن فى مدارس (الراهبات) الفرنسية، بينما الجزء الأكبر من الرجال كانوا يتعلمون الإنجليزية فى المدارس الأميرية ذات السمعة الجيدة آنذاك، وفى الجيل السابق كان التعليم الفرنسى بين الرجال أكثر شيوعًا، وخصوصًا لدى أولئك الذين ينوون دخول مدرسة (كلية) الحقوق، وقد ذهب زيور باشا وأمين يحيى باشا إلى مدارس الجزويت، وكذلك فعل فرغلى باشا قبل أن يتحول إلى كلية فكتوريا (فى الإسكندرية) وإسماعيل صدقى باشا الذى ذهب إلى مدارس الفرير، ولكن مع تقدم القرن زاد التأثير الإنجليزى فى التعليم مع التأثير الآتى على الحياة الزوجية:

«هذا الانشعاب الرهيب بين النساء والرجال فى الأسرة الواحدة، كانت النساء مهذبات متفرنسات يتحدثن عربية رديئة وشيئًا من الإنجليزية ولا يستطيع الرجال أن يتفاهموا مع زوجاتهم.. كان الرجال يعيشون حياة منفصلة جدا، اعتادوا أن يغشوا المقاهى والنوادى، بينما فى البيت الصالون الأوبيسون والمرأة المسئولة عن كل شىء» وأحيانا كان للرجل حياة ثانية مع عاهرة، راقصة أو ما إلى ذلك.. كان هناك صدع بين الرجل والمرأة، وكانت الأسرة منقسمة فى التنشئة والسلوك»(٩٥).

ويرى سيكولوجى مصرى بارز أن تعليم النساء فى الثلاثينيات فى مدارس تعظم من شأن لغة بلد أجنبى وتاريخه على حساب لغة مصر وتاريخها ولَّد لديهن شعورًا بالدونية القومية كان مؤذيًا لكبريائهن(٩٦)، ويقول:

«أعتقد أن هذا أحد الأسباب المهمة التى تدفع المرأة إلى المبالغة فى الاهتمام بالمظاهر، فلكى تحمى نفسها من هذا الألم العميق والصامت تراها تبالغ فى ملابسها وفى هذا الجزء من منزلها الذى يمكن أن يراه الغرباء، فى محاولة لإبلاغ الآخرين ممن تخشى احتقارهم أنها ليست أقل منهم مكانة»(٩٧).

و :

«لذلك تجد أن غرف الاستقبال والطعام... مجهزة بأحسن الأثاث ؛ لتروق للضيوف، وليس لراحة شاغلى المكان فى المحل الأول

كما هو المفروض، وحتى يحافظوا على هذا المظهر فإنهم يحرمون أنفسهم وأطفالهم من التمتع بهذا المكان ويتكدسون فى الجزء الأصغر والأقل جمالاً والأقل راحة من البيت، كما هو المشاهَد فى معظم البيوت»(٩٨).

كانت هناك علاقات خارج الزواج تحدثت عنها الصحف وجميع من جرت معهم المقابلات، سواء من جانب الأزواج الشبان أو الأكبر سنًا من أفراد الطبقة العليا حتى ليبدو أنها أصبحت عُرفًا مُسلمًا به، وإن كان الأكبر سنًا يمارسون قدراً أكبر من التحفظ والكتمان، إن الصورة التى قدمها نجيب محفوظ لتاجر الجمالية التقليدى فى علاقاته مع العوالم (الراقصات الشرقيات من شارع محمد على الشهير أو من صالات الرقص اللاتى كن يستأجرن لإحياء الحفلات الخاصة).. هذه الصورة يبدو أنه كان لها نظيرها الغربى والحديث فى أوساط الطبقة العليا، وكان يستبدل بالعوالم فى هذه الحالة فتيات الاستعراض المجريات ومن الجنسيات الأوروبية الأخرى اللاتى يعملن فى النوادى الليلية أوروبية الطراز مثل ملهى الكيت كات الشهير، أو مربيات الأطفال الأوروبيات(٩٩).

وأحيانًا كانت مثل هذه العلاقات تتطور إلى زواج (قد يكون سريًا)(١٠٠)، وقد أبدت باحثة البادية انزعاجها من هذه الظاهرة فى مقالات ترجع إلى سنة ١٩٠٩، وكذلك فعلت المجلات النسائية مثل «الجنس اللطيف» التى علقت قائلة : «فى زمن الخديوى إسماعيل كانت الجوارى القوقازيات، وفى الزمن الأخير فتيات الرقص الأوروبيات هن اللاتى يخطفن أزواجًا مصريين مناسبين»(١٠١).

وقد لا يكون هذا شيئًا غير طبيعى فى وضع لا يتضمن فيه الزواج توافقًا نفسيًا بين طرفيه، كان الزواج عملاً تجاريًا له تداعياته التى تمس دائرة أوسع من الناس (هما العائلتان الكبيرتان للزوج والزوجة)، ولم يكن قضية فردية رومانسية، بل شأنًا اجتماعيًا وعمليًا جدا، وكما يقول أحدهم «لم تكن أمى تحب زوجها، وهى تعتقد أنها تزوجته فقط لتعطينى أبا محترمًا»(١٠٢).

وفى طبقة تنظر إلى نفسها وينظر إليها الآخرون من حيث أسلوب حياتها، يعنى الحرمان من الثروة ومن أسباب الراحة والنعيم هبوطًا اجتماعيًا وسقوطًا عن سماء

النعمة، وتشير حقيقة أن عدد الملكيات الكبيرة ظل ثابتًا تقريبًا على مدى أكثر من خمسين عامًا(١٠٣) رغم قانون الميراث الإسلامى إلا أنه كان هناك تدعيم مستمر لملاك الأراضى وملكياتهم من خلال الزواج، وكان لابد أن يشيع الزواج الداخلى بين أفراد الأسرة الواحدة فى أسر كبار الملاك الكبيرة.

الأسرة: الآباء والأبناء

تشير الصورة المجمعة من الدلائل والشواهد المتاحة إلى علاقة بين الآباء والأبناء فى الطبقة العليا، هى بالقطع أقل حميمية من تلك التى كانت فى أسر الأفندية من الطبقة الوسطى الأقل يسارًا، فمطالب الحصول على النقود والمهنة والمناصب العامة والمكانة السياسية كان تعنى أن يخصص الآباء لأطفالهم وقتًا أقل، وإن لم يكن ذلك يعنى بالضرورة اهتمامًا أقل، ومن المثير للاهتمام أن الرجال فى معظم ما يروونه كانوا يتذكرون أمهاتهم بعطفهن وحنانهن، وآباءهم بسلطتهم وحزمهم، أما فى روايات النساء فكان الآباء هم الذين يمنحون بناتهم شيئًا من الرعاية بينما الأمهات كن أكثر محافظة:

> **«ما أذكره من طفولتى هو أنى تمتعت بسخاء عاطفة أمى، والرعاية والاهتمام الكبيرين من أبى بالإضافة إلى الحزم فى المعاملة، وكان أبى لا يسمح لنا بالتحرك إلا بالفيتون حتى يعرف كل تحركاتنا، ظل لا يسمح لنا بالتأخر فى العودة إلى البيت إلى ما بعد الثامنة مساء حتى تجاوزت العشرين من عمرى»(١٠٤).**

وتتذكر السيدة ليلى إبراهيم أن الشبان والشابات لم يكن مسموحًا لهم بإبداء آرائهم، أو أن يخوضوا فى الحديث ما لم يوجه إليهم الخطاب، ولم يكن مسموحًا لها ولا لأخواتها بمغادرة غرفهم دون إذن، ولم يكن أبوهم يجلس معهم إلى مائدة الغداء إلا يوم الجمعة حين يسألهم عادة عما قرأوه طوال الأسبوع مشجعًا إياهم على استخدام المكتبة(١٠٥).

ويتذكر حسين أحمد أمين والده قائلاً: «بالرغم مما كنا نستشعره من عطف كبير رعاية منه (والدنا) إلا أن حاجزًا قويًا من الرهبة كان يقوم بيننا وبينه ويمنعنا من

التصرف بدون رسميات»[١٠٦]، وهناك ذكريات أخرى أكثر قتامة: «لم يكن فى علاقتى بأبى أى عمق، فنادراً ما كنت أراه، إذ كان يقضى نهاره وليله خارج البيت، ولا يعود إلا للنوم»[١٠٧].

وقد يكون مما يستحق الذكر أنه فى بضع حالات ممن أجريت مقابلات معهن كانت الأم هى التى تعارض بنجاح التحاق ابنتها بالجامعة، بينما يفكر الأب فى إعطاء البنت الفرصة، ونظراً للغياب شبه الدائم للأب كان دور الأمهات حاسماً فى تشكيل الآفاق الطبقية للطفل، لقد كانت الأم بتعليمها الفرنسي ورقتها المهذبة ولباقتها الاجتماعية savoir faire وتعاملها مع أندادها ومن هم أدنى منها «بتلقينها آداب المائدة وبذوقها الجيد فى اختيار الملابس والأثاث، وبما تغرسه من إحساس باللياقة فى حديثها وسلوكها.. كانت بكل ذلك هى التى تشكل الانطباعات والحساسيات والتصورات الغامضة الأولى لدى الطفل.

تعليم نساء الطبقة العليا : التربية وآفاق العمل:

كان تعليم النساء فى الطبقة العليا موجهاً بالدرجة الأولى إلى تكوين سيدة رفيعة المقام أو سيدة صالونات Dame de Salon، ويتضمن هذا التركيز على تعلم لغة أجنبية أو أكثر والتدريب على قواعد الإتيكيت التى تتكاتف الأمهات والمربيات الأجنبيات ومدارس الراهبات على غرسها فى نفوس السيدات الصغيرات، ويبدو أن ظاهرة استخدام المربيات الأوروبيات (ومديرات المنازل المشرقيات) أخذت طريقها إلى الظهور قبل بداية القرن.

وعلى سبيل المثال نشأت زوجة قاسم أمين على يد مربية إنجليزية، بينما كانت لإحدى ابنتيهما مربية إنجليزية وللأخرى مربية فرنسية[١٠٨]، ولكن يقال إن ظاهرة استخدام المربيات انتشرت بشكل ملحوظ فى ثلاثينيات القرن الماضى[١٠٩]، وأحد التبريرات التى تقدم لهذه الظاهرة النسبة العالية من الأمية بين جموع الناس وبالتالى بين الخدم المصريين فى وقت لم يكن البنات يذهبن فيه كثيراً إلى المدارس[١١٠]، وقد أوجد القدر الكبير من التعليم الذى يقدم فى المنزل الحاجة إلى استيراد خدمة لم تكن متاحة بسهولة:

«كانت لدينا ممرضة سويسرية، وكانت مهمتها مقصورة على رعاية الطفل الرضيع، وكان نقلها للغتها يأتى بصورة تلقائية أثناء تعاملها مع الأطفال الرضع والأطفال الصغار، إذ كانت تتحدث إليهم بلغتها، وهى الفرنسية، ثم كانت هناك مربية إنجليزية، لأننى عندما بلغ سِنى ثمانى سنوات قررت أننى أريد أن أتعلم الإنجليزية، لإخراج الإنجليز من مصر، ثم كانت هناك مربية إيرلندية، فمربية فرنسية فى وقت الحرب.. كانت إحداهن تذهب فتأتى الأخرى، وكانت هناك - أيضًا - مدبرة منزل فى البيت تتكلم الألمانية، وكانت النتيجة أننى تعلمت الألمانية، وقد جاءت من تريستة عندما كانت تريستة تتكلم الألمانية»[١١١].

بين المربيات من مختلف الجنسيات مثل الأرمينيات واليونانيات والإيطاليات والفرنسيات والسويسريات كانت المربيات السويسريات هن آخر صيحة ويعتبرن على درجة عالية من الكفاءة بفضل تخرجهن فى مدرسة متخصصة فى تدريب المرضات والمربيات فى سويسرا[١١٢]، وقد استمرت ظاهرة المربيات الأجانب بعض الوقت وعاشت حتى الخمسينيات لتنتهى بعد قيام الثورة[١١٣].

بالإضافة إلى ما كانت تتلقاه السيدة الصغيرة من دروس خصوصية فى اللغات الأجنبية كان من المحتمل أن يتم توجيهها فى الرسم أو العزف على البيانو أو أشغال الإبرة، ولكن لما كانت دروسها تدور حول طبيعة حياتها الحالية والمقبلة واحتياجاتها فلم تكن هناك حاجة حقيقية إلى أن تتعلم اللغة العربية الفصحى أو قواعدها[١١٤]، وفى كل الأحوال كانت العامية المصرية وحدها هى أقصى ما قد تحتاج إليه من حين إلى آخر، إذ كان من المعتاد ومن الأكثر أناقة أن تتبادل الحديث مع الأصدقاء والنظراء بلغة أجنبية (غالبا الفرنسية) أو خليط لغوى من الفرنسية والعربية وحتى فى هذه الحالة كان من الصعب أن تستخدم العامية فى صورتها الخالصة فيما عدا التعامل مع خدم المنزل[١١٥].

ولم يكن من اللائق لفتاة من الطبقة العليا أن تواصل دراستها فى الجامعة، ولما كان التعليم الجامعى مرتبطًا بالإعداد للعمل ، وكان العمل مرتبطًا بكسب الرزق والنقود

لا بتحقيق الذات واكتساب الثقافة، فإن معظم النساء الصغيرات لم يتلقين أكثر من التعليم المدرسى، (ولم يكن التعليم الثانوى نفسه متاحًا إلى حين أنشئت المدرسة السنية عام ١٩٢٠).

وتحكى السيدة نينى بركات كيف انزعجت والدتها (هدية هانم بركات سيدة الأعمال الخيرية المعروفة) من اقتراح والدها الجرئ بأنها يمكن أن تلتحق بالجامعة إذا شاءت، رأت الأم فى ذلك مايشين، فلا ابنتها محتاجة ماليًا، ولا هى عانس لا تجد زوجًا(١١٦).

كان عمل المرأة من الطبقة العليا لدى صاحب عمل حتى لو كان الحكومة يعد شيئًا مشينًا، ولا كان مقبولاً أن يكون لها رئيس من الغرباء، بل إن بعض الشواهد تشير إلى أن بعض رجال الطبقة كانوا يختنقون الرأى نفسه بالنسبة لأنفسهم، ويذهبون إلى حد اعتبار العمل الحكومى نوعًا من العبودية(١١٧).

لكن أنواعًا أخرى من العمل كانت متاحة لهؤلاء النساء: إذ لما كانت للرجال حياتهم المشغولة والمنفصلة نوعًا خارج البيت، فإنهم لم يمانعوا إشراف زوجاتهم على المنزل، وأصبح دور الزوجة فى البيت معادلاً لدور ناظر الزراعة فى العزبة الريفية، كذلك كان العمل غير الرسمى لنساء الطبقة العليا متاحًا من خلال الانخراط فى كثير من الأنشطة الخيرية.

كانت الأمهات مسئولات عن المكون المنزلى فى تربية أطفالهن وتعليمهم، ومع وجود مختلف المربيات والمعلمين الخصوصيين كان ذلك يكاد يرقى أحيانًا إلى أن يكون مؤسسة تعليمية منزلية، وكان التعليم المنزلى بالنسبة لبعض البنات والأولاد يحل بالكامل محل ذهابهم إلى المدرسة، وفى هذا الصدد تقرر "عفاف السيد مارسو" أن الأولاد والبنات فوق سن السابعة «كانوا يذهبون إلى المدرسة أو يعهد بهم إلى معلمين خصوصيين آخرين»(١١٨)، وقد ذكرت مجلة آخر لحظة فى عام ١٩٤٩ أن السيدة منيرة شعراوى (زوجة محمد بك شعراوى وابنة حسن باشا عاصم) تلقت القسط الأكبر من تعليمها فى البيت، ولكنها قضت السنوات من السابعة إلى العاشرة فى مدرسة الميرديديه Mère de Dieu مدرسة البنات المناظرة لمدرسة العائلة المقدسة

Collège de Sainte Famille مدرسة الجزويت للبنين – وبذلك أصبحت تتحدث بثلاث لغات: الفرنسية والإنجليزية والإيطالية.

وإذا استخدمنا تعبير "مارسو" يمكن مقارنة جانب الإدارة المنزلية المرتبطة بتنظيم استهلاك الطعام بـ" فندق" أو "مطعم" معقول الحجم(١١٩)، ويمكن أن يمتد هذا إلى العزبة الريفية أيضًا وقد ذكرت لى السيدة فاطمة جودة أن إدارة مصنع منتجات الألبان فى عزبتهم كانت مسئولية والدتها(١٢٠)، وفى ذكريات حفيد عن جدته التى كانت قريبة لسعد زغلول باشا وصف نظام حياتها اليومى فى العزبة الذى كان يتضمن الاستيقاظ قبل الفجر، ووصفها بأنها كانت أخصائية جيدة فى الزراعة على دراية بتسميد أشجار الفاكهة وبصناعة الأجبان(١٢١).

لقد كانت القدرات الإدارية التى تطورت فى سياق مثل هذه الأنشطة هى التى مكنت فى رأى مارسو – هؤلاء السيدات الماجدات "Gentlewomen" فى وقت لاحق من الانخراط بنجاح فى الأنشطة الخيرية، فشاركن مثلاً أثناء وباء الملاريا فى عام ١٩٤٤ فى الإشراف على مطابخ الحساء وتوزيع البطاطين وإدارة المستوصفات.

المنزل

تتمايز المساكن عادة بخصائص مثل موقعها وتخطيطها، وفى كثير من الأمثلة لا يكون حجم المنزل وفخامته بالدرجة الأولى تعبيراً عن الثروة بل عن المنزلة والمكانة الاجتماعية(١٢٢)، ويتعين ألا ينظر إلى منزل الطبقة العليا باعتباره فقط رمزًا على المكانة الاجتماعية، وتعبيراً عن استهلاك الطبقة العليا التفاخرى، وخلق جو من الفتنة والسحر، ولكن – أيضًا – باعتباره مؤشراً إلى الملامح الرئيسية للتغيير الاجتماعى وأسلوب الحياة معبِّرا عنهما بصورة مكانية.

ويوجد تعبير نموذجى عن هذه الحقيقة فى نص كتبه فى عام ١٩٣٩ المهندس المشهور سيد كريم – هو شخصية محورية فى الحياة الهندسية المصرية فى ذلك الوقت، والمؤسس المشارك لمجلة العمارة ورئيس تحريرها(١٢٣)– تقول افتتاحية لمجلة العمارة إن «منزل الأسرة الممتد» الذى يضم الأسرة وأبناءها وأحفادها، المتزوجين

والعزاب، قد انتهى عهده بسبب التغير الاجتماعى، ليفسح الطريق لوحدات سكنية أصغر تناسب متطلبات الأسرة النواة، لقد انكمش حجم البيت، وزادت الحاجة إلى العمارات ذات الشقق بوحداتها السكنية الأصغر(١٢٤).

كذلك انخفض عدد الخدم انخفاضًا حادًا، ففى حين كان من الممكن فى عام ١٩١٩ أن يخدم الأسرة من الطبقة العليا أكثر من عشرين خادمًا، فإن مثل هذه الأسرة فى عام ١٩٣٩ قد يخدمها خادم واحد أو اثنان بسبب التغييرات الاجتماعية العميقة التى شهدها المجتمع المصرى فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩(١٢٥).

وإذ أخذت ظواهر اجتماعية مثل البرقع تتلاشى، فإن المنزل فى المقابل نزع برقعه: «وأصبحت الغرف والفتحات (الشبابيك والبلكونات، إلخ) تطل على الخارج، ولم تكن تطل فى السابق إلا على فناء داخلى(١٢٦)، وانقرضت - أيضًا - الأجزاء المنفصلة المخصصة للذكور والإناث بمداخلها ومخارجها المنفصلة (الحرملك لإقامة النساء والسلاملك حيث يستقبل الرجال ضيوفهم).

وحالما اضطرب النظام القديم، ودخلت مواد بناء جديدة دائرة الاستخدام، كان لابد أن تذهب - أيضًا - ملامح أخرى للبيت القديم، فبدلا من المشربيات المغطاة بأشغال شبكية تحول دون رؤية سكان البيت من الخارج، ظهرت النوافذ والبلكونات أوروبية الطراز التى بات يعتقد أنها «أكثر صحية»، وحلت وسائل التدفئة والتبريد والتهوية الصناعية محل الملاقف والقباب والنافورات التى كانت تستخدم سابقًا للتهوية الداخلية(١٢٧).

وكذلك كان الانخفاض فى عدد الخدم، وانهيار مؤسسة «الأسرة الكبيرة» كفيلين باختفاء المطبخ القديم بكثرة العاملين فيه، وبانفصاله موقعه عن مبنى الإقامة(١٢٨)، وبما يحويه من بئر ماء، ومكان للذبح، وغرف لخزين الفحم والطعام، وأدى التغيير فى تكنولوجيا النقل، حيث حلت السيارات تدريجيًا محل المركبات التى تجرها الخيول، إلى اختفاء الاسطبلات كوحدة منفصلة عن المنزل، وحلت محل هذه الاسطبلات جراجات أصغر مساحة ومتصلة بالمنزل(١٢٩).

وفى أساليب قضاء أوقات الفراغ والحياة الاجتماعية، كان هناك - أيضًا - تحول ملحوظ من التركيز على ممارستها فى المنزل باعتباره المركز الوحيد لها، إلى العديد

من فرص التسلية والاستمتاع في الخارج التي أصبحت ممكنة بفضل التطورات في الحياة الاجتماعية للمدينة متمثلة في: المقاهي العديدة، ودور السينما، وصالات الرقص، والمطاعم الجيدة.

> **«اختفى المغنى التقليدى وفرقته وأريكته الشرقية الطراز، وكذلك الوسائد وجلسات تدخين النرجيلة، وجناح السيدات المعزول عن مكان الرجال بحواجز من أشغال المشربية، اختفى كل ذلك ليحل محله الراديو والموسيقى الراقصة الحديثة»(١٣٠).**

أما الحديقة فقد طرأ عليها تحول كبير - أيضًا - بسبب الاهتمام الناشئ بالرياضات الجديدة نسبيًا، ولم تعد للحديقة وظيفة جمالية فحسب، بل أصبحت ملاعب التنس وأحواض السباحة تحتل مكان الحظوة فيها، وفى داخل البيت - أيضًا - كثيراً ما كان يخصص مكان لألعاب مثل تنس الطاولة والبليارو(١٣١).

القيم النفعية مقابل قيم الوجاهة الاجتماعية

من الواضح أن العرض المستفيض الذى قدمه سيد كريم للمعتقدات الرئيسية للنظام المعمارى الجديد تشكَّل من منظور «بورجوازى» لا حنينًا إلى الأسلوب القديم، بل تهكمًا خفيًا عليه، وتصويراً سلبيًا نوعًا ما له، مع تبشير قوى بـ«النظام المعمارى» الجديد القائم على أسس «المتانة والراحة والاقتصاد» (وهى المزايا نفسها الواردة فى الإعلان عن السيارة الأوستن)(١٣٢).

وفى الواقع أصبحت «القيم النفعية» الجديدة مثل الراحة والمتانة والاقتصاد هى الاهتمام المعمارى الرئيسى لدى نخبة الأعمال وطبقات المهنيين الآخذة فى الظهور فى مصر (كما كان الحال فى أوروبا)(١٣٣) وخصوصًا فى الأربعينيات عندما أصبحت الحاجة إلى الاقتصاد ظاهرة تمامًا فى المظهر الخارجى للمنازل والفيلات، وأصبحت النظرة إلى «الأسلوب المعمارى» القديم أنه يولى اهتمامًا أكبر لـ«قيم الوجاهة الاجتماعية» و«المظهرية الزائفة»، فى حين أن «المنزل الجديد» موجَّه أكثر إلى صاحبه

لا إلى ضيوفه[١٣٤]، لم تعد الراحة تحت رحمة المظاهر، أو بالأحرى كان هناك سعى للموازنة بينهما.

ولا يجوز الأخذ بأقوال "كريم" على عواهنها دون تمحيص، إذ إنها تتضمن عنصراً من التبشير والدعاية، فمجلة العمارة فى شهادتها عن أسلوب الفيلات المعاصرة لم تتضمن مثلاً التنويعات المختلفة فى الأسلوب الباروكى الذى كان ما يزال مفضلاً فى أوساط معنية، ولا هى تناولت مثل هذه التنويعات فى الأسلوب الإسلامى أو أسلوب الآر- ديكو[١٣٥].

وقد قدمت مجلة العمارة فى أواخر الثلاثينيات وفى الأربعينيات، بضعة أمثلة من الجيل الجديد من الفيلات لشخصيات اجتماعية بارزة وأثرياء: فيلات أم كلثوم، ومدحت يكن، وأنيس سراج الدين (وهو مهندس مقاول كبير)، ومختار إبراهيم (المقاول الشهير) من بين فيلات أخرى[١٣٦].

ويتميز تصميم هذا الجيل من الفيلات بملامح بارزة:

فأولاً: معظمها يتألف من ثلاثة مستويات ذات استخدامات متميزة ومحددة، وهى: المستوى الأرضى (أو البدرون)، ويضم أماكن الخدم والمطبخ والجراجات والتخزين، ثم الطابق الأول حيث تستقبل الأسرة ضيوفها ويتكون من الصالون أو غرفة الاستقبال، وغرفة المعيشة؛ ومساحة للاستقبال[١٣٧]، وغرفة (أو مساحة) لتناول الطعام، وغرفة المكتب، ودورة مياه واحدة على الأقل لخدمة الضيوف، ثم الطابق الثانى ملجأ سكان البيت أنفسهم حيث تتوزع غرف النوم ملحقًا بكلٍ منها دورة المياه الخاصة بها من أجل الراحة.

ولم يكن هناك إلا اختلافات بسيطة يمكن أن تدخل على هذه الخطة الأساسية، فكانت فيلا مدحت يكن باشا مثلا مكونة من طابقين لا ثلاثة، وفى هذه الحالة تراجع الجزء الخاص بمعيشة الأسرة إلى مؤخرة الطابق الأول؛ ليترك المساحات الخاصة بالضيوف أقرب إلى المدخل من أجل توفير الخصوصية والعزلة لهم.

وثانياً: فى حين زال الفصل بين الذكور والإناث مع زوال البرقع والحريم حل محله فصل آخر ما زال قائمًا: وهو الفصل بين الخاص والعام، بقى هذا الاحتياج

قائمًا فى السياق الاجتماعى المصرى الذى يصعب فيه الحفاظ على الخصوصية، فالبيت مفتوح لا «للزيارات الاجتماعية» من الأسرة والأصدقاء فحسب، وإنما – أيضًا – لزيارات مستمرة من غرباء مثل الباعة والموظفين ورجال الأعمال الذين يأتون لزيارة رب البيت...إلخ.

وثالثًا، تبدو الفيلا كما وصفها كريم مواجهة للخارج، ومن ثم تعكس جوانب من الحياة الاجتماعية والمزاج الاجتماعى لسكانها، وفى الحقيقة يمكن أن يسمى هذا «عصر الفراندا»، إذ أصبحت الفراندات والبلكونات من المعالم المرغوبة والموجودة فى كل مكان، وقد دعا عبدالحميد بك أباظة فى مسابقة نشرها فى العمارة لتصميم الڤيلا الخاصة به إلى أن يتضمن التصميم أكبر عدد ممكن من الفراندات[١٣٨]، ووصفت المجلة فيلا أم كلثوم بأنها «غنية بالفراندات والبلكونات»، ووصفت المجلة فيلا شتوية فى طرة (حلوان) بأن كل غرفها تطل على دائرة تطوقها من الفراندات بحيث تتمتع بأشعة الشمس من لحظة شروقها حتى الغروب[١٣٩].

وكان الاهتمام بالصحة – أيضًا – مسئولاً عن هذا الاتجاه، حيث أصبح من الضرورى مراعاة متطلبات المنزل الصحى الذى يتمتع بتهوية مناسبة وبقدر كبير من أشعة الشمس، وكانت الفراندا شيئًا ثمينًا فى قاهرة ذلك الوقت حين لم يكن النمو السكانى قد وصل إلى حد الانفجار السكانى الذى أصبحت الفراندات فيه تغلق وتستغل كغرف إضافية .، وحين كان التلوث والضوضاء أقل، وكان هناك من الخدم ما يكفى لتنظيف التراب الذى يهب من الصحراء[١٤٠].

زادت المساحة المخصصة للألعاب والرياضة، وفى العدد المخصص للفيلات من مجلة العمارة فى سنة ١٩٣٩ كانت هناك صالة للألعاب "Salle de jeux" فى خمس فيلات من أصل ١٢ فيلا تعرض لها العدد، ويبدو أن هذا كان شائعًا ومفضلاً لدى الأسر الكبيرة التى تضم كثيرًا من الأطفال، وكانت هناك – أيضًا – تصميمات غرف مستوردة من الخارج مباشرة مثل غرفة التدخين وغرفة البريدج وغرفة البلياردو، وهى غرف لم تكن نادرة فى هذه العينة التى كان فى قليل منها بار أيضًا[١٤١].

باستثناء غرفة مربية الأطفال، كانت غرف الخدم تنحى جانبًا على طريقة الطابق الأعلى للسادة والطابق الأدنى للخدم المعهودة باستثناءات قليلة كانت غرف الخدم فيها فوق السطوح (سطح البيت) مثل فيلا أم كلثوم (وفى معظم العمارات ذات الشقق التى يوجد بها غرف الخدم)، وكان السلم بين البدرون حيث يعيش الخدم ، وبين الطابقين الأول والثانى جسرًا بين عالمين: عالم الخدم، وعالم المخدومين، وكانت الحركة بينهما ذات اتجاه واحد - أيضًا - حيث يمكن للسيد أو السيدة أن يستدعيا الخدم بدق الجرس، ولكنهما لا ينزلان إلى عالمهم السفلى.

ولم يكن هناك قط أقل من غرفتين للخدم، وعادة ما تكون هذه الغرف ثلاثًا، وهذا يعنى أنه كان هناك ثلاثة أشخاص على الأقل يخدمون كل أسرة، وقد يكون العدد أكثر؛ لأن الغرفة الواحدة يمكن أن يتقاسمها أكثر من شخص، وكان الخدم المقيمون الأساسيون هم عادة السائق والطباخ والسفرجى والمربية ومن يقوم بالنظافة ومن يتولى الغسل والكى.

وتتذكر السيدة ليلى إبراهيم أن عدد مَنْ كانوا يعملون فى منزل والدها الراحل على إبراهيم باشا ويتقاضون أجورًا وصل فى وقت من الأوقات إلى سبعة وعشرين شخصًا(١٤٢)، وفى منزل أبوى الممثل جميل راتب فى الجيزة (الأم نائلة سلطان والأب السيد أبو بكر راتب) والذى كانت تحيط به حديقة مساحتها سبعة فدادين(١٤٣) كان عدد مَنْ يعملون فى الخدمة المنزلية اثنين وثلاثين(١٤٤)، وكانوا يضمون طباخًا وخمسة مساعدين، ورئيس الجناينية ومساعديه، ومسئولاً مقيمًا عن المغسلة وثلاثة سائقين (أولهم إيطالى) وخمسة سفرجية وصبيًا لمساعدتهم وخمسة نساء (مربية إنجليزية تعمل لبعض الوقت، وكمريرة إيطالية تشرف على الملابس الداخلية للسيدات، وتعمل كمرافقة ملازمة "Femme de Chambre" لسيدة البيت فى غرفتها فى الفندق أثناء رحلات الصيف إلى أوروبا، وثلاث خادمات مصريات) وأخيرًا كان هناك ثلاثة كتبة فى مكتب فى البدرون مسئولون عن الحسابات ودفع النقود(١٤٥).

وفى البيوت التى كان عدد الخدم فيها أقل كان تحديد مهامهم أكثر سهولة وتداخلاً : فالجناينى قد يستدعى ليعمل كسفرجى ، وقد يكون هناك رجل لا مهمة محددة

له يمكن أن يساعد فى اصطحاب الأطفال إلى المدرسة ، وأن يشترى الأشياء من السوق ، وأن يساعد الطباخ أو الجناينى أو السائق، أو حتى يحل محلهم عند غيابهم[١٤٦]، وكانت إقامة الطباخ والسائق فى الطابق الأسفل إلى جانب المطبخ والجراج، وكانت هناك دائمًا تقريبًا غرفة أو غرفتان للخزين؛ ربما كعلامة على الثراء والوفرة، وكان الجراج عادة مصممًا ليسع سيارتين على الأقل.

وأول ما يسترعى النظر فى الطابق الأول هو الأولوية التى يحظى بها المكان المخصص للمناسبات الاجتماعية، وفي مواصفات الفيلا التى كان عبدالحميد أباظة يعتزم بناءها حسب تكاليف البناء مخصصًا ثلاثة جنيهات للمتر المربع فى المستوى الأرضى (بما فى ذلك الأساسات) وأربعة جنيهات للمتر المربع فى الطابق الثانى حيث تستريح الأسرة، وخمسة جنيهات للطابق الأول حيث يستقبل الضيوف - فى إشارة واضحة إلى ترتيب الأولويات[١٤٧].

وطبقًا لما هو متبع فى معظم الفيلات طلب أن يكون الصالون وغرفة المكتب وغرفة تناول الطعام كلها مفتوحة بعضها على بعض «حتى يكون الطابق الأول مناسبًا لإقامة حفلات كبيرة»[١٤٨]، بل إن فيلا طعمى كان بها ما يسمى بـ«قاعة الرقص الكبرى»، وفى هذا الطابق الأول كان يستخدم الرخام الأبيض والأسود والملون فى بعض الغرف وفى بئر السلم الذى يقود إلى الطابق الأعلى (كما فى فيلات أم كلثوم وأنيس سراج الدين وجورجي بك عبدالملاك)، وأرضيات الباركيه من أجود أنواع الخشب المستورد.

وعلى الرغم من بقاء آثار من الجلال فى المنزل الريفى الذى يملكه كبار ملاك الأرض فى عزبهم (مثل اتساع الحجم والحديقة الخاصة) إلا أن الميل المتزايد نحو البساطة كان واضحًا، فالمظهر الخارجى لكثير من الفيلات التى بنيت فى الثلاثينيات وما بعدها كان متواضعًا نسبيًا، ولا تظهر خطوطها الحادة المستقيمة شيئًا من «الموتيفات» التزيينية التى تميزت بها العمارة الأوروبية فى مصر فى فترة سابقة.

ومع أن كافة الفيلات تقريبًا كانت تشغلها أسر الطبقة العليا مما أسهم فى الربط الشائع بين الثروة ومكان الإقامة المتميز، فلم تكن كل أسر الطبقة العليا تعيش

فعليًا في فيلات ، وفي الواقع كانت حفنة من الباشوات والشخصيات المتميزة في الطبقة العليا تعيش في شقق فخمة وواسعة، وقد قامت العمارات ذات الشقق في قصر النيل والجيزة والزمالك، في حين خصص الباشوات استثمارات ضخمة ؛ لبناء العمارات الفخمة ذات الشقق ، ومن هؤلاء المستثمرين كان أحمد كامل باشا، وإسماعيل صدقي باشا، وعزيز مجدي باشا، وأسعد باسيلي باشا[١٤٩]، وكان الاتساع الكبير لهذه الشقق، وتصميمها الداخلي، وأقسام الخدم بها.. كل ذلك ينبئ بالهُوية الطبقية لساكنيها، لم تكن الفيلات وحدها ولكن - أيضًا - معظم الشقق تحتاج إلى طباخ وسفرجي أو خادم، وكانت هناك محاولات مستمرة من كليهما، لتقديم ابن أخ صغير للأسرة كي يلتحق بالعمل وغالبًا ما ينجح أحدهما في ذلك[١٥٠]، ويقدم كتاب Who's Who in Egypt في طبعتيه لعامي ١٩٣٧ و١٩٤٧ للتوزيع التكراري لمختلف أنواع مساكن الطبقة العليا (انظر جدول ٤-٣).

جدول ٤-٣
التوزيع التكراري لأنواع مساكن الطبقة العليا
١٩٣٧ و١٩٤٧
(بيانات عينة)

نوع المسكن	١٩٣٧ العدد	١٩٣٧ ٪	١٩٤٧ العدد	١٩٤٧ ٪
قصر	٥٧	٥	١٨	١
فيلا	٤٤٤	٣٦	٦٢٤	٣٨
شقة	٦٦٥	٥٥	١٠١١	٦٠
دهبية	٦	٠,٥	١١	٠,٧
غير مذكور	٤٨	٤	٢	٠,١
عزبة	—	—	٥	٠,١
الإجمالي	١٢٢٠	١٠٠	١٦٧١	١٠٠

المصدر: Who's Who in Egypt (طبعتا ١٩٣٧ و١٩٤٧)

المنزل من الداخل

كان التصميم الداخلى (الديكور) للمنزل مزيجًا من الأسلوبين الشرقى والغربى، ويمكن أن نرى مثالاً لذلك فى صورة لبهو استقبال فى منزل مصطفى بك كامل يكن وردت فى مذكرات هدى شعراوى[١٥١].

وهذا المزيج من الأساليب ساد بما يكفى، لأن تشير إليه مختلف المصادر فى الأربعينيات، وفى عام ١٩٤٧ كتب العالم المتميز مصطفى مشرفة:

«نشأ عن تقليد الأثاث الفرعونى إضافة طراز آخر إلى بيوت الأغنياء المتنافرة أصلاً، إن علامات قليلة تعكس الصراع فى حياتنا بين القديم والجديد، والعربى والفرعونى، والشرقى والغربى، أكثر من تأثيث غرفة بالطراز العربى (الأرابيسك)، وأخرى بطراز لويس السادس عشر، وثالثة بالطراز الفرعونى، فضلاً عن مقاعد حديدية وموائد زجاجية قليلة متناثرة فى قاعات وشرفات المنزل»[١٥٢].

وهو يصر على أن هذا الافتقار إلى الانسجام محصور فى الأحياء الأوروبية وفى بعض منازل الأثرياء بعكس الأحياء المتناسقة القديمة فى القاهرة، ويصف محمود تيمور فى مسرحيته «القنابل» المنشورة فى عام ١٩٥٢ المنزل المتنافر لعالم أزهرى ثرى متقاعد على النحو التالى :

«كل شىء حولنا يشهد على تصارع الميول والأمزجة، فهنا ميل إلى التجديد والأناقة، وأما هناك فميل إلى المحافظة والذوق الردئ، إلا أن جو الثراء والرخاء يشمل الجميع»[١٥٣].

ويكتب عبدالعزيز البشرى عن منزل هدى شعراوى:

«وصلنا إلى قصر الهانم الفخم حيث قادنا خادم إلى غرفة بنيت وأثثت على الطراز العربى، وكانت يد الصانع الماهرة ظاهرة فى سقفها وجدرانها ومحاريبها كما فى أثاثها وثرياتها وصورها حتى إننى تخيلت أنى أعيش فى القرن الرابع عشر لا فى القرن

العشرين، ثم قادنا شاب قريب للهانم فجسنا خلال قاعة واسعة رهيبة يروعك النظر إلى أثاثها وتحفها الرائعة حتى وصلنا إلى غرفه فسيحة مؤثثة بطراز لويس السادس عشر، وتتناثر النفائس هنا وهناك للزينة، أما الجدران فمزينة بلوحات بالغة الجمال»(١٥٤).

رأى نقاد هذا الاتجاه من أمثال مصطفى مشرفة فيه تنافراً وتلفيقية، ولكن الذين أخذوا به رأوا أنه يمكن أن يفسر باعتباره تصالحًا فى أسلوب حياتهم ونظرتهم بين أصولهم المحلية ونزعتهم الكوزموبوليتانية، بالضبط مثلما يتنقلون بين أم كلثوم وبتهوفن، بين الحديث بالعربية والحديث بالإنجليزية أو بالفرنسية وأحيانًا بالألمانية أو الإيطالية، إن طريقتهم فى تأثيث بيوتهن تعبر عن منطق مكانى تلتقى فيه الأضداد.

ولكن الولع بالأسلوب الكلاسيكى قد يكون فارقًا بين الأقسام الأقدم من البرجوازية العليا والأقسام الأحدث منها.

فنظرة إلى سرير أم كلثوم أو كراسى صالونها، أو إلى مكتب أنيس سراج الدين أو غرفة نومه أو صالونه أو إلى غرفة الطعام أو الصالون لدى المقاول مختار إبراهيم (وقد أثث منزله بمساعدة مهندس الديكور الأوروبى مسيو بارفيس)(١٥٥) تظهر درجة ملحوظة من الحداثة البسيطة وبعداً عن الأساليب الكلاسيكية الأوروبية والعربية التزيينية.

لم يكن منزل هدى شعراوى وحده هو الذى ينطبق عليه القول بـ«أن المرء يشعر كأنه يعيش فى القرن الرابع عشر، «فكثير من التحف المتبقية مما يخص مشاهير النظام القديم ancien régime والتى ترد أحيانًا فى إعلانات المزادات المعاصرة تبدو كما لو كانت تنتمى إلى أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإلى الشرق الأقصى(١٥٦)، مثل أطقم البورسلين السيفر والجاليه، وصالونات الأوبيسون، ولوحات الجويلان الحائطية (المشغولة يدوياً والتى لا تتكرر) والفابرجيه الروسى، والتحف الفضية الصغيرة، والليموج وأطقم السرفيس الفضية واللوحات الأصلية والتماثيل البرونزية، ومن الأشياء الشرقية التى وردت فى الإعلانات السجاجيد الفارسية (العجمية) الثمينة (من أصفهان وكاشان وتبريز وبخارى وشيراز..إلخ) وفازات

الكلوازنيه اليابانية والصينية القديمة برسوم التنين.. وكلها أشياء كانت تضيف إلى الطبيعة الكوزموبوليتانية للمنزل(١٥٧).

الطبقة العليا وأوقات الفراغ

كانت أول معالجة تحليلية للعلاقة بين أوقات الفراغ والطبقة هى تلك التى قام بها فبلن، وقدم فيها مفهوم «الطبقة المتنعمة بأوقات الفراغ "Leisured class"»(١٥٨)، ومنذ ذلك الحين انتشرت الدراسات فى هذا الموضوع(١٥٩)، وقد أخذ النقاد على فبلن دمجه الأرستقراطية والبرجوازية والأثرياء المحدثين nouveaux riches فى تصنيف واحد، وانتقد "جاريث ستدمان جونز" الاتجاه السائد فى معالجة الموضوع من منظور «السيطرة الاجتماعية» للطبقة العليا على وقت فراغ العمال ومصادرته.

ونظر نوربرت الياس إلى الموضوع من حيث إعطاء الطبقة العليا التى عادة ما تكبح مشاعرها الجامحة متنفساً لهذه المشاعر بطريقة إيثارية، أما اريك هوبسباوم فقد تتبع التسلسل التاريخى لأنشطة أوقات الفراغ لدى الطبقتين العليا والمتوسطة فى إنجلترا، وأخيراً فإن مداخلة ب.بورديو ركزت على الممارسات الثقافية كمميز طبقى وأية تمييز.

إن هذه المواقف المفاهيمية ونقادها هم حصيلة التفكير فى الأمثلة التاريخية الغربية، ومن ثم فإن هذه الأفكار قد لا تكون وثيقة الصلة بالسياق المصرى، وهو ما لا يمكن تقريره أو البت فيه إلا بدراسة المثال المصرى المعاصر تاريخياً وتقييمه طبقاً لظروفه الحقيقية.

الدائرة الزمنية لأنشطة الفراغ لدى الطبقة العليا

تختلف أنشطة أوقات الفراغ والتسلية لدى الطبقات العليا باختلاف الفصول وباختلاف أوقات اليوم وباختلاف أيام الأسبوع، فهناك أنشطة ترفيهية لأيام الأسبوع،

كما أن هذه الأنشطة تتباين ما بين الصباح وبعد الظهر والمساء، ففى أيام الأسبوع العادية، وقد يكون ذلك فى نهاية الأسبوع - أيضًا - هناك مزاولة مختلف الرياضات، وغشيان النوادى «الاجتماعية» و«السياسية» ، وبالتدريج أصبحت نهاية الأسبوع لدى الطبقة العليا تعنى نهاية الأسبوع المسيحية (أيام السبت والأحد) تمشيًا مع نظرة المجتمع الكوزموبوليتانى المصرى، وليس يوم الجمعة الذى يحترمه الأهالى من غير الأرستقراطيين(١٦٠).

ويشهد على ذلك الحضور الكثيف والدعاية الواسعة لسباقات الخيل فى صباح يومى السبت والأحد، والتى كانت تقام فى الجزيرة وهليوبوليس، وفى الأمسيات كانت تُحيَى الحفلات الخاصة، وكانت غالبا من النوع الرسمى والمعدّ له جيداً، ويقال إنه بالنسبة لجيل الشباب كان حضور السينما من المتع المفضلة فى الأمسيات الشتوية، وكانوا يتواعدون على اللقاء فى إحداها يوميًا: «يوم الإثنين فى رويال، والثلاثاء فى متروبوليس، والأربعاء فى تريومف، والخميس فى ديانا، والجمعة فى الكورسال، واليومان الباقيان للراحة»(١٦١)، وكانت حفلات الشاى والرقص فى بعض الفنادق فى أيام معينة من الأسبوع من بين تسلياتهم أيضًا أيام السبت والأربعاء فى شبرد، وأيام الثلاثاء والجمعة فى سميراميس وأيام الأحد فى ميناهاوس(١٦٢)، أما الصيف فكان يعنى رحلات إلى شواطئ متميزة فى الإسكندرية ورأس البر، وبدرجة أقل فى بلطيم و بورسعيد، أو إلى مختلف المنتجعات الأوروبية والشرقية.

الطبقة العليا وارتياد النوادى

كانت اللقاءات فى النوادى الاجتماعية الخاصة من بين أساليب الطبقة العليا فى تزجية أوقات الفراغ، حيث يلتقى الباشوات من مختلف المذاهب، وكانت النوادى المختلفة تمثل أقسامًا فرعية مختلفة من الطبقة العليا وثقافات واهتمامات وأنشطة هذه الأقسام، ولكل منها رواده وطابعه الخاص وألعابه التى يتميز بها ويتخصص فيها(١٦٣).

فبينما كان معظم الباشوات غير الوفديين أعضاء فى نادى محمد على أو ممن يسعون إلى ذلك، كان الباشوات الوفديون ينتمون إلى النادى السعدى، ومن

ناحية أخرى كان نادى السيارات الملكى هو النادى الذى يلتقى فيه شباب الأثرياء الأقل اهتمامًا بالسياسة، والذين لا يظنون أن لهم مستقبلاً فيها، وإنما ينصب اهتمامهم فى مجال الأعمال، حيث ينجزون صفقاتهم واتفاقاتهم، ويشكلون مجالس الإدارة فى لقاءاتهم الاجتماعية(١٦٤).

وكان لكل نادٍ طابعه الخاص، فنادى محمد على بجوه الهادئ «كان محاولة لإعادة إنتاج سان جيمس فى لندن أو الإنترالييه فى باريس»(١٦٥)، أما النادى السعدى - وهو نادٍ وفدى وحزبى فكان جوه أقرب إلى الطابع الشعبى بما يثور فيه من مناقشات وينطلق بين جوانبه من أصوات عالية(١٦٦)، وكان نادى الأحرار الدستوريين ناديًا حزبيًا آخر، وإن على نطاق أصغر، ولم يكن رواد نادى السيارات الملكى من المصريين فحسب، ولكن من المشارقة أيضًا وكان بأعضائه من الشباب يتميز «بلمحة من الحياة السريعة»(١٦٧).

واختلفت النوادى - أيضًا - بما يمارس فيها من ألعاب، ففى نادى محمد على كان الكبار يلعبون البريدج، والشباب يلعبون البليارد، وكانت اللعبة الشائعة فى النادى السعدى هى النرد (الطاولة)، وفى نادى السيارات الملكى كانوا يلعبون البوكر، وهى لعبة لها صلتها بسباقات الخيل(١٦٨).

ولا يعنى ذلك أن الطبقة العليا المصرية حصرت نفسها فى هذه الحفنة من النوادى فقط، فبخلاف النوادى المدرجة فى الجدول ٤-٤ كان هناك - أيضًا - نادى رمسيس (وهو نادٍ قبطى)(١٦٩) كما انتشرت مجموعة متنوعة من نوادى السيدات ونوادى الأعيان متناثرة فى ربوع البلاد.

وبين النوادى الرياضية، فى مقابل النوادى الاجتماعية، كان نادى الصيد الملكى الجيب المصرى الأكثر أرستقراطية الذى يتردد عليه أعضاء الأسرة المالكة(١٧٠)، ولكن أكثر النوادى الرياضية شهرة كان نادى الجزيرة الرياضى، وبينما كان نادى محمد على والنادى السعدى مقصورين على المصريين (والمسيسين بدرجة عالية)؛ كان نادى السيارات الملكى خليطًا من المصريين والمشارقة وكان أقل تسييسًا)، وتميز نادى الجزيرة بأنه إنجليزى مع لمحة من الكوزموبوليتانية، وطبقًا لشهادة إدوارد سعيد عن

فترة الأربعينيات: «لم يكن مسموحًا بدخوله إلا للرتب العالية من الجيش البريطانى والدبلوماسيين ورجال الأعمال الأثرياء الأجانب وحفنة من الأرستقراطيين المصريين»(١٧١).

وظل الوضع على هذا الحال حتى أصدرت حكومة الوفد قانونًا فى عام ١٩٥٠ بفتحه قانونًا أمام المصريين، وكان النادى يضم مجموعة متنوعة تدعو إلى الإعجاب من المنشآت الرياضية: «عشرين ملعب اسكواش أو نحو ذلك، وأربعين ملعب تنس من الملاعب الصلبة (المدكوكة بالصلصال الأحمر) على الأقل، وحوض سباحة فخم تحيط به منطقة الليدو»(١٧٢).

جدول ٤-٤

عضوية النوادى فى مصر مرتبة تنازليا

١٩٣٧ و١٩٤٧

النادى	١٩٣٧		١٩٤٧	
	التكرار(أ)	الترتيب	التكرار	الترتيب
نادى محمد على	٩٤	١	١١٤	٢
نادى السيارات الملكى	٥٦	٢	١١٨	١
نادى الجزيرة الرياضى	٤٤	٣	٦٦	٤
نادى سبورتنج بالإسكندرية	٣٦	٤	٣٤	٦
نادى الطيران الملكى	٣٢	٥	٤	١٥
نادى الروتارى	٢٠	٦	٢٧	٧
نادى اليخت الملكى المصرى	٩	٧	٢١	٩
اللجنة الوطنية للرياضة	٧	٨	٣	١٦
النادى الأهلى	٥	٩	٢٥	٨
نادى الشيش	٤	١٠	٧	١٧
نادى المعادى الرياضى	٤	١٠	١٥	١٢
نادى الاتحاد	٤	١٠	١١٣(ب)	٣
نادى السباق بالإسكندرية	٣	١١	غ.م	غ.م
نادى سليمان باشا	٣	١١	١٩	١١
Club Agricole	٣	١١	٣	١٦
ناددى التوفيقية للتنس	٣	١١	٧	١٤

(تابع) جدول ٤–٤

النادى	١٩٣٧		١٩٤٧	
	التكرار(أ)	الترتيب	التكرار	الترتيب
نادى هليوبوليس الرياضى	٣	١١	٢٠	١١
نادى الشراع	٢	١٢	٣	١٦
Club des Enterpreneurs	٢	١٢	١	١٧
تيرف كلوب	٢	١٢	غ.م	غ.م
نادى السباق بهليوبوليس	٢	١٢	٧	١٤
نادى النهر بالقاهرة	١	١٣	١	١٧
نادى الطيران بالإسكندرية	١	١٣	١	١٧
Circolo Italano	١	١٣	غ.م	غ.م
نادى الصيد الملكى	غ.م	غ.م	٦٥	٥
نادى نيوسبورتنج	غ.م	غ.م	٨	١٣

ملحوظات:

(أ) التكرار يشير إلى عدد من قرروا عضويتهم فى النادى بين المجيبين على الاستبانة فى عينة Who's Who.

(ب) يشير إلى the new Anglo-Egyptian Union Club.

(جـ) لا يبدو اهتمام من الجميع بعضوية النوادى فيمن أجابوا على استبانة Who's Who. ففى طبعة ١٩٣٧ لم يشر ١٠٣٦ من بين ١٢٠١ إلى أى عضوية فى أى ناد، وفى عام ١٩٤٧ لم يشر ١٢٣٨ من ١٥٣٩ إلى عضويتهم فى أى ناد.

المصدر: مشتق من عينة مكونة من شخصيات الطبقة العليا الواردة فى طبعتى ١٩٣٧ و١٩٤٧ من كتاب Who's Who in Egypt.

وإذ كان النادى ملجأ للضباط البريطانيين فى غير فترات استبقائهم فى المعسكرات، وللموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية، فإنه لم يكن به إلا أكثر قليلاً من «حفنة» من الأعضاء المصريين، وطبقاً لقوائم عضوية نادى الجزيرة الرياضى[١٧٣] لم يكن به فى شهر فبراير عام ١٩١٣ سوى ٣٩ عضواً مصرياً، وارتفع الرقم إلى ٦٣ عضواً فى سبتمبر عام ١٩٢٣ وإلى ٩٨ عضواً فى أغسطس عام ١٩٣٨[١٧٤]، وفى كل هذه التواريخ كان هناك عدد ثابت من ٤ إلى ٥ أمراء وأميرات، ومن عام ١٩١٣ فلاحقاً تظهر فى القوائم أسماء سياسيين مشهورين مثل يعقوب أرتين باشا وبوغوص نوبار باشا ومحمد محمود بك (باشا فيما بعد).

وفى عام ١٩١٣ ظهرت أسماء أسر أفلاطون وسويفى وشاهين ويكن، وفى عام ١٩٣٥ أضيف إلى اسم محمد محمود باشا أسماء سياسيين مثل (السير) أحمد محمد حسنين، وإسماعيل صدقى باشا، وعطا عفيفى بك ومحمد محمود خليل بك، وعبدالخالق حسونة، كذلك ظهرت أسماء أسر مصرية معروفة أخرى لأول مرة فى قائمة عام ١٩٣٥، مثل سلطان والبارودى والشوربجى والبندارى من بين ألقاب الأسر المسلمة، وبقطر ودوس وحنين وويصا وتكلا وخياط من بين الألقاب القبطية.

وفى سنة ١٩٣٨ ظهرت أسماء شخصيات سياسية مهمة أخرى: محمد بهى الدين بركات باشا (الذى دخل في عضوية النادى فى عام ١٩٣٦)، وعلى ماهر باشا، وعبدالسلام الشاذلى باشا، وعبدالمجيد عمر باشا، وحافظ عفيفى باشا، وأحمد عبود باشا، وحسن صبرى باشا، وعبدالملك حمزة بك، وسابا حبشى بك، كما ظهرت ألقاب أسر جديدة مثل طراف والشيشينى وسيد أحمد والشواربى وسميكة.

وكان إجمالى العضوية فى عام ١٩٣٩ هو ٦٨٥ بالإضافة إلى ١٣٤ عضواً مقيماً خارج مصر، وكانت الأسماء المصرية تشكل ١٠,٥ فى المائة من إجمالى العضوية العاملة فى ذلك التاريخ، وكان الرقم القياسى للعضوية فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٤٦ حين تضاعف عدد الأعضاء ٤ مرات ليصل إلى ٢٧٧٩ عضواً عاملاً بالإضافة إلى ٧٠٠ عضو غير مقيم فى مصر، ولكن لما كانت قائمة الأعضاء فى ذلك التاريخ غير متاحة فمن المستحيل القطع بعدد الأعضاء المصريين بينهم.

ومن الواضح تأثر عضوية النادى بعقد معاهدة ١٩٣٦ وقيام الحرب العالمية الثانية، ففى عام ١٩٣٨ نوقش رحيل أعداد كبيرة من القوات البريطانية من القاهرة فى اجتماع للجنة الفرعية الخاصة التى عينتها اللجنة العامة لهذا الغرض، وفى اجتماع اللجنة فى ٦ أبريل عام ١٩٣٨ قال مستر جاميسون:

«إن انسحاب عدد كبير من الأعضاء العسكريين سوف يؤثر كثيرا على دخل نادى الجزيرة حتى إنه أصبح من الضرورى إما زيادة قيمة اشتراك الأعضاء الباقين أو قبول قدر كبير من الأعضاء الجدد وغير البريطانيين»(١٧٥).

وقد قدر جاميسون ما سوف يخسره النادى من دخله سنويًا إذا غادرت القوات البريطانية القاهرة بما يتراوح بين ثلاثة آلاف وستة آلاف جنيه مصرى، وفى رسالة إلى السكرتير العام للنادى وقعها ل.جوردون فينليسون، وظهرت فى محضر اجتماع لجنة خاصة أخرى فى ٦ فبراير عام ١٩٣٩ عبر كاتب الرسالة عن القلق نفسه قائلاً:

«من خلال تمصير الخدمة المدنية والوزارات المصرية من المرجح أن تتقلص نسبة العضوية العادية البريطانية فى نادى الجزيرة، إلى حد أن أقل ما يمكن تصوره، أن يكون هناك عنصر غير بريطانى قوى يعارض ذهاب أى أموال إلى الجيش (البريطانى) أو إلى الراف RAF فى جنيفة (منشأة للنادى لخدمة القوات البريطانية المعاد تمركزها فى منطقة القناة)»(١٧٦).

وقد أجل نشوب الحرب العالمية الثانية فى العام نفسه مؤقتًا التغييرات المتوقعة فى عضوية النادى، نظرًا لأنه أصبح أكثر نشاطًا عن أى وقت مضى - الترفيه عن القوات أثناء الحرب - ولكن الأجواء السابقة عادت حينما غادرت القوات.

كان هناك إدراك واضح جدا، سواء لدى الدوائر الحاكمة فى هذه النوادى أو من هم خارجها لطبيعتها الطبقية المحصورة . والحقيقة أن الشىء المهم لأى نادٍ هو أن يستبعد من لا يتفقون مع نسيجه الاجتماعى، وفى هذا الصدد يصف فكرى أباظة النادى الذى ينتمى إليه بمثل هذه اللغة :

«فى القاهرة يقع النادى الرياضى الشهير (النادى الأهلى) الذى كان وما يزال أرقى نادٍ من حيث الوسط والحيثية، كان مؤسسوه جماعة من كبار أعضاء الطبقة الأرستقراطية المثقفة والغنية، ولجنته العليا مؤلفة من الوزراء وأمثالهم، وفريق كرة القدم به هو الأقوى بين كل الفرق المعروفة»(١٧٧).

ووصف صحفى مصرى نادى محمد على قائلاً(١٧٨):

«لاتقل رئاسة نادى محمد على - إن لم تزد - فى وضعها ومكانتها عن رئاسة الوزراء، إنها فى الحقيقة الهدف الذى يتوق إليه أى أرستقراطى مهما تكن شهرته، وفى نادى محمد على تتشكل مجالس الوزراء.. عادة من الطبعة الأخيرة من أبناء الذوات، وفى النادى المذكور تتقرر طريقة التحية وهل تكون بأطراف الأصابع أم بتسبيل رموش العين وكم سنتيمترًا يمكن أن تنفرج عنها الشفاه عند تحية أمثالى ممن هم مش قد المقام»(١٧٩).

الهوايات والرياضات

كان الأرستقراطى الأصيل يقدم إلى الجمهور بوصفه رياضياً حقيقياً، وعلى هذا النحو كانت تصوره العديد من المسرحيات والكتب والمقالات الصحفية، وفى حين يركز الغنى المحدث nouveau riche على استهلاك السلع، فإن العضو الأصيل فى الطبقة العليا المنحدر من أصلاب عريقة فيها لا يتميز فقط بقدرته الاستثنائية على ممارسة رياضة تتطلب معدات غالية وعضوية فى نوادٍ خاصة، وإنما بما تمتع به من تدريب مبكر يظهر أنه ليس وافداً حديثًا على الطبقة، وفى هذا الصدد بوسع المرء الحديث لا عن رياضات ترفيه فحسب، وإنما - أيضًا - عن هيراركية تتدرج فيها الرياضات (من قاعدة عريضة إلى قمة ضيقة من رياضات تزاولها فئة محدودة جدا).

ويسرد Who's Who in Egypt في طبعة عام ١٩٣٧ الهوايات والرياضات التى تزاولها نخبة الطبقة العليا كالآتى: فنون الطيران، وقيادة السيارات وسباقها، والبليارد، والشيش وألعاب السلاح، وركوب الخيل، واليخوت، والسفر، وبعد عقد من الزمان تضيف طبعة عام ١٩٤٧: التجديف، والبريدج، وصيد البر والبحر، والكريكيت وركوب الدراجات، والرياضات البحرية، والجولف، والتنس، والسباحة، وتنس الطاولة، وكانت كل الرياضات فى كلا التاريخين منظمة فى نواد أو اتحادات، ويرأسها شرفيًا فى بعض الأحيان الملك، وفى أحيان أخرى أمراء أو نبلاء ذوو اهتمام بالرياضة، أو باشوات ووجهاء.

وكانت ألعاب المضرب مثل التنس والإسكواش والبنج بونج أكثر شيوعًا بين جيل الشباب، وكذلك الرياضات الخارجية مثل ركوب الخيل واليخوت، وكانت هناك رياضات أخرى تتراوح بين رياضات سلمية مثل صيد السمك وأخرى أكثر عنفًا مثل الصيد البرى والرماية والسلاح، وكانت مزاولة رياضات من نوع التزلج ورحلات الصيد البرى الكبيرة والطيران محل تقدير عالٍ باعتبارها رياضات لصفوة الصفوة(١٨٠).

وبخلاف الرياضات الشعبية مثل كرة القدم والسباحة والمصارعة ورفع الأثقال، كانت جميع الرياضات المذكورة آنفًا محصورة فى دوائر الخاصة، ولكن فى داخل هذه الدوائر نفسها كانت بعض الرياضات أكثر «شعبية» من غيرها، وكثيراً ما كانت رياضات مخصوصة تُصوَّر فى عبارات أخلاقية سامية، فمثلاً كان الظن أن ركوب الخيل ينمى فى المرء صفات الفروسية، وكان الظن أن رياضة اليخوت، بقواربها التى تختلف حجمًا وفى قوة محركاتها باختلاف ثروة أصحابها ومكانتهم الاجتماعية توفر اتصالاً محببًا بالطبيعة، وكانت غالبًا مصحوبة بالرماية، لأن الأسرة يمكن أن تتوجه بيختها إلى مكان مثل بنى سويف وتتمتع برحلة نيلية إلى جانب مزاولة الرماية.

وعلى الرغم من أن بعض الرياضات يمكن إرجاعها لأصول عربية مثل ركوب الخيل والسلاح والصيد البرى (وخصوصًا صيد الأرانب والغزلان والبط فى مصر) إلا أن هناك حالات أخرى كان يُظن فيها أنها ترجع لأصول مزدوجة أى عربية – أوروبية

وكان كثيرون يعلمون أولادهم ركوب الخيل تنفيذاً للحديث النبوى الشريف الذى يحث المسلمين على تعليم أولادهم ركوب الخيل والصيد والسباحة «علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل»، ولكن آخرين كانوا على وعى تام بالصلة التاريخية بين هذه الرياضات والأرستقراطية .

وكانت الصلة الأوروبية أوضح فى الرياضات الأكثر تميزاً، وتستدعى رحلات النبيل عباس حليم لصيد الحيوانات فى أفريقيا إلى الذهن رحلات مشابهة للعائلات المالكة البريطانية والأوروبية أوردتها الصحف المصرية، وكان هذا النبيل المحب للرياضة أيضا رئيساً لنادى الطيران الملكى(١٨١).

كانت محاولة محمد صدقى الناجحة للطيران من برلين إلى الإسكندرية (من ١٤ ديسمبر إلى ٢٦ يناير عام ١٩٣٠) هى الأولى التى يقوم بها مصرى، وفى عام ١٩٣٣ ذكرت الصحف فى البداية أن شابة مصرية هى لطيفة النادى أحرزت المركز الأول فى سباق طيران من القاهرة إلى الإسكندرية والعودة إلى القاهرة، وذلك قبل أن يعلن تعديل النتيجة، ومع ذلك حيتها الصحف بانبهار(١٨٢)، وإذ كان الطيران آنذاك ما يزال فى مرحلة مبكرة جدا وتجريبية إلى حد بعيد فقد أُعتبر رياضة محفوفة بالمخاطر لا يقدم عليها سوى الطلائع المغامرين، وهو ما يتلاءم مع المزاج «المترفع» لفصيل من الطبقة العليا اعتقدوا أن هذه الصفات تناظر مكانهم فى المجتمع، وهكذا أصبح الرقى فى الطيران مكافئًا لـ«الحياة الراقية» و«المجتمع الراقى»، ويمكن أن نرى التناظر نفسه بين النزوع السيكولوجى لطبقة وما تنطوى عليه الرياضات التى تزاولها من قيم فيما سلفت الإشارة إليه من دعوى الفروسية فيما يتعلق بركوب الخيل، وفى مثل هذه الرياضات كان التركيز يتم على الرياضى الفرد وليس على مجموعة أو فريق لعب، ومن ثم ناسب ذلك حس الفردية لدى أعضاء الطبقة العليا(١٨٣).

يضم كتاب «فى المرآة» لعبدالعزيز البشرى مجموعة من الاسكتشات البصرية واللفظية تصور الأنشطة الرياضية لشخصيات بارزة مصرية، وفى رسم كاريكاتيرى يواجه مقالة عن عزيز عزت باشا – وهو سفير سابق لمصر لدى إنجلترا – يمثله الرسام يتزلج على أرض مكسوة بالثلوج تتناثر حولها أشجار الصنوبر، ودفاع البشرى

عن محمد حافظ رمضان (وهو ابن لمول بارز وزعيم الحزب الوطنى بعد محمد فريد) ضد اتهامه بالكسل يبدو ساخراً؛ فهو يفند هذه الادعاءات بتعداد محاولاته الناجحة ؛ لتسلق قمة مون بلان خلال رحلته إلى جبال الألب فى الصيف الماضى[١٨٤]، وهو يحكى - أيضاً - أن على الشمسى عضو المجلس التشريعى ووزير المعارف «سباح ماهر وراكب خيل ومبارز بالسلاح لا يكاد يمر يوم دون أن يخصص بعض الوقت للرياضة»[١٨٥].

حياة الليل والطبقة العليا القاهرية

شكلت متع ومسرات الطبقة العليا «ما يشبه عالم الروائى بروست» فى عيون إدوارد سعيد الذى يصف قاهرة الأربعينيات على النحو التالى:

> **«مواسم سنوية للأوبرا، مواسم سنوية لعروض الباليه، حفلات موسيقية وريسيتال تقدمها فرقتا فيلهارمونيك برلين وفيينا، مسابقات كبرى فى التنس والجولف، زيارات منتظمة من فرقتى الكوميدى فرانسيز والأولدفيك، أحدث الأفلام الأمريكية والفرنسية والبريطانية، برامج ثقافية يشرف عليها المجلس البريطانى ونظراؤه الأوروبيون كل هذه الأنشطة كانت تملأ الأجندة الاجتماعية بالإضافة إلى ما لا حصر له من حفلات الرقص الشرقى وحفلات الرقص الرسمية وحفلات الاستقبال والحفلات الراقصة الحرة»[١٨٦].**

وفى الواقع كانت المواسم الشتوية التقليدية لدار الأوبرا المصرية التى تقدم ريبوتوار الأوبرا الإيطالية والكوميدى فرانسيز:

> **«واحداً من الأماكن القليلة التى يختلط فيها الأوروبيون والمشارقة والمصريون بحرية، وكانوا يجدون لغة مشتركة فى الأوبرا، وكانت مسرحيات راسين وكورنى مألوفة لآذان زوجات الطبقة الوسطى**

المصرية اللاتى نشأن فى مدارس الراهبات التى تتكلم الفرنسية على نطاق واسع»(١٨٧).

أما فى وسط المدينة عموماً، وشارع عماد الدين خصوصاً فتركزت حياة الليل فى صالات الرقص والمقاهى، حيث كان يمكن أن تمارس الرقصات الكلاسيكية (الأجنبية) لذلك الوقت، وضمت مثل هذه الأماكن الفانتازيو وليمونيا وجروبى الشهير(١٨٨) والبيروكيه(١٨٩)، وكانت توجد - أيضًا - الكباريهات: بديعة ودولز وببا والكيت كات والبراسيرى والبوسفور وكازينو محمد على(١٩٠)، حيث كانت تقدم الأغانى والرقصات الشرقية، وكانت سمعة الكباريهات سيئة لما تتيحه من فرص معاقرة الخمور والتسرى بالنساء .

وكانت عروض الرقص والموسيقى الأوروبية الأقل فخامة تقدم فى مسرح الكورسال فى الثلاثينيات(١٩١)، وكانت هذه العروض تعادل لدى بعض الناس عروض دار الأوبرا(١٩٢).

وكان من بين مشارب الشاى والمقاهى على النمط الباريسى والبارات الشهيرة فى المنطقة التجارية ذات الطابع الغربى بوسط القاهرة محلات جروبى، الذى نجح فى نيل شهرة كوزموبوليتانية كبيرة، وسولت بارلور ونيوبار وسبلنديد بار، وفى سنة ١٩١٩ ذكرت مجلة اللطائف المصورة هذه الأماكن باعتبارها أشهر أماكن الاجتماعات الكبيرة فى القاهرة، إذ كانت تشكل نوعًا من النادى المختلط لقضاء الوقت وتدخين النرجيلة (الشيشة) وممارسة ألعاب التسلية والاختلاط بفتيات الخدمة فى البار(١٩٣).

ظلت هذه الصورة قائمة حتى أواخر الثلاثينيات، ويعتبر عبدالله عنان مثلاً محل سولت أفخم مشارب القهوة فى شارع فؤاد فى السنوات السابقة مباشرة على الحرب العالمية الثانية(١٩٤)، ومن مشارب القهوة والمطاعم التى افتتحت فى وقت لاحق وأصبحت لها شهرتها أيضاً: مقهى فينتش الألمانى، ومطعما بيلوت باسك وأوبليسك(١٩٥).

وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأماكن العامة لم تكن مفضلة لدى الجيل الأكبر سنًا من الطبقة العليا، الذين كانوا يحرصون حرصًا بالغًا على سمعتهم، وهنا أيضًا تقسيم آخر: ليس فقط التقسيم الأفقى بين الطبقة العليا

والطبقات الأدنى، وإنما - أيضاً - التقسيم الرأسى بين الشباب وكبار السن فلكليهما تفضيلات خاصة فيما يرتاده من مشارب وبارات.

ظلت أنشطة الترفيه والتسلية التى يقيمها أعضاء من الطبقة العليا فى منازلهم هى الأهم، فالترفيه المنزلى بالنسبة للأسر المتزوجة يتيح لنساء الأسرة المشاركة، إذ ليس من المتصور أن يرتدن الكباريهات التى كانت أنسب لجمهور من الزبائن أغلبيتهم من الذكور والعزاب(١٩٦)، ومع ذلك لم يمنع هذا لعب القمار (البوكر والبكاراه) فى بيوت كثير من باشوات وأثرياء ذلك الزمن (مثل منزل جورج صيدناوى)(١٩٧).

وإذا كان جيل الشباب يذهب إلى حيث المتعة والتسلية، فإن جيل الكبار لديهم من الوسائل والمكانة ما يجعل المتعة والتسلية تأتيان إليهم فى عُقر دارهم أو فى صواوين (خيام) تقام لهذه المناسبة، وكانت هذه الصواوين علامة مميزة لاحتفالات الأغنياء سواء فى العاصمة أو فى مدن الأقاليم أو القرى أو فى العزب حيث ينصب الصوان قريباً من قصر صاحب العزبة.

وفى مثل هذه الحفلات قد تدعى أم كلثوم «لإحياء» الليلة طبقًا لما جرى عليه التعبير العربى، كانت هذه الحفلات الخاصة كثيرة و«علنية» تماماً بمعنى أن الصحافة يمكن أن تغطيها، ولكن ليس بأى معنى آخر: فهى تظل مقصورة على علِية القوم، وكانت التغطية الصحفية لهذه الحفلات حادة فى لغتها الطبقية، وعادة ما تشيد بموهبة المطرب أو المطربة وشهامة وكرم المضيف.

وكان المغنى عبدالغنى السيد - ذو الشعبية فى ذلك الوقت - يوصف بأنه مغنى حفلات أسرة توفيق باشا رفعت، وهناك مطربة أخرى - لم يعد يذكرها أحد الآن - هى فاطمة سرى كان يقال إن غناءها فى الحفلات الخاصة الشتوية فى حى الزمالك الأنيق يجعل الحى يهتز وجداً وطرباً(١٩٨)، ويجعل الوزراء ووكلاء الوزراء الذين يتصادف مرورهم يصطفون بسياراتهم ؛ للاستماع إليها ولو من تحت النوافذ(١٩٩).

واللغة الطبقية نفسها هى التى أسبغت على "محمد عبدالوهاب" لقب مطرب الأمراء، وأثنت عليه لصلته الوثيقة بأمير الشعراء أحمد شوقى بك، ولغنائه أمام سعد زغلول باشا، وكانت عناوين المقالات فى الصحف من مثل «أراء الكبراء والوزراء فى

المطربين والمطربات»، وكانت الصحف هى المكان الذى يمكن أن تُمجِّد فيه منيرة المهدية باعتبارها «المطربة الأولى التى تستطيع إحراز إعجاب أكبر عدد من الكبراء والوزراء، وإن صداقتها مع الوزيرين عدلى وثروت حقيقة معروفة»[٢٠٠].

منتجعات الصيف والشتاء

أشار سيد عويس فى كتابه «التاريخ الذى أحمله على ظهرى» إلى أنه لم يزر قط شاطئ مصيف حتى سن الثلاثين، وذلك فى رحلة قصيرة إلى الإسكندرية، وإلى أن أمه لم يخطر ببالها مثل هذا الأمر طوال حياتها[٢٠١]، وكان هذا هو الحال بالنسبة لسكان الحضر من ذوى الخلفيات الفقيرة والتقليدية، دع عنك كتلة الفلاحين ممن هم تحت فئة الأعيان، والذين لم يغادروا قراهم قط، كانت لجماهير الفقراء من الريف والحضر وسائلهم فى الاستجمام: الجلوس على أسطح بيوتهم الريفية، أو الجلوس على المصطبة، أو التمشية بجوار النيل من إمبابة إلى الجيزة[٢٠٢]، هناك يتنسمون هواء السماء، وقد يغنون أغانى شعبية على إيقاع الطبلة والمزمار، وخصوصًا فى أيام الاحتفالات مثل عيدى الفطر والأضحى حين يلبس الأطفال ملابس جديدة زاهية الألوان تشبه ثياب نظرائهم فى الريف، كان هذا هو حال الغالبية من السكان الذين يضطرهم ضيق ذات يدهم إلى ابتكار أشكالهم الخاصة من الترفيه.

وفوق هذا المستوى كان هناك أولئك الذين يستطيعون زيارة مراكز التسلية فى بلداتهم ومدنهم، وهؤلاء كانوا أقدر على الإنفاق ، ولكنهم لا يستطيعون السفر سواء فى داخل البلاد أو خارجها، ويقال إن ثلاثة ملايين كانوا يصطافون داخل القاهرة بين مركزى الترفيه فى القاهرة: روض الفرج، والأزبكية (التى كان يطلق عليها سابقًا وش البركة)[٢٠٣].

ولكن كان البعض الآخر، ومنهم بعض أعضاء الطبقة المتوسطة مثل الموظفين الكبار وعناصر أخرى من البرجوازية المتوسطة والعليا والأعيان والمهنيين ورجال الأعمال وأخرين، يستطيعون مغادرة القاهرة ، والذهاب إلى أى من المنتجعات الساحلية مثل بلطيم وبورسعيد ورأس البر والإسكندرية[٢٠٤]، وحتى فى هذه الحدود قيل إن عدد

«المصريين الذين يرتادون الشواطئ» ممن أشرنا إليهم أعلاه في كل الشواطئ لم يتجاوز مليونًا من بين ١٦-١٧ مليونًا هم عدد سكان البلاد.

وفي تصنيف لا يخلو من طرافة يتذكر حافظ محمود مقسمًا «رواد الشواطئ» إلى ثلاث مجموعات تقابل كل واحدة منها طبقة خاصة(٢٠٥): الذين يقضون ثلاثة شهور، ثم الذين يقضون أسبوعين، ثم الذين يقضون عطلة نهاية الأسبوع، وكان الذين يقضون إجازة ثلاثة شهور كاملة - في رأيه - هم الطبقة الحاكمة بمن فيهم كبار موظفي الحكومة الذين يقضون الصيف على نفقة الحكومة عندما تنتقل إلى الإسكندرية من يونيو إلى أغسطس، وفي هذه المجموعة - أيضًا - الرأسماليون الذين يتمتعون بمرونة أكبر في تنظيم أوقاتهم، أما الذين يقضون أسبوعين فهم الفئة المتوسطة من موظفي الحكومة الذين لا تتجاوز إجازاتهم السنوية أسبوعين، والطلاب الذين يقضون إجازة مدتها أسبوعان في معسكرات الشباب.

وأخيرًا يأتي أصحاب إجازة نهاية الأسبوع، وهم إما من مجموعات أخرى من الطبقة المتوسطة مثل الصحفيين، أو ممن لا تسمح لهم ميزانيتهم بأكثر من أجرة القطار وقضاء ليلة واحدة في فندق متواضع ويومين على الشاطئ، ويضم أصحاب عطلة نهاية الأسبوع - أيضًا - أصحاب المشروعات المتوسطة وأصحاب العمل المتوسطين الذين لا يستطيعون أن يتركوا أعمالهم فترة طويلة، أو يفضلون الربح على الذهاب إلى الشاطئ(٢٠٦).

وكانت الإسكندرية من حيث حجمها وعدد المترددين عليها ونطاق الخدمات والتسليات التي تقدمها جوانب أخرى في مقدمة المنتجعات الساحلية المصرية لجملة أسباب؛ لقد كانت ثاني كبريات المدن المصرية، وقاعدة الحكم في أشهر الصيف، كما سبقت الإشارة ، وكانت - أيضًا - المدينة التي تضم أكبر تجمع كوزموبوليتاني، وميناء متوسطا يساعد زواره الكثيرون من عسكريين ومدنيين في انتعاش أعمال الترفيه والترويح ، وقد جلب ذلك مزيدًا من المال للمدينة مما وسع من نطاق أنشطة ومنشآت الترفيه الفاخرة، ولكنه جلب - أيضًا - مزيدًا من الناس، ومن ثم مزيدًا من عامة الناس، ومن ثم نشأت الحاجة لدى «المتميزين» إلى أن «يميزوا» أنفسهم في أماكن تكون

مقصـورة عليـهـم، وإلى أن يكـونوا متـميزين عن غيرهم، وكانت طريقتهم لتحقيق هذا الهـدف – سـواء بذكـاء أو دون ذكـاء – هـى أسلوب الحـيـاة ونمط الاستـهـلاك «المقصورين» عليهم.

إن كلمة «الاقتصار» تكملها كلمة «الإبعاد»، والآلية التى كانت تعمل فى الموضة عندما يتم استبعاد طرازها «لانخفاض قيمته» بسبب كثرة استعماله، خصوصاً من جانب الفئات الاجتماعية الأدنى، كانت هى نفسها الآلية التى تعمل فى المنتجعات الصيفية فى مصر، وفى العشرينيات كانت هناك ثلاثة شواطئ فى الإسكندرية، كل منها تتردد عليه طبقة اجتماعية معينة: فندق سان استيفانو وشاطئه مركز الطبقة العليا[٢٠٧]، والشاطبى[٢٠٨] وهو شاطئ الطبقة المتوسطة بالدرجة الأولى، والأنفوشى حيث يتجمع عادة الإسكندرانيون من رواد الشاطئ من الطبقات الأكثر تواضعاً.

وفى وقت لاحق من العشرينيات – أيضاً – أخذ يتجمع الـbeau monde أو المجتمع الراقى ممن يقضون إجازاتهم فى الإسكندرية فى شاطئ سبورتنج، ومن هناك أخذوا يتحركون إلى ستانلى باى ثم إلى جليمونوبولو ثم إلى سيدى بشر رقم٢ ورقم٣، وذلك حتى أوائل الخمسينيات، وفى ذلك الشاطئ الأخير كانت الكبائن منظمة فى شكل حرف U، وفى النقطة الأعلى والوسطى كانت كابينة الملكة (الأم) نازلى التى كانت تزور المكان على فترات متقطعة ونادرة، وكانت كابينة مصطفى النحاس باشا عند الطرف البعيد لأحد ضلعى الحرف، وكابينة مكرم عبيد باشا عند طرف الضلع الآخر، وفى القوس الواصل بينهما عدد كبير من كبائن باشوات مصر ورجال الدولة بها[٢٠٩]، وهذا الانتقال المستمر فى المكان من شاطئ سبورتنج فى العشرينيات إلى شاطئ سيدى بشر، فى الأربعينيات تفسره الرغبة فى «الاقتصار» كما ذكر أحد مَنْ أجريت معهم المقابلات:

«كان «غزو» العامة هو الذى أدى إلى تغيير المكان، وكان الناس عموماً يتخذون من النخبة مثلاً ويقلدونهم، وبمرور الوقت احتلوا الكبائن المحيطة بهم، فكان عليهم أن يتحركوا إلى مكان آخر، يمكنك أن ترى الصورة نفسها فى الأماكن الشعبية، فى الأصل

يمكن أن يقام «قصر» فى «الخلاء» وهذا يدفع الآخرين إلى أن يبنوا حوله، وما تلبث أن تنتشر الخدمات ومن يقدمونها»(٢١٠).

أن تصعد درجه أعلى على السلم كان يقابله أن تذهب خطوة أبعد فى المكان وهكذا... إلى أن تمضى الإجازة خارج مصر، لم يذهب الأغنياء المصريون إلى أوروبا وحدها باعتبارها المنطقة التى تعلموا فيها أو المنطقة التى تحدد الاتجاهات فحسب، وإنما ذهبوا – أيضًا – إلى تركيا حيث قد يكون لهم أقارب أو حيث قد يستطيعون الحديث بلغتهم أو حيث قد تكون لهم أملاك، كذلك توجهوا إلى الهلال الخصيب المجاور وخصوصًا لبنان وفلسطين حيث التكلفة أقل(٢١١) والحديث باللغة العربية وحيث الارتباط الثقافى مع مصر عبر كوكبة من الصحفيين والممثلين والممثلات والمطربين والمطربات الذين بنوا شهرتهم فى مصر ثم أخذوا يترددون ذهابًا وإيابًا بين مصر ووطنهم الأصلى.

وكان موسم الاصطياف بالنسبة للبنان ما بين مايو ونوفمبر، وبالنسبة لفلسطين ما بين يوليو وديسمبر، وفى منتصف الثلاثينيات كانت أجرة السفر بالسكك الحديدية(٢١٢) من مصر (القنطرة) إلى كل من القدس وبيروت متماثلة تقريبًا كما يوضحه هذا الجدول.

أجرة السفر من القنطرة (مصر)
إلى شرق بيروت والقدس فى عام ١٩٣٤ بالجنيه المصرى

	من القنطرة إلى شرق بيروت		من القنطرة إلى القدس	
الدرجة	تذكرة ذهاب	تذكرة ذهاب وعودة	تذكرة ذهاب	تذكرة ذهاب وعودة
الأولى	٣,٧٣٥	٥,٨٨٥	٣,٩٦٥	غ.م
الثانية	٢,٤٨٠	٣,٩٩٥	٢,٦٤٥	غ.م
الثالثة	١,٣٠٠	٢,٢٢٥	غ.م	غ.م

المصدر: الإثنين والدنيا، عدد ٢٥ يونيو عام ١٩٣٤، وعدد ٢٣ يوليو عام ١٩٣٤.

وكانت الإعلانات تظهر - أيضًا - فى الصحف بين حين وآخر عن الفنادق اللبنانية، وكانت أسعارها فى الفترة نفسها تقريبًا خمسين قرشًا فى الليلة للفندق المجهز جيدًا(٢١٣).

وكانت الصحف تعتنى بنقل أخبار هذه الرحلات الخارجية إلى جمهور قرائها بكلمات لا تدع مجالاً للشك فى أن من يقومون بها هم صفوة مختارة، فتقول مثلاً: «تبدو القاهرة اليوم مثل شجرة جرداء جردت من كل أوراقها الخضراء(٢١٤)، وتستطرد موضحة أن «الأوراق الخضراء» المقصودة هى «القادرون من سكان القاهرة الأثرياء» الذين سافروا «إما إلى الإسكندرية، وإما إلى مختلف المنتجعات الصيفية شرقًا وغربًا، بعضهم ذهب إلى سوريا، وبعضهم إلى رودس، وآخرون إلى القسطنطينية، ويبقى آخرون ذهبوا إلى مختلف أجزاء أوروبا»(٢١٥).

وبين المنتجعات الأوروبية كانت فرنسا هى الاختيار الأول ، فقضاء الإجازة فى أوروبا كان يقصد به فى بعض الأحيان ما هو أكثر من الاستجمام أو تأكيد الانتساب إلى الطبقة العليا، وكثيراً ما كان له غرض سياسى يتمثل فى اصطياد منصب أو حشد قوة للحصول عليه لدى المتطلعين إلى منصب الوزارة ، الذين يجدون من الأسهل لهم النفاذ إلى السياسيين ذوى الصلة أو سماسرة السلطة فى الجو غير الرسمى لمنتجع فرنسى أو سويسرى(٢١٦)، وهذا يذكرنا بنادى محمد على الذى اشتهر بأنه المكان الذى تؤلف فيه الحكومات غير الوفدية مسبقًا.

من ناحية أخرى لاحظ فكرى أباظة أن اختلاف أماكن الاصطياف تقابله مجموعات ممن يقضون إجازاتهم تختلف فى ميولها ونزعاتها، فهناك أولاً مَنْ يفضلون قضاء الصيف فى عزبهم(٢١٧) متمتعين بالحكمة الاقتصادية للإشراف على أملاكهم مقرونة بالشعور بالمكانة والجاه وهم وسط الفلاحين الذين يعملون من أجلهم، وبمزايا الهواء النقى والمكان المفتوح والاسترخاء، ولبعض المنتجعات المحلية تأثير مشابه مثل بلطيم ، وقد ظلت بلطيم حتى الحرب العالمية الثانية - تقريبًا - شاطئًا شبه خاص لوجهاء مديرية الغربية، الذين كان يصل إليهم طعامهم هناك بالسيارات يوميًا من عزبهم،

وفيما بعد توسع هذا المنتجع بعض الشيء ولكن ليس إلى الحد الذى يغير طبيعته الهادئة والمناسبة لمن يقضون إجازاتهم من ذوى النزعة المحافظة(٢١٨).

وكان رأس البر منتجعًا صيفيًا إقليميًا مساحته ضعف مساحة بلطيم بعششه الخمسمائة (والعشة بيت من الطوب والقش يشبه كوخًا ولا يزيد ارتفاعه قط على طابقين)، وكانت هذه العشش نقيضًا لمبانى الإسكندرية الصلبة، وفى الحقيقة كانت البلدة بكاملها تشتق طابعها إلى حد بعيد من هذا التباين مع الإسكندرية، لقد كانت مكانًا للأسر والتحرر من قيود الملابس الرسمية ومن ضجة المدينة.

وفى المقابل كان الذين يذهبون إلى الإسكندرية هم أولئك الذين لا يستغنون عن حياة الحضر، وكان الانتقاد الذى يوجه إليهم أنهم يستمتعون بالبحر خلال النهار ولكنهم يبددون ما اكتسبوه من صحة فى مباهج الحياة الليلية، التى لم تكن كلها اختلافًا إلى دور السينما والمسارح، بل كانت - غالبًا - ارتيادًا للنوادى الليلية وموائد البوكر(٢١٩).

وثانيًا كان هناك الذين يذهبون إلى لبنان، وهؤلاء كانوا يعدون معتدلين فى الإنفاق المالى، أى لا مبذرين ولا متقشفين، وبعبارة أخلاقية، كانوا من الباحثين عن الجمال والصحة دون منازع Par excellence(٢٢٠).

وأخيرًا كان هناك الذين يقضون إجازاتهم فى أوروبا، وكان ينظر إلى هذا الأمر باعتباره يتضمن عنصرًا من السياحة الصحية، وقد تعاطف معهم فكرى أباظة، لكنه اشتكى من أخرين، «الفسقة والمعربدين» الذين قال إنهم يلحقون الدمار بسمعة مصر فى الخارج(٢٢١).

* * *

حاول هذا الفصل أن يتعرف على جانب من الحياة الاجتماعية للطبقة العليا المصرية فى تلك الفترة ، وتطرق التحليل إلى تأثيرات ثلاثة تركت بصمتها على أسلوب حياتها، أولها التأثير المحلى الذى كان ملتصقًا بـ«الريفية» فى مواجهة التغريب والتأثير الكوزموبوليتانى للقاهرة والإسكندرية وبعض المراكز الحضرية الأخرى، وثانيها التأثير

الأوروبى الذى تبدى بكثير من الطرق بدءاً من المربيات الأوروبيات، إلى التعليم (العام والخاص) إلى الأسلوب المعمارى، إلى الموضة والأزياء، إلى مختلف أشكال تزجية وقت الفراغ، وثالثها التأثير التركى فى صورة – التشابكات العائلية، وقضاء قطاع من الطبقة إجازاته فى إسطنبول، وطراز الملابس استمر خلال العشرينيات، وألقاب البك والباشا التى كانت – خلافاً للألقاب الأوروبية – ألقاباً عسكرية وبيروقراطية (لا ملكية) غير وراثية.

وكانت الموسيقى من المجالات التى اختلطت فيها التأثيرات الأوروبية والتركية، ارتبطت اختيارات الطبقة العليا المصرية ارتباطاً وثيقاً بلحظة من التاريخ ترافق فيها حلول الحداثة مع نهوضها كطبقة، وكان التعبير عن الوضع الطبقى مقترناً بالحداثة التقنية، وهكذا مالوا إلى استعراض وضعهم الطبقى بأن يكونوا أول من يكتسب ثمرات الحداثة مثل الكهرباء والسيارات والسفر بالطائرات.

وكانت المسيرة نحو التغريب واضحة فى اختيارات مجالات أخرى غير التكنولوجيا، واضحة فى ملابسهم، وفى لعبهم البريدج والبلياردو، وفى غرف التدخين التى كانت – غالباً – من معالم بيوتهم التى تولى تصميمها من الداخل مهندسو ديكور أوروبيون، وفى اتخاذهم إجازة نهاية الأسبوع الأوروبية، تماماً كما حدث فى كل سلسلة من التأثيرات الأوروبية المذكورة سابقاً، ونزوعهم الطبقى يمكن ملاحظته فى نزعتهم إلى الإنفاق، وفى نزعة استعراضية معينة لإعلان ثرائهم وإظهار أذواقهم، وفى بيوتهم نراها فى أدوارها الأرضية مبنية لخدم يصل عددهم إلى الثلاثين، وتبدو هذه النزعة الطبقية – أيضاً – فى الأهمية الخاصة التى يولونها لقاعات الاستقبال، كما يمكن أن ترى فى مزاولة الرياضات التى اتسمت بالفردية والمغامرة.

وفيما يتعلق بالأسرة كان هناك انفصام واضح بين الزوج المشغول غالباً وزوجته المتفرنسة عادة ، غير أن ثروة كليهما حالت دون اختلال التوازن بينهما فى السلطة، وكانت هناك علاقة رسمية تحكم الكبار والصغار، خصوصاً الأب وابنه، والأم وابنتها، لكن هذا الطابع الرسمى أخذ يخف تدريجياً وببطء، وكان الرجال يتعلمون؛ ليشقوا طريقهم فى المهن الحرة أو فى السياسة أو فى الصفوف العليا من الحكومة، أما النساء فكن يتعلمن ليصبحن «سيدات محترمات» يمكن أن يشاركن فى الجهود الخيرية، لكن مشاركتهن فى السياسة الرسمية أو فى الوظائف لم تكن موضع ترحيب.

وكان ما انخرطت فيه الطبقة العليا المصرية من العمل على إيجاد «فارق» راجعًا إلى حد بعيد إلى الحاجة إلى تأسيس معيار معترف به لعضوية الطبقة، فالتعليم وحده لم يعد كافيًا كعلامة طبقية لتمييز الطبقة بعد التوسع فيه، فقد أصبح التعليم الرسمى ينتج أعدادًا كبيرة من الأفندية المتطلعين، ولا النقود - على كل أهميتها - تكفى وحدها، وبدا أسلوب حياة الطبقة العليا كمنطقة يتفاعل فيها الاثنان: هؤلاء الذين لديهم التعليم فى حاجة إلى النقود لتأسيس أسلوب الحياة المطلوب، وهؤلاء الذين لديهم النقود فى حاجة إلى التعليم واللقب أو على الأقل أسلوب الحياة لتأمين الاعتراف بأنهم «وصلوا»، وهذا الاتجاه يمثل الرغبة فى إقامة توازن بين الثروة والوضع الاجتماعى.

لقد كان السخاء الذى تميز به أسلوبَ حياة الطبقة تعبيرًا عن الابتعاد عن الضرورة، واكتسب رجال هذه الطبقة خصوصًا الشبان منهم سمعة بالتبذير والوقوع فى شرك المديونية، وهذا يظهر أنهم بينما ميزوا أنفسهم عن الأسرة المالكة والأجانب وغالبًا الأتراك، فإنهم لم يروا فى أنفسهم «برجوازية رشيدة» فى مواجهة الأرستقراطيين الفاسدين على نحو ما حدث فى الغرب، غير أنهم استوردوا من الغرب مفهومهم عن سلوك الطبقة العليا، وكان لعب البوكر، وإقامة المسابقات، والفيلات المواجهة للعالم الخارجى، وقضاء الإجازات فى الجبال الأوروبية، والأمسيات فى دار الأوبرا، والكثير من الرياضات التى زاولوها.. كل ذلك وغيره كان يظهر تطلعهم إلى أن يسلكوا مسلك نظرائهم الأوروبيين.

لقد ركز هذا الفصل على مختلف جوانب «أسلوب الحياة» الذى ميز حياة الطبقة العليا والقيم التى عبر عنها، وبوضع شروط عضوية الطبقة «كناد» وضعت بصورة غير رسمية شروط الواصلين الجدد، وأقيمت الحواجز التى تحد من النفاذ إلى الطبقة، وتقررت معايير التمييز بين الملتحقين حديثًا بها وبين الراسخين تاريخيًا فيها فى هيراركية دقيقة داخل الطبقة، ورُوعيت الاستراتيجيات الأسرية فى التنشئة، والزواج الداخلى، وإقامة التشابكات من أجل إعادة إنتاج الطبقة عبر الزمن.

وهكذا فبينما جسد الفصل السابق عن «الطبقة والمكان» عملية التمايز بين الطبقة العليا والطبقات الأخرى فى المكان، حاول الفصل الحالى أن يمسك بالآليات الأساسية لإعادة إنتاج الطبقة العليا ثقافيًا واجتماعيًا عبر الزمن.

الهوامش

(١) انظر: T.Mitchell, Colonizing Egypt, op. cit., p.7, pp. 13-14 and p.129.

وانظر - أيضًا - كلمات النديم: «لقد اعتدنا مع الغربيين عمومًا والفرنسيين خصوصًا أنه لا كتاب ولا حديث لهم لا يعلى من شأن مدينتهم ولا يُدل على الناس بنظام حياتهم [مدعين] أنهم أهل التهذيب وسادة البشر؛ أن الرشد من نصيبهم والضلال نصيب الآخرين، أنهم أوحى إليهم من سماوات مدينتهم أن يأخذوا الناس من الظلمة إلى النور وأن الاختيار هو بين الإيمان بذلك أو السيف، وانتشرت دعواهم بيننا حيث كان منا من ساعدهم فى نشرها، وهكذا قبلنا مبالغاتهم فى سذاجة وتسليم، دون بحث ولا تفكير، وفسرنا كل ما يفعلونه على أنه حكمة وصواب، وفتحنا أمامهم أرواحا طبعوا عليها كل ما تخيلوه لنا وكل ما دأبوا على تمويهه فى تعاملهم معنا، (مقتطف ترجمته المؤلفة إلى الإنجليزية من أمينة رشيد، اللغة الفرنسية فى مصر: إثراء ثقافى أم استلاب طبقى، وقضايا وشهادات، عدد ٣، قبرص، ١٩٩٢).

(٢) See: B.St Clair McBride, Farouk of Egypt (London, Robert Hale, 1967), H.McLeave, THe Last Faraoh: The Ten Faees of Farouk (London, Michael Joseph, 1969) and Adel Sabet, A King betrayed: The Ill-Fated Reign of Farouk of Egypt, (London, Quartet Books, 1989).

(٣) عاصم الدسوقى، كبار الملاك، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٤) المقصود بالأتراك هنا المعنى الواسع الذى يضم الألبان والقوقازيين والأكراد والتركمان إلى ممن شكلوا القوات العثمانية فى مصر.

(٥) شعراوى، مرجع سابق، ص٦٧.

(٦) موسى، مرجع سابق، ص٤١ و٥٩ وفى In Harem Years: the Memoires of an Egyptian Feminist وصفت هدى شعراوى إجازاتها الصيفية فى إسطنبول.

(٧) لن نتعرض للأوسمة والنياشين هنا.

(٨) محمد أحمد فرغلى، عشت بين هؤلاء، (القاهرة، مطبعة الأهرام التجارية، ١٩٨٤) ص١٤٧.

(٩) حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية: ١٩٢٢ - ١٩٥٢ (القاهرة، دار الأهرام للنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

(١٠) المرجع نفسه، وتضم هذه الجهود الخيرية تبرعات لمبرة محمد على، وهى منظمة خيرية أنشئت تحت رعاية القصر.

(١١) Waguih Ghali, Beer in the Smoker Club (London, Serpent's Tail, 1964), p.161.

(١٢) يمكن التمثيل للأهمية التى كانت تعلق على الألقاب بما ذكره فرغلى باشا (ملك القطن فى مصر قبل الثورة)، وكان فى ذلك الحين ما يزال أفنديًا رغم ثرائه كرجل أعمال: وطلب منى السفر كمستشار لوفد متجه إلى لندن؛ لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المملكة المتحدة، وعندما سألت رئيس الوفد لماذا لا أسافر كعضو رسمى فى الوفد؟ أجاب السيد: هل تعرف من هم أعضاء الوفد؟ فأجبت: بالطبع لا، واستمر قائلا: إنهم: حافظ عفيفى باشا، وطلعت حرب باشا، وصادق حنين باشا المساعد السابق لوزير المالية ويوسف النحاس بك، أما المستشارون فهم حسن فهمى بك المدير العام للجمارك، وأمين فكرى بك وكيل وزارة المالية، وأحمد سالم بك وكيل وزارة التجارة والصناعة، بينما أنت ما تزال محمد أفندى فرغلى»، قال ذلك وضحك، (انظر فرغلى، مرجع سابق، ص٥٩).

(١٣) يذكر عبدالعظيم رمضان فى «صراع الطبقات فى مصر» (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨) ص ٨٢-٨٣ أن عدد الباشوات فى عام ١٩٣٦ كان ١٧٠ باشا، ولكن Who's Who in Egypt لبلانتنر طبعة ١٩٣٧ تورد مداخل لـ٢٠٣ باشوات، مما يلقى شيئًا من الشك على دقة رقم رمضان، فى عام ١٩٤٧ كان هناك ٢٦٥ باشا فى Who's Who in Egypt لبلانتنر.

(١٤) بينما قدم Who's Who in Egypt فى طبعة ١٩٣٧ عددًا من الباشوات أكبر مما قدمه رمضان، فإن الأمر يستقيم بالنسبة للبكوات الذين أورد منهم ٦٠٨ فقط، مما قد يشير إلى احتمال أن يكون كثير منهم فى الأقاليم أو ليس لهم شأن كبير، وينطبق الشىء نفسه على عدد البكوات الذين أوردتهم طبعة ١٩٤٧ وهو ٢٦٥.

(١٥) تشهد بذلك مداخلة لنائب فى مجلس النواب، مضابط المجلس، الجلسة السادسة والعشرون، يوليو ١٩٤٥، ص ١٠٤٩.

(١٦) أيد ذلك إبراهيم فرج (باشا) فى مقابلة أجرتها الباحثة فى ١٦ يناير ١٩٨٩.

(١٧) شعراوى، مرجع سابق، ص٧.

(١٨) See The Times, 28 January 1870, as quoted in Michel J.Reimer, "Colonial bridgehead: social and spatil Change in Alexandria, 1850-1882", International Journal of Middle East Studies, vol 20 (November 1988), p552, n.20.

(١٩) مثل «الأميرة الإسكندرانية».

(٢٠) محمد المويلحى، حديث عيسى بن هشام، الطبعة الثانية (القاهرة - المكتبة الأزهرية، ١٩١١)، ص٥٥.

(٢١) رشيد، مرجع سابق.

(٢٢) مثل الأسرة المالكة، كانت النخبة ذات الأصل التركى التى لم تهبط فى السلم الاجتماعى، من حملة التأثير الأوروبى (مثل مدحت يكن)، وبالنسبة للقصر الملكى نفسه تظهر نظرة على العاملين فيه أن جيش المعلمين الخصوصيين وأمناء المكتبات، وحتى الطهاة والحلاقين والميكانيكية كانوا من الأوروبين (إنجليز وفرنسيين، وغالبا إيطاليين).

(٢٣) Magdi Wahba, "The Egyptian enlightment and the Egyptian mind", unpublishes paper (Cairo, Nouvember 1989), p.11.

(٢٤) See Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939 (London, Oxford University Press, 1982), p.52.

(٢٥) محمد سعيد لطفى، النهوض الاجتماعى فى عهد إسماعيل (القاهرة، دار الكتب، ١٩٤٥)، ص٦٢.

(٢٦) الدسوقى، كبار، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٢٧) انظر عبدالعزيز البشرى، مرجع سابق، ص٦٢ وص ١١٠.

(٢٨) Davis, op.cit., pp 89-90.

(٢٩) أرسل محمود شكرى باشا اثنين من أبنائه للدراسة الثانوية والجامعية فى فرنسا (مقابلة أجرتها المؤلفة مع إبراهيم شكرى).

(٣٠) انظر آخر ساعة، العدد ٣٥ (١٩٣٥).

(٣١) انظر فى آخر لحظة (١٩٥١) الأخبار عن زواج ابنة فؤاد سراج الدين من حفيد السيد البدراوى عاشور (مالك الأرض الكبير) والذى كان طالبًا بجامعة أكسفورد.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) أوضح فرغلى أنه لم يكن يتحدث - فى حالة أبيه - عن اتجاه عام بل عن «طليعة محدودة العدد»، انظر فرغلى، مرجع سابق، ص٢٤، وانظر أيضا Ghali الذى يشير إلى أمية عمه الباشا فى Beer in the Snooker Club op. cit. p.161.

(٣٤) شعراوى، مرجع سابق، ص١٥.

(٣٥) Tignor, op. cit., pp. 251-1.

(٣٦) Berque, op. cit., p.240.

(٣٧) الجريدة، ٨ أبريل ١٩١٣.

(٣٨) See Wahba. op. cit.

(٣٩) See GHali, op. cit., p.56

(٤٠) انظر Ghali, op. cit., p19 and p.70، وشريف حتاتة، «النوافذ المفتوحة» (مخطوطة سيرة ذاتية غير منشورة، القاهرة، ١٩٩٠)، وهدى شعراوى فى Harem Years، وأمينة رشيد، التى أصبحت فيما بعد نشيطة يسارية، وعملت على تحسين قدرتها على الحديث بالعربية، وهى تدخل فى مناقشات سياسية مع أصدقائها السياسيين، ولكن الأمر يستغرق منها وقتا طويلا حتى تفهم ما يلقونه من نكات.

(٤١) Ghali, op. cit., p.18

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) Wahba, The Egyptian Enlightment, op. cit p.11.

(٤٤) إسماعيل صدقى، مذكراتى، (القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٠) ص١٦٥.

(٤٥) كان عدد غير المجيبين ١٠٧٦ فى ١٩٣٧ (٩٠ فى المائة من العينة) و١٣٠٤ فى ١٩٤٧ (٨٥ فى المائة من إجمالى العينة).

(٤٦) البيانات مأخوذة من التحليل الإلكترونى لمواد Who's Who in Egypt طبعتى ١٩٣٧ و١٩٤٧.

(٤٧) تحكى السيدة ليلى إبراهيم فى مقابلتها مع الباحثة كم كان صعبًا إلى حد كبير فى مرحلة مبكرة إقناع الآباء بإرسال بناتهم إلى المدرسة للتعليم، بل إن بعض الآباء من مالكى الأرض الأثرياء كانوا يظنون أن أبناءهم لا ينبغى أن يتلقوا أى تعليم، رسمى حيث إنهم ليسوا فى حاجة إليه، ويحكى الممثل جميل راتب - أيضًا - فى مقابلته كيف أن بعض الشبان من أعضاء أسرته الثرية لم يتلقوا درجة جامعية ظنا منهم أن الثروة تغنى عن التعليم «الرسمى».

(٤٨) فرغلى، مرجع سابق، ص١٦.

(٤٩) الكشكول ٢٢ مارس ١٩٢٩.

(٥٠) المرجع نفسه.

(٥١) فرغلى، مرجع سابق، ص٨١.

(٥٢) Edward Said, "CAiro recalled: growing up in the cultural crosscurrunts of the 1940s", House and Gardens (April 1988), p.28.

(٥٣) See Wahba, "Cairo Memories", Loc. cit., p.76

(٥٤) See Robert Ilbert and Mercèdes Volait, "New-Arabic renaissance in Egypt, 1870-1930", Mimar (Geneva), (September 1984), p.33.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) المرجع نفسه، ص٣١.

(٥٧) مثل ما فى فيلا عمر سلطان باشا وفيلا هدى شعراوى.

(٥٨) لا يعنى هذا أن المعماريين الأجانب اختفوا من الساحة، وقد ظهرت أسماء مثل جوزيف مازا وهنرى برونو فى «العمارة» (فى أعداد مختلفة).

(٥٩) انظر العمارة (يوليو ١٩٣٧).

(٦٠) انظر الافتتاحية التى كتبها سيد كريم «نصف سعة الفيلا» فى العمارة (العدد ٣-٤، ١٩٣٩)، من أجل تلخيص النقاط الرئيسية فى مناقشته للخطوط العامة لخياراته النظرية، وانظر أيضًا Mercèdes Volait, Archetecture Moderne en Egypt et la Revue al-Imara, 1939-1959 (Cairo, Centre d'études et de documentation économique, juridic et sociale (CEDEJ) 1988) p.90.

(٦١) أشارت مقالة نشرتها الكشكول فى ٣١ مايو ١٩٢٩ إلى البدراوى عاشور باشا نموذج كبار ملاك الأرض تحت عنوان «الأطيان تكلمت» مقدمة مثلا فى هذا الصدد للأصول التى تتحدث عن ثراء ونفوذ صاحبها.

(٦٢) .See Sahlins, op. cit. p. 185

(٦٣) E. J. Hobsawm, The Age of Empire: 1875-1914 (London, Weidenfeld and Nicolson, 1987), 186

(٦٤) تتذكر مدام صالحة أفلاطون (صاحبة أتيلييه أزياء ومحل أزياء خاص بالصفوة)، كانا على حد قولها «الأغلى فى المدينة» أن سيدات المجتمع كن يساومن ليخفضن ثمن القطعة جنيهًا أو جنيهين (مقابلة أجرتها الباحثة مع مدام صالحة أفلاطون فى ٢ فبراير ١٩٩١).

(٦٥) انظر عبدالعزيز البشرى، مرجع سابق، ص ٨٩-٩١.

(٦٦) يحيى حقى، ناس فى الظل وشخصيات أخرى (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨) ص١٧٠، انظر أيضًا حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشوات (القاهرة، دار الزهراء، ١٩٨٥) ص٨-٩، وشهادة إبراهيم فرج فى مقابلته مع الباحثة فى ١ يناير ١٩٨٩، وقد تعددت الأخبار فى الصحف عن ظاهرة المديونية بين الطبقة العليا، ودارت الأزجال حولها، وكثرت الإشارات إليها.

(٦٧) اللطائف المصورة، ٢٦ مايو ١٩١٩، ص١١.

(٦٨) الإثنين، العدد ١٠ فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٤، ص٣٦.

(٦٩) الإثنين، العدد ١٣ فى ١٠ سبتمبر ١٩٣٤، ص١١.

(٧٠) على سبيل المثال قالت آخر ساعة فى ٢٨ أكتوبر ١٩٣٤ فى ص١٦: «فى الأسبوع الماضى أعلن الوجيه منصور (البدراوى) أنه يريد أن يشترى هدية لائقة لخطيبته المحبوبة، عقدت الأسرة مجلساً فوق العادة وألقى واعظها محاضرات حول الاقتصاد المطلق والادخار، وكيف أن القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود، ذهب بعدها المحترم جدا منصور البدراوى ليشترى الهدية بعد أن جعلته الأسرة يعد ويقسم ألا ينفق أكثر من عشرة جنيهات، «ولكن منصور البدراوى لم يحفظ وعده، من المثير للاهتمام أن لقب «نادى الوارثين» والتباين فى السلوك بين منصور البدراوى وشيوخ العائلة قد يشيران إلى وجود اختلاف بين جيلين، أحدهما اكتسب الثروة ونماها، والآخر تسلمها جاهزة.

(٧١) Bourdieu. op. cit. p.53.

(٧٢) Bourdieu. op. cit. p.53.

(٧٣) يقول ن.الياس: «فى مجتمع يكون فيه لكل شيء فى مظهر الشخص الخارجى دلالته الخاصة يصبح الإنفاق على المكانة الاجتماعية والمظاهر ضرورة لا يمكن تجنبها للطبقة العليا» انظر N. Elias, The Court Society Oxford, Blackwell, 1983) p.63،

(٧٤) Berque, op. cit., p. 332.

(٧٥) انظر حديثًا مع الأمير جميل طوسون (مؤسس نادى السيارات) فى الهلال، العدد٤ (١٩٢٥) ص٦٨٩-٦٩٢ و Berque, op. cit., pp. 331-1.

(٧٦) المرجع نفسه.

(٧٧) قد لا تكون الأرقام الواردة فى الجدول ٤-٢ دقيقة؛ فهى سنة ١٩٢٥ عن طوسون ٩٠٠٠ سيارة فورد فقط وما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ سيارة فيات، بينما إجمالى كل أنواع السيارات فى جدول كليرجيت لا تتجاوز ٧٢٠٠ فى هذا العام.

(٧٨) والنبلاء والنبيلات المرتبة الثانية فى العائلة المالكة بعد الأمراء والأميرات.

(٧٩) أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٣) ص٣٤.

(٨٠) انظر Valerie, Steele, Fashion and Erotocism (New York, Oxford University Press, 1985), p.19

(٨١) المرجع نفسه، ص٨-٩.

(٨٢) انظر Berque, op. cit., p.332 وما زال هذا صحيحاً إلى حد بعيد حتى اليوم.

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) مقابلة مع مدام صالحة أفلاطون أجرتها الباحثة فى ٨ يناير ١٩٩١.

(٨٥) المرجع نفسه.

(٨٦) انظر Andrea Rugh, Reveal and Conceal: Dress in Contemporary Egypt (Cairo, American University in Cairo Press, 1987), p.171.

(٨٧) مقابلة أجرتها الباحثة مع ليلى إبراهيم.

(٨٨) المرجع نفسه.

(٨٩) زوجة محمد شعراوى (ابن هدى شعراوى) فى حديث مع الباحثة.

(٩٠) حديث مع السيدة فاطمة جودة.

(٩١) حديث مع ليلى إبراهيم.

(٩٢) حديث مع مجدى وهبة.

(٩٣) انظر عفاف لطفى السيد مارسوت، "The revolutionary gentlewoman" in L.Beck and N.Keddie (eds), Women in the Moslem World (London, Cambridge, Mass., Harvard University Pres, 1978), p.268.

(٩٤) انظر Juan Carols, "Feminism, Class and Islam in turn of the century Egypt", International Journal of Middle East Studies (IJMES), vol. 13, 1981.

(٩٥) مقابلة مع مجدى وهبة، تقدم أفلام هذه الفترة رؤية قيمة لمختلف جوانب أسلوب الحياة والعلاقات الأسرية، ففى فيلم «الأفوكاتو مديحة» مثلاً ما يؤيد ما يحكيه وهبة عن تفضيل الزوجة «الأصيلة» على الزوجة «المتفرنجة»، ويقدم الفيلم صورة المرأة المسئولة عن كل شىء بما يوحى بقهر الزوج - فى معرض الانتقاد. ويقابل ذلك بحالة الأعيان الأثرياء المقيمين فى الريف حيث ما زال الزوج يحتفظ بسيطرته التقليدية، ويقدم الفيلم متهكمًا وساخرًا ساخرًا صورة الزوجة التى تصر على ارتداء ملابس ركوب الخيل التى لا تلائم سمنتها والتى تصر على إقامة بار أمريكانى فى بيتها الريفى.

(٩٦) بنيامين بهمان، أوقات الفراغ والحياة المنزلية فى مصر الحديثة، (القاهرة، من منشورات الجامعة الأمريكية بالقاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٣) ص١٢٧-١٢٨.

(٩٧) المرجع نفسه.

(٩٨) المرجع نفسه.

(٩٩) Ghali, op. cit., p.29.

(١٠٠) مقابلة مع مجدى وهبة.

(١٠١) Thomas Philip, "Feminism and nationalist politics in Egypt" in L.Beck and N.Keddie (eds), Women in the Moslem World, op. cit., p.281 and p.293, n.27.

(١٠٢) Ghali. op. cit., p.26.

(١٠٣) R. Owen, "Large landowners, agriculture Progress in Egypt 1880-1970" in A.Richards (ed.), Food, States, ,and Peasants (Boulder, Col., Westview Press, 1986) p.70

(١٠٤) فرغلى، مرجع سابق، ص٩٢.

(١٠٥) مقابلة مع ليلى إبراهيم.

(١٠٦) حسين أحمد أمين، فى بيت أحمد أمين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩)، ص٣٦.

(١٠٧) شريف حتاتة، النوافذ المفتوحة، الجزء الأول (مخطوطة سيرة ذاتية غير منشورة عند اطلاع المؤلفة عليها، القاهرة، ١٩٩٠) ص٢٩.

(١٠٨) Carlos, loc. cit., p.334.

(١٠٩) مقابلة مع مجدى وهبة، انظر أيضا Adel Sabet, op. cit., pp. 29-41.

(١١٠) مقابلة مع منيرة عاصم.

(١١١) مقابلة مع نينى بركات.

(١١٢) ذكريات نينى بركات أن من بين الأسر التى كانت تستخدم مربيات سويسريات أسر حافظ عفيفى، وعبدالحميد سليمان، وحسين سرى، والدكتور عبدالوهاب مورو.

(١١٣) Ghali, op. cit., p.29.

(١١٤) شعراوى، مرجع سابق.

(١١٥) مقابلة مع أمينة رشيد.

(١١٦) مقابلة مع نينى بركات.

(١١٧) كانت هذه هى وجهة نظر محمد شعراوى كما ذكرتها زوجته منيرة عاصم فى مقابلة معها، وتشير ليلى إبراهيم – أيضاً – إلى المعارضة المبكرة لذهاب حتى الأولاد إلى المدارس الرسمية بحجة أنهم لا يحتاجون إلى الوظائف الحكومية، كذلك تحدث الممثل جميل راتب عن أولاد عمه الذين قطعوا تعليمهم عندما آل إليهم ميراث كبير، هل هم فى حاجة إلى أن يعلموا؟!.

(١١٨) Afaf L.Al-Sayyid Marsot, "The revolutionary Gentlewoman", op. cit., p.266

(١١٩) المرجع نفسه، ص٢٦٥.

(١٢٠) مقابلة مع فاطمة جودة.

(١٢١) حتاتة، مرجع سابق، ص ١٢٣–١٢٤.

(١٢٢) انظر N. Elias, THe Court Society (Oxford, Blackwell, 1983), p.53.

(١٢٣) يُعدّ الثمن المرتفع للمجلة قياساً إلى مستويات الأسعار فى تلك الفترة (٥٠ قرشاً) إلى جانب المسابقات التى كانت تنشرها لتصميم فيلات الباشوات مؤشرا قويا على ما تتوقعه من اتساع عدد قرائها.

(١٢٤) سيد كريم، «نصف سعة الفيلا»، العمارة، العدد ٣–٤ (١٩٣٩)، ص١٢٠.

(١٢٥) المرجع نفسه، يبدو الانخفاض فى عدد الخدم مبالغا فيه.

(١٢٦) المرجع نفسه.

(١٢٧) من المثير للاهتمام مقابلة الآراء المعمارية لسيد كريم بآراء معمارى كبير آخر – ينحدر أيضا من خلفية من الطبقة العليا – هو حسن فتحى، دافع حسن فتحى عن الحفاظ على الملامح التقليدية المحلية للعمارة فى مصرى فى مواجهة الغالبية من زملائه الذين كان كريم فى مقدمتهم.

(١٢٨) ومع ذلك ظل المطبخ الملحق قائما فى البيوت الريفية لكبار الملاك الموجودة فى عزبهم.

(١٢٩) انظر كريم، «نصف سعة الفيلا»، مرجع سابق، ص١٢١.

(١٣٠) المرجع نفسه.

(١٣١) المرجع نفسه.

(١٣٢) انظر: المستنسخ ٢.

(١٣٣) انظر Elias, The Court Society, op. cit., p.5.

(١٣٤) انظر عمارة، العدد ٢-٤ (١٩٣٩) ص١١٧-١٥٧.

(١٣٥) كان أشهر ما ظهر فى تلك الفترة ممثلا لطراز العمارة الاسلامى فيلا مصطفى فهمى باشا، انظر العمارة، المجلد٢، العدد ٩-١٠ (١٩٤٠)، ص٤٤٣.

(١٣٦) انظر العمارة، العدد ٢-٤ (١٩٣٩)، ص١١٧-١٥٧.

(١٣٧) فى ذلك الصدد يلاحظ الياس بذكاء أن: «الطبيعة المتضمنة فى كل طبقة فى الشبكة المجتمعية تتجلى فى ترتيب غرف الاستقبال»، (N.Elias, The Court Society, op. cit., p.210).

(١٣٨) كريم، «نصف سعة الفيلا»، مرجع سابق، ص ١٢١.

(١٣٩) العمارة، مرجع سابق، ص ١٢٤ و١٢٨.

(١٤٠) لم يعد هذا الوضع قائما بعد، إذ يعمد معظم القادرين الآن إلى تغطية بلكوناتهم وقاية من الغبار وتوسيعا للمساحة.

(١٤١) يبدو هذا أقل كثيرا فى حالة المنازل والفيلات الريفية، حيث كان الفلاحون يستقبلون فى الطابق الأرضى (كما فى فيلا جورجى بك عبدالملاك).

(١٤٢) مقابلة مع ليلى إبراهيم.

(١٤٣) أصبح البيت الآن مقرا للسفارة البلجيكية مع اختصار فدانين من مساحته.

(١٤٤) مقابلة مع جميل راتب.

(١٤٥) كانت حسابات العزبة شيئًا منفصلاً يتولاه مركز مقام فى الريف.

(١٤٦) ثروت أباظة، ذكريات لا مذكرات، (القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨٨).

(١٤٧) انظر «مسابقة الفيلا»، العمارة، العدد ٣-٤، ١٩٣٩، ص ٢١٨-٢١٩.

(١٤٨) المصدر السابق .

(١٤٩) نشرت مجلة العمارة فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات تقارير عن عشرات من مبانى الشقق الفاخرة التى كان يملكها مشاهير الأثرياء ويصممها مشاهير المعماريين مثل على جبر، وأنطون سليم نحاس وهنرى برونو، وقد أنهى إلى حامد القدة المهندس المخضرم ومن أوائل المساهمين فى مجلة العمارة أن معظم مبانى الشقق فى وسط المدينة كان يسكنها الأثرياء من الجنسيات الثالثة، وكان كثير منهم يملكون أعمالاً فى الجوار

(١٥٠) Pennethorne Hughes, While Shepheard Watched, (London, Chatto and Windos, 1949), p. 74.

(١٥١) شعراوى، مرجع سابق، ص١٢.

(١٥٢) M. M.Mosharafa, Cultural Survey of Modern Egypt, (London, Longmans, Gressn & Co., 1947.

(١٥٣) محمود تيمور، القنابل (القاهرة، الهلال، ١٩٥٢، صفحة المقدمة).

(١٥٤) عبدالعزيز البشرى ص ٨٧-٧٨، كذلك علمت فى اتصال خاص مع مرسيدس فوليه (وهى عاملة فرنسية زارت فيلا بهى الدين بركات قبل إزالتها) أنها كانت تضم غرفة يابانية بين صالوناتها.

(١٥٥) انظر العمارة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(١٥٦) كان من أكبر جامعى اللوحات والتحف والنفائس محمد محمود خليل باشا رئيس مجلس الشيوخ فى ١٩٤١ الذى تضم مجموعته الكبيرة من أعمال الانطباعيين الفرنسيين أعمالا لفان جوخ وجوجان من بين آخرين، والمجموعة الموجودة الآن قصره بالجيزة الذى تحول إلى متحف يحمل واسمه اسم قرينته شاهد آخر على ولعهم وحماسهم لاقتناء الروائع القديمة، وهى الآن يعاد تجديدها ورصدها فى كتالوجات تحت إشراف خبراء متحف كواى دورساى الفرنسيين.

(١٥٧) انظر إعلان المزاد فى الوفد، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٨، و٢٣ فبراير ١٩٨٩.

(١٥٨) انظر Thorstein Vedlin, The Theory of the Leisure Class (New York, A Mentor Book edition, 1953).

(١٥٩) انظر على سبيل المثال: N. Eliasa, The Civilizing Process (2 vols. Oxford, Blackwell, 1978); Bordieu, op. cit., E.Hobsbawm and T.Ranger, The Invention of Tradition (Cambridge, Cambridge University Press, 1983); and Gareth S.Jones, Class expression vs. social control" in Language of Class Cambridge, Cambridge University Press, 1983).

(١٦٠) فيما عدا بعض العمال الذين يعملون فى مصانع يملكها أجانب.

(١٦١) انظر «كيف يعيش أبناء الذوات فى مصر»، الدنيا وكل شىء، عدد ٦٦١ فى ٦ يونيو ١٩٣٨، ص٦.

(١٦٢) المرجع نفسه.

(١٦٣) المعلومات عن نادى محمد على ونادى السيارات والنادى السعدى مستقاة من خبرة مجدى وهبة التى عرضها فى: "Cairo Memories", loc. cit.

(١٦٤) المرجع نفسه، ص ٧٩. كان مجلس إدارة نادى محمد على يتألف فى عام ١٩٤٧ من الأمير محمد على (رئيساً) وشريف صبرى باشا (نائب رئيس) وإسماعيل صدقى باشا (أميناً فخرياً) وعطا عفيفى بك (أمين صندوق فخرياً). وفى التاريخ نفسه كان مصطفى النحاس باشا يرأس النادى السعدى، وكان أحمد حمدى سيف النصر باشا أمينه ومصطفى نصرت أمين صندوقه.

(١٦٥) المرجع نفسه ٧٩.

(١٦٦) المرجع نفسه ٨٠.

(١٦٧) المرجع نفسه، وكان النبيل عباس حليم يرأس نادى السيارات الملكى، وأعضاء مجلس الإدارة الآخرون فى عام ١٩٤٧ هم: محمد بك سلطان، واللواء عمر فتحى باشا، والسيد جاك جوار (نائبا للرئيس) ومحمد إبراهيم رشيد (أميناً فخرياً) والسيد ريموند عيد (أمين صندوق فخريا) وفرناند زنانيرى، والتمثيل المشرقى واضح بالفعل فى المجلس، انظر Who's Who in Egypt, 1947 Edition.

(١٦٨) المرجع نفسه.

(١٦٩) مقابلة مع إبراهيم فرج باشا.

(١٧٠) مقابلة مع السيد/ إسماعيل شاهين، ويؤيد ذلك أن النادى كان تحت رعاية الملك، وأن رئيسه الفخرى كان الأمير محمد على، وأن نائب الرئيس الفخرى كان الأمير يوسف كمال، وأن أعضاءه الفخريين كانوا محمد رضا شاهبور إمبراطور إيران، وجلالة الملك زوغو الأول ملك ألبانيا. وكان رئيسه الفعلى الأمير سليمان داود، وكان باشوات وبكوات وأقارب آخرون للأسرة المالكة يشغلون مناصبه المهمة الأخرى (انظر: Who's Who in Egypt 1947 Edition).

(١٧١) انظر إدوار سعيد، "Cairo recalled: growing up in the Cultural crosscurrents of the 1940 s", House and Gardens (1988), p.29.

(١٧٢) المرجع نفسه.

(١٧٣) كان من الصعب الحصول على قوائم العضوية هذه، وقد أتاحتها للباحثة على سبيل المجاملة نادية فرحات من قدامى العاملين فى إدارة النادى.

(١٧٤) ضمت الأعداد أسراً يهودية حددت المقابلات أنهم كانوا مصريين مثل موصيرى وهرارى، واستبعدت أسماء آخرين ذات انتماء أوروبى، كذلك استبعدت المشارقة باستثناء الذين اعتبروا مندمجين بما يكفى لاعتبارهم مصريين، مثلهم مثل يعقوب أرتين باشا، وبوغوص نوبار باشا.

(١٧٥) محاضر نادى الجزيرة الرياضى التى أتاحها للباحثة على سبيل المجاملة السكرتير العام للنادى السيد/ سامى الرفاعى.

(١٧٦) المرجع نفسه.

(١٧٧) فكرى أباظة، الضاحك الباكى (القاهرة، دار الهلال، ١٩٣٣)، ص٣٤، فى عام ١٩٤٧ كان رئيس النادى هو أحمد عبود باشا، ونائب رئيسه هو أحمد فؤاد أنور باشا، وسكرتيره العام السيد/ عبدالسلام الصمامصى، وأمين صندوقه السيد/ عباس حلمى الغمراوى، وأعضاء لجنته: فؤاد أباظة باشا، ومصطفى أمين بك، ومجموعة من المحامين (يوسف الشريعى، ومراد فهمى، ومحمود الأتربى).

(١٧٨) انظر روز اليوسف، العدد ٣٠٠، ١٣ نوفمبر ١٩٣٣.

(١٧٩) هذا تعبير ما زال مستخدماً تعبيراً عن التواضع، أو يستخدمه شخص من أصول متواضعة.

(١٨٠) يوضح هذا مثل النبيل عباس حليم، الذى بعد مغامرات عسكرية مختلفة مع الجيشين التركى والألمانى، أنفق السنوات القليلة التالية متجولاً فى أوروبا وفى رحلات الصيد فى أفريقيا. وبعد أن سمحت له السلطات البريطانية بالعودة إلى مصر أصبح من كبار رعاة الرياضة، وأسس اتحادات رياضية عديدة، ورأس نادى السيارات الملكى ونادى الطيران الملكى، انظر J. Beinin and Z.Lockman, Workers on the Nile, (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1987), p.195.

(١٨١) المرجع نفسه.

(١٨٢) انظر العروسة، يناير ١٩٣٤.

(١٨٣) Bourdieu, op. cit., pp. 217-20

(١٨٤) عبدالعزيز البشرى، ص ٦٣، وص٩١.

(١٨٥) المرجع نفسه.

(١٨٦) Edward Said, "Cairo recalled...", loc. cit., pp. 31-2

(١٨٧) Magdi Wahb, "Cairo Memories..." loc. cit., p.74 وانظر أيضا الكشكول ٢٩ مارس ١٩٢٩ ص١٥.

(١٨٨) الكشكول، ٩ أغسطس ١٩٢٩.

(١٨٩) بعض النوادى الليلية، مثل البيروكيه فى مسرح الكورسال كان يدعو فرق رقص أجنبية، وكان رواده يتراوحون بين الباشا البدوى المحافظ أحمد الباسل باشا، والمالك البلجيكى لشركة هليوبوليس البارون امبان.

(١٩٠) ظهرت الإعلانات عن هذه الكباريهات التى كانت تسمى – أيضاً – صالات كثيراً فى روز اليوسف وآخر ساعة فى العشرينيات والثلاثينيات.

(١٩١) انظر محمد عبدالله عنان، ثلثا قرن، مرجع سابق، ص١٢٢.

(١٩٢) المرجع نفسه، انظر أيضا الكشكول، ٢٩ مارس ١٩٢٩، ص١٥.

(١٩٣) انظر اللطائف المصورة، ٢٥ أغسطس ١٩١٩، ص٤.

(١٩٤) عنان، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(١٩٥) المرجع نفسه.

(١٩٦) مقابلة مع إبراهيم فرج.

(١٩٧) لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر (القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩)، ص ٩٠٨–٩٠٩.

(١٩٨) انظر روز اليوسف، العدد ٣٤٥ فى ١ أكتوبر ١٩٣٤ ص١٧.

(١٩٩) المرجع نفسه.

(٢٠٠) انظر آخر ساعة، العدد ٦٨١ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٧.

(٢٠١) انظر عويس، مرجع سابق، ص ١٢٣–١٣٣.

(٢٠٢) محمود، مرجع سابق، ص ٩ وص١٢.

(٢٠٣) انظر محمد سيد الكيلانى، فى ربوع الأزبكية (القاهرة، دار الفرجانى، د.ت).

(٢٠٤) انظر آخر ساعة، ٩ يونيو ١٩٤٧.

(٢٠٥) انظر محمود، مرجع سابق، ص٩.

(٢٠٦) المرجع نفسه.

(٢٠٧) بناء على إعادة تجميع قامت بها الباحثة من خلال المقابلات تبين وجود تقارب فى وجهات النظر فى هذا الصدد.

(٢٠٨) سمى على اسم الإمام الشاطبى الفقيه الأندلسى المعروف المولود بشاطبة Jariva بالأندلس واستقر بالإسكندرية ومات ودفن فيها.

(٢٠٩) انظر آخر ساعة، ٩ يوليو ١٩٤٧.

(٢١٠) مقابلة مع إسماعيل شاهين.

(٢١١) يقال إن كلمة المصارى السورية اللبنانية بمعنى النقود مشتقة من كلمة المصرى.

(٢١٢) كان السفر بالقطار إلى حيفا فقط حيث لم يكن تمتد السكة الحديد إلى أبعد منها. وقد استكمل بناء الخط إلى بيروت خلال الحرب العالمية الثانية (وأدين بهذا البيان إلى الراحل البرت حورانى).

(٢١٣) المرجع نفسه.

(٣١٤) انظر آخر ساعة، الموضع السابق.

(٢١٥) المرجع نفسه.

(٢١٦) مؤنس، مرجع سابق، ص٨٢.

(٢١٧) فى هذه النقطة انظر - أيضاً - محمود، مرجع سابق، ص٩.

(٢١٨) انظر آخر ساعة، العدد ٦٦٣ فى ٩ يوليو ١٩٤٧.

(٢١٩) انظر فكرى أباظة، «الصيف»، المصور، العدد ٣٤ فى ٥ يونيو ١٩٤٥، ص٢.

(٢٢٠) المرجع نفسه.

(٢٢١) المرجع نفسه.

الفصل الخامس

أصوات وتصورات الخاصة

للطبقة العليا

فى الفصول السابقة عرضنا الثقافة الطبقية والتجمع الطبقى، اللذين حددناهما فى مقدمة هذه الدراسة كعنصرين فى تعريف واقعى للطبقة، وفى هذا الفصل نحاول أن نحقق العنصر الثالث والأخير فى هذا التعريف، وهو الوعى بالانتماء لعضوية طبقة ما مؤسسًا على المصالح السياسية والاقتصادية، ويرتبط هذا بالتعريف «الذاتى» للطبقة، أو تعريفها لنفسها، وفيما يأتى تشكل التفسيرات الذاتية للدور القيادى للطبقة، أو علاقات الطبقة فى الريف ، جزءًا من دعواى المنهجية أن «المصالح الموضوعية لا يمكن أن تعزى إلى الفاعلين الاجتماعيين دون الإشارة إلى تفسيراتهم الواعية» ومن فحصى للخطاب باعتباره لغة محملة بدلالات حول السلطة .

وفى هذا الفصل اخترت التركيز على تلك المدركات لدى الطبقة العليا ذات الطبيعة الخاصة، بمعنى تقابلها مع تلك المدركات التى يعرض لها الفصل القادم الذى ينتمى إلى «الحقل العام». ويستمد هذا التمييز من مصدرين: فبينما «الأصوات العامة» ذات طبيعة سياسية أكثر صراحة، وتهدف إلى التأثير على عملية التشريع وعملية صنع القرار السياسى، فإن المدركات الخاصة أكثر تعبيراً عن حالة الرأى أو حالة العقل للطبقة العليا تجاه قضايا معينة .

والمدركات الخاصة – من الناحية المثالية – ينبغى أن تكون ذات طبيعة «مهموسة» تكشف ما يتداوله الناس فى الصالونات الخاصة وصالونات الشاى ونوادى الطبقة العليا، ولكن من الصعب – من الناحية الواقعية – الحصول على هذه المدركات ذات الطبيعة المهموسة للمسافة التاريخية التى تفصل الباحث عن الفترة التاريخية محل الدراسة، ولم تدون الطبقة العليا كتابة ما كان يدور من مناقشات فى صالوناتها، وإن أورد أفراد منها شيئًا من ذلك فى صورة روائية[1]، وكان أحد الخيارات المطروحة هو إجراء لقاءات مع أولئك الذين أتيح لهم الاطلاع على الأفكار الحميمة والمشاعر الداخلية لأشخاص من الطبقة العليا، ولكن مثل هذه الصور الاسترجاعية قد لا تكون تسجيلاً دقيقًا بسبب ما يعترى الذاكرة من وهن بمرور الزمن لدى مَنْ تجرى معهم اللقاءات، وبسبب شهادتهم التبريرية والدفاعية التى ربما ازدادت قيمتها لو كانت صدرت خلال الفترة محل الدراسة ، لتكون بمثابة تجليات للسلوك الطبقى فى زمانهم.

محاولة أخرى للدخول فى المدركات الخاصة للطبقة العليا جرت من خلال الرجوع إلى الكتابات المعاصرة والاسترجاعية لأعضاء من الطبقة العليا تتضمن لقاءات ومقالات منشورة فى الصحف والمذكرات السياسية والكتب التى تتضمن مقالات مجمعة.

وفى هذا السياق كان السلوك اللغوى هو الجانب الذى حظى بأقوى معالجة بين جوانب سلوك الطبقة العليا، وقد وجه كتاب من أمثال جاريث ستيدمان جونز النقد إلى «المفهوم اللاتاريخى للطبقة» و«الطبقة كحقيقة انطولوجية». وهذه الدراسة تتجنب محاولات إثبات مقولات سابقة تجريبيًا (مثل الوعى الطبقى، إلخ)، أو تناول الطبقة العليا المصرية من منظور ماركسى أو سوسيولوجى مقرر سلفًا .

لقد تأثرت بما كتبه ستيدمان – جونز، وخاصة بالطريقة التى أبرز بها المصاعب التى تكتنف الاستدلال على السلوك السياسى من الظروف المادية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الاجتماعى – طبقًا له – محكوم بالمتغيرات السياسية وبالملامح الأخرى للحظة التاريخية[2].

وتفرض معالجة الطبقة العليا من زاوية خطابها بالإضافة إلى ذلك قضية العلاقة بين المكتوب والشفاهى، فمعظم ما يشكل الوعى ويعطيه تعبيراً هو شفاهى محض،

وكثير منه من النوع الذى يخضع للرقابة إذا دون كتابة، ولأنه غير مكتوب وماض فى الوقت نفسه فإنه يستعصى على المؤرخ ويروغ منه.

وفضلاً عن ذلك فهناك مشكلات لا يستهان بها فى اتخاذ اللغة المكتوبة دليلاً على الواقع، إنها عادة ما تكون أكثر وعياً بذاتها مما تكون اللغة الشفاهية، وبالتالى أكثر خضوعًا للرقابة والتحرير، ثم هى غالبًا - فيما عدا العمل الإخبارى الذى يسجل الأحداث أولاً بأول واليوميات الشخصية - استعادة لأحداث الماضى بتأثير الحاضر الذى تكتب فيه.

وعلى سبيل المثال فإن أحداث ثورة ١٩١٩ التى بدأت فى فبراير لم تجد سبيلها للظهور على صفحات المجلات التى كانت تصدر فى تلك الفترة (مثل الهلال والمقتطف) إلا فى أبريل فى صورة تلميحات موجزة، ولم تظهر باللغة المألوفة لنا الآن (أى كحديث عن «ثورة» ١٩١٩) إلا فى وقت لاحق، ومن ناحية أخرى فإن الاستجابات غير الوطنية يصعب رصدها رغم أنها كانت موجودة فى الواقع، وذلك ببساطة، لأنها لم تقدم فى صورة مكتوبة.

ولا يعنى هذا بالضرورة أن «الشفاهى» أكثر فورية من «الكتابى»، إذ يجب الاعتراف بأن الكثير من المقابلات التى أجرتها الباحثة، واستندت إليها فى هذا الفصل، هى استعادة أبعد زمنًا مما ترويه من معظم الشواهد الكتابية المستخدمة، ومن ناحية أخرى فإن المداخلات البرلمانية فى الفصل التالى تشكل نوعًا من الخطاب «المنطوق» تحول إلى نص مكتوب على الرغم من احتمال فقدانه كثيراً من المعلومات الكاشفة فى عملية التحرير.

تجرى محاولة «الإنصات» إلى صوت الطبقة العليا خلال كلا الفصلين الحالى والقادم، وفيما يتعلق بالفصل الحالى تظهر الصورة مرتبطة بالزراعة، والتركيز على شبكات التضامن القائمة على أساس «العائلة» و«القرابة» من خلال شبكة من حالات المصاهرة من داخل الطبقة، والانفتاح النسبى للطبقة على المهنيين ورجال الأعمال «العصاميين» ولكن مع شيء من الاعتبار لمكانة وهيبة «عراقة النسب» (أى المكانة الموروثة) وهذه كلها ملامح تطبع بطابعها طبقة فى لحظة معينة من الزمن، وتعكس وضعها كطبقة مالكة للأرض فى الدرجة الأولى، تعمل على تدعيم ملكيتها من خلال

الزواج «من داخل المجموعة»، وتعمل في الوقت نفسه على تنويع دخلها ونشاطها، وذلك جزئياً عن طريق الزواج من مجموعات أخرى على حظ كبير من المكانة والقدرة على الكسب.

وسوف أبدأ بقسم يصف عناصر تنبنى عليها «وحدة الانتماء» بين أعضاء الطبقة. وسوف نلاحظ أن الجامع الذى يجمع أشخاصاً متنوعين معاً باعتبارهم أعضاء فى طبقة واحدة هو - فى تصورهم - جامع ثقافى فى طبيعته إلى حد بعيد على الرغم من أن النقود لا غنى عنها كشرط لا يمكن بدونها التمتع بطيبات الثقافة وقد أعطى التفكير بمنظور ثقافى مصداقية أكبر لرؤية الطبقة بوصفها لنفسها بعيداً عن سوقية وجلافة الأغنياء الجدد، كما إنها تشير إلى حقيقة أنها اعتبرت النقود وحدها غير كافية لإضفاء الشريعة أكان ذلك فى نظرها وفى نظر الآخرين؟

والكيفية التى تشجع بها ملكية الأصول على تشكّل وجهات النظر والتوجهات المشتركة هى جوهر القسم التالى الذى يدور حول «وحدة التفسير» فى داخل الطبقة، وهذه هى - أيضاً - الفكرة التى يدور حولها القسم الأخير من الفصل حول «العلاقات والتصورات الريفية» وهذا القسم لا يتناول الطبقة العليا ككيان يستبطن ذاته، بل يضعه وجهاً لوجه أمام أهم «الآخرين».. الفلاحين.

يبدأ الفصل بالتعريف الذاتى للطبقة باعتبارهم «فلاحين» لأن هذا المفهوم يمثل نقطة تقاطع بين السياقات الوطنية والريفية - الحضرية والطبقية، ومن ثم فهو التعريف الذى حاولت به الطبقة العليا أن تضع نفسها على الأصعدة الثلاثة دفعة واحدة، لتفصل نفسها عن مجموعات معينة فى المجتمع المصرى، وتتماهى مع مجموعات أخرى. إن مركزية «الريفى» فى تركيب الطبقة العليا المصرية فى تلك الفترة المحددة من الزمن ملاحظ فى هذا الفصل الذى يبدأ وينتهى بأفكار متصلة.

وحدة الانتماء: التعريف الذاتى

من الصعوبة بإمكان الوقوع على تعريفات قاطعة للذات من وجهة نظر طبقية ونظراً لندرة الشواهد، فإن الأمل الوحيد يكمن فى تجميع عناصر التعريف من تصريحات فردية تتشابه وتتكرر بما يكفى لاستخلاص بعض الأنماط.

«أنا فلاح»[٣]

كانت كلمة فلاح خلال الفترة محل الدراسة تتحول دلالياً بما يجعلها ذات مضمون ملتبس، فهى من ناحية ما زالت تحتفظ بجزء من الارتباط السلبى الذى علق بها من أيام سيادة النخبة التركية - القوقازية التى دأبت على الإشارة إلى الأهالى المحليين على أنهم فلاحون، بمعنى ينم عن الجلافة فى السلوك، ومن ناحية أخرى ارتبطت الكلمة بمعنى جديد من الفخر مع ارتفاع النخبة المصرية المالكة للأرض التى نشأت في الريف إلى السلطة، وقد ذيَّلت مجلة الكشكول التى كانت موالية للنخبة (ومعارضة للوفد) كثيراً من الأعمدة التى تشيد فيها بكبار ملاك الأرض بتوقيع «فلاح»، ووقع محمد حسين هيكل روايته «زينب» بتوقيع «مصرى فلاح».

وفى الواقع فإن تكرار هذا التعبير «أنا فلاح» يعنى ما هو أكثر من مجرد نهوض قطاع أهلى من الطبقة العليا فى مصر متميزاً عن الأسر تركية الأصل مثل يكن والمانسترلى وأرناءوط وراتب إلخ. إنه يشير - أيضًا - إلى الأرض باعتبارها المصدر الأول لثروة هذا القطاع الأهلى الصاعد، وبكلمات فكرى أباظة كان الريف هو:

«أصل المجد، ومورد الرزق، ومنبع الحياة الطيبة... وعماد الثروة والعظمة عميقة الجذور»[٤].

وطبقًا لقلينى فهمى باشا فإن:

«كلمة «فلاح حقيقى» تصف كل مصرى يعمل بالزراعة، والفلاحون نوعان: ملاك، وعمال زراعيون يؤجرون باليومية»[٥].

ويتحدث عن فئته قائلاً:

«وبالنسبة للفلاحين الذين هم ملاك أرض، فإن رضاهم وراحتهم فى الحياة منحصران فى التخفف من الضرائب المختلفة، ومساعدتهم بتزويدهم بوسائل الرى والصرف باعتبارها شريان الحياة للزراعة، وتوجيههم إلى ما قد يطور مواردهم من الأرض، ويخصب نباتاتهم بطريقة تشجعهم على أن يؤمنوا لأنفسهم وسائل التقدم فى الزراعة بما يتفق مع العصر»[٦].

كان استصلاح الأراضى هو ما يميز «المزارع» الحقيقى، فقد كانت الأرض القديمة غالية، ولذا فإن معظم الملكيات الكبرى كونها الملاك من الطبقة العليا من خلال شراء الأرض لاستصلاحها أو شراء الأرض المستصلحة حديثًا ، وكان هذا مصدر فخر للذين اشتغلوا بالاستصلاح عزز من رؤيتهم لأنفسهم كرواد غزوا الصحراء ، وحولوا التراب إلى ذهب من خلال الجهد الشاق والرعاية المستمرة.

تتعارض مثل هذه الصورة بالطبع مع فكرة «المالك – المؤجر الخامل» idle rentier، واستخدمت كثيراً فى الدفاع عن الذات ضد الانتقاصات التى وجهت بعد الثورة ضد كل أعضاء هذه الطبقة(٧).

> **« قال أبى إننا فلاحون، وإنه من الأفضل لنا دومًا أن نشترى أرضًا رخيصة حديثة الاستصلاح، نتولى تحسينها بجهودنا، من أن نشترى أرضًا قديمة باهظة الثمن، وبذلك نستطيع أن نجنى ضعف الأرباح»(٨).**

«نحن ننتمى إلى الطبقة المتوسطة»

ذلك تعبير متكرر آخر ردده كثير ممن «ولدوا فى» بعض أغنى الأسر المصرية، وتلقوا تعليماً أجنبياً سواء داخل مصر أم خارجها(٩).

ويرى فرغلى باشا مثلاً أن ما يسمى بالطبقة المتوسطة يتألف من «طبقة من المصريين الأثرياء» إما ممن اشتغلوا بالتجارة، أو ممن شغلوا «مناصب عالية فى الحكومة» بفضل الدرجة العالية من التعليم التى حصلوا عليها، وسعوا إلى أن يكونوا من كبار ملاك الأرض حينما أمكن ذلك»(١٠). لا يشمل هذا التعريف الذاتى البيروقراطيين من المرتبتين المتوسطة والدنيا، الذين لم يكونوا أصحاب مشروعات أثرياء، ولم يتطلعوا إلى أن يكونوا ملاك أرض كباراً، والذين هم – أيضًا – يعرفون أنفسهم بدورهم بأنهم من «الطبقة المتوسطة».

وكانت الإجابة الإجماعية التى تلقيتها من أصحاب هذا الرأى ممن قابلتهم عندما سألتهم عمن يعتقدون أنهم الطبقة التى «فوقهم» – الطبقة العليا – هى أنها

تتألف من الأسرة الملكية بامتداداتها وأقاربها الأتراك، وهذا يتفق مع تعريف فرغلى للطبقة العليا بأنها «الأسرة الملكية العلوية، وبعض المنحدرين من أصول أجنبية، وقلة من المصريين ارتبطت بصورة ما بالأجانب أو بالأسرة الملكية»[١١].

وهذا النوع من الربط بين «الأجانب» والطبقة العليا من جانب مصريين على أعلى درجة من الثروة والتعليم، والذين كان من أسرهم وزراء ورؤساء وزارات، يبدو غريبًا، ففى رسم هذا الخط بين أنفسهم وبين الأتراك الآخرين (وفى مرحلة لاحقة الأجانب والمشارقة المقيمين) عناصر تحمل مسحة قومية، كما فى قولهم: «أنا فلاح»، وهذه «الحالة الذهنية» يمكن فهمها فى ضوء اعتبارين: أ) شعور معين من النقص تجاه الطبقة العليا من الأجانب المحليين. و ب) حقيقة أن الأسرة المالكة كانت فى حد ذاتها كبيرة العدد (أكثر من ٤٠٠ عضو)، وأنها كانت الأغنى والأقوى والأكثر سلطة، وأن رئيسها كان مخولاً بوصفه رئيس الدولة – من بين أشياء أخرى – بحل مجلس النواب.

وكان الأمر على هذا النحو بالرغم من أن بعض أعضاء الأسر الملكية لم يكونوا على الدرجة من الثراء التى كان عليها بعض المصريين، ولم يكونوا يملكون من الأرض مثلما يملكون، ولا كان كثير من أعضاء هذه الأسرة منشغلين بـ«السياسة النشيطة»[١٢]، ولعله من سخرية القدر أنه لم يمر وقت طويل حتى اتهم ثوريو البرجوازية الصغيرة وقوميوها أولئك الذين عرفوا طبقتهم بمصريتها بأنهم أجانب أو امتداد للوجود الأجنبى فى مصر.

التركيز على النسب والعلاقة الأسرية

كانت الطبقة العليا المصرية كطبقة حديثة حريصة (حرصًا تبديه الأمم الحديثة أيضًا) على أن توجد لنفسها صورة ذاتية متميزة، وكان حرصها على الأنساب لافتًا للنظر فى ضوء إدراك أعضائها أنهم جاءوا إلى الوجود عبر مجازات حديثة نسبيًا من بيروقراطية الدولة الحديثة ومؤسسات ملكية الأرض والتعليم الحديث.

وكان دور الأسرة فى السياسة بارزًا أيضًا، حيث كان ذلك يعنى النفوذ والهيبة والمكانة والسيطرة على الموارد: «إن مرشحًا فى الانتخابات قد يكون أغنى، ولكنه

سيخسر الانتخابات أمام مرشح آخر من أسرة أكثر رسوخاً، فالثروة وحدها لا تكفى»[١٣].

فى سنة ١٩٢٩ اشتكت مجلة روز اليوسف من أن رئيس الوزراء محمد محمود يكل ولا يمل من الحديث بمناسبة وبدون مناسبة ، عن البيوت العريقة وأبناء البيوت العريقة، وأضافت المجلة أن ذلك يعنى أن «أولئك الذين ليسوا مثله من سلالة العائلات العريقة ليسوا مؤهلين لتولى مناصب الوزارة»[١٤]. وفى الحقيقة كان حزب الأحرار الدستوريين يعرف نفسه ويعرفه الآخرون بأنه حزب العائلات، فى مقابل حزب الشعب، أو عامة الناس، أى الوفد تحديداً.

وبلا لبس يقرر أحمد لطفى السيد العضو القيادى فى حزب الأحرار الدستوريين (وفى سلفه حزب الأمة):

> **«إن الأعيان هم القادة الطبيعيون للأمة؛ فهم رؤساء العائلات، والأمة ليست مكونة من أفراد، بل من عائلات، وإذا ظن أحد من الأعيان أنه يدين برتبته الرفيعة لعبادة أحد غير الله وللخضوع لمؤسسة سوى القانون، فإن رتبته الرفيعة لن تميزه من عامة السوقة، بل تفصله عن نظرائه الأعيان»[١٥].**

كان الزواج آلية مهمة فى استدامة أسرة الطبقة العليا بارتباطاته الملازمة من الجاه والثروة والأهمية السياسية المحتملة، كان الزواج حدثاً تناسب به عائلة عائلة أخرى، وقد يرفض خاطب شاب يتقدم لابنة الباشا إذا لم تكن أسرته معروفة، إذ يجب أن يكون من عائلة طيبة "de bonne famille"[١٦].

ومع ذلك فإن شرط العائلة الطيبة يمكن التخفيف منه إذا كان الخاطب يعد بمستقبل مهنى ناجح، إذ يعنى ذلك أن والديه وإن كانا متواضعين – ولكن ليسا أبدا من الطبقة العاملة – هما شخصان محترمان بقدر كافٍ لتعليمهما ابنهما تعليماً جيداً وتنشئته تنشئة حسنة[١٧].

وتأتى فكرة أن الطبقة يمكن أن تطعِّم نفسها بعناصر خارجية قابلة للبقاء والنمو من فكرة ابن خلدون (بعد تعديلها لتنطبق على الطبقات) أن الترف يوهن الطبقة، ومن

ثم فهى فى حاجة إلى قوة ودفع من العناصر الصاعدة الطموح. "Il Faut Fumer nos terre" (يجب أن نسمد أرضنا)، تلك هى العبارة التى تتذكر السيدة ليلى إبراهيم أنها كانت تسمعها فى هذا السياق[١٨].

لا يستطيع المرء أن يفهم المفاهيم المرتبطة بالرجل العصامى الذى يصنع نفسه بنفسه[١٩] أو "محدث النعمة" الذى هو غالبًا ما كان فى الحالة المصرية من أغنياء الحرب[٢٠] من ناحية أخرى إلا فى علاقتها بهذا التركيز على النسب، إن آباء معظم أعضاء الطبقة العليا أو أجدادهم كانوا هم أنفسهم «عصاميين» ينظر إليهم على أنهم شقوا طريقهم بالعمل الشاق أو بالمهارة السياسية أو بهما معًا، ولذلك فإن كلمة «عصامى» عندما يشار بها إلى الجيل الأول تكون مقرونة بقدر من التبجيل والاحترام، وذلك على عكس غنى الحرب الذى يتمتع بثروة مفاجئة هبطت عليه من السماء نتيجة ظروف الحرب، أو ظروف استثنائية مفاجئة، إن التحول فى حالة الأخير أسرع من أن يعدُّ صاحبه قد اجتاز بصورة مستحقة ومشروعة وشاقة نسبيًا الطقوس الضرورية للتحول.

على كل المستويات كان هناك دائمًا فحص وتدقيق وهيراركيات دقيقة تحافظ عليها التصورات الذهنية الفردية، وتأتى الثروة القديمة على قمتها، وتليها الثروة الجديدة المحققة بوسائل مقبولة و«موضع اتفاق»، وأخيرًا يأتى محدثو النعمة وأغنياء الحرب الذين لا يُنظر إلى الوسائل التى حققوا بها ثرواتهم باحترام كبير (ولا هم قضوا وقتًا يكفى لينسى الآخرون كيف حققوها).

هذا الترتيب الدقيق يمكن استشفافه من مقالة كتبها فى الجريدة فى ٢٠يناير عام ١٩١٣ أحد المساهمين المنتظمين فى الكتابة لها، وكان يكتب بتوقيع ى.ب. وكان عنوان عموده «العامة والخاصة». وقارن فيه بين محدثى النعمة ومن لهم باع طويل وقديم فى الثروة والجاه. قال:

> **«سمعت أمس مثلاً جميلاً يقول إن الثروة شجرة تقف على قمة جبل شاهق لا يصل إليها إلا أحد اثنين: النسر الذى يحلق عاليًا ثم يهبط عليها، أو الزواحف التى تزحف إليها، فما أكثر**

الزواحف فى زمـاننا ومـا أقل النسـور، إن دراسـة كـثـيـر ممن اكتسبوا الثروة تكشف أن غالبيتهم فيما عدا الوارثين عفروا جبينهم فى التراب راكعين عند أقدام الآخرين زاحفين طوال الوقت على هذا النحو من الذل والخنوع حتى وصلوا إلى شجرة الثروة على قمة الجبل، وعند هذه النقطة ينسون ماضيهم، وهكذا يفعل من لا يفكرون إلا فى الثروة التى جمعوها».

ويشير إبراهيم محفوظ بك بفخر إلى نفسه وأسرته «اللى بيوتهم مفتوحة مش زى أغنياء الحرب» ويمكن أن نرى وصفًا لمثل هذه العناصر غير الأصيلة فى مسرحية «حفلة شاى» لمحمود تيمور (كاتب من الطبقة العليا) حيث يستخدم السخرية للتهكم على مظهرية أقسام معينة من الطبقة العليا المصرية فى تلك الفترة: «وتيمور لا يوجه سخريته ضد الأرستقراطية بحسبانها كذلك .. ففى قائمة شخصيات المسرحية كل الضيوف موصوفون بشكل أو آخر بأنهم مدعون أو متظاهرون أو زائفون»(٢١).

يستخدم تيمور عقدة المسرحية ليتهم شخصيات الطبقة العليا «المزيفة» بالتفاهة والجهل والمظهرية والنفاق، ففكرية هانم المضيفة فى حفلة شاى نموذج للمرأة التافهة التى لا يشغل عقلها شيء جاد سوى التظاهر بالكبرياء والكياسة ولا همٌّ لها إلا إلقاء الأوامر على الخدم من حولها، أحيانًا لمجرد إلقاء الأوامر، وقد اشترت هى وزوجها لوحة سيريالية، وكلاهما وضيوفهما يقدحون زناد فكرهم، ليخمنوا ما هى الطريقة الصحيحة لوضعها، والزوج الذى لم يحاول قط أن يركب دراجة يوافق على أن يكون رئيسًا الاتحاد لركوب الدراجات، وأحد ضيوفهما، خليل (باشا)، ينتحل لقب الباشا. وضيفة أخرى هى حفيظة هانم تتظاهر بنبل دوافعها فى الإشراف على مدرسة خيرية بينما هى حريصة على إعلان أنه فى حفل توزيع الجوائز بالمدرسة ارتدى الأطفال ميدالية كبيرة تحمل صورتها ورددوا نشيداً مؤلفًا خصيصًا للسيدة المحسنة.

إن هذا الوصف لأناس يتمتعون بشرط الثروة كأعضاء غير أصلاء فى الطبقة العليا هو إشارة أخرى إلى أن النقود وحدها (وخصوصًا النقود الجديدة) ليست حكمًا فصلاً يكفى للاعتراف بعضوية صاحبها فى الطبقة.

الحراك الاجتماعى للمهنيين والسياسيين

بالإضافة إلى استمرار أهمية ملكية الأرض كأساس للثروة استُخدمت السياسة - أيضًا - كمنصة انطلاق نحو الطبقة العليا. فمن خلال هذه القناة نهضت شخصيات سياسية لا تملك أرضًا (مثل: مصطفى النحاس، ومحمود فهمى النقراشى، وحافظ عفيفى، وحامد جودة، وعلى ماهر، وأحمد ماهر، وإبراهيم عبدالهادى)، وكان هؤلاء فى الأصل مهنيين نشطوا فى العمل السياسى، وكان من الممكن - أيضًا - بمجرد شغل منصب عام كبير أن يقفز المرء بسرعة إلى عالم الأعمال عن طريق عضوية مجالس الإدارة فى الشركات الراسخة ذات السمعة.

ويعلق مجدى وهبة على «نهوض الشخصية السياسية» التى تصبح ثرية فى مجرى حياتها السياسية دون الاستناد أصلاً إلى قاعدة من ملكية الأرض، بالقول أن «الطريق المفتوح أمام المواهب Carrière ouvert au talent» ظهر مع الاستقلال الهش فى العشرينيات، ولكنه أصبح أكثر قوة وظهوراً فى النصف الثانى من الثلاثينيات.. المهنيين الأكفاء أهلاً للزواج (من الطبقة العليا) ؛ لأنهم أصبحوا هم الصاعدين القادمين»(٢٢).

«كانت أمى ابنة باشا عصامى واسع الثراء، ولكن أبى لم يكن لديه مال على الإطلاق، لقد كان قاضياً ثم أصبح مستشاراً فى محكمة الاستئناف عندما تزوج ابنة رجل يملك ثلاثة آلاف من الأفدنة، كان لوالدتى أقارب كثر... أما أسرة أبى فعلى الرغم من أنهم لم يكن لديهم ما يبدأون به سوى تعليمهم وأنهم كانوا مهنيين فقد كان لديهم دراية بآداب السلوك وكانوا على شىء من الكياسة والأوروبية»(٢٣).

لقد كان هذا جواراً مثيراً: الثروة الجديدة تتزوج من الوضع المهنى الذى تم إحرازه بالجد والكد.

القوة الفجة للنقود

فى أوائل العشرينيات اقترح عبداللطيف المكباتى بك على محمد البدراوى عاشور باشا أن يرصد جائزة سنوية قيمتها ألف جنيه تمنح باسمه لأحسن كتاب يصدر أثناء

العام، وفى أواخر عام ١٩٢٢ سأل البدراوى عاشور باشا محمد حسين هيكل عن رأيه فى هذا الأمر، فقال هيكل:

«من المؤكد أن الجائزة ستجعل اسمك يبقى أكثر من أى ثروة، إن اسم البدراوى عاشور سيبقى طالما الجائزة مستمرة، وهى - أيضًا - جزء صغير جدا من نعمة الله عليك»(٢٤).

ويستمر هيكل يحكى رد البدراوى عاشور

«لدى سماعه هذه الإجابة ابتسم الرجل ساخرًا من حديثى عن الأسماء الباقية. وباعتقاده أن لا شيء يدوم سوى النقود قال: يبدو أنك مثل المكباتى تعتقد فى الكلام الفارغ، أى خير يفعله المؤلفون والكتاب للمرء حتى يعطيهم ألف جنيه كل سنة؟...»(٢٥) «وما مال بى عن المضى فى الموضوع هو معرفتى برأى الباشا فى التعليم والمتعلمين وفى الكتب والمؤلفين، كان يعتقد أن الزراعة فى مصر لا تستفيد شيئًا من إنشاء مدارس الزراعة، وأن الأفندية الذين يتخرجون منها سنويًا أقل اهتمامًا بالزراعة منهم بأناقتهم ومشيتهم وملابسهم النظيفة والمرتب الذى يسمح لهم بالحياة المريحة إن لم تكن المترفة، وهو لذلك أكثر ثقة بمعلومات «ناظر» عزبته أو حتى «الخولى» منه بمعرفة خريج مدرسة الزراعة الثانوية»(٢٦).

ومع الاعتراف بأسلوبه الريفى فى التصرف، وبتجرده من المسحة الأوروبية التى كانت تسم كثيرًا من أعضاء الطبقة الذين تعلموا تعليمًا أجنبيًا وأعطوا الطبقة سمعتها الغربية، فإن البدراوى عاشور كان - بلا خطأ - واحدًا من قمة المجتمع فى مصر، ولم يكن هناك شك بأى حال فى الاعتراف به عضوًا كامل العضوية فى الطبقة العليا فى مصر فى زمنه بغض النظر عن افتقاره إلى ذلك الصقل والتهذيب المعين الذى يستخدمه أعضاء الطبقة العليا كوسيلة تميزهم عن غيرهم.

وإذا كانت الثروة الضخمة (مقرونة باسم العائلة) تسمح لأعضاء الطبقة العليا باعتبار البدراوى عاشور واحدًا منهم متجاوزين عن افتقاره إلى التهذيب، فإنها -

أى الثروة – (مقرونة بالتعليم المتميز) سمحت لهم بالاعتراف بصاحب المشروعات أحمد عبود واحداً منهم متجاوزين عن المعروف على نطاق واسع من تواضع أصوله العائلية.

إن ثروة عبود ودرجته الجامعية البريطانية (من جلاسجو)، وضعتاه بين أول عشرة ذوات اختارتهم مجلة أسبوعية ذائعة الانتشار فى أواخر الثلاثينيات[٢٧]، وفى هذا الصدد يقول مجدى وهبة :

«أى واحد من الطبقة العليا أو من الأسر العريقة كان يقبل دعوته إلى عزبته الكبيرة فى أرمنت (بصعيد مصر)، وكان يأخذهم عبر النيل بالرفاص، فلو كانوا يظنون أنه أدنى منهم فما الذى يضطرهم إلى قبول دعوته»[٢٨].

وفى الحقيقة يبدو أنه بغض النظر عن افتقار رجل ثرى ذى نسب إلى الثقافة، أو وصول آخر متعلم متأخراً إلى الطبقة العليا، امتلك عالم جمع الأموال من الإغراء ما جعل أصحابه يُقبلون فى الطبقة العليا، بل ممن يخطب ودهم ليكونوا أنساب[٢٩]. وقد مثّلت لى السيدة ليلى إبراهيم هذه الحالة للأمور ببيتين من الشعر العربى[٣٠] رددتهما على مسامعى ويقولان:

إن الدراهم حيثما وجدت   تعطى الرجال مهابة وجمالا
فهى اللسان لمن يريد فصاحة   وهى السلاح لمن يريد قتالا

التصورات الذاتية

حسن التربية

ينسب أعضاء الطبقة العليا إلى أنفسهم ميزة حسن التربية والسلوك المهذب وأن تكون حسن التربية لاحقة لا غنى عنها لأن تكون من أسرة طيبة "de bonne famille" كما يظهر من المقتطفين التاليين.

«أظن أن ما يميز شخصًا «ابن عائلة» أنه حسن التربية وعلى خلق حسن»(٣١).

«فى البداية أرسلنى والدى إلى مدرسة عربية (حكومية) وفى أول يوم لى فى المدرسة عدت وأنا أستخدم كلمات بذيئة، فأخرجانى منها وأدخلانى مدرسة أجنبية خاصة»(٣٢).

وتركز السيدتان نينى بركات وليلى إبراهيم كلتاهما على قواعد السلوك الصارمة التى نشأتا على مراعاتها، وتشيران باهتمام إلى رواية «ذهب مع الريح» لمرجريت ميتشيل، مقررتين أن أسلوب تنشئتهما كان فى معظم الحالات نسخة مما وصفته الرواية، وبصفة خاصة قبل الأربعينيات (أى قبل أن يكون للنساء رأى أكبر فى اختيار أزواجهن) تحرى الآباء أن يكون الخاطبين الذين قبلوهم من «عائلة طيبة».

وردًا على سؤالى عما إذا كانت مراعاة ذلك ناشئة عن رغبة واعية فى الحفاظ على ثروة الأسرة ومستوى معيشة البنات ، كان الرد أنه كان يقال عادة إن زوجًا من أسرة طيبة سوف يكون عطوفًا وكريمًا فى معاملة زوجته(٣٣).

ولكن فكرة أن ابن الذوات هو زوج مناسب ما لبثت أن أصبحت موضع تساؤل جاد بما يعكس الوعى بالجوانب السلبية المحتملة فى شخصيته وسلوكه، وفى مقابلة أجرتها إحدى المجلات مع خمس من بنات الذوات تحت عنوان «أيهما تفضلين: ابن الذوات أم ابن الفقراء؟ عكست الإجابات نوعين من التصور لشخصية ابن الذوات:

«إذا كنت تعنى بابن الذوات واحدًا من أبناء الوارثين لا يشتغل بأى عمل وينتظر إيراد العزبة يحضره إليه الناظر ولا يعرف كيف جاء هذا الإيراد، فإن إجابتى ستكون ألف مرة «لا»، أما إذا كنت تعنى بابن الذوات ابنًا لعائلة طيبة يعرف كيف يربى ابنه وينشئه تنشئة صحيحة فأهلا به وسهلاً »(٣٤).

و:

«إنه الأنسب للزواج؛ لأن عقليته ووسطه وتربيته تتيح له أن يفهمنا، إنه يستطيع أن يفهم حياتنا واحتياجاتنا؛ لأن له أخوات مثلنا فى

البيت الذى يعيش فيه، وهو يفهم عقليتهن وتفكيرهن، ولكن شرطى هو أن يكون مشغولاً بعمل ما؛ لأن البطالة قد تجمع حوله صحبة سيئة تفسد أخلاقه، وتجمل فى عينيه حياة الرذيلة والانغماس فى الشهوات»(٣٥).

ومن بين الإجابات الخمس كانت هناك واحدة قاطعة فى الرفض:

«لا أعتقد أن ابن الذوات يمكن أن يكون أبدًا زوجًا مناسبًا، اليوم ابن الذوات يملك سيارة أنيقة وأموالاً كثيرة ينفقها بلا حساب، لقد تعود منذ السابعة عشرة على أن يقضى لياليه خارج البيت ويمتع نفسه، فكيف تتوقع أن يكون زوجًا ناجحًا؟ إننى لا أقرر حكمًا عامًا، ولكن اعتقادى أن ابن الذوات لا يقدر الزواج ومسئولياته بالطريقة الصحيحة. وذلك بسبب أن حياة الترف السهلة والمريحة التى عاشها تدفعه إلى أن يكون فكرة خاطئة عن الحياة، ولو أن الآباء عُنوا بتربية أبنائهم منذ نعومة أظفارهم على انضباط عسكرى لوجدت فى ابن الذوات رجولة وإحساسًا بالمسئولية يجعل منه خير الأزواج»(٣٦).

معلمون ونماذج

أحد أنماط التصور الذاتى التى تكشف عن نفسها لدى أعضاء الطبقة العليا أنهم يرون أنفسهم نماذج تتطلع إليها الطبقات الأخرى (وخصوصًا الطبقة المتوسطة). وينطوى هذا على شعور ذاتى بالتفوق الطبقى المستحق بتمثيلهم لأفضل وأعلى ما فى المجتمع، وهو أمر وافق عليه بعضهم ورفضه آخرون، وكانت هناك مواقف مختلفة عديدة حول هذه الفكرة نعرضها فيما يلى :

أول هذه المواقف يدور فى إطار عقلية الناصح الأمين، ويرى أن الطبقات العليا تملك الحقيقة، وتعين نفسها فى دور المرشد لتوجيه المجتمع إليها، وهذا هو الموقف الظاهرى للنخبة المثقفة للطبقة ممثلة بأحمد لطفى السيد باعتباره الراعى الأول لحزب

الأمة الذى أصبح فيما بعد (الأحرار الدستوريين) ومحمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة الحزب الأخير، وببعض الشخصيات البارزة مثل المعمارى حسن فتحى، وبمعنى من المعانى فإن الذين ينتمون إلى تلك الفئة لا يعتقدون بالضرورة أن على الطبقات الدنيا أن «تقلدهم»، ولكن عليها فقط أن تصغى لنصيحتهم، ولكن كان هناك – أيضًا – من يعتقدون أن أفضل شىء يمكن أن يفعله مَنْ ليس من الطبقات العليا هو أن يتبع نموذجهم المشرق.

ويمكن تتبع آثار هذه العملية التى تؤمن بدور الناصح الأمين إلى عام ١٩٠٧ حينما كتب أحمد لطفى السيد رئيس تحرير الجريدة يقول: «من بين رعاتنا فى الجريدة إلى جانب الأعيان مجموعة من كبار موظفى الحكومة»(٣٧).

وفى افتتاحيتها الأولى نشرت الجريدة بيانًا بأهدافها ومبادئها يعرض بوضوح تصور مؤسسيها لدورهم فى الإرشاد والتوجيه ولمدخل معتدل إلى الإصلاح:

> **«إن شعار الجريدة هو الاعتدال النزيه، وأهدافها هى توجيه الأمة المصرية وحثها على سلوك طرق التقدم الحقيقى، وإسداء النصيحة المخلصة للحكومة والأمة ببيان ما هو الأفضل والأجدر بالاهتمام»(٣٨).**

ذلك هو بوضوح صوت المعلم والناصح الأمين معلنًا تصوره «لرسالة التمدين» أو «عبء» رجل الطبقة العليا، كانت القوى الاجتماعية التى التأمت أول مرة فى حزب الأمة هى ذاتها التى استمرت بعد ذلك تحت اسم الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢، وهذه المرة صنعت الرسالة بعبارات أكثر تحديداً:

> **«إن العمود الفقرى للمبادئ الاجتماعية والاقتصادية... هو مذهب الفردية، القائم على الاحترام الكامل للحرية المطلقة للفرد وحرية التجارة باتباع سياسة دعه يعمل "Laissez- faire"(٣٩).**

ومع كل دفاع حزب الأحرار الدستوريين عن الحرية المطلقة للفرد فمن الواضح أنه لا يثق فى إعطاء «الرجل العادى» الديمقراطية أو حرية الاختيار، وقد دأب على اتهام

حزب الوفد بـ«الديماجوجية» بسبب جاذبيته الكاسحة لدى الجماهير، وعندما أوقف محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٢٩ البرلمان والدستور قيل إن أحد المثقفين القياديين فى الحزب ساند قراره مسراً إلى بعض خلصائه بقوله.

«نحن نؤيد الدكتاتورية ما دمنا نحن الديكتاتوريين»[٤٠]، ولم يكن ذلك نقصاً فى الإخلاص فى الدفاع عن الديمقراطية، ولكنه كان نقصاً فى الإيمان بقدرة الجماهير على الممارسة فى تلك اللحظة، وإلى أن تستطيع الجماهير تحقيق تلك الكفاءة فعلى الطبقة العليا أن تضطلع بالوصاية عليها، وأن تأخذ بين يديها حق اتخاذ القرارات لصالح الغالبية، وكان الحزب يرى أن الجماهير جاهلة، وأنها تغلب حكم العاطفة على حكم العقل[٤١]، ولذلك رأى بعض الباحثين أنهم أقلية تتصور نفسها «مستنيرة» وتسعى إلى الحديث باسم «الأمة» فى كليتها.

وقد أظهر المهندس حسن فتحى الاتجاه الأبوى نفسه، فكان يرى أنه هو الذى يجب أن يقرر للفلاحين أنواع المساكن الأكثر ملاءمة لهم، كما يتضح فى هذا المقتطف من كتابه:

«إن الفلاح يحسد الرجل الغنى ويحاول أن يبنى نسخة أرخص وأدعى للتقزز من فيلته، التى هى بدورها نسخة من الفيلات فى أوروبا، ولذلك فإن الفلاح الذى يسمح له بالانغماس فى ذوقه الخاص سوف ينتهى إلى نسخة من نسخة قبيحة»[٤٢].

ويتذكر قائلاً:

«إذا أعطيت مليون جنيه فماذا تفعل بها؟ سؤال كان يلقى علينا دائمًا عندما كنا صغارًا، وكان يدفعنا إلى أحلام اليقظة وعندى إجابتان ممكنتان: إحداهما، أن أشترى يختًا، وأستأجر أوركسترا، وأبحر حول العالم مع أصدقائى نستمع إلى باخ وشومان وبراهمز، والأخرى: أن أبنى قرية يتبع فيها الفلاحون طريقة الحياة التى أود أن يتبعوها»[٤٣].

أما الاعتقاد الثانى لممثلى هذه الطبقة فهو أن الطبقات الأخرى «ينبغى» أن تقلدهم فى السلوك والمظهر، وهو اعتقاد ناشىء عن تصورهم السالف الإشارة إليه لأنفسهم أنهم «حسنو التربية» أو أنهم ينتمون إلى مجتمع مؤدب. وفى مقابلة عنوانها «لو كنت من أولاد الفقراء» أجاب الدكتور أحمد سرى على سؤال حول ماذا كان يفعل لو كان فقيراً بالقول :

«لو كنت من أولاد الفقراء لقلدت أولاد النوات، سيكون هذا أمراً لا يمكن تجنبه، ألا ترى كيف يرتدى الحلاقون والسائقون البنطلونات الشارلستون والقمصان الحريرية والأحذية الفاخرة... ألا ترى كيف أن أولاد الفقراء يرتدون البيجامات ويتجولون بها فى الحارات والشوارع رغم أن قواعد الإتيكيت تقضى بعدم ارتدائها إلا فى غرف النوم، وعدم مغادرتها وهى عليهم؟ ليس هذا فقط، فإنك يمكن أن تقابل فى الشارع ولداً أو صبياً بالقبقاب وسلطانية الطرشى فى يده»(٤٤).

وفى مساهمة له فى مجلة الهلال بعنوان «الأدب» يحدد عثمان مرتضى باشا الصدق فى المعاملات، والوفاء بالعهود والالتزامات، وشرف احترام كلمة قطعها المرء على نفسه، ورعاية النساء والأطفال والمسنين، والتنافس فى ميادين الشفقة والعون والسلوك الحسن باعتبارها المثل العليا السامية التى تقاس بها درجة تقدم الأمم فى التمدن، ولا يعود هناك شك فيمن هم الحملة الأساسيون لهذه المثل عندما ينصح الباشا الأمهات «بالاختلاف إلى الأوساط العليا حتى يكون سلوك أبنائها (أبناء هذه الأوساط) وأدبهم بمثابة نموذج يتبع»(٤٥).

إن هذه المركزية الطبقية منحدرة من الأبوين إلى الطفل قد تساعد فى شرح تطور غريزة طبقية (لدى الأخير) حتى قبل مرحلة الثقافة والتحليل، وكمنتج لقوى التشكيل المبكرة جدا فى البيت والمدرسة تستمر هذه الغريزة فى العمل بمئات الطرق الخفية والدقيقة فى مختلف نواحى حياة البالغ؛ لتساعد فى رسم خطوط بين الطبقات سيكولوجياً كما رسمت قبل ذلك اجتماعياً واقتصادياً.

ويحكى شريف حتاتة كيف كان رد فعله عندما بدا أن الأم فى بيت كان ينزل فيه ضيفًا بالصيف علمت بعلاقته مع ابنتها المراهقة التى أعجب بها وأغواها فى علاقة غرامية سرية، فواجهته بالأمر طارحة عليه خيار الزواج من البنت:

«استولى على ذعر رهيب مثل فأر يدور حول نفسه فى هياج شديد بحثًا عن مخرج من المصيدة التى وقع فيها، ومثل دوامة تغرقنى، حتى إننى نسيت كل شىء، ما الذى جاء بى إلى هذا البيت؟ ومن هذه المرأة بنظرتها الغريبة المطلة من عينيها؟ جلست على الكنبة وتابعت نملة صغيرة تزحف ببطء على فرشها، نسيت فوزية البنت والعيون الكستنائية وهمسات الليل.. الزواج..!!! إننى لم أربط علاقتى بالجنس الآخر ورغبتى فيها بالزواج، فهما أمران كانا بالنسبة لعقلى منفصلين تمامًا، بدت فكرة الزواج مخيفة، ربما لأنى تخيلت نفسى أواجه أمى بالمأزق الذى وجدت نفسى فيه، وربما لأنى تنبهت الآن إلى الفارق الاجتماعى الحاد الذى يفصلنا عن هذه الأسرة، أشياء لم أفكر فيها سابقًا، ولا استطعت أن أمسكها تمامًا ولكننى كنت أسلك حيالها طبقًا للغريزة إن الأسرة غرست الغريزة الطبقية عميقًا فى نفسى منذ وقت طويل. تبخرت كل الخيالات حول الجسد الفائر والعيون الكستنائية ووقفت على أرض صلبة، على القرميد البارد فى بدرون هذه الأسرة المصرية الفقيرة نسبيًا»(٤٦).

إن التعود على مستويات معينة من المعيشة وامتلاك حس جمالى يجعل خبرة الوجود فى بيئة مكانية أخرى دون المستوى ثقيلة الوطأة وداعية إلى الوحشة، وهذا هو رد فعل حتاتة تجاه منزل من منازل الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة:

«كانت الجدران عارية تمامًا: لا لوحات ، ولا أرفف تحمل شيئًا من أدوات المائدة أو الكتب أو أطباق الزينة ، لا زينة من أى نوع فيما عدا ملصقًا غريبًا رسمه رسام روسى أخفى شخصيته لصبى

حزين يرتدى وشاحًا وجاكيت صوفية والدموع الحزينة تتساقط من عينيه الزرقاوين.. ملصقًا رأيته فى كثير من البيوت المصرية، جلست فى غرفة الاستقبال أو غرفة الجلوس وفجأة أمسكت بنظرة خاطفة من الولد الحزين.. بحكم التكرار يبدو الملصق رخيصًا ومبتذلاً، وهو ملصق تحبه بصورة خاصة البرجوازية الصغيرة التى تحتشد بيوتها بأشياء متناقضة وظيفتها التزيين، ولكنها لا تعدو أن تكون رصًّا لأشياء بعضها إلى جوار بعض لتقوم شاهدًا على الافتقار إلى الذوق والحساسية الجمالية»(٤٧).

«كانت دورة المياه فى هذا المنزل حفرة بنية اللون فى أرضية رخامية سميكة، وحنفية يتدلى منها خرطوم مطاطى أحمر طويل وباب خشبى أعجف يغلق بترباس نحاسى(٤٨)، ومن هذا وأشياء أخرى كان من الطبيعى أن يكون التعليق: «إن حياتنا فى البيت رغم كل ما يشوبها أفضل من القبح اليومى الذى تعيش أسرته فى ظله»(٤٩).

ظلال من النقد الذاتى

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن معظم الخط المتكرر فى النقد الذاتى يركز بالدقة على الإدراك السابق الإشارة إليه. وقد ربطت الجريدة فى إحدى افتتاحياتها اللاحقة انتقادها لرخاوة الأثرياء بإضفاء الرومانسية على الفلاح الذى قدمته كما لو كان تمثالاً يونانيًا، بارز العضلات وليس ذلك المستنزف المنهوك سيىء التغذية كما هو الأرجح أن يكون.

«زان الله المصريين بكثير من الصفات المحببة مثل اللطف والكرم وحسن الطباع، ولكن لما كان الكمال مستحيلاً فى هذا العالم فإن المصريين يظهرون بضعة أخطاء فى شخصيتهم نقتصر هنا على ذكر واحد منها، ألا وهو افتقارهم وخاصة الطبقة الثرية منهم إلى العزم، ونقول الطبقة الثرية لتستبعد الفلاح المصرى المدهش الذى وددت لو أعطى جزءًا من حماسه للأثرياء»(٥٠).

وفى بعض الأحيان كان هناك اعتراف بأن «التحدى والاستجابة» على حد تعبير توينبى لم يوجد بقدر كافٍ لدى أولاد الذوات، ويجيب الكاتب المسرحى لدى سؤاله باعتباره ابن ذوات قائلاً:

«المواهب فى الحقيقة موزعة بين الناس، وقد يهمل أبناء الذوات رعاية مواهبهم بينما يحفز الفقر أبنائه على تعزيز قواهم وشحذ عزائمهم، وتعمل الحاجة كقوة دافعة تجاه المغامرة والأعمال العظيمة. وهذا – فى حدود علمى – السبب الذى يفسر تألق النسبة الغالبة من أولاد الفقراء الذى يقابله خمول «نسبى» لدى أبناء الذوات»(٥١).

تصورات للعلاقات الريفية

مركزية الازدواجية فى العلاقات الريفية

من أول ما ينبغى لفت النظر إليه فيما يتعلق بالعلاقات الريفية أنها ليست من المجالات التى يتوقع اتساق وجهات النظر بشأنها، فبنية الملكية الزراعية والعلاقات الريفية تولد توتراً مزمناً، ونظاماً من التصورات يتميز بالتباس هيكلى وتناقض، وكان هذا مسئولاً عن كثير جدا من ردود الأفعال المتناقضة، فعلى سبيل المثال كان سادة الأرض يحتقرون المستأجرين الفلاحين ويخشونهم، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يريدون أن يحبوهم ويشعروا بالمسئولية عنهم. ولذلك تبدو لغتهم متناقضة ظاهرياً «نحن فلاحون»، «الفلاحون لصوص»، «أنا أحب فلاحى»، «الفلاحون نصبوا علينا»، «الفلاحون يحبوننا» إلخ إلخ.

وقبل أن نستمع إلى أصوات تصور لنا النقطة السابقة سوف نفحص بعضاً من العوامل فى البنية الزراعية تعد هى الأكثر تأثيراً فى تغذية تعددية التصورات فى سياق القرية.

تتحدد العلاقات الزراعية بالدرجة الأولى بأشكال الاستغلال السائدة، فمستأجر الأرض من مالكها لقاء مبلغ من النقود يتمتع بحرية شخصية وكرامة أكبر مما يتمتع

بهما الفلاح الذى يدخل فى شكل آخر من الإيجار هو تحديداً المشاركة فى المحصول، حيث إنه معرض لدرجة أكبر من تدخل مالك الأرض، ومع ذلك فكلاهما فى وضع أفضل نسبياً من وضع العامل الزراعى المجرد من الأرض، والذى يبيع عمله لمالك يزرع له أرضه.

وحتى هنا توجد درجات من التميز، فهناك عمال التراحيل الذين يتنقلون من منطقة لأخرى ويحصلون على عمل موسمى فقط، وتدفع لهم أجورهم يومية (بل إن مقاول الأنفار يستقطع لنفسه جزءاً من أجورهم الهزيلة)، وهناك من ناحية أخرى العمال التملية المقيمين فى العزبة، والذين رغم تشغيلهم دون عقود عمل مكتوبة لهم مزايا استخدام مسكن فى العزبة، واستغلال قطعة صغيرة من الأرض لإعالتهم، وتوقع التشغيل لفترة طويلة إذا سارت الأمور على ما يرام بينهم وبين مالك الأرض ووكلائه.

وتظهر سيادة نظام العزب فى مصر قبل الحرب العالمية الثانية أن غياب ملاك الأرض الكبار الذين أصبح محل إقامتهم الأول هو المدينة، لم يمنعهم من الاستغلال المباشر للجزء الأكبر من مزارعهم، وكان نظام المشاركة فى المحصول مفضلاً لدى أصحاب الملكيات المتوسطة المقيمين فى الريف، والذين يستطيعون الإشراف على الأرض الخاضعة لذلك النظام، ولكنهم لا يملكون الموارد لزراعتها لحسابهم الخاص (مثل استئجار تملّية ووكلاء). أما الإيجار النقدى فكان يلجأ إليه صغار ومتوسطو الملاك المقيمون فى الحضر.

ويتضمن نظام العزبة تشغيل عمل دائم على مدار العام بصفة أساسية مع اللجوء إلى العمل الموسمى عند الحاجة. وكان مما يبرر ذلك انتشار زراعة القطن كونه يتطلب رعاية مستمرة على مدى ثمانية أشهر.

وربما أسهم التحول عن زراعة القطن أثناء الحرب العالمية الثانية فى تدمير المنطق الاقتصادى لنظام العزبة لصالح الترتيبات الإيجارية الأخرى، وأدى انخفاض قوة العمل الزراعى بواقع نصف مليون عامل فى الفترة ما بين ١٩٣٩ و١٩٥٠ بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر إلى ارتفاع أجور الفلاحين، ومن ناحية أخرى أدى ثبات الطلب على تأجير الأرض إلى تحسين «شروط تأجير الأرض» فى سوق الإيجارات

الزراعية لصالح ملاك الأراضى، وهذا يوفر تفسيراً أولياً غير مؤكد لعدم تراجع سوق الإيجارات الزراعية النشطة بعد الحرب العالمية الثانية(٥٢)، وسوف نعالج الدوافع السياسية فيما بعد تحت العنوان الفرعى «تأزم ملاك الأرض».

وعموماً فإن شكل استغلال الأرض أملاه متغير مهم آخر: هو حجم الحيازة. وعلى سبيل المثال اشترط قانون العزب حداً أدنى خمسين فداناً من ملكية الأراضى للاستفادة من مزايا إدارية معينة(٥٣)، وتشير البيانات المتاحة إلى أن نظام العزبة كان سائداً كصورة مفضلة للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى فى المزارع الكبيرة. وفى عام ١٩٢٩ كان ٦٠ فى المائة على الأقل من قرى مديريات الدلتا بها عزب(٥٤). وفى عام ١٩٣٩ كان ما يتراوح بين ٧٠ و٧٦ فى المائة من المزارع الكبيرة التى يتراوح حجمها بين ٥٠ و٥٠٠ فدان يستغل استغلالاً مباشراً (أى كانت تزرع لحساب صاحبها) بينما ٩١ فى المائة من المزارع الأكبر من ٥٠٠ فدان تستغل استغلالاً مباشراً(٥٥).

وعلى أى حال يجب ملاحظة أن ليس كل الزراعة لحساب صاحب الأرض (الزراعة على الذمة) من جانب كبار الملاك تأخذ شكل العزبة، فقد كانت هناك - أيضاً - مجموعات ضخمة من الأرض يطلق عليها اسم «الدائرة» أو «الوسية» أو «التفتيش» (إذا كانت تخص عضواً من الأسرة المالكة). وهذه الأخيرة اكتسبت عموماً سمعة سيئة فى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ وخصوصاً فى الأربعينيات؛ لأنها كانت تضم أكثر الفلاحين فقراً وبؤساً(٥٦).

وكان ملاك العزب يروجون لهذا الرأى قائلين إنهم - بالمقابل - يتمتعون بعلاقات أسرية مع فلاحيهم وأنهم يضعون رعاية هؤلاء الفلاحين نصب أعينهم وفى صميم قلوبهم، وبغض النظر عن مقدار ما فى هذه الأقوال من الصحة ومطابقة الحقيقة عموماً؛ فمن الواضح أن الحجم الأصغر للعزب والحجم الأكبر للدوائر والتفاتيش كانت لهما تأثيرات مختلفة على علاقات الإنتاج.

إن الحجم الهائل للدوائر والتفاتيش - والذى كان يصل عادة إلى آلاف الأفدنة - يجعل من المستحيل عملياً على المالك أن يعرف شخصياً وبالاسم الفلاحين الذين يزرعونها كما قد يحدث فى العزبة، فيصبحون بالنسبة إليه تجريداً خالصاً (أى مجرد

أعداد) وليسوا بشراً، يمكن أن تتبلور معهم أى نوع من العلاقة الشخصية، ويتأكد هذا أكثر بواقع أن فلاحى العزبة يعيشون فى مجتمع تبوأ سيد الأرض قمته الهيراركية، أما الفلاحون الذين يعملون فى التفاتيش والدوائر فكانوا عمومًا يعيشون فى قرى مجاورة، قد تكون أكثر من قرية فى التفتيش الواحد.

«أسياد البلد» : تطابق الاقتصادى والسياسى

فى العزبة اندمج ما هو «سياسى» بما هو «اقتصادى» فمالك الأرض فى حاجة للتغطية على الواقع المزرى للقهر الاقتصادى (أجر الكفاف) و«عقد الإذعان» الفعلى (غير المسجل) المفروض على الفلاح، فى حين يوفر هيكلاً سلميًا لإدارة شئون العزبة، وكان يفعل ذلك من خلال توزيع الصدقات ومساعدات الأزمة مصحوبة بشقشقة لفظية تستخدم مصطلحات القرابة من مثل «نحن جميعًا أسرة واحدة» أو «أنتم جميعًا أبنائى». إلا أن المالك فى محاولاته إلى حد ما للحكم بالإقناع، وبحيث يكون الإكراه هو الحل الذى يُلجأ إليه فى الملاذ الأخير وهو فى محاولاته هذه لم يكن يتورع عن أن يؤكد بأقصى قدر من الوضوح أنه صاحب الكلمة النهائية، وهذا واضح من التسليم بأن المالك ليس مجرد صاحب عمل بالمعنى الاقتصادى الضيق للكلمة ولكنه نوع من الحاكم الذى يملك تفويضًا سياسيًا.

وكان كبار الملاك الذين يسيطرون على قرية ما يصفون أنفسهم بأنهم «أسياد البلد»[٥٧] وهذا المفهوم هو ما تلتقطه – أيضًا – الذكريات التالية لشريف حتاته:

> **«وكان عمى من الرأى القائل إن الله يحكم فى السماء، وأن مالك الأرض هو نائبه على الأرض، وأن للفلاح حقوقًا تفرضها العادة يجب أن يحصل عليها لا أكثر ولا أقل، إذا أصيب بمرض أو كارثة فالمالك يجب أن يقدم المساعدة، والمالك مسئول عن رعاياه، فبدونهم يصبح بلا سلطان وبلا وضع، وكان الأعيان يخشونه لفرط قوته وسطوته، وكان يحكم بالعدل طبقًا لشريعة الإقطاع.**

إن عدالته تسمح بالاستغلال، ولكن فقط طبقًا للترتيبات والقيم التى تتمتع بإجماع الناس على أنها حق، وهذا هو السبب فى أن كلمته كانت دائمًا نافذة، كما هو الشأن بالنسبة لأى طاغية»(٥٨).

إنه وضع تعلو فيه العادات والتقاليد على القانون، «ويحكم» فيه مالك الأرض بأوضح مما تحكم الحكومة. وكان تصور ملاك الأرض هؤلاء لوضعهم كحكام بحكم الأمر الواقع يقابله نظرة الفلاحين إليهم باعتبارهم «السلطة». وكان هذا الواقع يسانده موضوعيًا صداقة مالك الأرض بوكلاء الحكومة فى منطقته مثل وكيل النيابة والمأمور، وواقع أن سلطته تسود أحيانًا عليهم(٥٩)، وكذلك «أن أعضاء أسرته يشغلون بصورة تكاد تكون حتمية بضعة مناصب إدارية محلية وإقليمية بدءًا من العمدة فصاعدا»(٦٠).

وكان مما يساعد سلطة ملاك الأرض – أيضًا – غياب القوانين الزراعية المنظمة لعقود الإيجار والعمل خارج «الاتفاق» التقليدى بين المالك والفلاح، وطبيعة السياسات البرلمانية التى منعت من لا ينتمون إلى دائرة معينة بالميلاد أو الملكية من التقدم للترشيح فى الانتخابات فيها.

ومع ذلك فحيثما يوجد تقارب بين الطبقات فى المناطق الريفية ينبغى النظر إليه باعتباره «تقاربًا مع وجود مسافة» فقمة الهرم فى المجتمع المحلى، مالك الأرض، لم يكن بأى حال قريبًا من مفهوم «الأول بين أنداد» Primus- inter-pares الذى يصف وضع شيخ القبيلة، فقد كان النظام يتخلله هيراركية من الوسطاء: الخولى، الباشخولى، الكاتب، المعاون، الناظر، رغم أن صاحب العزبة قد يعرف بعض التملّية أو كلهم بالاسم.

ولتصوير خاصية «التقارب مع وجود مسافة» أشير هنا إلى حديث لأحد البكوات ظل عمدة قرية الحواتكة خمسة وعشرين عامًا أكد خلالها على اتصاله الوثيق بالفلاحين حتى إنه – طبقًا لكلامه – رفض لقب الباشا حتى لا يحد من صلته بالفلاحين باعتبارها تكون حينئذ علاقة غير لائقة (وهو افتراض يكشف فى حد ذاته عن مغزاه). فحين عدد إخفاقات جمال عبدالناصر لفلاح عجوز، مبديًا تعجبه – بناء على هذه الإخفاقات – من إعجاب العجوز به تلقى إجابة لها دلالتها، قال العجوز: «آه، لا. لقد فعل الكثير، على الأقل يكفى أنه بات بإمكانى أن أجالسك وأتحدث إليك فى ندية، كما أفعل الآن»(٦١).

فهل كان يخطر على بال الفلاحين فى عهد الملكية أن يناقشوا شئون السياسة مع سادتهم العظام؟!

ولم يكن «التجاور المكانى» بين الطبقات ليلغ بأية حال المسافة الاجتماعية الفاصلة بين السيد وفلاحيه.

«إن فرص الاختلاط بين مختلف فئات الريف قائمة، ولكن طبيعة العلاقات داخل المجتمع المعنوى وداخل الأسرة نفسها تمنع الاختلاط الحقيقى؛ لأنها علاقات قائمة على خضوع الفقير للغنى والمحافظة على فجوة واسعة بين المجموعتين، حتى لو شارك الجميع فى اجتماعات الأمسيات الواسعة فى الدوار والأفنية الداخلية المحاطة بالمصاطب الطويلة والمضاءة بالفوانيس ومصابيح الكيروسين»(٦٢).

التوتر الريفى وشعور ملاك الأرض بعدم الأمان

ترتب على سيطرة سادة الأرض سواء على مستوى الإدارة الإقليمية أو على مستوى الحكومة الوطنية نجاحهم فى صد أى تشريع يتدخل فى تحديدهم للإيجارات أو الأجور أو شروط عقود العمل التى أبقيت بصرامة بمنأى عن التنظيم والتسجيل، لتترك العامل دون حماية قانونية سوى حماية القانون الجنائى العام.

وهذا الوضع نشأ عنه استجابات متعارضة من جانب الفلاحين تراوحت بين الإذعان كرهًا لشروط عقد مملى إملاء باعتبار ذلك أهون الشرين فى ظروف البطالة والتجرد من الأرض، وبين أعمال العنف التى نشبت فى ظروف الأزمة الاقتصادية الطاحنة، إن ارتفاع معدلات الجريمة خلال السنوات شديدة السوء اقتصاديًا يرسم صورة للاحباط الخالص للفلاحين الذين لم يستطيعوا أن يجدوا طريقًا قانونيًا للخلاص.

ترافق ظهور العنف الريفى مع أوقات الأزمة كما يمكن أن نرى فى هبات ١٩١٩، فهذه السنة لم تكن فقط سنة اندلاع الهبات الوطنية التاريخية لمصر، ولكنها شهدت

أيضًا ارتفاعًا حادًا فى الأسعار صاحب نهاية الحرب العالمية الأولى، وهى الأخبار التى تناثرت فى الصحف والمجلات المعاصرة.

واللغة التى وصفت فيها هذه الأحداث حتى على لسان صحفى وبرلمانى ذى عقلية إصلاحية ومتعاطف مع الفلاح مثل فكرى أباظة هى لغة كاشفة: «نعم إنها كانت ثورة ضد البريطانيين قادها بعض المتنورين، وثورة ضد الثروة قادها فقراء أنذال»(٦٣).

وهو يمضى واصفًا حادثًا تعرضت فيه لخطر الحريق عمارة يملكها محمود سليمان باشا (أبو محمد محمود باشا الذى كان فى ذلك الحين بين أعضاء الوفد المنفيين إلى مالطة)، وذلك على يد المتمردين الذين ردوا على اعتراضاته قائلين: «اسكت! هل وزع محمود باشا سليمان أرغفة الخبز على الجياع؟ نحن طلاب طعام!»(٦٤) وقد وصفهم أباظة بأنهم «لصوص» و«مسوخ» ووصف فقرهم بأنه «فقر كافر جاهل»(٦٥).

وحتى لو عزَّى ملاك الأرض أنفسهم بالظن أن أحداث ١٩١٩ كانت شذوذًا تاريخيًا عن القاعدة فقد كان هناك الخطر الدائم للجرائم الفردية التى ترتكب ضد ملاك الأرض ونظارهم، فارتفاع معدلات الجريمة فى الفترة ١٩٢٧-١٩٢٨ قابلته الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار القطن الذى بدأ فى أواخر عام ١٩٢٦ واستمر خلال عام ١٩٢٧) وطبقًا لشهادة محمود فهمى القيسى باشا مدير إدارة الأمن العام (و وزير الداخلية فيما بعد) فإن أكثر من أضيروا كانوا الفلاحين الذين:

«أدركوا أن محاصيلهم التى كدحوا فيها ليل نهار إذا بيعت بالأسعار المنخفضة السائدة لا تكاد تفى باحتياجاتهم الأساسية، دع عنك الإيجارات الفاحشة المستحقة، ونظرًا لمطالب ملاك الأرض التى عجز الفلاحون عن الوفاء بها، اضطروا (أى الفلاحين) إلى ترك كل محاصيلهم الزراعية ومتاعهم الشخصى وماشيتهم، ونتيجة لذلك اشتعلت قلوبهم بالحقد على ملاك الأرض، ولم يجدوا فى أنفسهم وازعًا يحول بينهم وبين الانتقام لأنفسهم منهم بتسميم مواشيهم وحرق سواقيهم والاعتداء على أشخاصهم بالقتل وخلافه»(٦٦).

ويقرر السير توماس رسل – أيضًا – مسألة أن الجريمة فى مصر ريفية أكثر منها حضرية مبينًا أنه من بين ٧٩٠٠ جريمة كانت تقع سنويًا فى المتوسط فى السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ كانت ٦١٠٠ جريمة فى مديريات الأقاليم و١٨٠٠ فى المدن المحافظات الكبرى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس(٦٧)، ويكشف رسل النقاب بصفة خاصة عن التوتر فى المزارع الكبرى التى كان يدير معظمها فى السابق نظار أروام (يونانيون) ولكنهم إما أطلق عليهم الرصاص أو تعرضوا للترويع حتى هربوا، وكان ملاك الأرض أنفسهم يواجهون المصير نفسه، وعندما ناقش رسل مع «ثرى مصرى من طبقة الباشوات». ندرة عادة القراءة بين الطبقة العليا المصرية متسائلاً: «كرسى مريح، وكتاب جيد، فى شرفة باردة» أليست طريقة جيدة لقتل ثقل الأمسيات الطويلة فى المزارع الريفية؟ رد صديقه على الفور: «أتظن حقًا أن سيد أرض فى الريف يستطيع أن يخرج إلى الشرفة بعد العشاء ليجلس والضوء الناصع مسلط على رأسه؟ أيمكنه ذلك دون أن يطلق عليه الرصاص؟»(٦٨).

جانب آخر من «الالتباس الهيكلى» فى التصور الريفى لسادة الأرض هو – كما ألمحنا سابقًا – مدى ما يشعرون به من تعرضهم للهجوم، ومن ثم محاولتهم الدفاع عن أنفسهم.

يكمن التناقض فى حقيقة أن مالك الأرض كان يتوقع من الفلاحين «الغدر» لا «الثورة»، كان يتوقع الالتفاف الفردى وغير المباشر على سلطته ومصالحه لا الهبّات الفلاحية الجماعية، ويبدو أن سرقة المحاصيل كان تهديداً شائعًا جدا، وكان ممكنًا حرق محاصيله أو تسميم مواشيه أو حتى قتله، ولكن هذه الأفعال كانت تتم فى جنح الظلام من فلاح لا يراه.

إن الفلاح الذى يراه كان خانعًا، يخاطبه باحترام، وقد يقبل يديه، وينزل عن حماره، لا عندما يمر أمام المالك نفسه فحسب، وإنما عندما يمر بمنزله أيضًا، وهذا قد يفسر التصورات المتناقضة ظاهريًا فى تصريحات مثل هذا المالك: «لقد أحبنا فلاحونا»(٦٩)، «الحب والحقد كلاهما كان موجوداً»(٧٠) ويفسر السمعة الذائعة للفلاح المصرى بأنه ماكر ومخادع حتى إن تعبير «لؤم فلاحى» يستخدم حتى يومنا هذا كما تستخدم الأمثال. «كان الفلاح يتّهم دائما بالمكر والخبث، وأنه فى الواقع أمهر مما يبدو عليه وأنه كان يتعمد البلادة ويتظاهر بالغباء حتى يصل إلى أهدافه»(٧١).

كان مالك الأرض يظن أن الثورة الجماعية غير محتملة، ومن هنا جاءت أفكاره التى كان يطمئن بها نفسه ويرضيها عن سلبية الفلاح، ولكنه يعرف أنه لا يجوز أن يثق بمظهر الخضوع ومن هنا اتهامه الفلاح بالتقلب، وإذا اختار الفلاح المقاومة غير المباشرة فإن المالك يشعر بالحاجة إلى أن يكون «مرهوبًا ومهابًا» كطريقة يتوقى بها أن يلحق به أو بمصالحه أذى، وبمعنى من المعانى يشعر بالحاجة إلى ملء الفراغ الذى خلفته الدولة فى المناطق الريفية، وكان هذا يتم أحيانًا باحتضان بعض الملاك بعض الهاربين من وجه العدالة أو المجرمين الخطرين لاستخدامهم سرًا كحراس، وكانت سمعتهم الإجرامية كفيلة بردع أى عدو محتمل عن التفكير فى أى خطط للتمرد والعدوان(٧٢).

اتخذ شعور كبار الملاك بتعرضهم للهجوم منعطفًا جديدًا منذ منتصف الأربعينيات حتى أوائل الخمسينيات، وأسهم نوعان من الأحداث غير المسبوقة فى درجة من زعزعة الاستقرار كان من شأنها أن تولد موجة من القلق بين كبار ملاك الأرض المصريين، بل لعلها كانت نوعًا مصريًا من «الفزع الكبير» Grand Peur يذكرنا بالسنوات السابقة على الثورة الفرنسية، فمن ناحية، ظهر للمرة الأولى تحدٍّ لحقوقهم فى الملكية ذاتها من داخل النظام البرلمانى، وقدمت مشروعات للإصلاح الزراعى إلى البرلمان فى عام ١٩٤٤ وعام ١٩٥٠ تقترح حدًا أعلى للملكية يتراوح ما بين ٥٠-١٠٠ مائة فدان الأرض(٧٣)، ولم يكن الهجوم على الملكية الكبيرة للأرض مقصورًا على النواب والشيوخ الشباب الذين يفتقرون إلى المساندة الكافية داخل البرلمان مثل إبراهيم شكرى ومحمد خطاب، ولكن النحاس باشا نفسه فجّر هذا الهجوم وحفزه فى عام ١٩٤٤ حينما ألقى باللوم فى انتشار وباء الملاريا على سيادة الملكية الكبيرة للأرض فى المديريات المصابة بالمرض(٧٤).

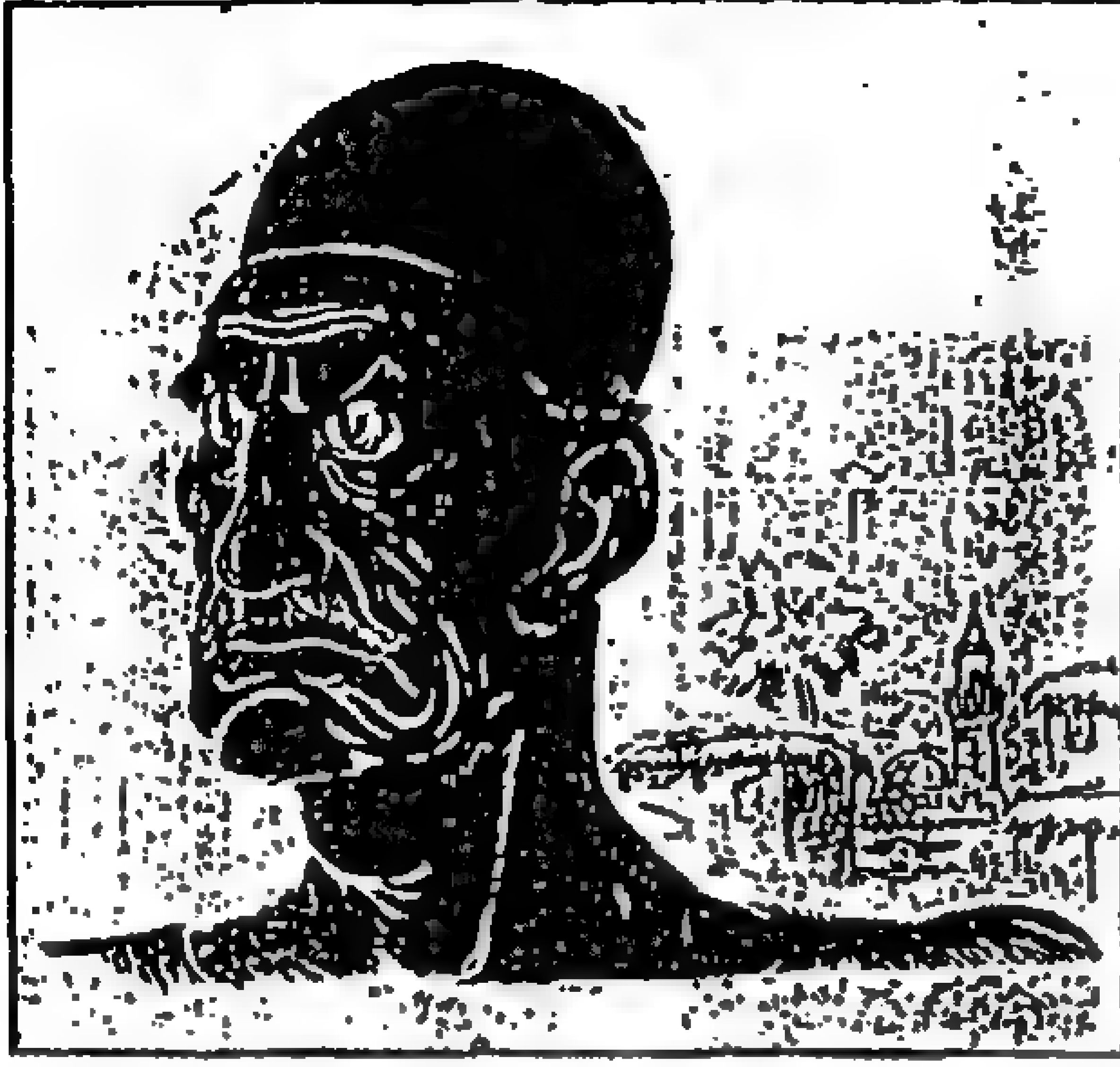
ومن ناحية أخرى فإن غضب الفلاحين وعدوانهم الذى ظهر فى صورة ارتفاع معدلات الجريمة بعد الحرب الثانية بدا الآن قادرًا على أن يحول نفسه نوعيًا إلى ثورة جماعية كما شوهد فى أحداث درين وفضالة وبهوت وكفور نجم فى عامى ١٩٥٠ و١٩٥١. وكانت تغطية الصحف لهذه الأحداث مكثفة ومن شأنها أن تزيد مشاعر الخوف على السلامة الشخصية لدى ملاك الأرض الكبار(٧٥)، وفى مقابل الصورة التى قدمها الأب عيروط للفلاح المطيع المسالم ظهر الفلاح المتحدى لدى رسامى الكاريكاتير زهدى وعبدالسميع فى صورة غول أسود مخيف يرغى ويزبد متحفز للهجوم (انظر مستنسخ رقم ٤).

مستنسخ ٤

ثلاث صور للفلاح المصرى كما تصوره رسامو الكاريكاتير



سانتوس – الكشكول (١٩٢٩)



زهدى (١٩٥٠)



« اعتدى الفلاحين على قصر البدراوي في بلدة بهوت »..
بهوت !! »

عبدالسميع (أغسطس ١٩٥١)

ومن المحتمل أن هذا الاتجاه شجع القفزة الحادة فى نسبة الإيجارات النقدية خلال الحرب العالمية الثانية[٧٦]، ومن المحتمل - أيضًا - أنه زاد من درجة «غياب» ملاك الأرض الكبار، وعلى أى حال فإن مفهوم الغياب نفسه يستحق معالجة أكثر تفصيلاً واستظهاراً للفروق الدقيقة لأسباب ليس أقلها أنه كان واحداً من العناصر الأساسية فى البنية التى أثرت فى العلاقات والتصورات الريفية فى المجتمع المصرى.

أطياف الملكية الغائبة

أصبحت الملكية الغائبة فى استخدامها التقليدى فى كثير من الأدبيات اتهاماً وسُبة أكثر منها وصفًا موضوعيًا، وهناك تحفظان جديران بالالتفات فى مسألة «الملكية الغائبة» أولهما أنها مكون قديم وطويل الأجل فى خبرة الفلاح بـ«الفئة الأولى» التى حاولت استخراج أكبر فائض لنفسها من الأرض، وكان الملتزمون بيروقراطيين مقيمين فى الحضر منذ البداية حينما حلت منح وهبات الأرض التى قدمها الحكام محل الالتزامات، وقد أعطيت الجفالك والأبعديات والوسايا[٧٧] بالدرجة الأولى إلى أفراد الأسرة الملكية وعناصر من النخبة البيروقراطية الحضرية، كذلك اشترى جزءًا كبيراً من الدائرة السنية موظفو الدولة الحضريون وحضريون آخرون من ذوى الثروات الخاصة، وبالتالى ظل شراء الأرض من جانب البيروقراطيين الحضريين والمهنيين ورجال الأعمال اتجاهًا واضحًا.

والجديد أن الغياب أصبح يميز الآن الطبقة المسيطرة على الأرض التى يغلب عليها العنصر المصرى لا التركى، وثانيًا أصبح الغياب علامة على الرغبة فى هجر الأرض من جانب ذلك الفصيل من ملاك الأرض؛ الذين نشأوا أصلاً فى الريف وامتلكوا الأرض كطبقة من العمد والوجهاء الريفيين قبل أن يرتحلوا إلى المدينة فى موجات يبدو أنها بدأت فى نحو مبتدأ القرن؛ سعيًا إلى المشاركة السياسية وتعليم أولادهم تعليمًا حديثًا والراحة الحضرية.

ويبدو أن هذا كان مصدراً لحنين يمكن إرجاعه إلى «الأيام الطيبة القديمة».. أيام الخير والعلاقات الودية بين سادة الأرض وفلاحيهم (حيث يطمس الخط الفاصل بين

الأسطورة والحقيقة) وهكذا فإن غياب الملاك عُدَّ مسئولاً عن الوضع المتخلف للريف وفلاحيه، وتحدد الحل المنطقى فى عودة الأعيان إلى الريف، وهى وجهة النظر التى عكسها بشكل نموذجى فكرى أباظة وهو يعرض الأحوال فى عام ١٩١٩.

«السيد فى القاهرة أو فى عاصمة الأقليم يطلب النقود؛ ليفى بنفقاته على فرنجته وعصريته وترفه الحضرى، ليس لديه شفقة لأنه هو نفسه فى ضيق. إن الحقل التعيس – فى هذه الحالة – هو الذى يقع عليه عبء إهمال الفلاح وشره المالك، والفلاح تحت ضغط سداد الديون يبيع حيواناته، مما يحرق من ممتلكاته، ويؤدى إلى إخفاقه .. وهو الخبير الماهر فى الزراعة، وكانت هذه نتيجة حتمية لما حدث فى الريف من تغير، تحول بمقتضاه من يزرع بيديه من عامل إلى مزارع – مستأجر»[٧٨].

وفى هذا التفكير المبكر دافع فكرى أباظة (باشا فيما بعد) عن فكرة سن قانون يمنع هجرة الأعيان إلى المدينة، وقانون آخر يعاقب الموظفين الذين يعيَّنون فى الريف ويقيمون فى المدينة[٧٩].

وفى عام ١٩٣٨ كتب إبراهيم رشاد بك وكيل وزارة الزراعة مقترحًا عدة اقتراحات لتحسين ظروف القرية تدور فى معظمها على قيام الحكومة بتزويد القرية بوسائل الراحة والخدمات التى تغرى الأعيان بالبقاء فيها ، مثل الطرق والكهرباء والمدارس والمستشفيات والاتصالات والأمن وعلى تشجيع انتشار المشروعات الريفية المجزية مثل بساتين الفاكهة ومنشآت منتجات الألبان والمحطات الزراعية[٨٠].

وتبدو المقترحات على الخط نفسه الذى تقف عليه مقترحات فكرى أباظة: الحياة على الأرض تعنى الاقتراب من الفلاحين، ومعرفة مصاعبهم حالما تحدث، ومن ثم تقديم المساعدة والإغاثة الفورية، وهى – أيضًا – ترفع عن كاهل الفلاحين عبء النفقات العالية اللازمة لحياة سادة الأرض فى الحضر، وهذا واضح فى عبارات رشاد الذى يبدو أنه مطلع على العلوم الاجتماعية:

فى المزارع الكبيرة، ينظر المالك للعامل نظرته للبذور والأسمدة والآلات والدواب، إذ أن الغرض من استخدامه هو الاستغلال، أما فى المزرعة المتوسطة أو (العزبة) يشعر المالك بشعور الفلاح

العامل، ويهتم بحياته، ويسمح له بوجود مستقل عن وجود الأرض، ويضع أعلى من وضع قوى الإنتاج الأخرى»[٨١].

وقبل الانتقال إلى الجانب الثانى من المهم ملاحظة أن إعادة النظر فى الملكية الغائبة لا تعنى القول بأن الملكية الغائبة بمعنى الإقامة الرئيسية لمالك الأرض فى بلدة أو مدينة لم يكن لها وجود، ففى الحقيقة يتضمن الفصل الثانى من هذا الكتاب محاولة مؤقتة لتقدير حجم الملكية الغائبة من خلال استخدام الفئات الاجتماعية الاقتصادية لتعداد السكان، لكنه أمر آخر أن نقول إن الملكية الغائبة تعنى آليًا إهمال الزراعة، وهذا افتراض سياسى لا أكاديمى، غير قابل بالضرورة للإثبات، وعلى عكس الملكية الغائبة التى نبعت من نضالات الفلاحين فى أماكن مثل روسيا والمكسيك، حيث كانت المدينة العاصمة تبعد مئات الأميال عن ضيعة المالك، كان مالك الأرض الكبير فى مصر - طبقًا لدراسة نشرت فى عام ١٩٣٧ - يسكن فى مدينة مجاورة ويحتفظ بصلة وثيقة بعزبته[٨٢].

وهكذا فليس هناك فى الواقع شكل واحد للملكية الغائبة بل عدة أنماط وأطياف منها، وجمع كل سادة الأرض الذين يعيشون فى المدينة فى حزمة واحدة وتحت حكم واحد يطمس فى الواقع اختلافات مهمة بين «ملاك الأرض الغائبين» الذين يزورون مزارعهم بانتظام ويشرفون عليها ويعرفون الكثير عن تعقيدات وتشابكات الزراعة، وبين هؤلاء الذين - بكلمات بنت الذوات السابقة - ينتظرون أن يحضر الناظر إيراد العزبة، ولا يعرفون شيئًا عن الطريقة التى تحقق بها هذا الإيراد[٨٣].

إن الغياب - من حيث العلاقة بين مالك الأرض والفلاح - ينتج مواقف تتراوح من نقيض إلى نقيض. ففى أحد الطرفين هناك ما يشبه موقف والد المهندس حسن فتحى الذى تصفه شهادة ابنه:

> **«كان والدى يتجنب الريف، فبالنسبة إليه كان مكانًا مليئًا بالذباب والبعوض والماء الملوث، وقد منع أبناءه من أن تكون لهم أى علاقة به، وعلى الرغم من أنه كان يمتلك عدة مزارع فى البلاد؛ إنه لم يزر قط أيًا منها، ولم يقترب إلى الريف أبعد من المنصورة عاصمة الإقليم، حيث كان يذهب مرة فى العام ليقابل وكيله**

ويأخذ إيجاراته. وحتى عيد ميلادى السابع والعشرين لم أضع قدمًا فى ممتلكاتى الريفية»[٨٤].

وفى الطرف الآخر المقابل كان هناك موقف باشا مالك الأرض الذى تصفه ابنته قائلة:

«كان أبى يردد دائمًا إننا فلاحون، ويجب أن نزرع أرضنا بأنفسنا! وكان يقول إنه إذا كان هناك طبيب أو مهندس لا يستطيع الإشراف على أرضه فمن المفهوم إذا اشترى أرضًا أن يؤجرها للآخرين. ولكننا - والزراعة مهنتنا - ليس لدينا سبب لعدم تفريغ كل جهدنا ووقتنا للأرض»[٨٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأب كان من ملاك الأرض الغائبين (كان ذات يوم وزيراً للزراعة) ولكنه حرص على الإشراف الدقيق والمستمر على الأرض بنفسه وعن طريق زوج ابنته، دع عنك وكلاءه المستأجرين، وفى هذا الصدد تجدر ملاحظة الصلة بين موقف الأب وموقف الابن، فالآباء الذين كانوا مزارعين مقيمين من طبقة كبار ملاك الأرض مثل البدراوى عاشور كانوا حريصين على إنجاب عدداً كبيراً من الأولاد الذكور يتفرغ واحد منهم على الأقل للأرض، أما الآباء من المهنيين أو ذوى التعليم الغربى مثل والد حسن فتحى، أو والد شريف حتاتة، أو يوسف وهبة باشا، أو على إبراهيم باشا، فكانوا حريصين على تنشئة أولادهم على شاكلتهم يكادون لايفقهون شيئًا فى الزراعة.

هكذا ساهم التعليم الحديث فى إيجاد نوعًا من العقلية مختلف جدا عن العقلية الريفية ولا يمكن التوافق معها، فأولئك الذين ولدوا فى القرية وعاشوا فيها قبل الانتقال إلى المدينة كانوا أقدر على فهم طرائقها واحتمالها[٨٦]. أما أبناء الأخيرين الذين ولدوا وشبوا فى المدينة ولم يكونوا قط جزءًا من حياة القرية فكانت ردود فعلهم متطرفة فى سلبيتها إزاء أحوال الفلاحين، وفى حين كان يخفف من ظاهرة التغيب فى العشرينيات والثلاثينيات زيارات الملاك من حين لآخر لأراضيهم (وبقاء قطاع غير متأثر بالحضر من الأسرة فى الأرض) فإن ارتفاع ساكنى المناطق الحضرية (و كذا الكوزموبوليتانية) للطبقة مالكة الأراضى فى الأربعينيات قد يكون مسئولاً عن ظهور المضمون الأكثر سلبية للغياب.

لقد ظهر جيل كامل – تقريبًا – ممن هم على انفصال تام سيكولوجيا عن واقع الفلاحين، بل إن هذا الواقع كان فى الحقيقة يفزعهم ويتحدث شريف حتاتة متذكراً عودة قصيرة إلى قريته الأصلية فى الأربعينيات عن «عيون النساء الماكرة التى تشبه الذباب» وعن أفواههن المجردة من الأسنان، والأطفال العرايا الذين يغطى الذباب عيونهم، والذين يتبولون ويتبرزون أمام أعين الناس والكلاب الضامرة النابحة والأكواخ الناضحة منها روائح صابون الغسيل والبصل وبقايا الطعام، ويشرح الكاتب مشاعره الداخلية قائلاً:

«شعرت أننى أتحرك فى الماضى، فى كابوس قديم طواه الزمن وخلفته ورائى، فى عالم غريب من الأشباح لا أنتمى إليه، ولا تربطنى به أدنى صلة، هذا القبح والعفن.... وخلف العيون عداء لأننى وريث الإقطاع وأحد أبنائه»[٨٧].

قل الإشراف على الزراعة، وضعفت الصلة المباشرة بالأرض، ورافق ذلك إحساس أخذ يتأكد فى نفوس ملاك الأرض بأن الفلاحين، بل وكلاء هم المعينين أيضًا يستغفلونهم. «إن الفلاح كان يشعر أنه يمكن أن يستغلنا»[٨٨].

«حتى ونحن أطفال كانت علامات السخرية تكسو وجوهنا على المشهد كله عندما يأتى الخولية ليقدموا الحسابات إلى سيدات الأسرة، كان واضحًا للجميع أنهن يتعرضن للنصب والاحتيال. إنهن لا يستطعن أن يفهمن هذه الحسابات، والخولية يعرفون ذلك، لقد كانت مكتوبة بالعربية والسيدات لا يعرفن كيف يقرأن العربية»[٨٩].

صاحب ردود الأفعال تلك – أيضًا – شعور لدى كبار الملاك بضعف موقفهم إزاء فلاح يشكون فى أنه يعترف حقيقة بشرعية دعواهم فى امتلاك الأرض.

«كان الإحساس هو أن الفلاح لا يعترف بالمالك، إنه كان دائمًا ينتظر أن يرحل هذا المالك، إنها مرحلة ستمر وستعود الأرض إليه، إن أحد جوانب ظاهرة غياب ملاك الأرض ليس فقط شعور

المالك بعدم الانتماء إلى الأرض، ولكن – أيضًا – شعور الفلاح بأن المالك لا ينتمي إليها؛ لذلك كان التصور لدى الفلاح أننا – أعني ملاك الأرض – موجودون هنا بمبررات زائفة»(٩٠).

كان هدف هذا الفصل الاستماع إلى «أصوات الطبقة العليا» التي تعبر على نحو أقرب عن آرائهم الخاصة (أو الداخلية) لا تلك التي يقصد بها مباشرة التأثير في السياسة والتشريع، وكان التاريخ الشفاهي الاسترجاعي والأدب والسير الذاتية والمقابلات الصحفية أكثر فائدة في كشف تصور الطبقة لذاتها منها في كشف تصور هذه الطبقة لغيرها من فئات المجتمع، وكانت وسيلتي في تنظيم أصوات «الطبقة العليا» مجرد تصنيفها تحت عناوين عريضة من وحدة الانتماء ووحدة التصور، وفي حين قرر الفصل الأول المعايير الثلاثة لعضوية الطبقة (الثروة، والسلالة، والتعليم) فإن هذا الفصل يقدم ضبطًا نوعيًا يوضح كيف أن الاختلافات في الدرجة في كل من المعايير الثلاثة أوجد هيراركية دقيقة وحساسة، وظلالاً ودرجات مختلفة داخل الطبقة، وجد الأعضاء الأصلاء في الطبقة في مقابل الأثرياء الجدد أو الأرستقراطية الزائفة التي صورتها مسرحيات تيمور وأغنياء الحرب، ووجدت آلية معادلة لكل من المعايير الثلاثة. فصورة «العصامي» تقابلها صورة «الحسب والنسب»، والنقود والتعليم يمكن أن يكونا قوتين متقابلتين متنافستين خصوصًا بالنسبة لمن يملكون النسب مقرونًا بأحداهما فقط، والصورتان المتضادتان للبدراوي عاشور صاحب النسب والمال وعلى الشمسي باشا (صاحب النسب والتعليم فقط) مثال حي على ذلك.

وفيما يتعلق بالتصورات نستطيع أن نرصد صورتين متضادتين لابن الذوات كشخص خامل أو كشخص حسن التربية، كذلك كانت هناك أفكار متعارضة حول ما إذا كان على الطبقات الأدنى أن تقلد وتنسخ الطبقة العليا أم يُكتفى منها بأن تطيع توجيهاتها، وكان هناك اتفاق عام بين أعضاء الطبقة على أن المساواة لا يجوز أن تمتد من نطاق المساواة القانونية إلى الأمور الاجتماعية، كان هذا واضحًا في تصورات الطبقة العليا فيما يخص التعليم، فأولاد الفلاحين، في رأيهم، يجب أن يتلقوا من التعليم ما يبقيهم فقط في الحقول في علاقة غير متكافئة مع سادتهم ملاك الأرض وذلك بالرغم من دعوى الطبقة العليا في الوقت نفسه أن النظام القائم من التعليم يعطي

فرصة للموهوبين من الطبقة الوسطى للمساعدة فى إيجاد الحكم القائم على الجدارة والكفاءة.

ويلقى القسم المنفصل الخاص بـ«التصورات الريفية» الضوء على علاقة الخوف وانعدام الثقة المتبادلين بين ملاك الأرض والفلاحين، فالفلاحون يشعرون بأنهم ضعفاء أمام عقوبات الملاك (الطرد من السكن فى العزبة ومن العمل فيها، والغرق فى مديونية متصلة بناء على حسابات مزورة، أو حتى الاستعانة بعلاقات الصداقة التى تربط المالك بوكلاء السلطة الحكومية مثل ضابط شرطة الناحية)، فى حين يشعر الملاك بأنهم عرضة لسرقات الفلاحين، أو حتى القتل والثورة من جانبهم.

وكل هذا يحدث فى سياق من الاعتماد المتبادل بين الفلاحين وملاك الأرض الكبار، ولم يكن ذلك الاعتماد المتبادل اقتصادياً محضاً، إذ كان كلا الجانبين يتطلع إلى العزوة (مساندة الطرف الآخر) مالك الأرض يتطلع إلى المساندة فى صندوق الانتخابات من بين أشياء أخرى، والفلاح يتطلع إلى تمثيله لدى السلطات التى تتحكم فى المياه والمساندة فى تسوية النزاعات المحلية، ويشير القسم المعنون بتطابق السياسى والاقتصادى فى هذا الفصل إلى هذا الاتجاه.

وأخيراً فقد أعاد الفصل فحص مفهوم الملكية الغائبة كظاهرة تختلف عن مثيلتها فى روسيا والمكسيك (اللتين نشرتا هذا المصطلح)، فهذا الغياب تتخلله زيارات متكررة من المالك أو أحد أقاربه للأرض (المزرعة)، وفى بعض الأحيان كانوا يقضون شهوراً من العام فى العزبة، وكان ذلك هو الحال قبل أن تطرأ تغييرات مهمة بعد منتصف الأربعينيات مرتبطة بالربحية الأعلى للترتيبات الإيجارية، وزيادة العنف الريفى، وظهور جيل شاب أكثر كوزموبوليتانية.

يعزز هذا الفصل دعواى بأن الطبقات أخذت تدريجياً فى التباعد، وعلى الرغم من أن أعضاء الطبقة حاولوا فى تحديدهم لهويتهم أن يربطوا أنفسهم بالطبقة المتوسطة تارة وبالفلاحين تارة أخرى، فهناك ما يكفى من الشواهد للدلالة على أن تنشئتهم الاجتماعية كانت تنمى فيهم غريزة طبقية قوية ، حتى فيما يتجاوز المصلحة المنطقية التى يعونها، وهى بذلك تنطوى على عنصر من الاحتقار للشريحة الدنيا من الطبقة

الوسطى والفلاحين، وفيما يتعلق بالريف كان هناك عاملان أسهما فى هذا الانشقاق هجرة أعيان الريف إلى المدن حيث ولد أبناؤهم، وتعليم هؤلاء الأبناء تعليمًا غريبًا تمامًا عن العقلية الريفية التى ألفها آباؤهم، وهذا ما يعكسه الانشعاب الصارخ بين التصوير المثالى للحياة الريفية من جانب أعضاء الطبقة المولودين فى الريف، واستبشاعها من جانب أولئك الذين ينتمون إلى الحضر قلبًا وقالبًا.

الهوامش

(١) انظر: على سبيل المثال مسرحيتي محمود تيمور: «حفلة شاى»، و«قنابل»، ورواية وجيه غالي Beer in Snooker Club رغم أن أحداثها جرت فى الفترة التالية مباشرة لثورة ١٩٥٢.

(٢) See: G. Stedman Jones, Language of Class: Studies in English Working Class History, 1832-1982, Cambridge University Press, 1983, p.19.

(٣) استخدم إبراهيم محفوظ، ويوسف وهبة، وبهى الدين بركات، وإبراهيم الدسوقى أباظة، وأحمد لطفى السيد، وآخرون التعبير فى الإشارة إلى أنفسهم.

(٤) فكرى أباظة، الضاحك الباكى (القاهرة، دار الهلال، ١٩٣٣)، ص١٣١.

(٥) قلينى فهمى – أراء وذكريات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع، (القاهرة، مطبعة المجلة الجديدة، ١٩٣٧)، ص١٣٠.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) مقابلة مع إسماعيل شاهين (بخصوص البدراوى عاشور باشا)، انظر أيضًا الفيلم الحائز على جوائز عديدة للمخرج يسرى نصرالله «سرقات صيفية»، ١٩٨٨.

(٨) مقابلة مع ابنة باشا فى R. Saad: Social History of an Agrarian Reform Community in Egypt, Cairo Papers in Social Science, vol.II, monograph 4 (Cairo. American University in Cairo Press, Winter 1988), p.35.

(٩) مثل مجدى وهبة، صلاح خشبة، محمد فرغلى باشا، ونينى بركات.

(١٠) فرغلى، مرجع سابق، ص٢٣.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) باستثناء بضع أدوار ومبادرات انتدب أصحابها لها أنفسهم، مثل رغبة الأمير عمر طوسون فى تشكيل وفد فى عام ١٩١٩، أو مشاركة النبيل عباس حليم فى الحركة العمالية، وكانت مشاركتهم فى العمليات الرسمية للحكومة محصورة فى عضوية مجلس الشيوخ.

(١٣) مقابلة مع إبراهيم محفوظ.

(١٤) انظر روز اليوسف، عدد ١٥٠ (١٠ ديسمبر ١٩٢٩)، ص١٤.

(١٥) As quoted in Luwis Awad (ed.), The Literature of Ideas in Egypt (Atlanta, Ga., Scholars Press, 1086, p.121, first published in al-Jarida, N.459 (September 1908).

(١٦) مقابلتان مع ليلى إبراهيم ومجدى وهبة.

(١٧) مقابلة مع مجدى وهبة. كذلك أكدت نينى بركات وفاطمة جودة أهمية الأصول الأسرية للخاطب.

(١٨) مقابلة مع ليلى إبراهيم.

(١٩) استخدمت ليلى إبراهيم هذا التعبير بفخر لتصف والدها الطبيب المشهور على إبراهيم باشا (عميد كلية الطب)؛ انظر أيضًا السيرة الذاتية لعبد العزيز رضوان باشا بعنوان «العصامى» (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٦).

(٢٠) انظر رسوم الكاريكاتير فى الصحف المصرية فى الأربعينيات..

(٢١) M. M. Badawi. Modern Arabic Drama in Egypt (Cambridge, Cambridge University Press, 1987)

(٢٢) مقابلة مع مجدى وهبة.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) محمد حسين هيكل، الكتاب والقراء، الهلال، مجلد ٤٢، عدد ١٠ (أغسطس ١٩٣٤) ص١٢١٨.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) انظر كل شيئ والدنيا، عدد خاص عن أبناء الذوات، رقم٦٦١ (يوليو ١٩٣٨).

(٢٨) مقابلة مع مجدى وهبة.

(٢٩) أيدت وجهة النظر هذه سلسلة من المقابلات أجرتها الباحثة مع إسماعيل شاهين، وليلى إبراهيم، ونينى بركات، ومجدى وهبة.

(٣٠) مقابلة مع ليلى إبراهيم.

(٣١) مقابلة مع صلاح خشبة.

(٣٢) مقابلة مع نينى بركات.

(٣٣) مقابلة مع فاطمة جودة، وعبر عن وجهة النظر هذه أيضًا نينى بركات.

(٣٤) انظر كل شيئ والدنيا، عدد خاص، رقم ٦٦١ (يوليو ١٩٨٣).

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) الجريدة، ٢ أغسطس ١٩٠٧.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣)، المجلد ٢، ص٢١.

(٤٠) A. L. al-Sayyid Marsot, Egypt's Liberal Experiment 1922-1936 (Berkeley, Calif., University of California Press, 1977), P114.

(٤١) C. D. Smith, Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Hussein Haykal (Albany, Suny Press, 1983), pp.6-7 and pp 47-8.

(٤٢) H. Fathy, Architecbure for the Poor, originally published in 1969 and reprinted by the American University Press in Cairo (Cairo, 1909), p.1.

(٤٣) المرجع نفسه، ص٣٤.

(٤٤) كل شيئ والدنيا، عدد خاص، رقم ٦٦١، (يوليو ١٩٣٨).

(٤٥) عثمان مرتضى (باشا)، «الأدب» الهلال، المجلد٤١، العدد١، نوفمبر ١٩٣١، ص٥٢–٥٤.

(٤٦) شريف حتاته، النوافذ المفتوحة، مرجع سابق، ص٩٨.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) انظر الجريدة، ٢٣ أبريل عام ١٩١٣، وهذا الموقف شبيه بموقف حامد بطل رواية «زينب» لمحمد حسين هيكل، الذى اعترف فى رسالة لوالديه بأنه «فكر فى زينب بأفكار مأخوذة من الفلسفة الفرنسية والألمانية مشيرًا إلى جمالها وقوتها فى حمل الأطفال» (مقتبس وفى C.D. Smith op. cit. p.52).

(٥١) محمود تيمور، «أبناء الذوات، لو كنت من أبناء الفقراء»، الدنيا وكل شيء، عدد خاص، (يوليو ١٩٣٨).

(٥٢) See Richards, op. cit. p.59

(٥٣) انظر تشريع العزب: القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣. نشر فى الوقائع المصرية، العدد ٦٢ (١٠ يوليو ١٩٣٣).

(٥٤) See Richards, op. cit., p. 60

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) انظر وصفًا تفصيليًا وحيًا للحياة الاجتماعية الاقتصادية فى أراضى الوسية فى رواية «الوسية» لخليل حسن خليل (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).

(٥٧) مقابلة مع ليلى إبراهيم. انظر - أيضًا - كيف يصف فكرى أباظة العهد الماضى الذى كان يتميز فيه السادة بالبر والمسودين بالإخلاص والولاء فى «العزبة» فى «الضاحك الباكى»، مرجع سابق ص١٥٧-١٥٨.

(٥٨) حتاتة، النوافذ المفتوحة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٩١.

(٥٩) See Saad, op. cit.

(٦٠) See Owen, op. cit., p.71

(٦١) مقابلة مع إبراهيم بك محفوظ.

(٦٢) حتاتة، النوافذ المفتوحة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥. وهذه المراعاة الدقيقة لأعراف المراتب والسن والأسبقية فى الجلوس والكلام شبيهة إلى حد بعيد بمجالس القرى اللبنانية التقليدية فى Michael Gilsman, Rocognizing Islam, An Anthropologist's Introduction (New York, Pantheon Books, 1982), pp. 182-3.

(٦٣) انظر أباظة، الضاحك الباكى، مرجع سابق، ص ١٥-١٨.

(٦٤) المرجع نفسه.

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) محمود فهمى القيس باشا، طارق الشر فى مصر، الهلال، المجلد ٣٧، العدده (مارس ١٩٢٩)، ص ٥٦٣-٥٦٤.

(٦٧) Thomas Russel, Egyptian Service 1902-1946 (London, Murray, 1949) p.30

(٦٨) المرجع نفسه.

(٦٩) مقابلة مع فاطمة جودة.

(٧٠) مقابلة مع نينى بركات.

(٧١) مقابلة مع مجدى وهبة.

(٧٢) مقابلة مع زهدى العدوى. انظر - أيضًا - صلاح عيسى، محكمة الثورة (القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧) والمادة رقم ٩ من قانون العزبة لسنة ١٩٣٢ التى تعطى مجلس المديرية سلطة إزالة العزبة التى يثبت أنها تأوى أكثر من مجرم سابق، بشرط موافقة أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين فى المجلس على القرار، وأن يسبقه بيان شفاهى أو مكتوب من المالك.

(٧٣) كان الأول هو مشروع القانون الذى قدمه محمد خطاب فى نهاية ١٩٤٤ داعيًا إلى خمسين فدانًا حداً أقصى للملكية الزراعية (انظر Baer. op. cit. p202) وكان الثانى هو مشروع القانون الذى قدمه النائب إبراهيم شكرى (الحزب الاشتراكى) إلى البرلمان فى ١٩٥٠.

(٧٤) See Richards, op. cit., p. 210.

(٧٥) المرجع نفسه.

(٧٦) زادت المساحة المستأجرة زيادة كبيرة فى فترة الحرب العالمية الثانية، وتراوحت حول نسبة الستين فى المائة من المساحة المحصولية فى أواخر الأربعينيات مقارنة بنسبة ٢٢ فى المائة فقط فى ١٩٢٩ و٢١ فى المائة فى ١٩٣٩. المرجع نفسه.

(٧٧) الالتزام هو نظام تسلم بمقتضاه الأرض إلى ملتزم يجمع الضرائب والجفلك هو مزرعة لعضو من أعضاء أسرة محمد على فى القرن التاسع عشر، والأبعدية هى أرض غير مزروعة ممسوحة ولكنها ليست داخلة فى سجل الملكية الذى أعده محمد على، وكانت تمنح لكبار الموظفين والضباط. والوسية هى أرض ممنوحة للتزم كملكية خاصة معفاة من الضرائب. انظر Baer, A history of Landownership مرجع سابق.

(٧٨) انظر فكرى أباظة، الضاحك الباكى، مرجع سابق، ١١٥.

(٧٩) انظر فكرى أباظة، الإصلاح الاجتماعى كما أريده، الهلال (نوفمبر ١٩٣٣) ص٦٣.

(٨٠) انظر إبراهيم رشاد بك، القرية المصرية، الهلال، المجلد ٤٦، العدد٥، (مارس ١٩٣٨).

(٨١) المرجع نفسه.

(٨٢) Le groupe d'etudes de l'Islam, L'Egypt Indépendante (Paris 1937), p. 27. see also saad, op. cit., p. 48.

(٨٣) أنظر فيما سبق القسم حول «التعريف الذاتى».

(٨٤) See Fathi, op. cit., p.1.

(٨٥) Reem Saad, op. cit., p. 49.

(٨٦) انظر على سبيل المثال شهادة والدة حسن فتحى وتناقضها الحادة مع والده (Fathi, op. cit., p.2).

(٨٧) حتاته، النوافذ المفتوحة، الجزء الثانى، ص ٥١–٥٢، وأنظر ذكريات مشابهة لحسن فتحى، Architecure, op. cit., p. 49.

(٨٨) مقابلة مع مجدى وهبة وجوزفين وهبة.

(٨٩) مقابلة مع أمينة رشيد (حفيدة إسماعيل صدقى باشا)، ٢١ أبريل ١٩٩١.

(٩٠) مقابلة مع مجدى وهبة.

الفصل السادس

الأصوات العامة للطبقة العليا

بعد أن تفحصنا «الأصوات الخاصة» للطبقة العليا فى الفصل السابق نحاول فى هذا الفصل أن نستمع إلى أصوات أعضائها تحت قبة البرلمان، ففى المناقشات البرلمانية كان الأعضاء من مختلف تيارات الطبقة العليا يدافعون عن قضيتهم «علنًا» ولكن لما كانت الطبقة العاملة الريفية والحضرية لا تكاد تمثل فى البرلمان؛ فإن خطاب هؤلاء الأعضاء كان موجهًا إلى جمهور غالبيته من الطراز نفسه.

ولتوضيح السياق الذى جرت خلاله المناقشات ، فسوف نعطى هنا عرضًا موجزًا للقضايا المهمة التى كانت مطروحة فى عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى، وللسياق الاقتصادى المتغير، ولمصدر الضغوط التى كان يتعرض لها أعضاء الهيئة التشريعية لتنظيم علاقات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية المهمة.

ففى العشرينيات كان هذا العقد عقد ازدهار ونهوض لملاك الأرض، أما المصالح الصناعية فكانت فى المرحلة الأولى من نموها، وكانت المصالح الصناعية الأجنبية محمية بالامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.. وعلاوة على هذا فإن هذا العقد كانت تسيطر عليه القضية الأكبر للاستقلال والنضال من أجل الحكم الدستورى وحق الاقتراع العام، وهى القضية التى ألقت بظلالها على معظم القضايا الأخرى، وظلت لها السيادة حتى منتصف الثلاثينيات.

أما عقد الثلاثينيات فكان عقد كساد اقتصادى أثر على كبار ملاك الأرض أكثر مما أثر على الصناعيين الذين كان حظهم أفضل؛ نتيجة استعادة مصر فى عام ١٩٣٠

سلطة فرض التعريفة الجمركية فى عهد رئيس الوزراء إسماعيل صدقى، وكانت مصر مقيدة بالامتيازات الأجنبية حتى انقضت فى ذلك الحين المعاهدة مع إيطاليا - آخر معاهدات الامتيازات الأجنبية التى كانت تعطى الدول الأجنبية مزايا تجارية تفضيلية. لم تكن الصناعة تواجه صعوبة تذكر، بل إنها شهدت فترة من التوسع مع إنشاء المشروعات المصرية - الأجنبية المشتركة؛ لأن رأس المال الأجنبى سعى إلى التغلب على الحواجز الجمركية بالتعاون مع المستثمرين المحليين(1)، وعندما طالب النبيل عباس حليم أو النواب الوفديون المنخرطون فى الحركة العمالية، بقانون عمل لحماية العمال نجح صدقى فى أن يبطل مسعاهم بمزيج من الوعود الزائفة والمماطلة، ولم تفعل الحكومات الأخرى - بما فيها حكومة وفدية قصيرة الأجل- شيئًا يذكر فى هذا المجال(2).

ولم يشعر منظمو الأعمال - سواء الصناعيون أم التجاريون - بالحاجة إلى اتخاذ مواقف دفاعية حتى سنة ١٩٣٦ حين تزايدت الضغوط عليهم بسبب تجدد النضال العمالى مقترنًا بالتزام أقوى فجرته الحاجة المتصورة إلى معالجة قضايا الإصلاح الاجتماعى الداخلى بعد تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٣٦، وفضلاً عن ذلك فإن بعض الصناعيين رأوا أن وجود تشريع معتدل من شأنه أن يهدئ وينظم وضعًا يؤذن بالفوضى (ومما له مغزاه أن أول شىء جرى قبوله وإقراره فى هذا الشأن كان حول «التعويض عن إصابات وحوادث العمل»)(3).

وفى الأربعينيات واصل كل من ملاك الأراضى والصناعيين اشتباكهم مع التحديات التى ظهرت جزئيًا فى الثلاثينيات، وقد استجمعت هذه التحديات قوة دفع أكبر نتيجة التضخم خلال فترة الحرب، وكذا ما تلاها من فوائض حضرية، والإفقار المتزايد للفلاحين الذين سقطوا فريسة للأوبئة المتوالية، وأثارت التغطية الصحفية للأوبئة على نطاق البلاد ضيق الطبقة العليا وارتباكها حين حملها النحاس رئيس الوزراء

(1) ديفيس. مرجع سابق، ص ١٤٢.

(2) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية نشأتها حتى سنة ١٩٧٠، القاهرة، دار الجهاد العربى، ١٩٨٧.

(3) م.س. إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠.

الوفدى وبعض الصحف مسئولية ما آلت إليه الأمور، فى حين انهمكت صحف أخرى فى الإشادة بسخاء سيدات الطبقة الراقية وجهودهن (بتشجيع من القصر) فى تنظيم جهود الإغاثة الهادفة إلى تخفيف تأثير الأوبئة وحصره فى قطاع محدود من الفلاحين(٤).

ومع نهاية هذا العقد نشبت هبّات فلاحية فى أماكن عدة، بينما استمر النضال العمالى، وانعكست أصداء ما يجرى خارج البرلمان داخله على يد عدد من النواب وفديين(٥)، ومستقلين(٦). ودعا عضو من الحزب الذى تحول حديثًا إلى حزب مصر الاشتراكى إلى الإصلاح الزراعى(٧)، الأمر الذى أثار جدلاً شديداً، كذلك ضم برلمان عام ١٩٥٠ عدداً من النواب الذين أعربوا عن تعاطفهم مع قضايا العمال، ودعوا إلى مزيد من العدالة الاجتماعية مثل إبراهيم طلعت ومحمد مندور ومصطفى موسى (وجميعهم من الطليعة الوفدية)، بالإضافة إلى إبراهيم شكرى(٨).

وفيما يتعلق بالتعليم، الذى كانت المناقشات التى تدور حوله فى الثلاثينيات ذات صلة مباشرة بالمسألة الزراعية، أصبحت هذه المناقشات فى الأربعينيات استجابة مباشرة لمطالب الطبقة المتوسطة الحضرية وضغوطها، وأيضًا ضغوط فقراء المدن من أجل مزيد من فرص التعليم، وكان الإذعان لمطالب هؤلاء يهدد بالخطر الفرص "غير المحدودة" لأبناء الطبقة العليا فى الالتحاق بالتعليم الحكومى المدعم، ويهدد فى الوقت نفسه بالحراك الاجتماعى غير المحكوم وبالأخطار الاجتماعية للبطالة.

وإضافة إلى هذه الضغوط الداخلية من أجل الإصلاح والتشريع كان هناك البعد الدولى. فالاستقلال الرسمى لمصر منذ عام ١٩٢٢ وضعها بالفعل تحت ضغط ضرورة

(٤) Nancy Gallagher, Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health (New York, Syracuse University Press, 1990).

(٥) على الشيشينى، وأحمد بريرى، ومحمد محمود جلال، وأحمد حمادى.

(٦) عضو الشيوخ محمد خطاب بك (سعدى سابق).

(٧) النائب إبراهيم شكرى (ابن محمود شكرى باشا) الذى انتخب لأول مرة فى عام ١٩٥٠.

(٨) انظر على سبيل المثال محاضر مجلس النواب، دور الانعقاد الـ٢٣، ٢٦ يونيو ١٩٥١، حيث وصل النائب إبراهيم طلعت إلى حد طرح إمكانية تأميم المرافق العامة كطريقة لتجنب «الاستغلال الرأسمالى».

التوقيع على المعاهدات الدولية ما دامت حريصة على تحسين صورتها باعتبارها عضواً فى المجتمع العالمى الحديث، ولعل هذا كان واحداً من الأسباب الرئيسية للجهود التى بذلت لتجمع فى دستور عام ١٩٢٣ ما اعتبرته أكثر النصوص ليبرالية وتقدماً فى مختلف الدساتير الأوروبية التى كانت موضع دراسة، مع تركيز خاص على الدستور البلجيكى، وكان من شواهد هذا الاتجاه الدور الذى قام به المستشارون الأجانب أمثال ى.م.جريفس (الذى عهد إليه صدقى بوظيفة مدير مكتب العمل فى عام ١٩٣٠) ووالتر سبندل (الأمين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال الذى دعاه الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى بزعامة عباس حليم فى خريف ١٩٣٩ لتفقد معاناة العمال المصريين) ، والسيد/ هارولد بتلر من منظمة العمل الدولية الذى كتب تقريراً بطلب من إسماعيل صدقى، وعلى كل حال فإن قيود الموازنة العامة وتعقيدات الازدواج فى النظام القانونى حالت فى بعض الأحيان دون الخضوع الكامل لأحكام المعاهدات الدولية.

وازدادت الضغوط فى هذا الاتجاه مع إعلان الاستقلال الثانى لمصر عام ١٩٣٦، ثم ازدادت أكثر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة انضمام الاتحاد السوفييتى إلى الحلفاء، وكثرة الحديث والممارسات الساعية إلى مزيد من المساواة وتكافؤ الفرص، وتأثرت مصر بهذه التطورات الدولية، وكانت كذلك حريصة على الانضمام إلى الأمم المتحدة والالتزام بمعاهداتها التى شكلت المبادئ الجديدة لفترة "ما بعد الحرب". ومن بين جميع هذه العقود الثلاثة التى نتناولها شهدت الأربعينيات أعظم الضغوط لتنظيم مختلف العلاقات الرئيسية فى الاقتصاد والمجتمع على اتساعه بما فى ذلك علاقة مالك الأرض بالمستأجر، وعلاقة صاحب العمل بالعامل الأجير.

ولما كانت هذه الدراسة تهدف إلى فحص تصورات الطبقة العليا المصرية إزاء الطبقات الأخرى على مدار العقود الثلاثة المذكورة، فإن موضوعات العلاقات الزراعية والشئون العمالية والقضايا التعليمية تعدُّ كاشفة بشكل خاص؛ لأنها تضم الفلاحين والعمال والبيروقراطيين وفقراء الحضر باعتبارهم «الآخر».

ولعل هذا العرض التاريخى الموجز يهيئ لنا معرفة سياق المناقشات، وبيد أن هذا الوصف يظل ناقصاً دون التطرق إلى ملمحين جوهريين، هما: تكوين البرلمان ، وأهمية مراعاة مبدأ التوازن فى الموازنة العامة.

تكوين البرلمان وترتيبه

كانت السيطرة الغالبة فى البرلمان هى لكبار ملاك، ولكن مع تزايد مطرد فى عدد الأشخاص الذين يمثلون المصالح الصناعية والتجارية والمصالح الأخرى، وكان عدد ملاك الأرض الذين يملكون أكثر من مائة فدان فى أدنى مستوياته (٣٧ فى المائة من إجمالى عدد النواب) فى البرلمان الأخير السابق على الثورة والمنتخب عام ١٩٥٠(٩)، مقابل ٢٠ فى المائة للتجار والصناعيين و٢١ فى المائة لأعضاء المهن الحرة و٥ فى المائة لموظفى الحكومة(١٠)، ويذكر عاصم الدسوقى أن ما بين ٤٥ فى المائة وخمسين فى المائة من إجمالى أعضاء مجلس النواب خلال الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ كانوا ممن يملكون أكثر من مائة فدان، وأن حوالى ١٤ فى المائة كانوا أعضاء فى مجالس إدارات شركات مساهمة(١١).

كان عدد مقاعد مجلس النواب عند تأسيس البرلمان عام ١٩٢٤ لا يزيد عن ٢١١ ولكن لم يلبث العدد أن زاد تباعًا إلى: ٢٣٢ فى عام ١٩٢٩، ثم إلى ٢٦٤ فى عام ١٩٣٦، ثم إلى ٣١٩ فى عام ١٩٥٠ تبعًا للزيادة فى حجم سكان مصر كما كشفت عنه نتائج التعداد فى الأعوام ١٩٢٧ و١٩٣٧ و١٩٤٧(١٢)، ولكن عدد أعضاء مجلس الشيوخ ظل فى حدود ١٤٠ عضواً(١٣).

(٩) عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى، مرجع سابق ص ٢١٢-٢١٣.

(١٠) عزة وهبى، تجربة الديمقراطية فى مصر: دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٨) جدول ١٧٠ ص١٦٤. إن كتاب محمد خليل صبحى «تاريخ الحياة النيابية فى مصر» هو المرجع الأساسى لأى تحديد مهنى سجله النواب وأعضاء الشيوخ لأنفسهم بأنفسهم، إن الأعداد والنسب المئوية لكبار ملاك الأراضى ومتوسطيهم (وكذلك الصناعيين) فى البرلمان هى فعليا أقل من حقيقتها؛ لأن ملاك الأراضى من البيروقراطيين والمهن الحرة درجوا على أن يضعوا أنفسهم فى هاتين الفئتين الأخيرتين، ومن الأمثلة على ذلك فى كتاب صبحى (الجزء السادس): إسماعيل صدقى الذى ورد اسمه كرئيس وزراء سابق، ومحمد محمود (رئيس الوزراء) ومحمد عزيز أباظة (وكيل مديرية)، ورشوان محفوظ (وكيل خارجية سابق)، ومحمد حامد جودة (محام). صدرت بعد ذلك فى كتاب.

(١١) عاصم الدسوقى، نحو فهم تاريخ مصر، مرجع سابق، ص٤١.

(١٢) عزة وهبى، المرجع نفسه، جدول ٥.

(١٣) المرجع السابق، ص٤٨.

وكان ترتيب مجلس النواب الذى يحدد أماكن الجلوس يتألف من منصة عالية فى الوسط يجلس عليها الملك أثناء مراسم افتتاح دورات البرلمان، يحف به من اليمين أمراء الأسرة المالكة ومن اليسار الوزراء وأمام الوزراء وفى مواجهة النواب يلقى رئيس الوزراء «خطاب العرش» باسم الملك، وفى الشرفة المطلة على القاعة كان يجلس أثناء مراسم الافتتاح سفراء الدول الأجنبية، والصحفيون الأجانب وزوجاتهم، والأمراء والنبلاء وغيرهم من ذوى المقام السامى رجالاً ونساءً[١٤]. وخلال الجلسات العادية كان هناك - أيضًا - مكان محجوز فى الشرفة للصحفيين المصريين المعتمدين لدى البرلمان.

أما فى القاعة إلى أسفل فكانت هناك مقاعد النواب فى مواجهة المنصة مرصوصة فى شكل حدوة حصان يقسمها ممر، وكان من المتوقع أن يجلس الأعضاء من الحزب الحاكم على يمين الممر، وأعضاء المعارضة إلى يساره، بينما أعضاء السكرتارية يجلسون فى القسم الأوسط تحت المنصة وفى مواجهة النواب، وفى الواقع؛ ونظرا لأن عدد المقاعد كان يعادل بالضبط عدد النواب؛ فإن النواب الوفديين (فى الانتخابات التى كان الوفد يحرز فيها أغلبية ساحقة) كانوا يتسللون إلى اليسار، وعلى العكس فبعد الانتخابات التى كان الوفد يقاطعها أو يستبعد منها بالتلاعب كما فى برلمان عام ١٩٣١ حيث لم يكن يوجد وفديون ، وبرلمان عام ١٩٣٨ حيث لم يفز الوفديون سوى بـ٣,٥ فى المائة من المقاعد، وبرلمان عام ١٩٤٥ الذى خلا من الوفديين، كان من العسير أن تحدد من هم المعارضة؛ فقد درج الناس على النظر إلى البرلمان باعتباره ساحة للمواجهة بين الوفد والتحالف المناوئ للوفد.

وجدير بالذكر أنه منذ مجلس شورى النواب الأول فى عام ١٨٦٦ كانت غالبية النواب تأتى من خلفية اجتماعية مشتركة (هى الأعيان والوجهاء فى نواحيهم). وهذه الحقيقة ألقت بظلالها على جو المناقشات فى المجالس فجعلته شبيهًا نوعًا ما بجو النوادى والجمعيات الخاصة، ولم تكن الخلافات بين أعضاء الأحزب دليلاً على اختلافات فى الخلفية الطبقية، ولا حتى خلافًا بالضرورة فى المبدأ الحاكم للسياسة

(١٤) فكرى أباظة، الضاحك الباكى، مرجع سابق، ص١٧٣.

الاجتماعية[١٥]، وهذا يشير إلى السهولة النسبية التى كان يمكن بها لأعضاء حزب ما أن يهجروا حزبهم أو يغيروا انتماءهم الحزبى[١٦]، وفى الواقع كان يمكن أن نرى أعضاء أسرة واحدة مثل الأباظية أو آل دوس موزعين ومنبثين بين أحزاب وجماعات سياسية مختلفة.

الموازنة العامة والتعبير عن التحيز

فى أوقات الندرة

نظراً لندرة الموارد الحكومية، والاتفاق العام على أهمية مبدأ الموازنة المالية المتوازنة (بمعنى عدم السماح بالعجز المالى)؛ فقد كانت هناك -تبعًا لذلك- منافسة حادة بين مختلف مجموعات المصالح الممثلة فى البرلمان على زيادة ما يحصلون عليه من منافع (الدعم الحكومى وتخفيضات الضرائب) وتقليل ما يتحملونه من أعباء (الضرائب والرسوم والتشريعات غير المواتية).

ولكن كانت لدى النواب وأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين أسباب جدية تدعوهم إلى تمويه مصالحهم الطبقية وإخفائها؛ فلما كانوا لا يدخلون البرلمان بوصفهم ممثلين لمصالح مجموعاتهم، بل بوصفهم نوابًا للأمة بما فيها من عمال وطبقات شعبية قد تتصادم مصالحهم مع مصالحهم الطبيقية فغالبًا ما كان يتم تمويه المصالح الطبقية

(١٥) يرد على الذهن فى هذا الصدد الوضع فى الوفد فى مناسبات مختلفة عندما كانت تحدث الخلافات فى الرأى بين الأعضاء، وسوف نشير فيما بعد إلى الخلاف فى الرأى بين مكرم عبيد وسعد زغلول، كذلك كانت هناك خلافات داخلية فى الرأى عبر عنها الأعضاء حول التشريع العمالى.

(١٦) من نواب الطبقة العليا الذين غيروا انتماءهم الحزبى خلال الفترة محل المناقشة: حفنى محمود سليمان، ومحمد أحمد أبو ستيت، وسعد الدين أبو حارب، وأحمد قرشى، وتوفيق دوس، ووهيب دوس، وعلى المنزلاوى، وعبدالعزيز سيف النصر. انظر الجدول الذى جمعه عاصم الدسوقى فى كتابه «كبار ملاك الأراضى»، مرجع سابق، بين صفحتى ٢٢٨ و٢٢٩.

بلغة العملة السياسية السائدة فى تلك الأيام: القومية، وهكذا فقد كانت الحجج تصاغ بما يتلاءم مع تعريفات مختلفة «للمصلحة القومية» على نحو ما سنشرحه فيما يأتى.

كان التحيز واضحًا - أيضًا - فى المناقشات البرلمانية، ويمكن اكتشافه حيثما أخفق المتحاورون فى تغطية مصلحتهم الطبقية باللجوء إلى حجج هى جزء من إطار مرجعى أشمل (مثل القومية أو الوطنية أو الاقتصاد الحر)، وكان واضحًا - أيضًا - فى ملاحظاتهم ذات الطابع الذاتى عندما كان المتحدث يصب أهداف هجومه فى نعوت وقوالب سلبية، معتبرًا نوادره وتعليقاته هى الحقيقة، وراسمًا لنفسه صورة المرجع النهائى وصاحب الحجة الدامغة، وإذا كان صوت التحيز مسموعًا فى الأربعينيات، فإن انخفاض الإيرادات العامة - على الأقل فى النصف الأول من الثلاثينيات- الأمر الذى جعل التنافس على المنافع والخوف من الأعباء أكثر حدة، قد يفسر حقيقة أن التحيز كان أعلى صوتًا فى الثلاثينيات.

وفى مثل هذا السياق يصعب تمويه المصالح الطبقية، وتبدو فترة الثلاثينيات فترة تجلى فيها الشعور بانعدام الأمان لدى كبار ملاك الأراضى، وقد زاد من وطأة هذا الشعور- إلى جانب هبوط الإيجارات وأسعار المنتجات الزراعية- خشيتهم من فقدان ملكيتهم لأراضيهم التى أصبحت مرهونة على نطاق واسع لبنوك وشركات أجنبية فى الغالب[١٧]، وهكذا فإن التناقضات التى كانت مكتومة بينهم وبين الآخرين، بمن فيهم كبار البيرقراطيين والفلاحون، وبدرجة أقل «أصحاب رءوس الأموال»، أطلت برأسها فى نوع من التعبير العلنى عن التحيز الواضح، قد يكون من المثير أن نتأمل فيه.

وكما فى بلدان أخرى أعربت الطبقة العليا عن تفضيلها لسياسات اقتصادية معينة (مثل حرية الأسواق والحد من التدخل الحكومى) ولحرية رأس المال وتخفيف

(١٧) يقدر أ. مينوست المدير العام لكريدى فونسييه أن مساحة الأراضى المرهونة ارتفعت إلى ٧٥٠ ألف فدان خلال فترة الكساد فى الثلاثينيات. وقد شهدت الثلاثينيات الأولى توقيع الحجز على بعض العزب الكبيرة، وأصبح كثير من ملاك الأراضى مهددين بفقد أملاكهم بعضها أو كلها. انظر باير، مرجع سابق، ص١٠٧.

الأعباء عنه باعتبار ذلك ضرورة لإيجاد فرص العمل، وفى مصر القرن العشرين، مثلما فى فرنسا القرن التاسع عشر، يبدو أن أعضاء الطبقات المتميزة كانوا يشتركون فى مفاهيمهم حول تعليم عامة الناس، ويعتنقون وجهة النظر التى ترى أنه مثلما كان الأب يكون الابن، فابن الفلاح يجب أن ينشأ فلاحًا مثله[١٨]، وهكذا يبين أن امتلاك قدر من الملكية يشجع فيما يبدو على تبنى رؤية خاصة للعالم تترجم نفسها فى مجموعة من الحجج والتحيزات المشتركة التى تتجاوز الحدود القومية.

والآن، وقد رسمنا الخطوط العريضة للقضايا المهمة فى تلك الفترة (الكساد، ونهوض رأس المال الصناعى، وظهور الفقر كقضية سياسية مهمة...إلخ)، دعونا نفحص اللغة التى دأبت الطبقة العليا على استخدامها بالتباساتها وفروضها تحت مجموعة من العناوين المهمة التى تكشف أبرز ملامحها: الدعوات إلى مختلف التفسيرات للمصلحة القومية، واستحضار نظام السوق فى مواجهة الالتزامات الاجتماعية، واللجوء إلى استخدام مختلف القوالب الذهنية الجامدة والسلبية. وقد اختيرت هذه الخطوط الرئيسية لأنها تسمح بتعبير إيجابى عن المصلحة الطبقية سواء كانت مباشرة أم كانت تعرض رغبة فى التعمية والتضليل باصطناع حجج تنكر الخصومة والتعارض فى المصالح، أو تسمح بمحاجة خاصة (من مثل تصوير مصالح الفلاحين والعمال باعتبارها متوقفة على مصالح ملاك الأرض والصناعيين).

كان القطاع الزراعى محل معظم الاهتمام لدى الكتلة الأساسية من المشرعين وكانت التوترات فيه بين الملاك والفلاحين أكثر وضوحًا، أما القطاع الصناعى فكان على العكس ترتسم فيه أكثر صورة لصراع بين جناحين يتنافسان: أولهما يرى أن العلاقات بين العمال وأصحاب العمل يجب أن تترك دون تنظيم (ويطرح حججه لإثبات ذلك) والثانى يعتقد أن علاقات العمل ينبغى أن تكون أكثر تناغمًا إذ أُريدَ لبعض صور التجاوزات أن تختفى (على سبيل المثال فى تشغيل النساء والأطفال) أو إيجاد آليات لتسوية النزاعات والرد على المظالم (مثل قانون التعويض عن إصابات العمل أو لجان

(١٨) دارنتون، مرجع سابق، ص ١٣٢.

التحكيم فى نزاعات العمل). وبالرغم من الاختلاف بين القطاعين لم يكن هناك اختلاف فى الطريقة التى نوقشت بها العلاقات الزراعية والصناعية لتبرير معالجة منفصلة لكل قطاع.

وفى مقابل ذلك سوف نعالج موضوع التعليم بصورة منفصلة فى نهاية هذا الفصل، وعلى الرغم من أن المناقشات التى دارت حول التعليم لم تكن كلها دفاعًا عن الامتيازات؛ فإنها تقدم أوضح مثال على وجهة نظر الطبقة العليا فى المجتمع المصرى، وفئاته، والأنماط المختلفة من الناس التى يضمها، وعلى أفكارها حول الطريقة التى يمكن بها الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة، وخشيتها من التغيير.

تفسيرات مختلفة للمصلحة القومية

إنكار التعارض: مصر أسرة كبيرة واحدة

كان هناك مستويان لإدراك الطبقة العليا لصورة المجتمع؛ ففى أحد المستويين كان يتم توصيف «الأمة باعتبارها أسرة كبيرة واحدة» وفى هذا التصور كان يجب النظر إلى ملاك الأرض والمستأجرين؛ أو إلى الرأسماليين والعمال؛ بالقدر نفسه من العطف ما داموا جميعًا أعضاء فى الأسرة الوطنية الكبيرة، وبهذا المعنى ألحَّ النائب إبراهيم عبدالهادى أثناء مناقشة مشروع القانون حول التعويض عن إصابات وحوادث العمل فى عام ١٩٣٦ على فكرة أن العمال والرأسماليين ينتمون إلى أسرة واحدة.

«نحن ننتمى جميعًا إلى الدماء نفسها؛ ونحن أعضاء أسرة واحدة، ولهذا فلا مكان هنا للتمييز بين عامل وصاحب رأس مال»(١٩).

(١٩) محاضر مجلس النواب، ٢٥ أغسطس ١٩٣٦، ص ٨٧١.

وبالمثل فأثناء مناقشة تقرير اللجنة المالية البرلمانية حول مشروع قانون تخفيض الإيجارات الزراعية المرفوع إلى البرلمان فى ١٤ يوليو نوقشت قضية كبار ملاك الأراضى باستحضار الرابطة القومية:

«لقد لاحظت هجومًا شديدًا على ملاك الأراضى وقدرًا عظيمًا من الرحمة تجاه المزارعين المستأجرين الأمر الذى يتعارض والمصلحة العامة، ولذا فإننى أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أن ملاك الأراضى والمستأجرين كلهم مصريون وكلهم يستحقون العطف والشفقة»(٢٠).

ولكن على مستوى آخر يبدو أن مفهوم «الأسرة» يضيق ليشير إلى أن «أسرة الفلاحين» تضم الكبار والصغار، وهكذا فإن على بك المنزلاوى، من كبار ملاك الأرض، يصف العلاقة بين كبار الملاك وصغار المستأجرين باعتبارها علاقة أبوية:

«كل واحد منا معنى للغاية بمصلحة المستأجرين ويهتم بهم؛ لأنه إذا كان المستأجر الصغير قويًا ففى ذلك قوة للمالك الكبير، وثقوا تمامًا أن مالك الأرض يعامل المستأجر الصغير كما يعامل الأب أيا من أفراد الأسرة»(٢١).

وهكذا فإن ملاك الأراضى كانوا يؤكدون على أن كل شىء فى المزرعة على ما يرام، أو هذا ما سيكون إذا سُمح لهم بتدبير أمورها، وبهذا المعنى الثانى الأضيق كانت شئون الأسرة شأنًا خاصًا لا مجال فيه للترحيب بالتدخل العام (والتشريع).

ويؤكد هذه الفكرة النائب محمد الفار فى منتصف الأربعينيات حينما يقول مؤكدًا إنه من أجل إصلاح الظروف الزراعية المتدهورة :

«يجب أن نعرف أن الفلاح ومالك الأرض أخوان لا ينفصلان، وشريكان لا يستغنى أحدهما عن الآخر»(٢٢).

(٢٠) محاضر مجلس النواب، ١٥ يوليو ١٩٣١ ص ٥٢١.
(٢١) محاضر مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٦ ص ٦٥٠.
(٢٢) المرجع السابق ص ٦٤٨.

وهذا الإنكار لوجود التناقض سمح لملاك الأراضى والصناعيين بادعاء وجود وحدة فى المصالح بينهم - من جانب - وبين الفلاحين والعمال من جانب آخر، وسُمح لملاك الأرض أن يزعموا - مثلاً - أنك إذا أردت أن تعطف على الفلاحين فيجب أن تبدأ بالتعاطف مع ملاك الأرض؛ لأنه حسب كلمات محمد عزيز أباظة: «من المستحيل أن يتنفس الفلاح الصغير أو يشعر بالراحة ما دام مالك الأرض الكبير الذى يؤجر له أرضه فى حالة سيئة»(!).

وسمح الموقف نفسه للصناعيين بأن يتذرعوا بأن ما هو خير للصناعيين هو أيضاً خير لعمالهم، وفى هذا الاتجاه تحدث النائب نجيب إسكندر:

«إن الصناعات فى مصر ما زالت وليدة، وأصحاب رأس المال فى حاجة إلى الحماية، وإذا سُن قانون يرهقهم بالأعباء فستكون النتيجة استحالة مادية لاستمرارهم فى العمل، وستغلق المصانع ويتشرد العمال»(٢٣).

وفى السياق نفسه يؤكد النائب إبراهيم عبدالهادى «انسجام المصالح» بين العمال والرأسماليين، مضيفاً:

«ضعوا التشريع الذى لا يضر بصاحب رأس المال فسوف تمتد آثاره الحميدة إلى مليون عامل، وليس مائة ألف أو مئتى ألف»(٢٤).

ملاك الأراضى ركائز النظام الاجتماعى

قدم ملاك الأراضى أنفسهم باعتبارهم الضامنين لاستقرار المجتمع والحفاظ على مكانتهم فى النظام الاجتماعى باعتباره وقاية من الفوضى، وهكذا ففى أثناء مناقشة حول مشكلة ديون رهن الأراضى الزراعية فى أبريل عام ١٩٣٣، أدلى النائب عبد الحميد

(٢٣) محاضر مجلس النواب، دور الانعقاد الـ٦١، ٢٥ مايو ١٩٣٣ ص١٤٣٣.
(٢٤) المرجع نفسه.

سعيد بتصريح له مغزاه فى الكشف عن تصور طبقة كبار ملاك الأرض لذاتها ودورها، قائلاً:

«إن كبار ملاك الأرض، أيها الزملاء الأعزاء، يمثلون العمود الأساسى لهذا البلد، وفى ظلهم وتحت حمايتهم تعيش الغالبية من صغار الفلاحين، ولذلك إذا تقوض هذا العمود فسوف يتقوض كل بناء فى هذا البلد»[٢٥].

كانت سياسة كبار الملاك الاعتراض على تدخل الدولة، ولكنهم كانوا يدعون إليه إذا صار ضرورياً، وهذا الموقف صاغه بوضوح النائب عبدالعزيز الصوفانى[٢٦] فى عام ١٩٣١ على النحو التالى:

«إن واجب الحكومة أن تتركنا إلى حدٍّ ما، ولكن ليس إلى حد الخراب، ويجب على الحكومات فى وقت الأزمات الشديدة أن تضحى بجزء من أموال الدولة لتحتفظ بثروة البلاد»[٢٧].

فى أوائل الثلاثينيات أخذ ملاك الأراضى يحثون الحكومة على الإسراع بمساعدتهم فى التغلب على ما يواجهونه من التهديد بتجريدهم من ملكيتهم نتيجة الكساد وعجزهم عن سداد المبالغ المطلوبة لفك الرهونات عن أراضيهم لدى البنوك الأجنبية. ودارت كثير من المناقشات البرلمانية المتعلقة بقوانين تسوية الرهونات حول ضرورة توفير شروط أفضل للتدخل الحكومى، ولكنهم عارضوا الدور المفترض أن تقوم به وكالات حكومية (مثل سوسيتيه فونسيير ديجبت) فى شراء الأراضى المرهونة وإدارتها، وبذل ملاك الأراضى جهوداً ضخمة خلال هذه المناقشات للسماح لهم بالاستمرار فى إدارة أراضيهم بأنفسهم[٢٨].

(٢٥) محاضر مجلس النواب، ٢٤ أبريل ١٩٣٣، ص١٥٣١.
(٢٦) ذكر خليل صبحى فى «تاريخ الحياة النيابية»، مرجع سابق، أنه من ذوى الأملاك.
(٢٧) محاضر مجلس النواب، ١٣ يوليو ١٩٣١، ص٩٢.
(٢٨) محاضر مجلس النواب، ٢١ فبراير ١٩٣٣ ص ٢٠١-٢٠٥.

وعلى المنوال نفسه أخذ النائب على المنزلاوى (من كبار ملاك الأراضى) يذكر بدور الحكومة فى حماية رءوس الأموال الصناعية والثروات من الأموال السائلة خلال الأزمات المالية والنقدية الكبيرة، ومساعدة أصحاب الملكيات من الأراضى باعتبارها المصدر الرئيسى لثروة البلاد(٢٩).

وجدير بالذكر أن النواب : عبد الحميد سعيد ، عبد العزيز الصوفانى ، وعلى المنزلاوى كانوا أعضاء فى الحزب الوطنى

حماية الصناعات الناشئة

لم تقتصر هذه التفسيرات للمصلحة القومية على مجرد دعوة الدولة إلى تقديم المساعدة ولكنها شملت أيضاً – كما أسلفنا– تأكيد أن مثل هذه المساعدة لا يجوز أن تمتد إلى مجموعات المصالح الأخرى على حساب الملاك، وفى ميدان الصناعة يمكن أن نلمس هذا الاتجاه فى التصريح التالى لإسماعيل صدقى فى عام ١٩٣٦:

«مع كل النوايا الطيبة، والرغبة فى العطف على العمال، يجب أن نضع فى اعتبارنا – أيضاً – رجال الأعمال والصناعيين، وبعبارة أخرى، المصدر الذى يولد أعظم ثروة فى أية أمة من الأمم إذ يأتى نصف ناتجها من الصناعة، وخلال المناقشة طلبت أن نضع نصب أعيننا أننا نتحدث عن مصير نصف ثروة البلاد»(٣٠).

وقال النائب مغازى البرقوقى منحازاً لوجهة النظر نفسها:

«إن العطف الذى يدعونا إلى الكرم مع العمال يجب أن لا ينسينا اعتباراً آخر فى نهضتنا الصناعية، وأعنى تحديداً حماية هذه الصناعات الوليدة، إننا فى طريق نهضة صناعية وليدة، ولهذا فإن واجبنا وواجب الحكومة أن نحميها ونشجعها»(٣١).

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) محاضر مجلس النواب، ٢٤ أغسطس ١٩٣٦، ص ٦٦٧–٦٦٨.

(٣١) المرجع نفسه ص٨٣٣. انظر أيضاً محاضر مجلس النواب ٢٥ أغسطس ١٩٣٦، ص٨٦٨.

الالتزام الاجتماعى مقابل نظام السوق

سواء فى الزراعة أو الصناعة دار قدر كبير من النقاش حول التعارض بين أولئك الذين يدعون إلى المسئولية الاجتماعية، فى صورة تضحيات يقدمها الأغنياء بضمان وتنظيم من الدولة، وأولئك الذين يعارضون أى زيادة فى المسئوليات القانونية أو تدخل الدولة.

ودفاعًا عن مشروع قانون (١٩٤٤) الذى يقترح دفع نصف أجر العامل خلال فترة مرضه ولفترة ثلاثين يومًا، ويحرم طرده من عمله خلال هذه الفترة، قال النائب لويس فانوس (وهو ليس من شخصيات الطبقة العليا):

«إن الاتجاه الديمقراطى فى جميع العالم المتحضر ينحو إلى إيجاد روح من التضامن بين العامل وصاحب العمل، بمعنى أنه ينبغى أن توجد روح كروح الأسرة بين العمال ورجال الأعمال، وعلى ذلك فإن صاحب العمل يعتنى بالعامل إذا غاب بسبب المرض، الأمر الذى يخرج عن إرادته، وعلى العامل - أيضًا - تحمل جزء من الضرر؛ إذ يتلقى نصف أجره فقط طبقًا للمادة ٣٦ من القانون المقترح»[٣٢].

واستخدم عطا عفيفى بك منطقًا مشابهًا فى مجال الزراعة، ففى مذكرة تفسيرية اقترحها لمشروع قانون لفرض التزامات اجتماعية وصحية على ملاك الأراضى (عام ١٩٤٧) قال: «إذا كان من الضرورى لنا أن نبحث عن أساس أخلاقى وقانونى لهذه الالتزامات فلن يكون هذا الأساس سوى أن الأرض الزراعية لها وظيفة اجتماعية تتضمن مسئولية وواجبًا، وما الأخذ بهذا المبدأ وما يستتبعه من التزامات إلا نتيجة شعور بالتضامن الاجتماعى الذى يتحقق ويزداد قوة بذلك»[٣٣].

(٣٢) محاضر مجلس الشيوخ، دور الانعقاد ٢١، ١٣ مارس ١٩٤٤.
(٣٣) محاضر مجلس النواب، ١ أبريل ١٩٤٦، ص١٤٤٦.

دفاعًا عن مشروع قانون قدمته الحكومة الوفدية عام ١٩٣٦ للتعويض عن الإصابات والحوادث الناشئة عن العمل، قال النائب ذو العقلية الإصلاحية عبدالمجيد صالح : «أريد من مجلسنا هنا أن يكون بعيد النظر فى معالجة الشئون الاجتماعية، عاملاً على استباق الثورة حتى قبل أن تبذر بذورها الأولى»(٣٤).

ثم يمضى مضيفًا بصراحة نادرة قوله :

«إن برلماننا أيها الزملاء الأعزاء متهم بأنه يتألف من أعضاء يمثلون أصحاب رأس المال الصناعي والزراعي، وبافتراض أننا نمثل مصالح أصحاب رأس المال.. فعلينا أن نكون كرماء وعطوفين تجاه العمال ساعين إلى تحسين ظروفهم، خشية أن يثوروا علينا غداً قائلين إن هذا كان مجلسًا يجب تغييره؛ لأنه يدافع عن أصحاب رأس المال وحدهم»(٣٥).

وفيما يتعلق بالزراعة لم يعد ممكنًا بعد فى منتصف الأربعينيات اعتناق وجهة النظر التى ترى أن الفلاح "سعيد- فقير" ولكنه قانع وراض، ففضلاً عن كل الأمراض التقليدية التى كانت تستنزف طاقة الفلاحين مثل البلهارسيا، قضت ثلاثة أوبئة حادة متوالية فى غضون خمس سنوات على حياة آلاف الفلاحين: (الملاريا فى عامى ١٩٤٢-١٩٤٣، ثم الحمى الراجعة فى عام ١٩٤٥، ثم الكوليرا فى عام ١٩٤٧) وكان الرأى الطبى هو أن الفقر (المؤدى إلى سوء التغذية) الذى يعانى منه فقراء الريف الذين يشكلون قسمًا كبيراً من سكان مصر هو السبب الرئيسى فى القابلية الشديدة للإصابة بالمرض(٣٦).

وأخذ النواب ذوو العقلية الإصلاحية يستخدمون بطريقة غير مسبوقة لغة اتهام، متحدثين صراحة عن «استعباد» الفلاح(٣٧)، ومطالبين بحمايته من استغلال كبار ملاك الأرض الذين يستخدمون أساليب شيطانية(٣٨).

(٣٤) محاضر مجلس النواب، ٢٥ أغسطس ١٩٣٦، ص٨٧.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) انظر Gallaghar، مرجع سابق ص ٢٠١.

(٣٧) انظر مداخلة النائب على الشيشينى فى مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٦، ص٦٤٧.

(٣٨) محاضر مجلس النواب ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ١٣٨٥.

ومما له مغزاه - أيضاً - أن الصناعيين الذين كانوا حريصين فى الثلاثينيات على عدم انتقاد كبار ملاك الأراضى أخذوا الآن يعدلون عن موقفهم هذا، وراح رئيس الوزراء إسماعيل صدقى يقول مؤكداً الحاجة إلى اتخاذ إجراء للإصلاح الزراعى: «ترى الحكومة أن التفاوت بين الطبقات ازداد اتساعاً فى السنوات العشر الأخيرة»(٣٩).

وفى المناسبة نفسها حذر إسماعيل صدقى من احتمالات الثورة والشيوعية فى مصر. «إن سوء توزيع الأرض الذى يسخو على فئة صغيرة من الناس من شأنه أن يشكل عنصراً مهماً لبنيان المجتمع المصرى تخشى عواقبه، من مثل تسهيل قبول أولئك المستنزفين والمحرومين للمبادئ الاجتماعية الخطيرة»(٤٠).

وعلى النحو نفسه تحدث حامد العلايلى بك عن الحاجة إلى إصلاحات «تحصيناً من الاضطراب الاجتماعى»(٤١).

وصدرت التحذيرات نفسها كأساس لخطة إصلاحية أكثر جذرية تضمنت إعادة توزيع الأراضى ووضع حدٍ أقصى لملكية الأرض، وسعى مشروع القانون الذى قدمه ميريت غالى فى عام ١٩٥٠ إلى فرض حد أدنى ليومية العامل الزراعى (أجره اليومى) هو عشرة قروش للعامل البالغ، مع ضمان ألا تقل مدة الإيجار للمستأجرين عن ثلاث سنوات (وبشرط أن لا تزيد قيمة الإيجار عن اثنى عشر مثل ضريبة الأطيان) وأن لا يزيد نصيب المالك عن نصف الناتج فى حالة الإيجار بنظام المزارعة (المشاركة فى المحصول) وفيما يتعلق بحجم الملكية كان يرى أن الحد الأقصى الأمثل هو مائة فدان، وأنه يمكن الوصول إلى هذا الحد فى نهاية الأمر بمنع من يملك هذه المساحة أو أكثر منها من شراء أرض جديدة(٤٢)، ودافع غالى عن مشروعه قائلاً:

---

(٣٩) محاضر مجلس النواب ٢٧ مارس عام ١٩٤٦، ص١٣٨٥. وكان مثل هذا الحديث بالغ الازعاج لكبار ملاك الأراضى نظراً لأن الموضوع كان عنصراً رئيسياً فى خطاب العرش الذى ألقاه صدقى فى ١٩٤٦.

(٤٠) المرجع السابق ص ١٣٤٨.

(٤١) محاضر مجلس النواب، ١ أبريل عام ١٩٤٦، ص ١٤٤٦.

(٤٢) محاضر مجلس النواب، دور الانعقاد الـ١٢، ٢٠ مارس عام ١٩٥٠، ص٢٥.

«هذا التجديد يقصد به تأمين تحول تدريجي خطواته ونتيجته منظمة ومحسوبة جيداً. إنه يحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين ، ويرفع مستوياتهم المعيشية، ويحقق أعظم المنافع للأمة؛ دون إحداث هذه التغيرات السريعة والانقلابات العنيفة التي صاحبت معالجة مثل هذه المشكلات في كثير من البلدان الأخرى»(٤٣).

أما مشروع إبراهيم شكري – الذي كان الأكثر راديكالية حتى ذلك الحين – فكان يذهب إلى أن الإيجار لا ينبغي أن يزيد على عشرة أمثال ضريبة الأطيان، وإلى نقل ملكية ما يزيد على خمسين فداناً إلى الدولة سواء كان المالك شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، وأن تعوض الحكومة الملاك(٤٤)، وعلى خلاف مشروع غالي تضمن مشروع شكري نزع ملكية عدد كبير من الملاك، أو كما قال هو:

«إن هذا المبدأ أخذ به الدستور المصري كما أخذت به كل الدساتير المعاصرة للأمم المتحضرة، إنه يجيز نزع الملكية للمصلحة العامة، وليست هناك مصلحة عامة أوضح من تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف بضعة ملايين من السكان، وحماية الأمة من الانقلابات الهدامة»(٤٥).

وهكذا أصبح ملاك الأراضي مواجهين بتحدي الدفاع عن مصالحهم في ظروف جديدة وتحت ضغط معارضة أقوى، ومن ثم أصبح عليهم أن يجدوا حججاً جديدة، وأن يطرحوا حلولاً بديلة لإعادة تنظيم العلاقات الزراعية حتى يستبعدوا حلول الإصلاح الراديكالي.

(٤٣) في هذا التجديد الشامل ما يضمن تطوراً محكم الخطوات مرتب الحلقات يصلح حال المزارعين الاقتصادية والاجتماعية ويرفع مستوى معيشتهم ويعود بأعظم الفوائد على الأمة والوطن، دون أن يحدث تلك التغيرات السريعة والانقلابات العنيفة التي اقترنت بحل مثل هذه المشاكل في كثير من البلاد الأخرى.

(٤٤) كان المتصور في المشروع أن يكون تعويض الملاك بسنوات على الخزانة بفائدة سنوية وتستهلك على مدى ٢٥ عاماً. وأن يكون ثمن البيع للفلاحين هو نفسه الذي اشترت به الحكومة من الملاك مضافاً إليه ٤ في المائة فائدة، ويدفع مقسطاً على عشرين عاماً.

(٤٥) المرجع نفسه، ص٣٣. لاحظ تكرار استخدام لفظ «انقلابات» في المقتطفين الأخيرين، ويعني حرفياً «قلب نظام الحكم».

المعكسر المضاد: أنصار نظام السوق

نتوقف فيما يلى عند نواب وصفوا قانون العمل الخاص بالتعويض عن الإصابات والحوادث المتعلقة بالعمل (الذى أقره البرلمان فى عام ١٩٣٦) وقانون عقد العمل الفردى (١٩٤١) بأنهما منافيان للعدالة، وقد عرضوا حججهم التى تؤيد وجهة نظرهم على النحو التالى:

خلال مناقشة مشروع قانون التعويض عن الإصابات والحوادث المتعلقة بالعمل (فى عام ١٩٣٦)، حذر بضعة نواب من إمكانية زيادة «تكلفة العمل» بالنسبة لرجال الأعمال وأصحاب العمل، الأمر الذى قد يعوق تنمية الصناعات الوليدة[٤٦]، وعلى سبيل المثال، قال النائب كامل الأسيوطى:

«إن القانون ليس عادلاً بالنسبة لأصحاب العمل حيث ينص على دفع نصف الأجر لفترة طويلة للعامل المصاب، فى حين لا يكون بذى نفع لصاحب العمل بأى حال... إن مثل هذه الأعباء الزائدة يمكن أن تثبط شبابنا عن المخاطرة فى ميدان الأعمال»[٤٧].

دفاعاً عن حرية التعاقد

اتخذت الدعوة المعارضة لتدخل الدولة صورة الدفاع عن «حرية التعاقد» كما عبر عنها بوضوح النائب محمد أبو الفتوح باشا فى عام ١٩٣١، فيما يتعلق بمحاولة تدخل المشروع فى تنظيم شروط عقد إيجار الأرض حين أعلن أن:

(٤٦) محاضر مجلس النواب، ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ص٨٣٤، و٢٥ أغسطس ١٩٣٦ ص٨٦٨.

(٤٧) المرجع نفسه. أورد صبحى (مرجع سابق) كمال الأسيوطى بوصفه محامياً، وهذا يجعلنا أكثر حرصاً فى فحص الصفات والمهن المختلفة، التى وضعها النواب فى اقراراتها فيما يتعلق بمداخلاتهم فى النقاش والمصالح التى يبدو أنهم يدافعون عنها.

«مشروع القانون المعروض للمناقشة هو مشروع قانون غير عادى بصورة استثنائية إذ يتعارض مع أحكام القانون العام؛ لأنه ينتهك حرية المعاملات الفردية التى ينبغى ألاَّ تُمَّس ما لم تنتهك قوانين البلاد أو ينتج عنها تعطيل للقانون والنظام»(٤٨).

كذلك عارض نائب آخر هو إبراهيم الهلالى بك مشروع القانون حول «تنظيم الإيجار» استناداً إلى أنه «يُهدد الحريات» ويعتدى على «حرمة الشروط والعقود التى ينبغى بحق وقانوناً احترامها»(٤٩).

وفى الأربعينيات كان على ملاك الأرض أن يتصدوا لتحدى الظروف الجديدة والمطالبة المتصاعدة بالإصلاح الزراعى بتطوير ردود جديدة دون انتهاك لمبدأ حرية التعاقد، وكان من خطوط دفاعهم الأولى استخدام حجج شبه فنية كما فعل النائب أحمد المليجى(٥٠) حين تحدث عن ارتفاع إيجار الأرض قائلاً:

«هناك سبب طبيعى (لارتفاع الإيجارات)... هو كثافة السكان فى المناطق التى ترتفع فيها الإيجارات، فإذا عرض أحد على المالك عشرين جنيهاً قيمة إيجارية، وعرض ثانٍ اثنين وعشرين، وثالث خمسة وعشرين، فلاشك أن المالك سوف يفضل القيمة الأعلى، ولكنه ليس هو الذى يفرضها»(٥١).

وأخذ النائب محمد الفار يقسم خمسة ملايين ونصف مليون فدان على الثلاثة عشر مليون مزارع فى مصر ليخلص إلى هذه النتيجة:

«فكأن نصيب الفرد من الأرض هو ثلث فدان تقريباً فى المتوسط، وإذن فهل ترجع العلاقة غير السعيدة بين المالك والمستأجر إلى الاستبداد، أم أنها ترجع إلى أن الأرض المزروعة لم تعد تكفى الأعداد القائمة»(٥٢).

(٤٨) محاضر مجلس النواب، ١٥ يوليو ١٩٣١، ص١٢٧.
(٤٩) المرجع نفسه.
(٥٠) ذكر صبحى فى مرجع سابق أنه من الأعيان.
(٥١) محاضر مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٦، ص ٦٤٦.
(٥٢) المرجع السابق.

وبالمنطق نفسه يتحدث النائب عبدالحميد صالح قائلاً:

«إن مشكلة الفلاح لا يمكن أن تدرس من جانب واحد فقط، هو العلاقة مع مالك الأرض الكبير، فالجانب الجديد بالدراسة هو قدرة قوة العمل الزراعية ووفرتها بالمقارنة مع مساحة الأرض المزروعة فى مصر»[٥٣].

ومن الواضح أن هذا التشخيص «المحايد» من شأنه أن يرفع اللوم عن كبار ملاك الأرض، بينما يمهد لتفسير جيو ديموغرافى للمسألة الزراعية، وكانت طرائق العلاج المقترحة منسجمة مع هذا النمط من التشخيص، فمثلاً اقترح حامد جودة النظر فى مشروع قانون لقيام ملاك الأرض بإصلاح العزب باعتباره يمثل محاولة للتوفيق بين أنصار الالتزام الاجتماعى ودعاة نظام السوق.

الإصلاح والربحية: دور مالك العزبة

لم يكن حامد جودة، وهو من زعماء السعديين، مقتنعًا بفكرة زيادة أجور عمال الزراعة لتحسين أحوالهم، لاعتقاده أن مثل هذه الزيادة سرعان ما سيلتهمها التضخم النقدى[٥٤]، واقترح بدلاً من ذلك قانونًا لإصلاح «العزب» رأى أنه يمثل وسيلة «بديلة» لتحسين الظروف الصحية والمعيشية للفلاحين العاملين بأجر الذين يعيشون فى عزب، وكان مقتنعًا بأن هذه الإصلاحات تقدم زيادة حقيقية لا إسمية فى أجور الفلاحين، وكان من بين هذه الإصلاحات أن يوفر مالك العزبة للمقيمين بها مواد البقالة بفائدة لا تزيد عن خمسة فى المائة؛ لإنقاذهم من دفع الأرباح التى تبتزها منهم دكاكين الأرياف التى تصل نسبتها إلى مائة فى المائة.

وتقضى الخطة نفسها بأن يزود المالك كل أسرة فى العزبة ببقرة أو جاموسة وحمار على أن يكون للفلاح لبنها ونصف ناتجها وللمالك نصف ناتجها الآخر أو مقابل نصيبه فى المشاركة عن المحصول، كما يصبح الفلاح مشاركًا فى ملكية

(٥٣) المرجع نفسه، ص ٦٥١.

(٥٤) محاضر مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٦، ص ٦٥٠.

الماشية التى يستخدمها، وكما عنيت إصلاحات أخرى موجهة لتحسين الشروط الصحية والمعيشية بتوفير مساحة أكبر فى العزبة لمرافقها ومساكنها، والاستخدام الجزئى لقوالب اللبن وغيرها من مواد البناء للسبب نفسه.

والجدير بالملاحظة أن حامد جودة صاغ دفاعه عن إصلاحات العزب من زاوية «الربحية الاقتصادية» قائلاً:

«فلنفرض جدلاً أننا لا نسعى إلى منفعة هؤلاء العمال، وأننا لا نرغب فى تزويدهم باللبن أو الزبد، ولنفرض أننا لا نريد سوى الربح والربح وحده، فإن هذا المشروع يحقق ما نتطلع إليه، بل يتجاوز تطلعاتنا»(٥٥).

ثم يمضى قائلاً:

«إن الفكرة التى أنا مقتنع بها ترتبط بتحقيق الإصلاح الاجتماعى بين الفلاحين ورفع مستواهم المعيشى بوسائل يقبلها الملاك ولا تلحق بهم خسارة، بل قد تحقق لهم بعض الربح، وآمل أن تؤيدونى فى الاعتماد على هذا الأساس فى كل عنصر من برنامج الإصلاح»(٥٦).

الإصلاح بدون التزامات قانونية: دور الحكومة

ولكن هناك خطًا دفاعيًا آخر يرى أن الافتقار الشديد إلى الأرض لا يُحل بالاقتراحات الراديكالية من مثل إعادة توزيع الأرض أو فرض حد أقصى لحيازة الأرض، بل إن الحكومة يمكنها ببساطة أن تستصلح أراضيها وتوزعها، ونموذج هذا الموقف النائب إمام واكد فى قوله:

(٥٥) محاضر مجلس النواب، ١٠ يونيو ١٩٥٠، ص ١٩١٧.

(٥٦) المرجع نفسه.

«إن الحكومة لديها خمسة ملايين فدان تستطيع أن تستصلحها وتوزعها على خمسة ملايين مالك فى شكل ملكيات خاصة».

ويؤكد على الموقف نفسه النائب عبدالحليم محمود على قائلاً:

«أعتقد أن هناك حلاً عمليًا يمكن أن تشرع فيه الحكومة فورًا، وهو أن تؤجر الحكومة لصغار المستأجرين الأراضى المخصصة للأوقاف والأراضى التابعة للدومين العام أو الخاضعة للإدارة الحكومية»(٥٧).

ويقترح النائب على المنزلاوى خطة مشابهة، فيدعو الحكومة إلى حل الوقف الخيرى الذى يضم مئات الآلاف من الأفدنة، وإعطاء المنتفعين به سندات خزانة بفائدة تعادل إيرادهم من أراضيهم، وتوزيع هذه الأراضى على صغار الفلاحين.

«وبهذه الطريقة تؤسسون ملكية تنتشر فى كل أنحاء البلاد، وتدرأون خطر الاشتراكية المتطرفة والشيوعية لا سمح الله»(٥٨).

إطلاق النعوت السلبية

كانت إحدى الطرائق التى دافع بها بعض النواب فى البرلمان عن مصالح كبار ملاك الأراضى ورجال الأعمال ومصالح أخرى هى اللجوء إلى إطلاق النعوت السلبية على الفئات المطلوب تأمين هذه المصالح على حسابها.

أ - إفساد الفلاح

كشفت المناقشات البرلمانية (فى عامى ١٩٣٣ و١٩٣٧) حول قانون التعليم الإلزامى وعيًا متميزًا بين الطبقة العليا بالأخطار والتهديدات التى يستتبعها ما يحدثه

(٥٧) محاضر مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٦، ص ٦٥١.

(٥٨) المرجع نفسه.

التعليم من حراك طبقى، وتم تقديم صورة الفلاح الذى يتحول من ارتداء الجلابية والطاقية إلى ارتداء ملابس الأفندية، مستكملاً ذلك بوضع الطربوش، كمؤشر مطلق على تحول مدمر اجتماعيًا ونفسيًا واقتصاديًا.

وخلال المناقشة كان النائب عزيز أباظة واحداً من عشرة نواب قدموا تعديلاً لمشروع قانون ينص من بين ما ينص عليه على منع الأطفال الذين لا يرتدون الجلابية من دخول المدارس الإلزامية فى الريف، ومطالبًا بتقصير فترة التعليم الإلزامى إلى ثلاث سنوات، وأوضح قائلاً، إن مثل هذه الفترة «غير كافية لاقتلاعه (أى ابن الفلاح) من بيئته، أو لتخلق فيه شغفًا بالطربوش والحذاء»(٥٩).

وقد حاول النائب عبدالعزيز الصوفانى أن يهدىء من هذه المخاوف قائلاً: «إن هذا (القانون) لا يعنى أننا سوف ننزع الطفل من طبقة الفلاحين إلى طبقة أعلى حتى يضع الطربوش على رأسه ويصبح أفنديًا، ويجب ألا نكون متشائمين، وعلينا أن نعرض عن الأفكار التى تزعم أن هذا المشروع سوف يأخذ الطفل من فئة اجتماعية إلى فئة أعلى»(٦٠).

كانت الملابس تعتبر رمزًا مثيراً للمشاعر على تحول غير مرغوب فيه، وهيأت للنواب فرصة كبيرة عن وقائع شهدوها فى هذا السياق، وينقل النائب عزيز أباظة لزملائه النواب صورة ما رآه فى قرية فى ميت غمر:

«لقد رأيت بعض الفلاحين يذهبون إلى حقولهم مرتدين المعاطف والجوارب والأحذية، ورأيت خمسة منهم يحملون فئوسهم وسلالهم على أكتافهم وهم يركبون دراجاتهم، ولا شك -يا حضرات النواب المحترمين- فى أنه إذا مضت الأمور على هذا النحو فسوف يأتى يوم يتبعهم فيه آخرون يقودون السيارات ولا تدفعهم حاجة أو دافع نحو حقولهم»(٦١).

(٥٩) محاضر مجلس النواب، ٢٢ مايو ١٩٣٣، ص ١٣٤٠.
(٦٠) محاضر مجلس النواب، ٢٤ مايو ١٩٣٣، ص ١٣٨١.
(٦١) محاضر مجلس النواب، ٢٢ مايو ١٩٣٣، ص ١٣٤١.

وخلال المناقشة التالية حول التعليم التى جرت فى ٩ يونيو عام ١٩٢٧ عاد النائب عوض أحمد الجندى؛ ليثير مسألة زى الفلاح قائلاً:

«فى اليوم الذى يضع فيه الفلاح الطربوش على رأسه سيصبح من الصعب عليه أن يمسك معزقته بيديه»(٦٢).

وأفحم محمد البدراوى عاشور باشا، الذى يعد عنواناً على كبار ملاك الأرض فى مصر، مناظريه بقوله إن الفلاح قد يصل به الأمر أن يلبس حتى حمالة لجوربه. وتجاوب معه عوض أحمد الجندى قائلاً:

«نعم ! حمالة للجوارب وحذاء ، وهى أشياء عديمة النفع بل خطرة إلى حد بعيد على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف»(٦٣).

وبهذا المزاج نفسه خاطب عزيز أباظة زملاءه قائلاً:

«لابد أنكم لاحظتم خلال جولاتكم الانتخابية الأخيرة أن خريجى المدارس الإلزامية فى الريف يرتدون الآن جلابيب مكوية وطواقى مزركشة وأحذية ملونة، وأخشى إذا استمر التعليم الإلزامى على حالته الراهنة أن ننتهى إلى جيل ملئ بطراوة الطباع، وأن يتحول أصحاب الجلابيب الزرقاء الذين نفخر بهم مثلاً للغيرة والكد بمرور الزمن إلى لابسى الجلابيب المكوية، وبذلك يتحولون إلى عبء على هذه الأمة، وداء من أخبث الأنواع»(٦٤).

ب – الفلاح المبذر

عندما دعا النحاس وآخرون فى يناير عام ١٩٢٧ إلى تخفيض إيجارات الأراضى الزراعية عارضهم مقرر اللجنة المختارة لبحث الموضوع قائلاً: «أقول لحضراتكم إن

(٦٢) محاضر مجلس النواب، ٩ يونيو ١٩٣٧، ص ١١٧٩.
(٦٣) المرجع نفسه.
(٦٤) المرجع نفسه، ص ١١٩٨.

العطف الذى يظهره بعض الزملاء تجاه طبقة الزراع - المستأجرين قد ينقلب فى المستقبل؛ فإننا نعرف من الخبرة - وآسف أن أقول ذلك- أن المصريين وخصوصاً صغار المزارعين لا يعرفون شيئاً من أساليب الاقتصاد والادخار [ضجة] ومن طبعهم عندما يحصلون على بعض النقود أن ينفقوها كيفما اتفق دون نظر إلى المستقبل، ولذلك فإننا إذا أفتحنا لهم هذا الباب وأقررنا لهم هذا التشريع الاستثنائى فسوف يصرون على هذه الحالة، ويتعودون على الإنفاق بحرية عندما يكسبون من الأرض التى يستأجرونها، ويهرعون فى أوقات الشدة إلى البرلمان ليسن لهم قانوناً يخلصهم من شرورها، وسيكون هذا خطراً على الملاك ومستقبل البلاد»(٦٥).

د - الأرستقراطية الجديدة

كان ملاك الأراضى أثناء الكساد تواقين للحصول على تخفيض فى ضريبة الأطيان، وكان هجومهم على ما أسموه «البيروقراطية - الأرستقراطية» استجابة للافتراض العام أن ميزانية الدولة يجب أن تكون متوازنة، وإنه إذا انخفضت الضرائب فيجب أن ينخفض الإنفاق العام أيضاً.

وناقش النائب عبدالمجيد نافع هذه القضية بعبارات واضحة جدا قائلاً:

«إن مكاتب الحكومة مكدسة بفائض من المستخدمين الذين يتلقون مرتبات عالية لا تتناسب وظروف البلاد، وهذه المرتبات الضخمة، بل الاستثنائية، التى لم يُسمع بمثلها فى أى عهد أو بلد، تترك آثارها البائسة لا على الظروف المالية فحسب، بل - أيضاً - على الظروف الاجتماعية، ولا أتردد فى أن أعلن من على هذه المنصة أن الحكومة - من خلال المرتبات الضخمة - إنما تُوجد طبقة متميزة، طبقة أرستقراطية بالمعنى الكامل للكلمة، انظر إلى التعاسة التى تلف مزاج البلاد فماذا ترى إلا أن فئة موظفى الحكومة يبنون المساكن ويعيشون فى رغد ورخاء ؟»(٦٦).

(٦٥) محاضر مجلس النواب، دور الانعقاد الثامن عشر، ١١ يناير ١٩٢٧، ص ٢٥٣.

(٦٦) محاضر مجلس النواب، ٢٥ مايو ١٩٣٣، ص ١٤٣٤.

إن المقايضة هنا واضحة: خفض ضريبة الأطيان يمكن تمويله من خلال خفض مرتبات الموظفين العموميين، وهذه الحالة من الإحباط والتوجع التى ظلت تسود بين كبار ملاك الأرض فى مواجهة كبار الموظفين الحكوميين مسَّت - أيضًا - مجموعات أخرى من الرأسماليين (أصحاب الثروات الأخرى غير الأرض)، وطفت على السطح فى كثير من التصريحات فى البرلمان فى أوائل الثلاثينيات:

«نستطيع أن نقول إن «ثروة الأمة» هى الآن فى قبضة أصحاب رأس المال، ولم تعد فى أيدى الزراع وملاك الأرض»(٦٧).

هـ - العامل الكسول

خلال مناقشات مشروع قانون عقد العمل عارض النائب أحمد والى الجندى المادة العاشرة من المشروع التى تطالب العامل بأن يدفع تعويضًا لا يتجاوز ثلاثة أيام من أجره شهريًا، عما قد يتسبب فيه خطؤه من خسارة أو تلف فى المواد أو المعدات أو المنتجات الموجودة فى مكان العمل أو فى عهدته.

«إن هذا يدعو العامل إلى التهاون والإهمال، ودعك مما يتحمله صاحب المصنع من خسارة مادية كبيرة نتيجة انتشار الإهمال والكسل بين فئة من العمال»(٦٨).

وفى سنة ١٩٤٤ كان مشروع القانون ما زال يناقش فى مجلس الشيوخ عندما أبدى العضو محمد محمد الوكيل رغبته فى تخفيض الفترة المسموح بها كإجازة مرضية فى كل شهر للعامل بأجر:

«ينبغى ألا تغيب عنا حقيقة أننا إذا أجزنا مثل هذا التشريع فسوف نوجه ضربة شديدة للصناعة والتجارة، وأود أن أستوضح عضو مجلس الشيوخ المحترم السيد/

(٦٧) المرجع نفسه، ص ١٤٣١.

(٦٨) محاضر مجلس النواب، دور الانعقاد الـ٢٦، ٣١ مارس ١٩٤١.

حسن عبدالقادر ماذا يكون موقفه إذ غاب رئيس موظفيه كل ثلاثة أيام بانتظام، وترك العمل بحجة أنه مريض ؟ ماذا سيفعل ؟ لا شك عندى أنه سوف يفصله فوراً؛ لأن شئون مكتبه سوف تتعطل ، وقد تتوقف»(٦٩).

حول التعليم

لعل الموقف من التعليم يقدم أوضح تصوير لرؤية الطبقة العليا لأقسام المجتمع المصرى والفوارق بينها ويساعد فى إلقاء الضوء على تفكيرها حول كيفية الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة، وحول خطر تغيرها؛ كذلك فهو يلقى الضوء على وجهات نظر الطبقة العليا الأكثر عمومية حول حقوق الأفراد من مختلف الطبقات فى أنواع معينة من التعليم، كما تفصح عن مناقشات وصور وتحيزات نوردها فيما يلى .

امتياز الأغنياء

بحق القدرة المالية

كان أول اشتباك برلمانى حول التعليم بين رئيس حزب الوفد سعد زغلول (الذى كان ناظراً للمعارف ذات يوم) ومكرم عبيد أحد نواب حزبه حين طرح الأخير فى عام ١٩٢٦ اقتراحاً برلمانيا بزيادة عدد التلاميذ الفقراء الذين يتمتعون بالتعليم المجانى. كان سعد زغلول آنذاك رئيساً لمجلس النواب فى عام ١٩٢٦، وكان رده:

«ألا يتفق معى مقدم الاقتراح المحترم على أن الأخذ بهذا الاقتراح يستتبع حرمان الأغنياء من التعليم ؟ قد أجد لهذا الاقتراح معنى إذا كان فى المدارس الحكومية مكان

(٦٩) المرجع نفسه.

للجميع، ولكن ما دامت الأماكن محدودة فإن تخصيص عدد محدد من الأماكن للفقراء يعنى حرمان عدد مماثل من الأغنياء ، إن الأغنياء والفقراء جميعًا مصريون متساون في الحقوق، والأغنياء قد يكونون أقوى وأقدر على الاستفادة من التعليم»(٧٠).

وعندما تكرر الاقتراح نفسه بعد عامين صوتت ضده الغالبية، وصاغ النائب عبدالسلام عبدالغفار بك اعتراضه على النحو التالي:

«يجب أن يكون منْ يلتحق بهذه المدارس قادراً على سداد مصروفات التعليم حتى المرحلة الأخيرة من التعليم، لا أنكر الإنجاز المتميز بين الفقراء ، ولكن هناك فرصة واسعة مفتوحة أمامهم للالتحاق بالمدارس الصناعية»(٧١).

بالحق الطبيعى

وكان الدفاع عن الفرص التعليمية لأبناء الأغنياء يأتى أحيانًا فى عبارات صريحة جدا، فبعد عقدين من الزمان تقريبًا كان عبدالسلام الشاذلى باشا مازال يستطيع أن يقول جازماً:

«...إن مبدأ تكافؤ الفرص يجب ألا يؤدى إلى قبول أبناء الفقراء فى المدارس الابتدائية إذا نجحوا فى المنافسة، بينما يستبعد أبناء الأغنياء إذا خانهم الحظ ولم ينجحوا، هذا هو ما لا يمكن أن أقبله أبداً»(٧٢).

وأبدى النائب سعد اللبان تعجبه قائلاً:

«هذا المبدأ [تكافؤ الفرص] يتطلب قبول الأطفال فى المدارس طبقًا [لنتائج] الامتحانات ، والامتحان فى هذه السن يثير ألف اعتراض... وهذا يعنى - حضرات

(٧٠) محاضر مجلس النواب، ٢ أغسطس ١٩٢٦، ص ٢١٩٠.
(٧١) محاضر مجلس النواب، ١٠ أبريل ١٩٤٨، ص ٦٧١-٦٧٢.
(٧٢) محاضر مجلس النواب، ٦ أبريل ١٩٤٤، ص ١٠٤٤.

النواب المحترمين– أن دخول الطلاب فى المدارس الابتدائية سوف يكون جزافيًا، ويكاد لا يكون هناك شك فى أن أبناء بعض الطبقات (العليا) سوف يخفقون (فى الامتحان). وقد يكون من بينهم ابنى أو أبناء بعضكم، وليس ما يدعو للحياء فى قول ذلك»(٧٣).

وطولبت وزارة المعارف ببناء مدارس لأبناء الأغنياء استثناء من مبدأ القبول طبقًا للجدارة العلمية الذى رحبت به الوزارة، وعن هذا الاقتراح دافع النائب أحمد صبرى قائلاً :

«إذا قيل إن هذا يُوجد تفاوتًا بين الطبقات، فإنى أرد قائلاً إن هذا التفاوت قائم فعلاً، بل إن وزارة المعارف تعترف به عمليًا، فنحن نرى كليات البنات فى الإسكندرية والقاهرة تتلقى مصروفات.. ونرى الكلية الحربية تشترط على مَنْ يؤدون الالتحاق بها أن يكونوا من أبناء المياسير، وكذلك تفعل كلية الزراعة التى تشترط أن يكون أبو الطالب رجلاً على ثراء. ولا يتناقض هذا مع واجبات الدولة الديمقراطية؛ لأن القرآن الكريم يقرر أن الله رفع بعض الناس فوق بعض درجات»(٧٤).

باسم القومية

وتطرق المتحدثون – أيضًا – إلى الإعراب من خشيتهم من النتائج التى تترتب على تحكم الجدارة العلمية مستخدمين الخطاب الوطنى السائد، وكان نقاشهم يقوم على أن نظام المدارس الخاصة الإنجليزى ليس له معادل مصرى، ومشيراً إلى الاقتراحات بأن أبناء الأغنياء يمكن أن يجدوا مجالاً فسيحًا للالتحاق بكثير من المدارس الأجنبية الخاصة الكثيرة الموجودة فى مصر، تساءل النائب سعد اللبان: «ماذا يكون مصير أبنائنا إذا لم يقبلوا فى المدارس الابتدائية؟» ورد على تساؤله قائلاً: «... فى الغالب سوف تكون البطالة أو الانفصال عن بيئتهم»(٧٥).

(٧٣) محاضر مجلس النواب، ٢٠ أبريل ١٩٤٤، ص ٤٢٧.
(٧٤) محاضر مجلس النواب، ١٣ يوليو ١٩٤٥، ص ١٠٤٩.
(٧٥) محاضر مجلس النواب، ٢٥ أبريل ١٩٤٤، ص ١٠٤٠.

وقد تحدى طه حسين، وزير المعارف الوفدى عام ١٩٥٠، مثل هذه الدعاوى قائلاً:

«سوف يقال – وقد قيل– إن هؤلاء الطلاب إذا لم يتعلموا فى المدارس الحكومية بمصروفات، أو إذا لم تتح لهم المدارس الخاصة فسوف يلجأون إلى المدارس الأجنبية. وقيل عند هذه النقطة إن الحكومة تضطر الناس إلى فعل أشياء لا تتفق وما تقتضيه الوطنية، فلماذا تُتهم الحكومة بتشجيع أمور تؤذى الوطنية، ولا يُتهم الأغنياء هم أنفسهم بتشجيع ذلك؟»(٧٦).

الانقلاب الاجتماعى والأفندية المتعطلون والحقول المهجورة:

جاءت مناقشة قانون التعليم الإلزامى فى مايو عام ١٩٣٣ فى ظل الكساد الاقتصادى العام، وساعد هذا فى تزويد معارضى القانون بمبرر مستمد من الأزمة القائمة، هو تحديداً البطالة المنتشرة، واتسعت الخشية من أن يغذى التعليم الإلزامى متلقيه حلم التحول إلى فئة الأفندية ويبعدهم عن الزراعة.

وحبذ النائب عزيز أباظة الحد من منهاج التعليم الإلزامى، ليقتصر على تعلم القراءة والكتابة والدين، قائلاً فى تعجب:

«بالنسبة للجغرافيا وما أشبه، وبالنسبة للنحو وقواعده، ما حاجته [ابن الفلاح] إليها، هل نريد أن نخرجه محاميًا؟ لدينا ما يكفى من سيل [الشبان] المتعلمين الجالسين والمتسكعين حول المقاهى وعلى أبواب المكاتب، فلا تحملونا بمزيد من المتعطلين»(٧٧).

وهكذا؛ فقد بُذل كل جهد لطمأنة النواب إلى أن الهدف الأول لمشروع القانون هو القضاء على الأمية مع الحفاظ على الوضع الاقتصادى الاجتماعى القائم، وفى الواقع

(٧٦) محاضر مجلس النواب، ١٢ يوليو ١٩٥٠، ص ١١٣٢.

(٧٧) محاضر مجلس النواب، ٩ يونيو ١٩٣٧، ص ١١٩٩.

كان المعارضون قلقين من احتمال فقدان الرصيد الجاهز المتاح من عمالة الأطفال الرخيصة، والتى فى متناول اليد للقيام بعمليات زراعية معينة، والتى تساعد فى كل الأحوال على إبقاء أجور البالغين منخفضة من خلال تغذيتها المستمره لعرض الأيدى العاملة الرخيصة .

ويعد إدعاء مشابه بأن الفلاحين لا يحتاجون إلى التاريخ والجغرافيا؛ لأنهم لن يصبحوا محامين يضيف النائب عبدالله للوم:

«أنتم تعلمون أن الفلاح الفقير وصل إلى حالة يقبل فيها قرشين أو قرشا يوميًا عن العمل من السابعة صباحًا حتى الخامسة مساءً، فكيف إذن يمكن أن نعلم ابن هذا الفلاح هذه المواد التى لا تختلف عن تلك التى فى المدارس الابتدائية باستثناء اللغة الإنجليزية، ثم نطلب منه أن يعمل فى الحقل؟»(٧٨).

وقد ترجم ملاك الأرض هذا القلق إلى مطلب (من بين مطالب أخرى) بتقصير فترة التعليم الإلزامى، واستجابة لتلك الضغوط تراجعت الحكومة فقبلت تقصير اليوم الدراسى إلى النصف، مما يعنى أن فترة هذه الحلقة الدراسية ذات الخمس سنوات هبطت فعليًا إلى سنتين ونصف، واعتُبر هذا استجابة لكلا المطلبين الإنسانى والعملى فى وقت واحد، وكان الظن أنه سيعجل بالقضاء على الأمية، لأن المدارس سوف تعمل فترتين فى اليوم، ومن ثم تستوعب ضعف العدد من التلاميذ، ومن ناحية أخرى، فإن هذا الإجراء سوف يسترضى ملاك الأرض الذين يرغبون فى مواصلة الانتفاع بقوة عمل الأطفال، ولا يودون أن يروا أطفال الفلاحين يهجرون الأنشطة الزراعية.

وقد عبر وهيب دوس بك الذى كان متوجسًا شرًا تمامًا من مبدأ تعليم الفقراء عن مخاوفه قائلاً:

«كيف تريدون – حضرات النواب المحترمين- أن نتخذ هذه القفزة الجريئة من خلال التعليم الإلزامى للأغنياء والفقراء، بتقرير أن يتعلم كل ولد بلغ السادسة (أو السابعة) بينما أبوه ينحنى على يدى فقيه القرية [الشخص الوحيد المتعلم فى

(٧٨) محاضر مجلس النواب، ٢٣ مايو ١٩٢٣، ص ١٣٦٤.

القرية عادة] قبل أن يخاطبه ! إن هذه القفزة تستتبع خطراً اجتماعياً هائلاً لا يمكن تصور أبعاده»[٧٩].

ويستطرد قائلاً :

«إن الثورة النفسية التى ستواجهنا ستكون واحدة من أخطر الأمور التى يمكن أن تواجه بلداً»[٨٠].

وهكذا يخلص إلى تلك النتيجة:

«لن نستطيع أن نعمم التعليم مرة واحدة، ولذلك، ففى رأيى، أننا يجب أن نقصر التعليم الإلزامى فى القرية على أبناء القادرين والميسورين من سكانها، وإذا كانت هناك أى أماكن خالية فيمكن أن نشغلها بالآخرين من أبناء الفقراء[٨١].

أى تعليم ينبغى أن يحصل عليه الفلاحون ؟

إن التوجيه الوحيد الذى يجوز السماح به للفلاحين فى رأى كبار ملاك الأرض القلقين من أجل استمرار العرض المطرد من الأيدى العاملة الرخيصة لعزبهم والحفاظ على العلاقات الطبقية القائمة هو ذلك الذى يبقيهم فلاحين فى نهاية اليوم. وكانت لدى النائب عزيز أباظة أفكاره الخاصة عن المواد التى يمكن تعليمها فى التعليم الإلزامى فى المناطق الريفية، مركزاً على التدريب الزراعى والدين وقواعد الحساب الأساسية، وكان يمكن - أيضاً - تعليم اللغة العربية.

«بشرط أن تكون كتب القراءة حافلة بالموضوعات المفيدة مثل دودة القطن وكيف نقاومها، وعلاقة المزارعين بقروض البنوك، وأمثلة عن أشكال القروض، ونماذج من

(٧٩) محاضر مجلس النواب، ٩ يونيو ١٩٣٧، ص ١١٩٩.
(٨٠) المرجع نفسه.
(٨١) المرجع نفسه.

أشكال عقود الإيجار، وغير ذلك من مثل هذه الأمور ذات الأهمية للتلاميذ حالما يخرجون من المدرسة ويزاولون أعمالهم، إضافة إلى إصلاح النورج والشادوف والعزاقة والتابوت...إلخ. هذا هو التعليم الذى ينبغى أن يوجد فى القرى، وبدونه لا نجنى شيئًا ونخسر كل شىء»(٨٢).

وكان وهيب دوس بك، وهو قبطى، ممن يؤمنون بحصر مواد المنهج فى الكتابة والقراءة والدين، ولكنه كان يؤمن - أيضًا - بجعل الدين هو أساس التعليم الإلزامى. وها هو يعلن بقوة :

«أنا لا أتملق أحداً... ولكننى مقتنع بأن الدين هو الروح والضمير للصفوة واللجام للعامة، وأن الشخص الذى لا تستطيع أن تزرع فيه الفضائل بالطرئق التى تتطلب سموًا فى المعرفة يمكنك أن تزرعها فيه بوسيلة الدين»(٨٣).

بل إن وهيب دوس يمضى أبعد من ذلك مقترحًا أن يذهب الأطفال إلى العمل فى الصباح وإلى المدرسة فى المساء فقط، ما دام آباؤهم يحتاجون إلى القروش القليلة التى يجنونها من عملهم، وأن أشغال صاحب العمل لا يمكن أن تنتظر حتى المساء(٨٤).

ويصل الأمر بالنائب عزيز أباظة إلى المطالبة باتخاذ إجراءات أشد تضمن ألا تنتقص العملية التعليمية شيئًا من النشاط الزراعى، ويقول بكل جدية:

«ما هى الوسائل التى اتخذتها أو حتى فكرت فى اتخاذها وزارة المعارف لتجبر نعم تجبر هؤلاء الأطفال - وأقولها عاليًا - على الذهاب إلى الحقول والمصانع ليساعدوا آباءهم بدلاً من أن يتجمعوا حول مدارسهم يلعبون ويلهون كما تدعوهم طفولتهم»(٨٥).

وقد اقترح طريقتين لإجبار هؤلاء الأطفال على العودة إلى الأنشطة الزراعية؛ فأضاف إلى المادة القانونية التى تفرض عقوبة على الآباء الذين لا يرسلون أطفالهم

(٨٢) محاضر مجلس النواب، ٩ يونيو ١٩٣٧. ص ١١٩٩.

(٨٣) المرجع نفسه ص ١٣٥٦-١٣٦٥.

(٨٤) محاضر مجلس النواب، ٢٣ مايو ١٩٢٣، ص ١٣٦٤.

(٨٥) المرجع نفسه.

إلى المدرسة (وهى الفقرة التى لم تطبق فى الواقع قط) فقرة تنص على معاقبة الآباء الذين لا يشرفون على أطفالهم، ويضمنون أن ينفقوا بقية اليوم فى الحقوق والمصانع. وكانت الطريقة الثانية أن يُعهد إلى الإدارة بهذه المهمة. وقد دافع بحماسة عن مقترحاته فى مواجهة ما أثارته من رد فعل عدائى فى مجلس النواب مؤكداً بقوة:

«إنه لخطر أن نمكن الأطفال فى الجزء الباقى من اليوم من أن يلعبوا حول المدرسة أو قريباً منها، إنه الخطر نفسه الذى يهدد مستقبلنا والذى يجب أن نعمل على مجابهته»(٨٦). ومع تقديم مفهوم المنافسة على أساس الجدارة حول عدد محدود من الأماكن فى المدارس، ورفع راية تكافؤ الفرص، ما زال الوفدى أحمد نجيب الهلالى الذى أصبح وزيراً للمعارف فى عام ١٩٤٤ يقدم تنازلات ملحوظة لكبار ملاك الأرض، ولهذا الغرض رفض الهلالى دمج التعليم الإلزامى المجانى الذى لا يسمح لخريجيه بالالتحاق بمراحل أعلى من التعليم مع التعليم الابتدائى الذى تدفع فيه مصروفات، ويسمح لخريجيه بمواصلة تعليمهم فى مراحل أعلى، بل إنه عندما أصبح التعليم الابتدائى نفسه مجانياً آنذاك تعهد بتحويل المدارس الإلزامية فى الريف إلى مدارس زراعية يدرَّس فيها قدر أقل من التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، وكان هذا الأسلوب من العمل مقارباً للمقترحات التى طرحها النواب المتشددون أمثال محمد عزيز أباظة أثناء مناقشات عام ١٩٣٣ والتى اعترض عليها المجلس آنذاك. وأوضح الهلالى أنه يعتقد أن:

«من الشطط الزعم بأن التعليم الابتدائى معمم فى البلدان الأخرى، فلماذا لا يعمم فى مصر؟ إننى أعتقد -أيها النواب المحترمون- أن التعليم الابتدائى إذا دخل القرية فسوف يفسدها»(٨٧).

وفى الواقع، وبالنظر إلى محدودية الميزانية ؛ فإن هدف مجانية التعليم الابتدائى والثانوى الذى وعدت به الحكومة الوفدية حالما وصلت إلى السلطة فى عام ١٩٤٢، ونفذته وزارة وفدية لاحقة فى عام ١٩٥٠، كان لابد أن يُنفَّذ استقطاعاً من التوسع فى التعليم الإلزامى ومحو الأمية وخصوصاً فى الريف.

(٨٦) محاضر مجلس النواب، ٩ يونيو ١٩٣٧، ص ١١٩٩.

(٨٧) محاضر مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٤، ص ٤٨٧.

تعليم فقراء الحضر

على الجبهة الحضرية أشير فى أواخر العشرينيات إلى حقيقة أن الاعتمادات المالية المتاحة للتعليم غير كافية، ولذلك فإنه من قبيل إهدار الأموال توفير التعليم (الابتدائى والثانوى) لأولئك الذين لا تستطيع قدراتهم المالية أن تحملهم إلى المرحلة التالية من التعليم، وأن من شأن ذلك أن يعوق فقط التلاميذ الآخرين القادرين على الاستمرار فى مواصلة دراستهم، وأن المدارس المناسبة للفقراء هى -فى نهاية الأمر- كما أشير إليه سابقًا المدارس الصناعية(٨٨).

وفى الثلاثينيات هاجم وجهة النظر هذه النائب عبدالمجيد نافع الذى طالب بألا يكون هناك ربط بين ميزة نوع من الثروة ونوع آخر هو تحديداً للمعرفة؛ لأن من شأن ذلك أن يشكل فى الأمة طبقة أرستقراطية فى كلا العلم والثروة، ولأن بين الفقراء من لو أتيحت لهم فرصة التعليم مثلما تتاح للأغنياء لتفوقوا عليهم كثيراً»(٨٩).

وقد وجد نائب آخر (السعيد حبيب) هذا التصريح لا أخلاقى حتى إنه قاطعه بقول فظ: «لا تعلموا أولاد السفلة»(٩٠).

وفى المقابل دافع عبدالمجيد نافع بإصرار عن التعليم من أجل الاستنارة بغض النظر عن قدرة البلاد على التوظيف (وكان من أوائل مَنْ اقترحوا فكرة إمكان هجرة شباب المتعلمين)، ووصف دعوته إلى رفع القيود عن فرص التعليم بأنها سياسة تدعو إلى «الحرية». وسرعان ما رد عليه نائب زميل قائلاً إنه يعتقد أنها سياسة تدعو إلى «الفوضى»(٩١).

وكان هناك اقتراحان أثارا استجابتين مختلفتين: اقتراح بزيادة عدد التلاميذ الفقراء الذين يعفون من المصروفات الدراسية من بداية السنة الدراسية، وهذا الاقتراح لقى مقاومة ضارية. وفى المقابل كان هناك تعاطف أكبر عبر عنه النواب إزاء اقتراح

(٨٨) محاضر مجلس النواب، ١٠ أبريل ١٩٢٨، ص ٦٧١-٦٧٢.

(٨٩) محاضر مجلس النواب، ٦ مارس ١٩٣٣، ص ٥٨٨- ٥٨٩.

(٩٠) المرجع نفسه.

(٩١) المرجع نفسه.

آخر باستمرار الطلاب الذين دخلوا المدرسة بنظام المصروفات المعتاد إذا عجز آباؤهم بسبب ظروف الكساد عن تسديد المصروفات عن بقية العام الدراسى[٩٢]، لقد كان إبقاء «معتاد الفقر» خارج المدرسة التى ربما لم يكن له أن يدخلها قط أسهل من حرمان أولئك الذين ينتمون فى الغالب إلى الطبقة المتوسطة وتعرضوا بصورة استثنائية ومؤقتة لنوع من الافقار، من التعليم الذى يتوقعون الحصول عليه، والذى اعتادوا عليه فعلاً.

فى منتصف الأربعينيات أصبح التغيير فى نغمة الحديث عن «تكافؤ الفرص» وفى طريقة تناوله أكثر وضوحاً، وتبدو هذه النغمة الجديدة فى خطاب أحمد نجيب الهلالى وزير المعارف حين حاول تهدئة المخاوف التى ما زالت سائدة بين نواب الطبقة العليا بالعبارات التالية:

«قد يعتقد البعض أن فقر الفقراء شرط لازم لثراء الأثرياء، وأن استنارة الفقراء وتوسيع آفاقهم من خلال التعليم تضر بمصالح أصحاب الثروة، وهذا وهم لا أساس له، بل إن الخبرة تدحضه مباشرة، لأن العامل المتعلم أكثر نفعًا وأسرع إنتاجًا وأكثر مهارةً، ومن ثم فهو أنفع لصاحب العمل من العامل غير المتعلم»[٩٣].

وعلى كل حال فإن جدَّة اللغة التى استخدمها الهلالى جديرة بالملاحظة؛ إنها المرة الأولى التى تُستخدم فيها صياغات مثل «تكافؤ الفرص» و«العدالة الاجتماعية»، والمرة الأولى التى توضع فيها على نحو قاطع ومُبِين أن العاملين لا يمكن أن يقتصر دورهم على أن يكدحوا، ويكدحوا فقط، بينما تحرمهم الحكومة من «حقهم فى التفكير والتمتع بحق المعرفة»[٩٤].

(٩٢) المرجع نفسه ص ٣٢٢- ٣٢٣.
(٩٣) محاضر مجلس النواب، ١٤ يناير ١٩٤٤، ص ٣٢٦.
(٩٤) المرجع نفسه، ص ٣٢٢.

خصائص خطاب الطبقة العليا

إضفاء الطابع الأخلاقى على المصلحة

بُذلت فى هذا الفصل محاولة لإظهار كيف أن النواب والشيوخ مالوا إلى إضفاء الطابع الأخلاقى والقانونى على مصالحهم؛ بتقديم دعاواهم متنكرة خلف نقاب شفاف من «المصلحة العامة» مثل: الحفاظ على الثروة الوطنية، ومساعدة الفلاحين (يعنى كبار ملاك الأرض)، وحماية الصناعة الوليدة..إلخ. وفى أمثلة أخرى اتخذت المحاولات لإسقاط تشريع ما دفاعًا عن «المصالح الخاصة» قناع التظاهر بالدفاع عن مصالح أولئك الذين يقصد التشريع حماية مصالحهم.

فقد أكد المدافعون عن «المصالح الزراعية» حاجة الفلاحين إلى الدخل الناجم عن عمل أطفالهم، والذى قد يضيع منهم إذا ذهب أطفالهم إلى المدارس، ولوَّح المدافعون عن «المصالح الصناعية والتجارية» بشبح البطالة والتشرد الذى يواجه العمال إذا تم سن قانون عمل خاص من شأنه أن يزيد على الصناعة عبء التكلفة الاجتماعية للعمل، وفى الحقيقة فإن هذا الاستخدام لـ«اللغة الأخلاقية» تقاطع مع كل المناقشات البرلمانية حول قضايا التعليم والزراعة والعمل، وهذا الاستخدام «للغة الأخلاقية» يمكن النظر إليه باعتباره نوعاً من الخطاب الهادف إلى اكتساب «المشروعية» تلجأ إليه الطبقة العليا فى كل مكان فى العالم، وفى هذا الصدد فإن استخدام النائب كلمات قوية مثل الرأفة والرحمة والشفقة فى بعض المناقشات البرلمانية إنما يستحضر «عالمًا كاملاً من البنى المرجعية» تدخل فيه الآن هذه الكلمات بطريقة تضفى المشروعية «على كلماته الأخرى وأفعاله المقصودة والحالة الفعلية لوعيه [الطبقى]»(٩٥).

(٩٥) انظر:
G. A. Peacock, "Verbalizing a politicalact: towards a politics of speech" in M. M. Shapiro (ed) "Language and politics" (Oxford, of Blackwell, 1948) p. 27.

اللغة الأبوية

إن تقديم التشريعات المفيدة للفلاحين والعمال باعتبارها «هبة»، هو امتداد للغة المستخدمة لتصوير سخاء العطايا «الممنوحة» من وقت لآخر للفلاحين في العزبة.

والاستخدام المتكرر لمفردات «العطف والرأفة والرحمة والإحسان» في الخطب والمناقشات البرلمانية، والاستخدام النادر لكلمة «العدالة» لتبرير الموافقة على مشروعات الإصلاح، إنما كان بمثابة الصدى للمنطق الملكي السامي الذي كان يعزو ما يتضمنه إلى العطف الملكي، وما هذا إلا تذكير بأين تقع السلطة؟ بين يدي المالك الذي يختار الشيء إظهاراً لكرمه، وليس بين يدي أولئك الذين يطلبونه ويلحون في طلبه. وبينما أعمال الإحسان والكرم يمكن دائماً من الناحية النظرية الامتناع عنها؛ فليست كذلك الحقوق.

إن التناقض بين اللغة المستخدمة في البرلمان التي تستحضر الرأفة والشفقة والتماثل مع الفلاحين، وبين سياسة الإبقاء على دخل الفلاحين عند حد الكفاف، ووقف مشروعات الإصلاح للعلاقات الزراعية، إنما يعكس التناقض الحاد الذي كشف عنه الفصل السابق في تصورات الطبقة العليا من الفلاحين، وهو يعكس – أيضاً – الخطاب الذي دأبوا عليه في عزبهم؛ خطاباً يربط أفكار وآراء السلطة والنفوذ بمفردات أبوية تصور المالك «أبا»، «المالك والفلاحين أعضاء في أسرة واحدة»[96]، وبذلك يفيد في تقديم هيكل للعلاقات في العزبة، وفي المعالجة السلمية للتوترات والتناقضات (أو التعمية عليها).

(٩٦) هناك كثير من التصريحات اللافتة للنظر في هذا المعنى. «نحن جميعاً ننتمي إلى نفس الدماء، ونحن أعضاء في أسرة واحدة» (النائب على المنزلاوي، ١٩٣٣)؛ «تقوا أن مالك الأرض يعامل المستأجر الصغير كما يعامل الأب أفراد أسرته» (النائب على المنزلاوي، ١٩٣٣)، «ينبغي أن نعرف أن الفلاح ومالك الأرض أخوان لاينفصلان» (النائب محمد الفار، ١٩٤٦).

التحول فى اللغة من الهبة إلى الالتزام

كان أكثر التعبيرات شيوعاً فى أواسط الأربعينيات هو «الفقر والجهل والمرض»، وهو ثالوث كان يرتَّب بصور مختلفة تبعاً لتفضيلات أو تركيز مختلف مستخدميه.

ويبدو أن استخدام أحمد نجيب الهلالى كان النقطة التى انطلق منها هذا التعبير. ففى يناير عام ١٩٤٤ أعرب عن تصوره أن الجهل هو «النواة التى يدور حولها الفقر والمرض والإدمان والإجرام»(٩٧) وفى المناقشات عن وباء الملاريا فى أبريل عام ١٩٤٤ كان هناك ربط واضح بين الفقر والمرض، وربط النحاس باشا بين أشد المناطق تعرضاً للمرض وسيادة ملكيات الأرض الكبيرة فيها، وتحدث النائب محمد شعراوى عن سيادة «الفقر والجوع والعرى»(٩٨).

ومع ذلك فربما كانت أول صياغة محكمة وموجزة للتعبير عن تلك القضية هى تلك التى وضعتها لجنة الشئون المالية خلال حكومة ائتلاف السعديين والأحرار الدستوريين والكتله والوفدية عامى ١٩٤٤-١٩٤٥ والتى حددت العلل الاجتماعية للمجتمع فى ثلاث «الفقر والجهل والمرض»(٩٩)، ويبدأ نواب غير وفديين مثل على منصور فى منازعة اللجنة فى تصورها أن الجهل هو جذر العلل الاجتماعية الأخرى، وقال منصور:

«لا أتفق مع اللجنة فى ذلك، وأرى أن الإصلاحات ينبغى أن تجرى فى كل المجالات الثلاثة على قدم المساواة؛ فلا يأخذ أحدها أسبقية على الآخرين، فلو أننا علمنا الفقير ثم لم يستطع أن يجد ما يكفيه للبقاء أو ليحيا الحياة التى يجد نفسه جديراً بها فسوف يدفعه هذا إلى اعتناق الأفكار الثورية التى لا تتحملها الظروف الاقتصادية للبلاد، والشىء نفسه ينطبق إذا أتحنا له وسائل الصحة بينما هو جاهل؛ فلن يستطيع أن يعرف فائدتها»(١٠٠).

(٩٧) إلى غير ذلك ذهب عضو الشيوخ راغب إسكندر عندما صرح فى المجلس فى ١٤ فبراير ١٩٥٠ بأن «البدء بمقاومة الفقر والمرض ألزم لهؤلاء البؤساء من تعليمهم مجاناً».

(٩٨) محاضر مجلس النواب، ٢٨-٢٩ فبراير ١٩٤٤.

(٩٩) محاضر مجلس النواب، يونيو- يوليو ١٩٤٥، ص١٠٥١. كان وزير المالية مكرم عبيد أصلاً سياسياً وفدياً قيادياً، وأصبح فى فترة مجلس النواب هذا رئيساً لحزب الكتلة الوفدية.

(١٠٠) المرجع نفسه.

إن الإشارة المتكررة لثالوث «الفقر والجهل والمرض» تمثل محاولة من كثير من نواب الطبقة العليا؛ ليسقطوا على أنفسهم ضرباً من الإصلاحية؛ ليظهروا فى انسجام مع الروح الراديكالية للأربعينيات، حتى لو ظلت هذه الشقشقة البلاغية تركض خلف الوقائع الاجتماعية السياسية المحددة.

بل إن رئيس الوزراء صدقى اتخذ عام ١٩٤٦ من مكافحة «الفقر والجهل والمرض» شعاراً لحكومته خصصت له المادة ٢٥ من الميزانية[١٠١]. وبعد ذلك درجت الحكومات المتوالية على تبنى هذا الشعار حتى قامت ثورة ١٩٥٢.

إن هذه الأعداء الثلاثة لم تكن فى واقع الأمر إلا تجريداً، تجريداً يحرف الانتباه - قصداً أو بدون قصد - عن تحديد الأعداء الحقيقيين الذين يهددون النظام الاجتماعى القائم، ومن المثير - أيضاً - أن نقارن التوظيف المتناقض ظاهرياً لأفكار «الفوضى والتهديد بالثورة والانقلابات الاجتماعية من جانب أولئك الراغبين فى إدخال إصلاحات تتعلق بالعمل والأرض والتعليم لصالح الفقراء (تحاشياً لثورة محتملة)، ومن جانب أولئك الذين يحذرون -فى المقابل- من مغبة إدخال مثل هذه التغييرات، وخصوصاً فى حقل التعليم، خشية من احتمال وقوع مثل هذا الحدث.

ملحوظات ختامية

ما تشف عنها المناقشة السابقة هو صورة عامة لمصر: طبقاتها وعلاقاتها المتداخلة. إنها صورة يواصل فيها كبار ملاك الأرض تكريس وضعهم فى توجيه دفة المجتمع، بينما يلاحظون توسع الصناعة والتجارة وصعود بيروقراطية الدولة، وقد خففت من اتجاههم تجاه هذه التطورات مشاركتهم الجزئية فى هذه المجالات الصاعدة، لا باعتبارها منافذ مفيدة لتنويع الاستثمار فقط، ولكن بوصفها - أيضاً - أداة مفيدة فى استيعاب قوة العمل المتعلمة النامية باطراد، غير أنه فى فترات الأزمة كان

(١٠١) انظر محاضر مجلس النواب، ١ أبريل ١٩٤٦، ص١٤٤، ص ١٤٤٧.

الشعور الحاد بانعدام الأمان لدى ملاك الأرض يطلق العنان لسخطهم المكبوت على مجموعات (مثل الصناعيين وكبار البيروقراطيين)؛ بسبب أنهم لا يشاركون ملاك الأرض محنتهم، ويهددون بإزاحتهم من قمة الهرم الاجتماعي والثروة.

أما الصناعيون فكانوا من جانبهم يبدون ولاءهم دائمًا لمصر باعتبارها «بلداً زراعيًا بالدرجة الأولى» متخذين موقفًا حذراً تجاه الزراعيين ذوى القوة والنفوذ، بينما يدعون إلى الفخر بإنجازات مصر الصناعية ويعترفون بالحاجة إلى حمايتها، وهو أمر كانوا يرون أنه يؤهلهم للمعاملة التفضيلية نفسها التى كان يحظى بها من جانب الدولة الملاك الزراعيون، وبالرغم من انتقاد صدقى لسوء توزيع الثروة الزراعية بما يزيد من التفاوت بين الطبقات، ويشجع على اعتناق الأفكار الاجتماعية الخطرة؛ وبالرغم من توسيع السعديين النسبى لنطاق الفرص التعليمية أمام الفقراء؛ فإن سياسات الصناعيين لم ترتق قط فى الحقيقة إلى أن تكون هجومًا جاداً على المصالح الزراعية. وكان كلاهما -الزراعيون والصناعيون- يشتركون فى رؤية اجتماعية محافظة لا تسمح إلا بتغيير تدريجي، وتجمعهم الخشية الأساسية من أن المالكين هم دائمًا تحت تهديد المجردين من الملكية. وكان ملاك الأرض والصناعيون فى الأربعينيات يشتركون على السواء فى رؤية تذهب إلى أن مصر تهددها الأخطار من كل الأنواع: هبات الفلاحين، والبطالة، والشيوعية، والثورة. غير إنه بينما كان قسم من الصناعيين يرى أن تشريعًا محسوبًا للعمل ، وشيئًا من التلاؤم مع مطالب العمال يمكن أن يهدئ العلاقات فى المجال الصناعى والتجارى ؛ لم يكن هناك بين الزراعيين اتجاه مماثل ، بل ظلوا إلى حد بعيد معارضين لأى تنظيم للعلاقات الزراعية، مغذين المخاوف من أن أى تنازل مهما يكن بسيطًا سوف يفتح الطريق للكثير من التنازلات الأكثر جوهرية.

وكان الريف -من منظور كبار ملاك الأرض- يتمتع بتوازنه المستقر الخاص الذى لا يجوز أن يزعزعه تدخل خارجي، وكان ينبغى على الفلاحين وذويهم أن يواصلوا عمل ما درجوا على فعله منذ أزمان لا تعيها الذاكرة، ويعنى هذا تحديداً فلاحة الأرض، وكانوا يرون أن إدخال أى نوع من الراحة على حياتهم لن ينتج عنه إلا إضعاف قوتهم وجلَدهم، ومن ثم تقليل إنتاجيتهم، وكانوا يعتبرون العلاقات الاجتماعية القائمة مقدسة تقريبًا، وإن التقاليد هى شيء أعلى من مجرد قانون، وطبقًا لذلك فإن

مالك الأرض الكبير كان أهم شخصية محلية، بل إنه يفوق فى مكانته مأمور الشرطة المحلى ووكيل نيابة الناحية اللذين كانا يتعاملان معهما بتبسط وبلا كلفة. إن مالك الأرض هو "البطريرك" الأعلى للناحية، وعندما بدا فى الأربعينيات أن من الصعب إنكار الحاجة إلى «بعض» الإصلاحات اعترفوا بضرورة تحسين صحة الفلاحين، ولكنهم ظلوا ينظرون بحذر شديد إلى تعليم الفقراء، سواء فى الريف أو الحضر، ولم يكن هناك تمويل أو فرص عمل مستقبلية أو أماكن فى المدارس بما يسمح لهم برفاهية التعليم العالى، ولم يكن هناك للفلاحين سوى التدريب الزراعى، ولفقراء الحضر سوى التدريب الصناعى والمهنى.

الدفاع عن التدرج كأسلوب للتغيير

إن إصرار كثير من النواب على حكمة «التدرج» و«الحرص»، بدلاً من «الاندفاع» و«القفز فى الفراغ»، فى ممارسة الإصلاح الاجتماعى فى مصر ما قبل الثورة قد يكون مسئولاً – أيضًا – عن تعطيلهم للتشريعات التى رأوا فيها تهديداً اجتماعياً عن طريق اتباع تكتيكات للتسويف أُحكِم إخفاؤها وتدبيرها.

كانت كلمة «التريث» إحدى أكثر الكلمات تردداً على ألسنة النخبة الحاكمة المصرية، وأظهر المدافعون عن المصالح الصناعية الاتجاه المحافظ نفسه تجاه التغيير بتبرير تأجيلات لا نهاية لها لإخراج التشريع متذرعين بضرورة الدراسة المتأنية.

ورداً على سؤال للنائب زهير صبرى فى عام ١٩٣٠ حول مصير تشريع العمل قال ممثل وزير الداخلية:

«إن الوزارة تعد الآن مشروع قانون لحماية العمال، ولكنها تفعل ذلك فى تؤدة بسبب أهمية القضية نظراً لوضع عمالنا»

«إن انشغال الحكومة بالعمال والحرص على مصلحتهم هو السبب فى هذا التأنى فى إعداد هذا التشريع الذى يهمهم»[١٠٢].

(١٠٢) محاضر مجلس النواب، ١٧ أبريل ١٩٣٠، ص ٣٤٧.

ورداً على إزعاج وإلحاح النائب عبدالرحمن عزام فى هذه النقطة قال: «لا نرى سبباً للنزاع، الحكومة ترى أنها يجب أن تتمهل فى الأمر، والسيد المحترم يعتقد أنها يجب أن تسرع، فإذا كان يرى أن السرعة ضرورية فليتقدم هو إلى المجلس بمثل هذا التشريع ما دام يجد الأمر بسيطاً! والحكومة لا تعوقه عن فعل ذلك، ولكنه لا يستطيع بمطالبة الحكومة بالإسراع أن يأمل فى تغيير اقتناع الحكومة، أو أن يدفعها إلى اتباع طريق غير الذى رسمته لنفسها فيما يتعلق بهذا التشريع»[١٠٣].

وعلى الرغم من أن مشروع القانون أمضى عاماً كاملاً فى أروقة المجلس (فى اللجنة البرلمانية للعمل والشئون الاجتماعية) فإن مطالبة وزير الشئون الاجتماعية الوفدى بالتعجيل بإصداره سرعان ما قُبلت بمعارضة النواب[١٠٤].

وكانت إحالة مشروع قانون غير مرحب به إلى لجنة غالباً ما يعنى وضعه على الرف، فإذا ما تابعه مقترح المشروع فإن اللجنة قد ترفضه مبدية تبريراً موجزاً لقرارها دون أن تحيله إلى المجلس لمناقشته، وكان تبرير اللجنة يُزاح إلى نهاية بيان قد لا يُرفق حتى بالمجلد الذى يحتوى على محاضر جلسات مجلس الشيوخ والنواب، الأمر الذى يعفى النواب والشيوخ من السماح بالدفاع الصارخ عن المصالح الذاتية أو معارضة مصالح الأغلبية.

وهكذا فتحت ذريعة الحاجة إلى التحلى بالحرص، والقيام بدراسة شاملة ومتأنية، تأجل كثير من مشروعات القوانين آجالا طويلة، إن لم يكن صُرف النظر عنها نهائياً. وتكتيكات التسويف والإيقاف هذه هى ما دفع النائب إبراهيم شكرى إلى أن يلاحظ أن:

«القضايا ومشروعات القوانين التى تؤثر فى الأقسام العريضة من الشعب تمضى ببطء شديد [فى البرلمان] بينما القضايا التى تمس طبقة محدودة من الناس [يعنى الطبقة العليا] بُت فيها على وجه السرعة (ضجة كبيرة)»[١٠٥].

(١٠٣) المرجع نفسه.
(١٠٤) المرجع نفسه ص ٣٥٠.
(١٠٥) محاضر مجلس النواب، ٢٢ مايو ١٩٥٠، ص٥٢.

خاتمة

بعد الاطلاع على العديد من الكتابات حول التاريخ المصرى الحديث تمثل هذا الدراسة محاولة لتبين مكان «الطبقة العليا» من هذا التاريخ ، باستخدام منظور جديد وحيث هدفت هذه الدراسة إلى تفحص الطبقة العليا «من داخلها» موظّفةً مقابلات واسعة كمنهج من التاريخ الشفاهى، وكذلك فحص المادة التى كتبها أعضاء تلك الطبقة وكان المبدأ الذى اهتديت به ألا أقتصر فى البناء على القرائن التى يمكن التثبت منها، بل أتجاوزها إلى التصوير (the representation).

وقد حاولت خلال الدراسة أن أقدم شيئًا من النوادر التى تصور كثيراً من النقاط التى طرحتها، وينبع هذا من اعتقادى أن البحث التاريخى كثيراً ما تسلب منه قوته وحيويته بالتجريد الجاف والافتقار المعيب إلى ضرب الأمثلة الحيَّة، وأعتبر دائمًا أنه من حسن الطالع أن يتاح للكتابة التاريخية شيء من الطلاوة والحيوية التى يتمتع بها عالم السرد القصصى، وعلى المستوى المنهجى كانت أفكار ومفاهيم مثل المحيط العام والثقافة السياسية والخطاب الخاص والعام بمثابة أحجار البناء التى أهتديت بها سواء فى معالجة مادة الموضوع أو فى إعادة بنائها وتركيبها.

وكان من بواعث عدم ارتياحى لمعالجة النظرية الاجتماعية والسياسية لموضوع الطبقات ، عموميتها المدعاة فيما يتعلق بتميز طبقات معينة بملامح معينة تنسب إليها بغض النظر عن الزمان والمكان المحددين اللذين توجد فيهما هذه الطبقات، وآمل أن أكون قد رسمت فى هذا العمل جوانب من الملامح المحددة للطبقة العليا المصرية من الثورة الشعبية فى عام ١٩١٩ إلى ثورة عام ١٩٥٢ التى قام بها الضباط الأحرار، وآمل أن أكون قد أوضحت أن هذه الطبقة تعرضت للتغيير خلال هذه الفترة فى جميع النواحى الحجم والتكوين وأسلوب الحياة والتصورات ، لقد تأثرت باتجاهات مثل الحضرنة وكوزموبوليتانية المجتمع الحضرى، وندرة الأراضى الزراعية، والضغط الديموغرافى،

وتكوين دخول كبيرة من أنشطة غير زراعية ، وقد تأثر خطابها بمختلف المنعطفات التاريخية ، ففى ثورة ١٩١٩ طرحت تعريفاتها الخاصة للمصلحة الوطنية، وفى أزمة الثلاثينيات اعترى خطابها بروز الآراء المتحيزة والتصوير النمطى المقولب للآخر، ومع نمو النزعات الراديكالية فى المجتمع خلال الأربعينيات تميز خطاب الطبقة العليا باستخدام حجج اقتصادية .

كشفت نتائج هذه الدراسة عما فى الطبقة من دينامية وتغير وتنوع والتباسات، باعتبارها كائنًا حيًا فى حالة تطور، وكانت إعادة النظر فى حد الخمسين فدانًا الذى طرحه كرومر، كمؤشر إلى عتبة الحد الأدنى «للملكية الكبيرة» للأرض فى صميم الموضوع ، وكان اختلاف التصورات بشأن هذه العتبة (التى تراوحت على نحو مختلف بين ٢٠٠ و٥٠٠ فدان) والتى طرحها مَنْ أجريت معهم المقابلات ، مؤشراً على مرونة هذا المعيار الذى يفرض فيه عمومًا أن يربط حجم حيازة الأرض الزراعية بمستوى معين من الدخل لذا تعرضت هذه العتبة للتغير عبر الزمن بتحرك أسعار التركيبات المحصولية صعوداً و هبوطًا مقارنة بمصادر الدخل الأخرى.

مرت الطبقة بتحول مستمر، وشاهد ذلك السلاسة التى تعامل بها أعضاء الطبقة مع تغيير الزى والموضة ، والطريقة التى نقلوا بها بيوتهم من حى إلى آخر، وتغييرهم للشواطئ التى يرتادونها صيفًا تباعًا بعد أن تغزوها الطبقات الأدنى ولفقد الهدوء والخصوصية ، وقد اتسعت بالتالى المسافة بين الطبقات عبر الزمن، لا لأنهم يعيشون ويتسوقون ويسرون عن أنفسهم فى أماكن مختلفة فقط ، وإنما – أيضًا – لأن طريقتهم فى ممارسة كل ذلك أخذت تتمايز وتتباين بصورة متزايدة ، وعلى سبيل المثال فإن الممارسات المتبعة فى الأعياد الدينية أو فى المناسبات العامة (أو فى أيام الأسبوع أو أيام الراحة مثل الجمعة والسبت والأحد) تحولت من وسيلة لتوحيد المجتمع إلى وسيلة لتفريقه على أساس طبقى ، فلم يعد كل الناس يتجمعون سواء فى صلوات الجمعة أو فى مناسبات عمومية مثل إرسال المحمل إلى الكعبة، اتخذ المصريون الأكثر تأوروبًا الراحة الأسبوعية المسيحية/ اليهودية بدلاً من يوم الجمعة التقليدى ، وهو ما شهد عليه حرصهم الشديد على متابعة سباقات الخيول يومى السبت والأحد.

تميز سلوك الطبقة واتجاهاتها نحو المكان وغير ذلك بتنوع عظيم ، فكان هناك من يفضلون سكنى الإسكندرية أو عاصمة المديرية الأقرب إلى عزبهم ، وكان هناك - أيضًا - من يقضون الصيف فى أوروبا أو لبنان أو فى المنتجع المصرى رأس البر، أو حتى فى عزبهم. كان هناك من يستمعون إلى أم كلثوم ومن يفضلون الاستماع إلى المغنية البرتغالية أماليا رودريجيز، وكان هناك المبذرون ومن هم أقل تبذيراً، وكان هناك المتعلمون تعليماً عالياً والمهذبون ومن هم فى الجانب الريفى غير المصقول ، وتوقف كثير من ذلك على مدى اقترابهم من الأرض أو ابتعادهم عنها، وربما توقف على ذلك وصفهم إما بالأعيان أو بالذوات.

ويظهر الغموض عندما نتحدث عن تصورات أبناء الطبقة العليا عن فلاحيهم ومشاعرهم تجاههم ، على الرغم من الاعتماد المتبادل بين الجانبين ، إذ يحكم الخوف وانعدام الثقة المتبادل لهذه العلاقة، كان هناك توتر انعكس فى إحصائيات الجريمة (إطلاق النار على النظار وحرق المحاصيل أو سرقتها) التى أشار إليها توماس رسل فى كتابه Egyptian Service وهو توتر قد يفسره جزئيًا التحول واسع النطاق (من جانب الملاك) من الزراعة لحسابهم الخاص إلى ترتيبات الإيجار النقدى فى الأربعينيات ، وهناك - أيضًا - طبيعة علاقات العزب (حيثما توجد العزب) فإن التقارب المكانى بين الملاك الأغنياء والأقوياء و بين الفلاحين الفقراء والضعفاء والمجردين من الأرض من شأنه أن يولد ردود فعل قوية ومتباينة بين كلا الجانبين، قامت التوترات وأعمال العنف هذه جنبًا إلى جنب مع سلبية الفلاحين التي يضرب بها المثل ، وعلى نحو متعارض معها. فإذا تحولنا إلى جانب الملاك لقابلنا مشاعر مختلطة و متضاربة تتراوح، بين الاحتقار والخوف والمسئولية عن الفلاح ، والتماهى معه .

انتقلت ردود الأفعال المتضاربة هذه تجاه الفلاحين إلى تصورات أعضاء الطبقة العليا عن أنفسهم فهم يريدون القول فى وقت واحد أنهم كغيرهم ، وأنهم - أيضًا - مختلفون تمامًا عنهم وذلك فى مثل قولهم «كلنا فلاحون ومن أسرة واحدة» وقولهم «نحن أهم العائلات فى البلايه».

وفيما يتعلق بالعلاقات الزراعية ، كان كبار الملاك أقرب إلى أن يكونوا حكامًا من أن يكونوا مجرد أصحاب مشروعات زراعية . إن مالك الأرض - كشخصية أبوية - يطعم فلاحيه ويأويهم ، ويقدم لهم نوعًا من الدفاع الاجتماعي طبقًا للعُرف والتقاليد بما في ذلك توزيع الصدقات ، وهي أعمال تخفي على نحو ما نمط الاستغلال الكامن في العلاقة ، ولم تقتصر سلطته على عمل فلاحيه فقط ، وإنما امتدت لتشمل - أيضًا - سلوكهم الأخلاقي.

وعلى الرغم من أنه لم يوجد إقطاع من النمط الغربي (وهو مصطلح طرحه اليساريون في الأربعينيات) فإن تحويل المحاصيل الزراعية إلى سلع قابلة للإتجار تعايش مع نوع من الأبوية «السابقة على الرأسمالية» تجرد الفلاح في ظلها (فعليًا وإن لم يكن ذلك قانونًا) من بعض حقوق المواطنة (مثل تعميم التعليم الابتدائي) و كانت الذريعة المستخدمة لذلك هي جهل الفلاح ، وعدم استعداده للتعليم ، أو دخولاً أكبر في صميم الموضوع ، الرغبة في المحافظة على الزراعة ، العمود الفقري لثروة البلاد.

ولقد وسمت الأبوية بميسمها - أيضًا - كثيرًا من جوانب العلاقة بين صاحب العمل والعامل في المدينة ، ولكن هذا ارتبط بالأعمال الصغيرة شبه الأسرية ، في حين كان رجال الأعمال من الطبقة العليا المصرية منخرطين في مشروعات أكبر أو أحدث أو الأمرين معًا ، وهو ما يفسر طواعيتها الأكثر في القبول بتشريعات عمالية تساعد في ترتيب وتنظيم علاقة أقل مباشرة .

آمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم بعض الإجابات لبعض الأسئلة الأساسية المرتبطة بالطبقة العليا في مصر: أيمكن أن تُعدُّ أرستقراطية ؟ على أي المرتكزات بنت تصورها عن نفسها ؟ أكانت أصيلة في رغبتها في الديمقراطية ؟ ما موقفها من التغيير والإصلاح الاجتماعي ؟ ما القيم الاجتماعية التي رفعت لواءها أو عبرت عنها؟ ما هو موقفها تجاه الغرب، وكيف أسهم ذلك كله في صورتها الثقافية الشاملة ؟ وأخيرًا، كيف كانت تنظر إلى الطبقات الأخرى؟

إن إلحاح الطبقة العليا على التميز على أساس «الترقي والتموين» وإسرافها وكثرة ديونها، وحرصها على اكتساب الألقاب... تدل على نزعة أرستقراطية ، ولكن

لا يمكن اعتبار أنها تكوّن «أرستقراطية» من النمط الغربى نظراً لأصولها الحديثة وافتقارها إلى نظام لتوارث الألقاب ، وقبولها موهوبين من صفوف الطبقة المتوسطة هذا بالإضافة إلى المسافة الاجتماعية والسياسية التى تفصلها عن البلاط الملكى (فيما عدا أعضاء من أحزاب سياسية مثل حزب الاتحاد الذى أنشأه القصر الملكى) وفى الحقيقة إنه إذا كان لابد من تشبيهها بأى نموذج غربى لكانت أقرب إلى طبقة عليا من ملاك الأرض «غير النبلاء» (Gentry) منها إلى طبقة أرستقراطية مطواعة تابعة للبلاط و بخلاف الأرستقراطية فى أوروبا (أو نظام الطوائف الهندية المغلقة Cast system) لم يكن هناك تعريف قانونى للطبقة العليا خارج المعيار الضمنى للعضوية البرلمانية ، ومن ثم فإن عضوية الطبقة ، والتماسك الطبقى، والبقاء داخلها اعتمد على خصائص اجتماعية اقتصادية وممارسات ثقافية.

وحين حدد أعضاء من الطبقة العليا أنفسهم بأنهم «طبقة متوسطة» يبدو هذا أكثر من «تصور ذاتى محض» لأن هناك أساساً موضوعياً لمثل هذا الزعم ، ففى الحقيقة احتلت «الطبقة العليا» الأهلية موضعاً متوسطاً فى هيكل السلطة والاقتصاد فى مصر فمن الناحية السياسية لم تشعر قط بسلطتها فى تسيير الشئون السياسية للبلاد على نحو ما كان يشعر الملك والمحتلون البريطانيون ، ومن الناحية الاقتصادية ظلت معظم الصناعة والتجارة الحديثة فى أيدٍ أجنبية ، بما فى ذلك تجارة القطن درة إنتاج كبار ملاك الأرض المصريين ، وبشكل ما كانت الطبقة ترى نفسها فى الوسط فى مرتبة بين الأسرة المالكة والأجانب (بما فيهم النخبة التركية - القوقازية) من ناحية ، والطبقة المتوسطة بالمعنى الصحيح وجماهير الشعب من جانب آخر.

تميزت الطبقة بشعور عميق من عدم الأمان ، وهو ملمح ربما أسهمت فيه عوامل اقتصادية ، ومن المحتمل أن غياب الإحساس بالأمن هذا غذاه الاتجاه إلى تفتيت الملكية فى شريعة الميراث الإسلامية ، وأضاف بشكل محسوس إلى هذا الشعور بافتقاد الأمن الخبرة السابقة بمصادرات الحكام لممتلكات المغضوب عليهم ، وتعدد الأزمات والتهديدات التى واجهت الطبقة مثل ما اصطلح على تسميته أزمة «الرهن العقارى» التى بلغت ذروتها بين سنتى ١٩٢٩ و١٩٣٣ و أزمة بنك مصر فى عام ١٩٣٩، وأخيراً موجة الاستياء الشعبى المتصاعدة والتى أظهرتها الطبقة المتوسطة والعمال والفلاحون فى الأربعينيات.

وهكذا تم اللجوء إلى محاولة تحقيق قدر من التعزيز لوضع الطبقة من خلال أربع آليات أساسية :

١- مؤسسة الأسرة (بما فى ذلك الزواج من داخل الطبقة).

٢- دخول المعترك السياسى بهدف حماية وضع الطبقة و تعزيزه.

٣- إدماج أولئك الذين نجحوا فى جمع ثروة مادية كبيرة بما يكفى، أو من يظهرون مواهب مهنية فى الطبقة.

٤- سعى حثيث و مستمر لتعويض تأثير تفتت الأرض - خلال الميراث - بزيادة الملكية من خلال سياسة شراء الأراضى أثناء فترة حياة المالك.

كانت الطبقة على وعى أكيد بوجودها ككيان اجتماعى وسياسى يختلف عن الآخرين فى المجتمع ، على الرغم من قدر وافر من التعارض بين مختلف النظرات الناشئة عن اختلاف درجات التغريب (الفرنجة) والتعليم و سكنى المدن والاحتراف المهنى داخل الطبقة ، ولكن القاسم المشترك الأدنى الذى ربط أعضاء الطبقة معاً كان هو الثروة ، وهم لم يروا أنفسهم كطبقة متحدة متماسكة ، ولكن كاتحاد فضفاض من أسر «متميزة» و«بارزة» وكان مفهوم العائلة عموداً مركزيًا فى تحديد الهُوية، وكان مفهومًا معتمداً على المستويين العام والخاص كمصدر لتنظيم هيكل العلاقات الاجتماعية ، وفى خطابهم تحدثوا عن «الأسر الكريمة» وعن «العزبة كأسرة واحدة» وعن «مصر بوصفها الأسرة الكبيرة».

كانت الطبقة العليا تفصل الديمقراطية على مقاسها، فتنادى بها أو تستبعدها حسب الأحوال ، ولنا أن نستخلص أن الطبقة العليا كانت ترى أن السياسة هى عمل السياسيين ، وفيما عدا البالغين من ذكور الطبقة العليا كان الآخرون يُعتبرون دُخلاء ومتطفلين إلا إذ نشأت الحاجة إلى استغلالهم والاستفادة منهم سياسيًا (كما فعل الوفد مع العمال والطلبة ، والأحرار الدستوريون مع الطلبة) كانت الطبقة العليا تريد الديمقراطية لتحد من سلطات الملك - وليس السماح للطبقات الدنيا بالمشاركة فى حكم البلاد.

وفيما يتعلق بتكوين البرلمان من مجلسين لم يشر الدستور إلى الطبقات ولكن كان هناك مجموعة صريحة من الفئات يتكون منها مجلس الشيوخ ، وكان هناك ضمنًا مجموعة ضمنية من الفئات تستطيع أن تتقدم للترشح فى انتخابات مجلس النواب ، وقد عملت الاشتراطات المذكورة على استبعاد العمال والفلاحين من البرلمان ، انحصر دورهم فى النظام الديمقراطى والحياة البرلمانية فى الإدلاء بأصواتهم ، وكان المفهوم أن الشخص المنتخب (بفتح الخاء) ليس الأول بين أنداد بل هو شخص متميز، وعلى الناخب أن يصوت لا لشخص مماثل له ، بل لشخص أعلي منه مكانة اجتماعية (سواء من حيث ما لديه من ممتلكات أو تعليمه أو وضعه الاجتماعى).

وقد ارتبط وجه آخر لمنظور الطبقة السياسى بمفهومها للتغيير، كان «التدرج» هو شعار الطبقة ، إذ إن الغالبية منها كانوا يتوجسون من كثرة التغيير وسرعته ، وكانت هناك مفارقة فى إيمانها بالأبطال الفرديين فى التاريخ و بدورها كعامل تحفيز على التغيير من ناحية ، وتصريحات أعضائها المتكررة فى البرلمان بضرورة التأنى والتريث والتدرج فى التغيير.

وفيما يتعلق بعلاقات الطبقة العليا بالغرب استفادت – الطبقة من ناحية – من إدخال الغرب للرأسمالية فى البلاد ومن ناحية أخرى، تمردت على الوضع الهامشى الذى وُضعت فيه بإثارتها للنزعة القومية ، وهى و من حيث المواقف رأت الطبقة فى الغرب نموذجًا للتقدم والحداثة ، وهى على كل حال لم تجد تناقضًا بين مصريتها وتوجهها الغربى ، على الرغم من أن آخرين رأوا غير ذلك. ومع ذلك أسهمت الثقافة الغربية التى أخذ أعضاؤها بنصيب متزايد منها فى توسيع الفجوة بين الطبقات فى المجتمع المصرى، كان هناك ثقافة وتعليم علمانيين للأغنياء ، وثقافة دينية للفقراء ، كذلك كان هناك ثقافة متعددة اللغات للأغنياء ، وثقافة أكثر ارتباطًا بالثقافة الأهلية والتقليدية للطبقات الشعبية.

وحتى لو كانت الطبقة العليا تبدى – كما يرى بعضهم – تسامحًا و ليبرالية أكبر مقارنة بغيرها من الطبقات ، فإنها كانت – أيضًا – أكثر ازدواجية وكان أعضاؤها الذين يتقنون أكثر من لغة معرضين أن يحملوا فى داخلهم أفكارًا متناقضة ومشاعر مختلطة

مرتبطة باللغات والثقافات المختلفة التى تعلموها، وفى النهاية يمكن أن يقال إنهم عجزوا عن أن يصبوا هذه المكونات الثقافية المختلفة فى قالب واحد؛ لينتجوا مركبًا جديداً تعبر به الطبقة العليا عن مصريتها، إن ما صنعوه حقيقة كان ثوبًا هجينًا يضم رقعًا ومزقًا من مختلف أساليب الحياة وثقافات مختلطة معًا.

وفى تصوراتهم الطبقية كانت فكرة أن الخصائص الشخصية الفطرية هى المسئولة عن التمايز الطبقى، وهى الفكرة التى توجد جذورها لدى أفلاطون، مرتبطة بالداروينية الاجتماعية (نظرية البقاء للأصلح) ومن هنا كان ممكنًا الادعاء بأن إسناد المناصب إلى أصحاب الجدارة (حكم الجدارة) يوفر فرصًا للحراك إلى أعلى من خلال التعليم للعناصر الموهوبة من الطبقة الوسطى، وكان من الاتجاهات الأخرى للاستجابة للطبقة الوسطى استيعاب عناصرها الواعدة ، واعتبارهم بمثابة «طبقة عازلة» ضرورية أما فرص الحراك إلى أعلى لفقراء الريف والحضر فكانت مقموعة ، وكانت هناك دعاوى اقتصادية ضد نشر التعليم فيما يتجاوز احتياجات السوق، وأعرب المتحدثون باسم الطبقة عن اقتناعهم بأن التعليم لا يجوز أن يسمح له بالإضرار بالإنتاج الزراعى أو تعكير العلاقات الزراعية.

ليس هذا الكتاب مدحًا ولا ذمًا للطبقة العليا المصرية ، كان شاغلى الأهم هو إيجاد حس التوازن فى تقييم دور و إسهامات هذه الطبقة فى تاريخ مصر الحديث السياسى والاجتماعى والثقافى، وينحو التحليل الوارد فى هذه الدراسة إلى إضفاء المزيد من الواقعية على الصورة المثالية للطبقة العليا المصرية التى عبرت عنها الكتابات المتأخرة فى محاولة لرد الاعتبار لهذه الطبقة وفى الوقت نفسه يستبعد التحليل التقييم الفج والسلبى لهذه الطبقة الذى ساد فى التاريخ المكتوب بالعربية فى الفترة التالية مباشرة لثورة ١٩٥٢.

شيء واحد يبدو واضحًا .. إن إسهام هذه الطبقة فى حياة مصر الاقتصادية والسياسية والثقافية خلال النصف الأول من القرن العشرين كان إسهامًا معتبراً، بينما شاب القصور موقفها تجاه قضايا الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية عمومًا.

الملاحق

ملحق ١

صورة رقمية للطبقة العليا المصرية طبقًا لتعداد السكان ١٩١٧

المجموعة الاجتماعية الاقتصادية	وصف العناصر المكونة	العدد	منهم أجانب	مقيمون في القاهرة	مقيمون في الإسكندرية
١- المؤجرون الزراعيون الخالصون	أ - ملاك الأرض الغائبون الذين يعيشون أساسًا على ريع أرضهم.	٦٣٩٥(١)	غ.م	٥٢٦٤	١١٣١
	ب- ملاك البيوت الذين يعيشون على تأجيرها	٢١٨٠	غ.م	٥٤٨	٨٦٢
	جـ- أشخاص ينتمون إلى الحاشية السلطانية وعاملون بالقصر السلطانى	١٣٥٦	غ.م	غ.م	غ.م
	إجمالى المجموعة	٩٩٣١	غ.م	٥٨١٢	١٩٩٣
٢- أصحاب المشروعات الصناعية	أصحاب المشروعات الصناعية فى الصناعات الكبرى: النسيج ، المنتجات الغذائية، الملابس، الصابون، الأثاث، مواد البناء	٥٤٩٧(٢)	٧٤٣	غ.م	غ.م
	إجمالى المجموعة	٥٤٩٧			

المجموعة الاجتماعية الاقتصادية	وصف العناصر المكونة	العدد	منهم أجانب	مقيمون في القاهرة	مقيمون في الإسكندرية
	أ - سماسرة الأوراق المالية	٣٣٤			
٣- السماسرة ومقرضو النقود	ب - سماسرة الأراضى	٨٥٠			
	جـ- سماسرة المواد الغذائية	٣٩٠			
	د - سماسرة وتجار القطن	٥٠٩٠			
	هـ- سماسرة أخرون	٢٣٦٨			
	و - صيارفة النقود والمقرضون	١٩٧			
	إجمالى المجموعة	٩٢٢٩(٣)			
	أ - تجار الجملة فى السلع القطنية المصنعة	١٠٤	غ.م	٤٩	٢٧
٤- التجار وتجار الجملة	ب - تجار الجملة فى المنسوجات الأخرى (صوف، حرير، إلخ)	٧٨٢	غ.م	٩٦	١٢
	جـ- تجار الجملة فى الجلود والفراء	٢٧٢	٨٥	٤٦	٢٠
	د - تجار الخشب	١٧٥٤	٧٨	٢٨٦	٣١٣
	هـ- تجار المعادن والآلات	١٦٢٢	١٤٧	٣٧١	٢٥٥
	و - تجار السيراميك والمنتجات الكيماوية	٦٥٣	١١٣	١٤٣	١٢٥
	ز - تجار الجملة فى المواد الغذائية	٦٧٩٩	غ.م	غ.م	غ.م

المجموعة الاجتماعية الاقتصادية	وصف العناصر المكونة	العدد	منهم أجانب	مقيمون في القاهرة	مقيمون في الإسكندرية
	ح – تجار أجزاء الملابس والصابون ومواد التنظيف	٣٩٩٩	٥٠٧	٩٤٩	٥٥٢
	ط – تجار الأثاث والسجاد	٨٤٧	٢٩٥	٣٤٨	٢٠٧
	ى – تجار المعدات والأوانى المنزلية	٧٥٩٠	غ.م	١٤٠٣	٩٦٣
	ك – تجار الأثاث القديم	٩٨	غ.م	غ.م	غ.م
	ل – تجار مواد البناء	٦٧٩	غ.م	١٦٩	١١٤
	م – تجار المجوهرات وساعات اليد والحائط	٥١٩	غ.م	غ.م	غ.م
	ن – تجار المنحوتات واللوحات	١٤٨	غ.م	٤٨	٨
	س– تجار الآلات الموسيقية والسلع الكمالية الأخرى.	٣٢٧	غ.م	٧٧٩	١٧٢
	إجمالى المجموعة	٢٦١٩٣	١٢٢٥	٤٦٨٧	٢٨٤٨
٥– مـــلاك الفنادق والمطاعم والبارات	أ – تجار الخمور وأصحاب البارات	٩٣٣			
	ب– أصحاب المطاعم	٧٩٠٩			
	جـ– ملاك الفنادق والبنسيونات	٢٠٤٧			
	إجمالى المجموعة	١٠٨٨٩	٤١٤٦	غ.م	غ.م

المجموعة الاجتماعية الاقتصادية	وصف العناصر المكونة	العدد	منهم أجانب	مقيمون في القاهرة	مقيمون في الإسكندرية
٦- المهن الحرة والفنون والآداب	أ – عاملون فى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية	٣٤١	غ.م	غ.م	غ.م
	ب – قضاة وأعضاء المحاكم بمختلف درجاتهم	٧٥٧	غ.م	١٤	٦٦
	جـ – محامون	١٦٢٤	غ.م	٧٦٦	٣٠٦
	د – أطباء وجراحون	١٥٣٣	غ.م	٥٩٣	٢٤٧
	هـ – أطباء أسنان	٣٦٨	غ.م	١٧٥	١٠٦
	و – صيادلة أعشابيون	١٣٠٣	غ.م	٥٣٨	٣٢٦
	ز – مهندسون معماريون ومدنيون	٣١٦٣	غ.م	٧٤٠	٣٩٤
	ح – مهندسون وخبراء زراعيون	٣٠٠	غ.م	٧٣	٥٢
	ط – مشتغلون بالأدب	٣٣٤	غ.م	٢٤	١٨
	ظ – تراجمة ومختزلون	٨٧	غ.م	٣٧	٢٥
	إجمالى المجموعة	٨٩١٠	غ.م	٢٩٦٦٠	١٥٤٠
	الإجمالى العام	٧١٥٤٩			

ملحوظات: ١- المقيمون فى القاهرة والإسكندرية يشملون الأجانب.

٢- منهم ٣٨١٦ مصريون مسلمون و ٩٣٨ رعايا محليون.

٣- بما فيهم الأجانب.

المصدر. وزارة المالية، إدارة الإحصاء، تعداد سكان مصر عام ١٩١٧، المجلد ١١، مطبعة الحكومة المصرية.

الملحق ٢

نموذج استبانة مستخدم لبناء مفردات

Who's Who in Egypt

بيان بالمفردات المتاحة	
الاسم الشخصى	اسم الزوجة ....
تاريخ الميلاد	يوم الاستقبال ....
التعليم	البلدة أو المدينة ....
الدرجة الجامعية	العنوان الخاص ....
الألقاب الشريفة	فيلا أو شقة ....
الأوسمة والنياشين	رقم التليفون ....
الرتبة أو المنصب	الهوايات ....
المهنة	عضوية مجالس الإدارة ....
	النوادى (محلية أو أجنبية) ....

المصدر: طبعة ١٩٤٧

ملاحق الصور



في نادي السيارات الملكي في الثلاثينيات



شغل صدقى باشا منصب رئيس الوزراء مرتين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٦



حفلة أقامتها زوجة إسماعيل صدقى باشا فى مارس ١٩٤٣ بمناسبة عودتها من الحج

لاحظ أعداد الملابس الشتوية المصنوعة من الفراء



أحمد عبود باشا يمتطى جواده في عزبته أكتوبر ١٩٤٩



من اليسارة : أحمد ماهر باشا ، وأحمد عبود باشا ، وفؤاد أباظة يتجولون فى عزبة

عبود باشا عام ١٩٤٧



ڤيلا البدراوى عاشور فى القاهرة (صورة التقطتها المؤلفة)



أحمد عبود باشا يتناول القصب فى مزرعته فى قنا ، حيث يمتلك ٥٠٠٠ إكر



أحد القصور الريفية لأسرة البدراوى عاشور فى قرية درين

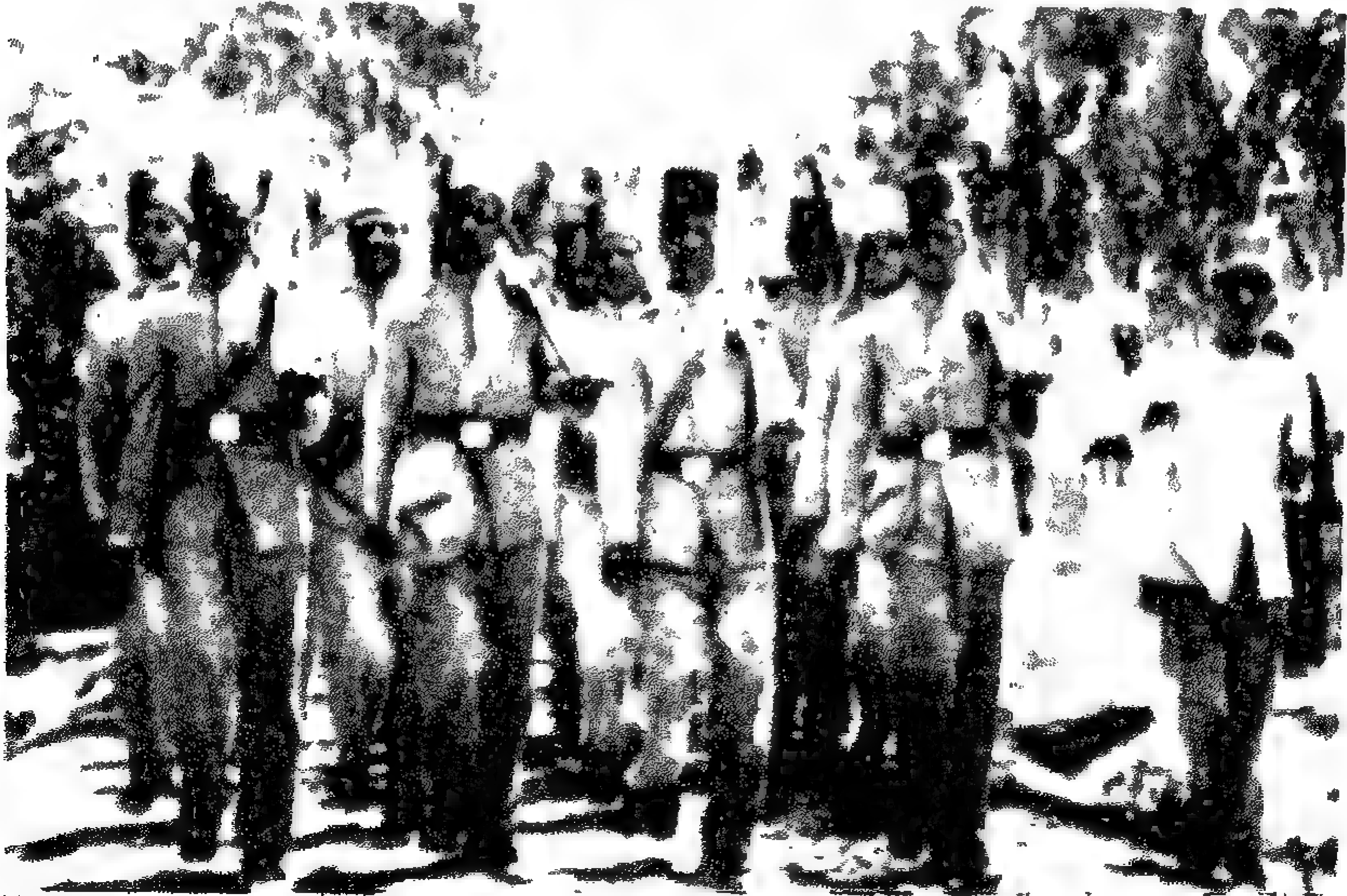


حفلة شاى فى شرفة المنزل الريفى بعزبة عبود باشا تجلس زوجة عبود باشا وابنتها على اليسار ويظهر عبود باشا واقفا



رجال الشرطة المسلحون فى قرية بهوت بعد اعتداء الفلاحين على مسكن عاشور باشا

فى يوليو ١٩٥١ ، قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بعام واحد



التقطت هذه الصورة فى يوليو ١٩٥١ ، وهى تشير إلى تزايد القلاقل فى السنة التى

سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢ وتوضح الصورة رجال الشرطة المسلحين وهم يسيرون

متجهين إلى مداخل قرية بهوت بعد اعتداء فلاحى القرية على أملاك البدراوى عاشور



سيد البدراوى عاشور باشا ، ابن بدوى عاشور باشا ، أصبح عميد أسرة البدوى عاشور ومن كبار ملاك الأرض فى مصر. توفى فى أكتوبر ١٩٥٣ ، بعد مرور عدة شهور على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢



البدراوى عاشور باشا ، مؤسس أسرة البدراوى. توفى فى العاشر من أغسطس ١٩٠٠

قائمة المراجع العربية

أوراق خاصة

- Rowlatt Papers, Alphabetical list of Residents of Gezira by Names and Public Functions, St Antony's College, Oxford.

– شريف حتاتة، «النوافذ المفتوحة»، مخطوطة سيرة ذاتية غير منشورة، جزءان، القاهرة، ١٩٩٠. (نشرت بعد صدور الكتاب باللغة الإنجليزية).

– محاضر نادى الجزيرة الرياضى. أتاحها للباحثة على سبيل المجاملة السيد سامى الرفاعى السكرتير العام للنادى.

لقاءات شخصية

مع المرحوم أحمد أباظة (بك)، المرحوم زهدى العدوى، السيدة/ صالحة أفلاطون، السيدة/ منيرة عاصم، السيدة/ نينى بركات، السيدة/ فاطمة جودة، السيدة/ ليلى إبراهيم، المرحوم إبراهيم فرج (باشا)، صلاح خشبة، المرحوم/ إبراهيم محفوظ (بك)، المرحوم حافظ محمود، جميل راتب، السيدة/ أمينة رشيد، إسماعيل شاهين، إبراهيم شكرى، محمد عودة، المرحوم/ مجدى وهبة، السيدة جوزفين وهبة، المرحوم/ أحمد حسن الزيات.

بعض اللقاءات مسجلة صوتيًا، والتسجيلات فى حوزة المؤلفة.

منشورات رسمية

– نتائج التعداد الزراعى (١٩٢٩، ١٩٣٩، ١٩٥٠) القاهرة، إدارة الإحصاء والتعداد.

– محاضر مجلس النواب (١٩٢٦ – ١٩٥٠).

- قانون العزبة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٩. القاهرة، الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية) عدد ٦٢ (١٠ يوليو ١٩٣٣).

- لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة ١٩٢٤).

- نتائج التعداد السكانى (١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧). القاهرة. إدارة الإحصاء والتعداد.

صحف ودوريات عربية

- آخر لحظة (أسبوعية)
- آخر ساعة (أسبوعية)
- العروسة (أسبوعية)
- كل شىء والدنيا (أسبوعية)
- الهلال (شهرية)
- العمارة (شهرية)
- الإثنين والدنيا (أسبوعية)
- الجريدة (يومية)
- الكشكول (أسبوعية)
- اللطائف المصورة (أسبوعية)
- المسرح (أسبوعية)
- المقطم (يومية)
- المصور (أسبوعية)

- النهضة النسائية (أسبوعية)

- روز اليوسف (أسبوعية)

- الطليعة (شهرية)

دراسات خاصة

- Mercure Egyptian Pourl'année 1914 (Cairo, Société d'Edition et de Publicité L'Eclair, 1914).

- Le groupe d'étude de l'islam, L'Egypte Indépendate (Paris, 1937).

- وهبى، عزة: تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر: دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨) (نشرت بعد صدور الكتاب باللغة الإنجليزية).

كتب عربية

- أباظة، فكرى، الضاحك الباكى، القاهرة، دار الهلال، ١٩٣٣.

- أباظة، ثروت: ذكريات لا مذكرات، القاهرة، مكتبة غريب، ١٨٨٨.

- عباس، رءوف: جماعة النهضة القومية، القاهرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

- عبدالله، أحمد عبدالله: ستون سنة سينما، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨.

- عبدالملك، أنور: نهضة مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

- عبدالقادر، محمد زكى: أقدام على الطريق، القاهرة، دار الكاتب العربى، بدون تاريخ.

- على، سعيد إسماعيل: تاريخ التربية والتعليم فى مصر، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥.

- علوبة، محمد على: ذكريات اجتماعية وسياسية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨.

- أمين، أحمد: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٣. حياتى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨.

- أمين، حسين أحمد: فى بيت أحمد أمين، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٩.

- عامر، إبراهيم: الأرض والفلاح، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.

- عنان، محمد عبدالله: ثلث قرن من الزمان، القاهرة، دار الهلال ١٩٨٨.

- عوض، لويس: الجامعة والمجتمع الجديد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

- تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

- بركات، على: تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣ - ١٩١٤)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

- بركات، محمد بهى الدين: صفحات من التاريخ، دار الهلال، ١٩٦١.

- البشرى، عبدالعزيز: فى المرآة، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٧.

- البشرى، طارق: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

- الدسوقى، عاصم: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

- نحو فهم تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى، القاهرة، دار النشر للجامعات، ١٩٨٦.

- فهمى، قلليني: آراء وذكريات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع، المجلة الجديدة، ١٩٣٧.

- فرغلى: محمد أحمد: عشت حياتى بين هؤلاء، القاهرة، مطبعة الأهرام التجارية، ١٩٨٤.

- فوزى، حسين: سندباد فى رحلة الحياة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨.

- غالى، ميريت: الإصلاح الزراعى، القاهرة، ١٩٤٨.

- غانم، فتحى: الجبل، القاهرة، مكتبة روز اليوسف، ١٩٨٩.

- جرجس، فوزى: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة، ١٩٥٨.

- الحضرى، أحمد: تاريخ السينما فى مصر، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

- حقى، يحيى: خليها على الله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ناس فى الظل وشخصيات أخرى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨.

- صفحات من تاريخ مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

- حرب، طلعت: مجموعة خطب طلعت حرب بك، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٧.

- هيكل، محمد حسين: مذكرات فى السياسة المصرية، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٥٣.

– حسين، طه: مستقبل الثقافة فى مصر، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف ١٩٣٧.

– إدريس، م.س: حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠.

– عيسى، صلاح: محاكمات الثورة، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧.

– عز الدين، أمين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩٧٠، دار الجهاد العربى، ١٩٨٧.

– خالد، خالد محمد: من هنا نبدأ الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٩٥٠.

– خليل، حسن خليل، الوسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

– الكيلانى، محمد سيد: ترام القاهرة ، القاهرة، دار الفرجانى، ١٩٦٨.

– فى ربوع الأزبكية، القاهرة، دار الفرجانى، دون تاريخ.

– لاشين، عبدالخالق: سعد زغلول: دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، القاهرة ١٩٧١.

– محمود، حافظ: القاهرة بين جيلين، القاهرة، دار التعاون، ١٩٨١.

– مرعى، سيد: الإصلاح الزراعى فى مصر، القاهرة ١٩٥٧.

– أوراق مصرية، ٣ مجلدات، القاهرة، ١٩٧٩.

– مؤنس، حسين: باشوات وسوبر باشوات، القاهرة، دار الزهراء، ١٩٨٥.

– مبارك، على: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة وبلادها القديمة الشهيرة. الطبعة الثانية، المجلد الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– محرم، نجوان: حوارى لها تاريخ، القاهرة، كتاب الجمهورية، ١٩٨٩.

– موسى، سلامة: تربية سلامة موسى، القاهرة، سلامة موسى للنشر والتوزيع. د.ت.

– متولي، محمود: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

– المويلحي، محمد: حديث عيسى بن هشام، ط٢، القاهرة، المكتبة الأزهرية، ١٩١١.

– رضوان، عبدالعزيز: الإسلام، القاهرة، مكتبة لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٦.

– رضوان، فتحي: خطة العتبة، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٣.

– الرافعي، عبدالرحمن: ثورة سنة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١، ط١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦.

– رمضان، عبدالعظيم: صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧–١٩٥٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

– رمزي، كمال (محرر): الهوية القومية في السينما العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

– رزق، يونان لبيب: الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧–١٩٨٤، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٤.

– سالم، لطيفة: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦–١٩٥٢) القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

– السيد، أحمد لطفي: قصة حياتي، القاهرة، دار الهلال، ١٩٦٢.

– شلبي، ح.أ: فصول في تاريخ تحديث المدن المصرية: ١٨٢٠–١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

– صدقي، إسماعيل: مذكراتي، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٠.

– صبحي، محمد خليل: تاريخ الحياة النيابية في مصر، ٤ أجزاء، القاهرة، دار الكتب، ١٩٣٩.

– تيمور، محمود: قنابل، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٢.

– عويس، سيد: التاريخ الذى أحمله على ظهرى، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٦.

– وحيدة، صبحى: فى أصول المسألة المصرية، القاهرة، مدبولى، إعادة طبع، ١٩٨٣، نشر أولاً فى عام ١٩٥٠.

– اليوسف، فاطمة: ذكريات، مطبعة روز اليوسف، عام ١٩٥٣.

– يوسف، حسن: القصر ودوره فى السياسة المصرية: ١٩٢٢-١٩٥٢، القاهرة، دار نشر الأهرام، عام ١٩٨٢.

مقالات و إسهامات مختارة بالعربية

– أباظة، فكرى: الإصلاح الاجتماعى كما أريده، الهلال، مجلد ٤٣ (نوفمبر ١٩٣٣.

– الصيف، المصور، عدد ٣٤، ٥ يونيو ١٩٤٥.

– أباظة، إسماعيل: بيان لابد منه للأزمة المصرية حول نادى الأعيان، المقطم، ٥ أغسطس ١٩١٩.

– على، حيدر إبراهيم: المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٢.

– بهمان، بنيامين: أوقات الفراغ والحياة المنزلية، منشور فى حضارة مصر الحديثة، القاهرة، الجامعة الأمريكية فى القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٣.

– البشرى، طارق: الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو، الطليعة، يوليو ١٩٦٥.

– هيكل، محمد حسين: الكتب والقراء، الهلال، مجلد ٤٢، عدد ١٠، أغسطس ١٩٣٤.

مذكرات في السياسة المصرية، القاهرة، مكتبة النهضة، المصرية، جـ٢، ١٩٥٣.

– الهلالي، محمد، نادى الأعيان: هذا بلاغ للناس، المقطم، ١٨ أغسطس ١٩١٩.

– خطاب، محمد: الديمقراطية ونظام الأحزاب، الهلال (١٩٤٨).

– كريم، سيد: نصف سعة الفيلا، العمارة، عدد ٣-٤ (١٩٣٩).

– مولد القاهرة الحديثة، الهلال، عدد ١٩٨، سبتمبر ١٩٨٩.

– لطفى، محمد لطفى السعيد: النهوض الاجتماعى فى عهد إسماعيل، القاهرة، دار الكتب، ١٩٤٥.

– مرتضى، عثمان: الأدب، الهلال، مجلد ٤١، عدد ١، نوفمبر ١٩٣١.

– نسيم، سليمان: المكانة الاجتماعية للنخبة البرلمانية ١٩٢٤-١٩٥٢، فى أحمد عبدالله (محرر)، تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى، القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٨.

– القيسى، محمود فهمى: طارق الشر فى مصر، الهلال، مجلد ٣٧، عدده (مارس ١٩٢٩).

– رجب، حسن: السوق: قلب المدينة الإسلامية، الهلال، مجلد ٩٦، أغسطس ١٩٨٩.

– رشاد، إبراهيم: القرية المصرية، الهلال، مجلد ٤٦، عدد ٥ (مارس ١٩٣٨).

– رشيد، أمينة: اللغة الفرنسية فى مصر: إثراء ثقافى أم استلاب ثقافى، فى «قضايا وشهادات»، عدد ٣ (قبرص، ١٩٩٢).

– سامى، أمين: لما كنت معلما، الهلال، مجلد ٤٥، عدد ٢٠ (أغسطس ١٩٣٧).

قائمة المراجع الأجنبية

المراجع

Abdalla, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–73*, London, al-Saqi books, 1985.

Abdel-Malek, Anouar (ed.). *Contemporary Arab Political Thought*, London, Zed Press, 1983.

Abu-Lughod, Janet. *Cairo: 1001 Years of the City Victorious*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1971.

Agha Khan Award for Islamic Architecture, *The Expanding Metropolis: Coping with the Urban Growth of Cairo*, Singapore, Concept Media, 1985.

Amin, Ahmad. *My Life: the Autobiography of an Egyptian Scholar, Writer and Cultural Leader*, Leiden, Brill, 1978.

Ansari, Hamid. *Egypt: the Stalled Society*, New York, State University of New York Press, 1986.

Awad, Luwis (ed.). *The Literature of Ideas in Egypt*, Atlanta, Ga., Scholars Press, 1986.

Ayrout, H. H. *The Egyptian Peasant*, translated from the French by J. A. Williams, Boston, Mass., Beacon Press, 1963.

Badawi, Mustafa. *Modern Arabic Drama in Egypt*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987.

Baer, Gabriel. *A History of Landownership in Modern Egypt (1800–1950)*, London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1962.

Beck, L. and Keddie, N. (eds.). *Women in the Muslim World*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1978.

Beinin, Joel and Lockman, Zachary. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882–1954*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1987.

Berque, Jacques. *Egypt: Imperialism and Revolution*, translated from French, London, Faber and Faber, 1972.

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt*, Chicago, University of Chicago Press, 1978.

Blatter, E. J. (ed.). *Le Mondain Egyptien* (*The Egyptian Who's Who*), Cairo, Imprimerie Française, 1937 and 1947.
Bourdieu, Pierre. *Distinction: a Social Critique of the Judgement of Taste*, translated from French, London, Routledge and Kegan Paul, 1984.
Brown, Nathan J. *Peasant Politics in Modern Egypt: the Struggle against the State*, New Haven, Yale University Press, 1990.
Clerget, Marcel. *Le Caire: étude de géographie urbaine*, Cairo, Imprimerie E. and R. Schindler, 1934, vol. II.
Darnton, Robert. *The Great Cat Massacre and other Episodes in French Cultural History*, London, Penguin Books, 1985.
Davis, Eric. *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920–1941*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1983.
Elias, Norbert. *The Civilizing Process: the History of Manners*, 2 vols., Oxford, Blackwell, 1978.
—*The Court Society*, Oxford, Blackwell, 1983.
Fathy, Hassan. *Architecture for the Poor*, Cairo, American University in Cairo Press, 1989.
Gallagher, Nancy Elizabeth. *Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health*, New York, Syracuse University Press, 1990.
Ghali, Waguih. *Beer in the Snooker Club*, London, Serpent's Tail, 1964.
Gilsenan, Michael. *Recognising Islam*, New York, Pantheon Books, 1982.
El-Gritly, A. A. *The Structure of Modern Industry in Egypt*, Cairo Government Press, reprinted from special issue of *L'Egypte Contemporaine*, 1947.
Hobsbawm, Eric. *The Age of Empire: 1875–1914*, London, Weidenfeld and Nicolson, 1987.
Hobsbawn, Eric and Ranger, T. *The Invention of Tradition*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.
Hopwood, Derek. *Egypt: Politics and Society: 1945–1981*, London, George Allen & Unwin, 1982.
Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939*, London, issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs by Oxford University Press, 1962.
Hughes, Pennethorne. *While Shepherd's Watched*, London, Chatto and Windus, 1949.

Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt: 1945–1971*, New York, Monthly Review Press, 1973.
Ismail, Tariq and al-Said, Rifaat. *The Communist Movement in Egypt, 1920–1988*, New York, Syracuse University Press, 1990.
Issawi, Charles. *Egypt: an Economic and Social Analysis*, London, 1947.
—*Egypt in Revolution: an Economic Analysis*, London, Oxford University Press, 1963.
Jones, G. S. *Languages of Class: Studies in English Working Class History*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.
Khalidi, Tarif (ed.). *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, Beirut, American University of Beirut, 1984.

LaCapra, Dominick, *History and Criticism*, Ithaca, N.J., Cornell University Press, 1987.
Mabro, Robert and Radwan, Samir. *Industrialization of Egypt: 1939–1973*, Oxford, Clarendon Press, 1976.
McBride, B. St Clair. *Farouk of Egypt*, London, Robert Hale, 1967.
McLeave, H. *The Last Pharaoh: The Ten Faces of Farouk*, London, Michael Joseph, 1969.
McPherson, J. W. *The Moulids of Egypt*, Cairo, N. M. Press, 1941.
Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988.
Mosharrafa, M. M. *Cultural Survey of Modern Egypt*, London, Longmans, Green & Co., 1947.
O'Brien, Patrick. *The Revolution in Egypt's Economic System: from Private Enterprise to Socialism, 1952–1965*, London, issued for the Royal Institute of International Affairs by Oxford University Press, 1966.
Owen, Roger. *Cotton and the Egyptian Economy (1820–1914)*, Oxford, Clarendon Press, 1969.
Richards, Alan. *Egypt's Agricultural Development, 1800-1980*, Boulder, Colo., Westview Press, 1982.
Roderick, Rick. *Habermas and the Foundations of Critical Theory*, Basingstoke, Macmillan, 1986.
Rugh, Andrea. *Coping with Poverty in a Cairo Community*, Cairo Papers in Social Science, vol. 2, monograph 1, Cairo, American University in Cairo Press, 1979.

—*Reveal and Conceal: Dress in Contemporary Egypt*, Cairo, American University in Cairo Press, 1987.
Russell, Thomas. *Egyptian Service 1902–1946*, London, Murray, 1949.
Saad, Reem. *The Social History of an Agrarian Reform Community in Egypt*, Cairo Papers in Social Science, vol. 11, monograph 4, Cairo, American University in Cairo Press, 1988.
Sabet, Adel. *A King Betrayed: The Ill-Fated Reign of Farouk of Egypt*, London. Quartet Books, 1989.
Sahlins, Marshall. *Culture and Practical Reason*, Chicago, University of Chicago Press, 1976.
al-Sayyid Marsot, Afaf Lutfi. *Egypt's Liberal Experiment: 1922–1936*, Berkeley, Calif., University of California Press, 1977.
—*A Short History of Modern Egypt*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985.
Schumpeter, Joseph. *Imperialism and Social Classes*, New York, World Publishing Company, 1951.
Shapiro, M. J. (ed.), *Language and Politics*, Oxford, Blackwell, 1984.
Sha'rawi, Huda. *Harem Years: the Memoirs of an Egyptian Feminist Huda Sha'rawi*, tr. Margot Badran, London, Virago Press, 1986.
Smith, Charles D. *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: a Biography of Muhammad Husayn Haykal*, Albany, State University of New York Press, 1983.
Stedman-Jones, Gareth. *Languages of Class: Studies in English Working Class History, 1832–1982*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.
Steele, Valerie. *Fashion and Eroticism*, New York, Oxford University Press, 1985.
Tignor, Robert. *State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918–1952*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1984.
Toledano, Ehud. *State and Society in Mid-nineteenth century Egypt*, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.
Veblen, Thorstein. *The Theory of the Leisure Class*, New York, New American Library, 1953.
Volait, Mercedes. *Architecture Moderne en Egypte et la Revue al-Imara, 1939–1959*, Cairo, CEDEJ, 1988.
Williams, Raymond. *The Long Revolution*, Harmondsworth, Penguin Books, 1965.

Articles and contributions in English and French

Assad, Talal. "Are there histories of peoples without Europe? A review article", *Comparative Studies in Society and History*, (July 1987).

Bendix R. and Lipset, S. M. (eds.). "Karl Marx's theory of social classes" in Bendix and Lipset (eds.), *Class Status and Power: A Reader in Social Stratification*, Glenco, Illinois, The Free Press, 1953.

Butovsky, Avriel. "The languages of the Egyptian monarchy", unpublished paper, Cairo, CEDEJ, 1992.

Carlos, Juan. "Feminism, class and Islam in turn of the century Egypt", International Journal of Middle East Studies, vol. 13 (1981).

Eagleton, Terry. "The ideology of the aesthetic", *Poetics Today*, vol. 9, no. 2 (1988).

Foucault, Michel. "Two lectures" in Colin Gordon (ed.), *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977*, New York, Random House, 1981, pp. 78–108.

Goldberg, Ellis. "Peasants in revolt, Egypt 1919", *International Journal of Middle East Studies*, vol. 24, no. 24 (1992).

Gran, Peter. "Modern trends in Egyptian historiography: A review article", *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9 (1978).

Hourani, A. "How should we write the history of the Middle East?", *International Journal of Middle East Studies*, vol. 23, no. 2 (May 1991).

Ilbert, Robert. "Heliopolis: colonial enterprise and town planning success?" in *The Expanding Metropolis: Coping with the Urban Growth of Cairo*, Agha Khan Award for Islamic Architecture, Singapore, Concept Media, 1985.

Ilbert, Robert and Volait, Mercèdes. "Neo-Arabic renaissance in Egypt, 1870–1930", *Mimar* (Geneva), (September 1984).

Issawi, Charles. "The entrepreneur class" in S. N. Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East*, New York, Cornell University Press, 1955.

Jameson, Frederic. "The realist floor-plan", in Marshall Blonsky (ed.), *On Signs*, Oxford, Blackwell, 1985.

al-Kadi, Galila. *Mobilité résidentielle et déplacement des activités du tertiaire de commandement au Caire*, University of Tours, Laboratoire URBAMA, 1988–91.

LaCapra, Dominick. "Culture and ideology: from Geertz to Marx", *Poetics Today*, vol. 9, no. 2 (1988).
Lockman, Zachary. "*Imagining the working class: representations of society and class in Egypt before 1914*", paper presented at workshops on Cultural Transmission in Arab-Islamic Society, Tel-Aviv/Jerusalem, December 1991.
al-Messiri, Nawal. "The concept of the hara", *Annales Islamologiques*, 15 (1979).
Mitchell, Timothy. "America's Egypt, discourse of the development industry", *Middle East Report*, (March–April 1991).
Owen, R. "Large landowners, agriculture progress and state in Egypt 1880–1970", in A. Richards (ed.), *Food, States, and Peasants*, Boulder, Colo.,Westview Press, 1986.
Peacock, G. A. "Verbalizing a political act: towards a politics of speech", in Shapiro, M. M. (ed.), *Language and Politics*, Oxford, Blackwell, 1984.
Philip, Thomas. "Feminism and nationalist politics in Egypt", in L. Beck and N. Keddie (eds.), *Women in the Muslim World*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1978.
Racy, 'Ali Jihad. "Arabian music and effects of commercial recording", *World of Music*, vol. XX, no. 1 (1978).
—"Musical aesthetics in Cairo", *Ethnomusicology*, vol. XXVI, no. 3 (September 1982).
Said, Edward. "Cairo recalled: growing up in the cultural crosscurrents of the 1940s", *House and Garden* (1988).
al-Sayyid Marsot, Afaf Lutfi. "The revolutionary gentlewoman", in L. Beck and N. Keddie (eds.), *Women in the Muslim World*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1978.
Sorokin, Pitirim A. "What is a social class?" in R. Bendix and S. Lipset (eds.), *Class, Status and Power: A Reader in Social Stratification*, Glenco, Illinois, The Free Press, 1953.
Tucker, Judith. "What is social history", in H. Sharabi (ed.), *Theory, Politics and the Arab World, Critical Responses*, London, Routledge, 1990.

Vitalis, Robert. "On the theory and practice of compradors: the role of 'Abbud Pasha in the Egyptian political economy", *International Journal of Middle East Studies*, vol. 22, no. 3 (1990).

Wahba, Magdi. "Cairo Memories", *Encounter*, vol. 62 (May 1984).

—"The Egyptian enlightenment and the Egyptian mind", unpublished paper, Cairo, November 1989.

Wallerstein, Emmanuel. "The bourgeoisie as concept and reality", *New Left Review*, no. 167 (January–February 1988).

Weber, Max. "Class, status, party", in R. Bendix and S. Lipset (eds.), *Class, Status and Power.*

Zeitlin, Jonathan. "From labour history to the history of industrial relations", in *Economic History Review*, vol. XL, no. 2 (May 1987).

المؤلفة فى سطور :

- تخرجت من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وحصلت على درجة الماجستير فى دراسات الشرق الأوسط من الجامعة نفسها .
- حصلت على درجة دكتوراه الفلسفة فى التاريخ الثقافى والاجتماعى من جامعة أكسفورد (بريطانيا) .
- نشرت مقالات أدبية وسياسية فى مجلات : الهلال و وجهات نظر .
- نشرت قصائد شعرية فى مجلات : فصول ، إبداع ، الهلال .
- ترجمت بعض النصوص من الإنجليزية ، أهمها كتاب : **"السلطة والرخاء"** لمنصور أولسون ، الصادر عن المنظمة العربية للترجمة (٢٠٠٣) .
- تعمل حاليًا مستشارًا بوزارة الخارجية المصرية .

المترجم في سطور :

- تخرج من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٨م .
- حصل على دبلوم معهد التخطيط القومي - القاهرة ، عام ١٩٧٣م .
- اشتغل بالترجمة الصحافية بانتظام منذ عام ١٩٧٨م .
- ترجم واشترك في ترجمة عدد من الكتب ، منها : ما وراء المركزية الأوروبية ، والأعياد واللعادات الصينية ، ودائرة المعارف الإسلامية .

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز

الإشراف الفنـــى : حسـن كامـــل

يحاول هذا الكتاب تقديم بعض الإجابات لبعض الأسئلة الأساسية المرتبطة بالطبقة العليا فى مصر: أيمكن أن تُعدَّ "أرستقراطية"؟ على أى مرتكزات بنَتْ تصورها عن نفسها؟ أكانت أصيلة فى رغبتها فى الديمقراطية؟ ما موقفها من التغيير والإصلاح الاجتماعى؟ ما القيم الاجتماعية التى رفعت لواءهما أو عبَّرت عنها؟ ما موقفها تجاه الغرب. وكيف أسهم ذلك كله فى صورتها الثقافية الشاملة؟ وأخيرًا، كيف كانت تنظر إلى الطبقات الأخرى؟

الغلاف إهداء/ محيى اللباد